وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابو القاسم سعد الله
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

العنوان

محددات اندماج الباحثين في نسق البحث العلمي

دراسة ميدانية لعينة منتمية لنسق البحث العلمي بالأغواط

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع التنظيم

إعداد الطالبة
- خديجة عامري

إشراف الأستاذ الدكتور
- أحمد رميثة

السنة الجامعية : 2018/2017

ليس ثمة درب لاكتشاف الحقيقة. عليك أن تبحر في اليمِّ المجهول – الأمر الذي ليس مُغِمًّا، ولا يمت إلى المغامرة بصلة. حين تريد أن تجد شيئًا جديدًا، حين تختبر شيئًا ما، ينبغي أن يكون ذهنك هادئًا جدًّا، أليس كذلك؟ إذا كان ذهنك مزدحمًا، محشوًّا بالوقائع، بالمعرفة، فإنها تفعل كعائق للجديد؛ فالصعوبة لدى غالبيتنا هي أن الذهن قد صار من الأهمية بمكان، وبالِغ الشأن على الأغلب، حتى إنه يتدخل دومًا في كلِّ ما قد يكون جديدًا، في أيِّ شيء قد يوجد آنيًّا مع المعلوم. لذا تكون المعرفة والتفقُّه عائقين في سبيل الذين ينوون البحث، الذين ينوون محاولة فهم ما هو لازمني.

جدو كريشنامورتي

شكر و وتقدير

نحمد الله عز وجل صاحب الفضل على جزيل عطائه و نعمه و الذي أعاننا على إنجاز هذا العمل المتواضع و لولا كرمه لما كنا لنهتدي فالحمد لله على ذلك.

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بأسمى معاني الشكر و التقدير و الاحترام و العرفان لأستاذي البروفيسور أحمد رميتة لقبوله الاشراف على انجاز هذا العمل المتواضع ، وعلى كل ما قدمه لنا من توجيهات علمية ، وعلى إتاحة الوقت لنا فله مني فائق الاحترام والتقدير وأسمى الشكر والعرفان

كما أشكر كل من قدم لي يد العون في انجاز هذا الامر فلهم مني كل الشكر والاحترام والتقدير

الاهداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى ما أملك في الدنيا و إلى اللذين

تحق لهما العبادة بعد الرحمن والديا الكريمين

كما أهدي عملي هذا إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء جميعا

الفهرس

فهرس الدراسة

شكر وتقدير
الاهداء
فهرس الدراسة
فهرس الجداول
مقدمة.....أ-ج
الفصل الأول : الجانب المنهجي للدراسة
تمهيد :.....6
أولا: أسباب اختيار الموضوع..... 7
ثانيا : أهمية واهداف الدراسة.....8
ثالثا: الإشكالية 10
رابعا: الفرضيات.....14
خامسا : تحديد المفاهيم.....14
سادسا: المقاربات النظرية.....27
خلاصة 39
الفصل الثاني: محددات اندماج الباحثين
تمهيد :.....41
أولا : الانتماء الفكري و الاديولوجي.....42
1- نشأة وتطور الأيديولوجيا.....42
2-مفهوم الأيديولوجيا 46
3-الأيدولوجيا وبعض المفاهيم المرتبطة بها.....52
4-أيديولوجيا المثقفين :.....56
ثانيا : الرصيد العلمي.....61
1-رأس المال الفكري.....62
2-الإنتاج العلمي.....66
3-تخصصات الباحث في المجال العلم 70
4-تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المجال العلمي 73

فهرس الدراسة

ثالثا : الرصيد الاجتماعي.....83
1-العلاقات الاجتماعية..... 84
2-الجماعة 89
3-الأبعاد الاجتماعية للبحث العلمي 98
خلاصة 104
الفصل الثالث : البحث العلمي: تطوره، وأنواعه ومؤشرات قياسه
تمهيد.....106
أولا : تطور وأنواع البحوث العلمية.....107
1-مفهوم البحث العلمي.....107
2-التطور التاريخي للبحث العلمي 109
3-أنواع البحث العلمي.....113
4- متطلبات البحث العلمي.....119
5- مؤسسات وأنساق البحث العلمي.....121
ثانيا : مكانة الباحث في مجال البحث العلمي.....135
1-من هو الباحث؟ 135
2- مواصفات المشتغلين بالبحث العلمي.....138
3-مسؤوليات وحقوق الباحثين في مجال البحث العلمي.....141
4- الباحث والجماعة العلمية 144
ثالثا : مؤشرات قياس البحث العلمي.....148
1-كيف يتم الاعتماد على المؤشرات لقياس البحث العلمي.....149
2-الانفاق على البحث العلمي 150
3-اهتمامات الدول بمجال انفاق البحث العلمي.....154
خلاصة 165
الفصل الرابع : البحث العلمي في الجزائر
تمهيد.....166
أولا : الاهتمام بالبحث العلمي في الجزائر 167
1-التطور التاريخي للبحث العلمي بالجزائر 167

فهرس الدراسة

2- القوانين المتعلقة بالبحث العلمي بالجزائر.....173
3-الانفاق على البحث العلمي في الجزائر 180
ثانيا : مؤسسات وانساق البحث العلمي بالجزائر.....185
1-الجامعة الجزائرية.....185
2- مراكز البحث العلمي بالجزائر.....192
3- وحدات البحث المتواجدة في الجزائر.....195
4- مخابر البحث العلمي 197
5- المشاريع البحثية 199
ثالثا: نظرة عامة حول نسق البحث العلمي الأغواط.....202
1-التطور التاريخي للبحث العلمي بالأغواط.....202
2- النسق الاكاديمي للبحث العلمي بمدينة الأغواط 206
خلاصة 219
الفصل الخامس : الجانب الميداني للدراسة
تمهيد 221
أولا: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية.....222
1- مجالات الدراسة.....222
2-المنهج و أدوات الدراسة.....225
3- طريقة انتقاء مجتمع البحث.....228
4- خصائص العينة المدروسة 230
ثانيا : عرض وتحليل نتائج الفرضية الأولى.....238
ثالثا : عرض وتحليل نتائج الفرضية الثانية.....261
رابعا: عرض وتحليل نتائج الفرضية الثالثة.....281
خامسا : الاستنتاج العام.....300
خاتمة 307
قائمة المراجع 311
الملاحق.....(01-05)

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضح اكثر الدول انفاقا على البحث العلمي من خلال اجمالي الناتج المحلي الوطني	162
02	تطور مؤسسات البحث العلمي في تاريخ الجزائر من 1962 إلى 2004	173
03	يوضح مشاريع بحث CNEPRU بجامعة عمار ثليجي بالأغواط	213
04	يوضح كيفية تقسيم الأسئلة على المحاور الأربعة	228
05	يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	230
06	توزيع أفراد العينة حسب متغير السن	231
07	يوضح رتبة وظيفة المبحوثين	232
08	توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية	233
09	يوضح الكلية التي ينتسب إليها المبحوثين	234
10	يوضح انتماء المبحوثين لنسق البحث العلمي	235
11	توزيع أفراد العينة حسب الأصل الاجتماعي	236
12	يوضح الشعور بالرضا اتجاه استخدام اللغة في العمل وأكثر لغة استعمالا	238
13	يوضح علاقة اللغة المحددة للعمل واللغة المتقنة	240
14	يوضح علاقة الدرجة العلمية بوجهات نظر الباحث للبحث	242
15	يوضع العلاقة بين الأقدمية ووجهة نظر المبحوثين	244
16	يوضح الشعور بالرض والانتماء حول وجهة النظر المطروحة	246
17	يوضح العلاقة بين المعتقدات ومدى تأثيرها على الباحث	248
18	يوضح مدى تأثير مخالفة معتقدات الباحث في بحثه	250
19	يوضح مدى تأثير القيم والمبادئ والمعتقدات في البحث	252
20	يوضح مدى تأثير القيم والمبادئ والمعتقدات المخالفة ومدى إتباعها	254
21	يوضح الانتماء الفكري للباحث ومدى تأثيره في نسق البحث العلمي	256
22	يوضح مدى اتقان المبحوثين للوسائل التكنولوجية	261
23	يوضح مدى تأثير الوسائل التكنولوجية في البحث العلمي	263
24	يوضح كيفية تأثير المشاريع البحثية في الباحث	265

فهرس الجداول

25	يوضح نوع القراءات التي يهتم بها الباحث	267
26	يوضح مدى تأثير المعارف السابقة في البحث العلمي	269
27	يوضح مساهمة الدرجة العلمية	271
28	يوضح مساهمة التخصص العلمي	273
29	يوضح مدى تأثير الرصيد العلمي في عملية الاندماج	275
30	يوضح نوع علاقة الباحث بزملائه	281
31	يوضح كيفية اختيار الباحث لمشروع البحث	283
32	يوضح تأثير الانتماء إلى العرش في مكانة الباحث	284
33	يوضح مدى تأثير المنطقة التي ينتمي إليها الباحث في بحثه	286
34	يوضح كيفية تشكيل فريق العمل	288
35	يوضح العلاقة بين الأصل الاجتماعي والاعتماد على الجهوية	290
36	يوضح العلاقة بين القرابة والعروشية والعلاقات الاجتماعية الخاصة بالباحث	292
37	يوضح العلاقات الاجتماعية التي يكونها الباحث وتأثيرها على اندماجه في النسق	294

مقدمة

يعتبر موضوع البحث العلمي من بين أهم المواضيع المطروحة في العالم، إذ أن قياس تقدم أي دولة من الدول هو ما تهتم به من جانب البحث والانفاق على البحث العلمي ، لذلك سعت الدول المتقدمة بالاهتمام بموضوع البحث العلمي ، وتقوم بصرف نسبة معينة من الدخل الوطني للدول، ولذا فإن التطور والتقدم المستمر في العلوم والدراسات والبحوث حول القضايا التي تخص الإنسانية و الحياة أدت و بشكل كبير إلى توجه الباحثين و المؤسسات و الحكومات و جميع الأطراف المعنية بهذه الحالة إلى التزود بأكبر قدر ممكن من المعرفة خصوصا المعرفة العلمية من خلال استخدام الأساليب العلمية الحديثة في البحث و التحليل. فقد أصبح الاهتمام بالبحث العلمي اتجاها عاما تأخذ به الدول المتقدمة على نطاق واسع و تسعى الدول النامية إلى التوصل به لمجابهة مشكلاتها المختلفة و تطوير أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية ، و جاء الاهتمام المتزايد بالبحث العلمي جزءا من هذا الاتجاه العام، و تعبيرا عنه على أساس أن الإنسان هو مصدر القوة و التقدم في كل مجتمع باعتباره موردا هاما في بقاء هذا المجتمع ، غير أن تفعيل دور البحث العلمي في المجالات الطبيعية و الاجتماعية و الإنسانية يتوقف على إتاحة الحرية و توفير الأفضل للعاملين في حقله وتنمية هذه الموارد البشرية و تحسينها و زيادة إنتاجيتها عن طريق تطويرها و إكسابها بمؤهلات علمية و خبرات من أجل الحصول على إنتاجية كميا و نوعيا ، و من أجل مجاراة العصر الذي تعيش فيه ، و التطور العلمي و التكنولوجي الكبير الذي يشهده هذا العصر و أملا منها في أن تكون مساهمة في هذه النهضة العلمية و التكنولوجية.

وبما أن المورد البشري يعتبر كقوة تعتمد عليه المؤسسات ، فإن الاهتمام به أصبح ضروريا وخصوصا إذا كان الأمر يتعلق بالمؤسسات والأنساق العلمية ، إذ تعتبر الجامعة ومخابر البحث و مراكز البحث وكل مؤسسات البحث العامة والخاصة ، المكان المناسب لهذا المورد البشري والمتمثل في الباحثين والجماعات العلمية .

لذا فالمؤسسات العلمية وخصوصا في الجزائر نقصد هنا المؤسسات العمومية لأن نسق البحث العلمي الغالب في الجزائر هو النســـق الحكومي التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، لذا أردنا من خلال هذه الدراسة أن نحدد مكانة الباحث ضمن نسق البحث العلمي وكيفية انتمائه لذلك النســق ، وحاولنا أن نقف عند أهم المحددات التي رأينا أنها تســاهم في اندماج الباحث ضمن نسق البحث العلمي، وفيما يخص الأنساق التي تناولناها في دراستنا هذه ، كانت محددة على الجامعة والمخابر ومراكز البحث ومشـــاريع البحث ولكي يتم تحديد مجال الدراسة وتضييقه اقتصرنا على مدينة الأغواط وما تحتويه من مؤسسات بحثية.

و هذا ما سـنحاول التطرق إليه خلال دراسـتنا هذه ، أين سـنحاول معرفة محددات اندماج الباحثين في نسق البحث العلمي ومعرفة أهم الأنساق الموجودة في الجزائر، لذا قمنا بتقسيم أطروحتنا إلى خمسة فصول ، بحيث خصصنا الفصل الأول للجانب المنهجي للدراسة الذي قسمناه إلى خمسة عناصر ، أول عنصر حددنا فيه أسباب اختيارنا لهذا الموضوع والعنصـــر الثاني حددنا فيه أهمية وأهداف الدراســـة ، أما العنصـــر الثالث فقد طرحنا فيه اشكاليتنا وأهم الأسئلة الفرعية المتعلقة بموضوع الدراسة، ثم قمنا بصياغة فرضيات وكانت بمثابة أجوبة مؤقتة للأســـئلة الفرعية إلى أن يتم صـــدقها من عدمها، ومن ثم تطرقنا إلى المفاهيم النسـقية والاجرائية الخاصـة بموضـوع الدراسـة، وفي الأخير طرحنا أهم المقاربات النظرية التي تقارب دراســـتنا. أما الفصـــل الثاني تطرقنا فيه لأهم المحددات التي تؤثر في اندماج الباحثين وقد اخترنا ثلاث محددات بحيث كانت هي الأساس الذي قسمنا به الفصل الثاني ، و أول محدد هو الانتماء الفكري للباحث بحيث قســمناه إلى أربعة عناصـــر ، أما المحدد الثاني فهو الرصـيد العلمي الذي يمتلكه الباحث وقد قسـمنا هذا العنصـر إلى أربعة عناصـــر، أما المحدد الثالث فهو خاص بالرصـــيد الاجتماعي أو بما يعرف بالرأســـمال الاجتماعي بحيث قسمناه إلى ثلاثة عناصر ، أما فيما يتعلق بالفصل الثالث فقد خصصناه

للبحث العلمي وكل ما يتعلق به، بحيث قسمناه إلى ثلاث عناصر ، وأول عنصر في هذا الفصل تطرقنا إلى مفهوم وأنواع وتطور البحث العلمي وكذا متطلبات ومؤسسات البحث العلمي، أما العنصر الثاني فقد تطرقنا إلى الباحث ومكانته في نسق البحث العلمي وكذا مسؤوليات وحقوق الباحثين في مجال البحث العلمي، وعلاقة الباحث بجماعته العلمية ، أما فيما يتعلق بالعنصر الثالث فقد تطرقنا إلى مؤشرات قياس البحث العلمي بحيث قسمناه إلى عنصرين ، أما الفصل الرابع فقط خصصناه للبحث العلمي بالجزائر ،بحيث قسمناه إلى ثلاث عناصر ، تطرقنا في العنصر الأول إلى البدايات الأولى للاهتمام بالبحث العلمي بالجزائر وكذا إلى التطور التاريخي له وكذا بالقوانين المتعلقة به، والعنصر الثاني تطرقنا فيه لمؤسسات وانساق البحث العلمي المتواجدة بالجزائر، والعنصر الثالث كان حول البحث العلمي بمدينة الأغواط وأهم المراحل التي مر بها وكذا أهم المؤسسات البحثية المتواجدة بالمنطقة، أما الفصل الخامس فقد خصصناه للجانب الميداني للدراسة بحيث قسمناه إلى أربعة عناصر ، تطرقنا في العنصر الأول إلى الإطار المنهجي للدراسة أي مجالات الدراسة الميدانية وكذا المنهج وأدوات الدراسة ، وطريقة اختيار مجتمع البحث ، وخصائص المجتمع أما العنصر الثاني تطرقنا إلى عرض وتحليل نتائج الفرضية الأولى ، والعنصر الثالث كان حول عرض وتحليل نتائج الفرضية الثانية ، والعنصر الثالث تطرقنا فيه إلى عرض وتحليل نتائج الفرضية الثالثة، أما العنصر الأخير فقد خصصناه للاستنتاج العام للدراسة، ومن ثم ختمنا دراستها بخاتمة عامة وقائمة للمراجع التي اعتمدناها ، وكذا إلى الملاحق الخاصة بالدراسة.

الفصل الأول : الجانب المنهجي

أولا : أسباب اختيار الموضوع

ثانيا : أهمية وأهداف الدراسة

ثالثا : الاشكالية

رابعا : الفرضيات

خامسا : تحديد المفاهيم

سادسا : المقاربات النظرية

خلاصة

تمهيد :

سنحاول في هذا الفصل عرض أهم العناصر المنهجية للجانب النظري ، والسؤال الأولي الذي انطلقنا منه في دراستها وذكر أهم الأسباب التي جعلتنا أن نتناول هذا الموضوع بحيث قسمناها إلى أسباب ذاتية وموضوعية ، ومن ثم تطرقنا إلى اهداف المرجوة من البحث والأهمية الخاصة به، ومن ثم تطرقنا إلى طرح الإشكالية الخاصة بموضوع البحث ، وذلك بعد مرورها بعدة صياغات قبل أن تصل إلى صياغتها الأخيرة ، ولكي نحلل المفاهيم الخاصة بالإشكالية فككناها إلى متغيرات ومؤشرات في شكل أسئلة فرعية، ومن ثم قمنا بصياغة فرضيات لتلك الأسئلة الفرعية ، وكما قمنا بتحديد المفاهيم الخاصة بالدراسة وفككنا المفاهيم إلى مؤشرات وقمنا بشرح كل مفهوم ومؤشر على حدا، ومن ثم قمنا بطرح المقاربة النظرية الملائمة لموضوع دراستنا.

أولا: أسباب اختيار الموضوع

توجد عدة أسباب جعلتنا نختار هذا الموضوع بغض النظر للمواضيع الأخرى ولعل أهم الأسباب التي دعتنا لاختيار هذا الموضوع ترجع إلى **أسباب ذاتية** أهمها ما يلي:

- معرفة أهم المعايير والعوامل التي جعلت من الباحثين يندمجون في مؤسسات بحثية ولا يندمجون في مؤسسات أخرى.
- الموضوع في حد ذاته يعتبر من المواضيع التي تمس الباحثة وذلك في أنه ميدان العمل والبحث العلمي والمتمثل في الجامعة.
- بعد التوصل إلى نتائج واستنتاجات على مستوى الماجستير ساهمت في بناء واسراء قاعدة فكرية وعلمية حول الموضوع وانطلاقة مكملة لسؤال انطلاق الذي توصلنا إليه من خلال النتائج السابقة.

كما يرجع اختيارنا لهذا الموضوع إلى **أسباب موضوعية** أهمها:

- اعتبار موضوع البحث العلمي من أهم المواضيع المطروحة حاليا وذلك لما له أهمية على الصعيدين الدولي والمحلي.
- تزايد الاهتمام بموضوع البحث العلمي والباحثين من خلال سن قوانين وتشريعات على المستوى الوطني والتي تضمنها برنامج القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- التطور الذي عرفته مؤسسات وانساق البحث العلمي والمتمثلة في زيادة عدد المخابر وفرق البحث وكذا الوحدات البحثية .
- قلة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع نسق البحث العلمي بمدينة الاغواط.

ثانيا : أهمية واهداف الدراسة

أهداف الدراسة

بناء على التساؤلات المطروحة لتحديد مشكلة البحث، يتبدى الهدف الأساسي للبحث الأساسي في محاولة الكشف عن المحددات الخاصة بالباحثين ومدى تأثيرها في اندماجهم ضمن نسق البحث العلمي في ظل تطور هذا المجال الخاص بالبحث العلمي. هذا فيما يخص الهدف الرئيسي أما بالنسبة للأهداف فهي كالآتي:

- التعرف على العوامل الشخصية للاندماج ومدى تأثيرها على الباحث من حيث مجاله العلمي والعملي.
- تحديد المجال المكاني الخاص بالدراسة وما المقصود بنسق البحث العلمي بالجزائر وماهي أهم الانساق البحثية المراد معرفتها والبحث عنها.
- الوقوف على المحددات الاجتماعية المتحكمة في عملية اندماج الباحثين سواء في الجامعة أو المخبر أو مشروع البحث أو مركز أو وحدة بحث.
- محاولة الوقوف على الفروقات المتواجدة بين التخصصات والمجالات العلمية وكذا الدرجات العلمية في تحديد درجة الاندماج.
- الوقوف على واقع الإنتاج العلمي ومعرفة أهم المؤشرات المعتمدة سواء من طرف الهيئات العالمية أو من طرف الوكالات والمراكز على المستوى الوطني والمحلي في تحديد كمية ونوعية البحث العلمي.
- معرفة أهم المؤسسات العلمية والبحثية المتواجدة في الجزائر ومعرفة السيرورة لموضوع البحث العلمي و أنساقه ومدى تطورها واتساعها وكذا في انتشارها على المستوى الوطني.

2- أهمية الدراسة:

تعود أهمية الدراسة أو الموضوع إلى ما يلي :

- تكمن أهمية الدراسة في تناولها لأهم المؤشرات التي تساهم في تقدم وتطور أي دولة من الدول وهو البحث العلمي.
- تعد هذه الدراسة مهمة وذلك في إثراء الرصيد العلمي حول موضوع البحث العلمي ومدى قياس أهم المؤشرات المتعلقة به.
- إثراء الرصيد العلمي حول موضوع الإنتاج العلمي وكيفية قياسه سواء من حيث المؤسسات العالمية أو من حيث المؤسسات الحكومية.
- معرفة أهم القوانين المتعلقة بالبحث العلمي أو بالأطراف المساهمة فيه والمتمثلة في باحث أو جامعة أو مركز أو مخبر أو مشروع بحث.
- الأهمية المتزايدة للجامعة باعتبارها المسؤولة عن تكوين المختصين والباحثين ودورها في نشر المعارف العلمية والعلوم وتطويرها بما يخدم المجتمع ومتطلباته، مما جعلها المؤسسة الأمثل لاحتضان وإنجاز البحوث العلمية.
- أهمية الباحثين العلميين وخصوصا في الوقت الحالي اذ أصبحت المعرفة العلمية تباع وتشترى، وحتى الباحثين إذا لم يتم احتواؤهم وادماجهم فهذا يؤثر على الإنتاج العلمي على المستوى الوطني ، وبالتالي قد يساهم في هجرة الادمغة من أجل تحقيق مبدأ الاستقرار والاندماج في أي نسق من أنساق البحث العلمي الخاصة بمجال بحثه.
- الاهتمام بموضوع التغييرات الي طرأت على مستوى التعليم العالي وتغيير نظام التعليم العالي وكذا النظام الخاص بالبحث العلمي.

ثالثا: الإشكالية :

إن نظرة الدول المتقدمة للبحث العلمي وتوفير الإمكانات البحثية من مخابر ومراكز بحثية ، وتوجيه كل القوى البشرية في لباس ثوب البحث العلمي هو الهدف الذي سعت إليه معظم الدول وبهذا أصبحت تسمى بالدول المتقدمة ، إذ يقاس أي تقدم دولة على ما تقدمه من بحث وتكنولوجيا . والتكنولوجيا في حد ذاتها هي وليدة العلم والبحث التطبيقي، لذلك كان يشار إلى الشرق الأوسط في قرون سابقة أنها مهد للحضارة والفكر الغربي، وهذا راجع إلى الاهتمام بالعلم والمعرفة العلمية، ولهذا أضحت الدول المتقدمة تهتم بالعلم والمعرفة مما أوصلها لما أصبحت عليه الآن، وأصبحت مهنة الباحثين هي كمهنة مثل باقي المهن التي تسعى إلى تقديم الخدمة هذا أسهم كله في تقدمها ونجاحها.

كما يتوقف نمو البحث العلمي في بلد ما على نوعية أعضاء المجتمع العلمي ذاته من ناحية ارتفاع مستوى التأهيل العلمي، وتكامل التخصصات العلمية والقدرة على تشكيل فرق بحثية متكاملة، والوعي بالعلم وأهميته، وتطبيق أخلاقيات البحث العلمي بكل صرامة، والقدرة على العمل للصالح العام، وتضييق نطاقات الخلافات المهنية، والاحتكام إلى تقاليد ممارسة البحث العلمي، لأن :" العلم باعتباره نسقا اجتماعيا فرعيا، مستقلا نسبيا يمكن تفكر وحدته على قاعدة انتماء أبنائه إلى بنية معيارية مخصوصة"[1] ، أي أن:" العلم يكسب معه مفهوم المؤسسة ويقوم بتحليل آليات تنظيمها، وسيقوم بإعداد نظريات يقال عنها نظريات وسيطة تقدم تصورا عن وظيفة العلم باعتباره مؤسسة. وتصف هذه النظريات التصرفات الفردية والجماعية للعلماء التي تكمن المؤسسة الاجتماعية للعلم من تحقيق المنطقية العلمية وتراكم المعارف ونشرها في المجتمع".[2]

[1] ميشال دوبوا، تر:سعود المولى، **مدخل إلى علم الاجتماع العلوم**، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008، ص112

[2] دومنيك فينك، تر: ماجدة أباظة، **علم اجتماع العلوم**، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2000، ص29.

وباعتبار نسق البحث العلمي على أنه مؤسسة اجتماعية ، فلابد ان تكون له معايير خاصة لكي يتم :" انتقاء الباحثين للحصول على عقود دائمة مماثلة لمعايير الترقية، أي إثبات الكفاءة ، ويضاف إلى ذلك عادة استمرار الإنتاجية في مجال البحث العلمي .وكثيرا ما يفوق عدد المرشحين المستحقين عدد الوظائف الشاغرة، أو العقود المتاحة، ومن ثم كانت أهمية بعض العوامل الأخرى مثل شخصية الباحث. وتشجيع الأفراد على البقاء إلى مالا نهاية في مجال البحوث، لابد من أن يكون استنزافا عقيما للموارد المحدودة، فإن عدم الانتقاء في حالات أخرى ينطوي على تبديد لمواهب التي دربت مددا طويلة، وبتكاليف ضخمة تحملها المجتمع المحلي بأسره، وينطوي بالتالي على التخلي عن شكل من أشكال الاستثمار الرأسمالي ".[1] لهذا يعتبر موضوع اختيار الباحثين ودمجهم في نسق البحث العلمي من بين الموضوعات والمهمات الأساسية في مجال البحث العلمي ، وهذا من جهة الباحث كعضو في ذلك النسق، وكذا من جهة النسق العلمي والامتيازات التي يقدمها لكي يحافظ على عضوية الباحثين ودمجهم في جماعات وفرق بحثية، ويكون هنالك انتاج علمي ومعرفي.

لهذا نرى أن الدول المتقدمة قد تفطنت لموضوع البحث العلمي واهتمت بأنساقه، ومن جهة أخرى و بفعل التبعية و المحاكاة حاولت بعض الدول النامية إدراج البحث العلمي في خططها التنموية، فسطرت برامج تضمنت إنشاء مراكز و مرافق علمية تعنى بهذه الوظيفة و أبرمت عقود شراكة مع الخارج في مجال التكوين، غير أن حقيقة عمل هذه المنشآت والخطط و المسارات ، وضعت البحث العلمي في حالة اغتراب عن واقعه الموضوعي.

في ظل هذا السياق عرفت الجزائر هذه الظاهرة ، ومنذ الاستقلال حاولت الدولة العناية بها في ظل التقلبات السياسة و الاقتصادية والاجتماعية، التي عاشتها ، وفي ظل خططها الشمولية التي سطرتها ، بيد أن الإمعان في نسق سيرورتها كظاهرة أبرزت للدارسين الكثير من الثغرات والهفوات التي تدفعهم للبحث فيها.

[1] جون ديكنسون، تر: شعبة الترجمة باليونسكو، **العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث**، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، 1987، ص133

هذه البناءات ليست هياكل فقط وإنما هي مجموعة من التكتلات والتفاعلات الوظائفية بين الأفراد و الجماعات، ونعني بذلك هنا التفاعلات الوظائفية بين أعضاء الجماعة. إذ لا يكفي أن يمتلك الباحث رصيدا علميا و معرفيا كي يساعده على الاندماج في نسق البحث العلمي ، بل يجب (كما يقو ميشال دوبوا) " أن ينتمي إلى كل اجتماعي متشكل من مجموع الفاعلين الفرديين أو الجماعيين في الاستقصاء العلمي : أي الجماعة العلمية. ولكن ماذا يعني أن تكون عضوا منتسبا إلى الجماعة العلمية؟ يعني أولا أن تنتمي إلى " نسق اجتماعي" : مؤسسة محددة يمكن تمييزها عن بقية المؤسسات الاجتماعية. ويعني ثانيا أن يتم اختيارك و ادماجك في نسق يقيم فاعلوه علاقات ترابط وفق طرائق تتوافق مع مبادئ معيارية مخصوصة . وهو يعني أخيرا أنك موضوع لمراقبة اجتماعية".[1]

الجزائر من بين الدول التي سعت إلى دعم سياسة البحث العلمي وإعادة الاعتبار للبحث الجامعي إيمانا منها بأنها السبيل الأمثل لتنمية الموارد البشرية التي تتطلبها تنمية المجتمع وتجلى ذلك من خلال التطور الحاصل في الجامعة منذ الاستقلال إلى اليوم من خلال سن العديد من القوانين والمراسيم المنظمة للبحث العلمي، لذلك "جاء مشروع القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، لاستكمال المخطط الخماسي (2008-2012) الذي استوجب حينها إعادة سن القانون الأساسي للمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي. كما جاء ذات المشروع التوجيهي ليحل محل القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي المعدل والمتمم بالقانون رقم 08-05 المؤرخ في 23 فيفري 2008."[2]

[1] ميشال دوبوا ،مرجع سابق ،ص207.

[2] وثيقة صادرة عن لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية، **التقرير التمهيدي عن مشروع القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي**، الجزائر، سبتمبر 2015.

كما أن ارتفاع أعداد الباحثين والأساتذة الباحثين، وفتح مراكز البحث وإنشاء الوكالات والمؤسسات العمومية للبحث العلمي، إلى جانب إقرار العديد من البرامج الوطنية للبحث في شتى القطاعات والتي عددت بما يقارب 1361 مخبرا يعمل بها 27.584 أستاذ وباحث وطالب دكتوراه [1]، وهي أرقام متزايدة مقارنة بما سبق. وهذا ما جعل من هذا المجال خصب للباحثين للخوض في الدراسات العلمية بصفة عامة وفي الدراسات الخاصة بسوسيولوجيا العلم، واعتبار الباحثين كموضوع للدراسة العلمية في أطروحتنا ومحاولة تسليط الضوء على كل ما يتعلق به من الجانب الخاص بالبحث وانضمامه إلى نسق البحث العلمي.

من خلال ما سبق و من خلال دراستنا على مستوى الماجستير التي بينت جملة المعطيات التي تصلح لبناء قاعدة بحث علمية ، وقد جاءت دراستنا هاته في نظرة سوسيولوجية إلى العوامل والمحددات التي تساعد في اندماج الباحثين ضمن نسق البحث العلمي وهذا ما جعلنا نطرح الإشكالية التالية :

- **هل تعتبر المعايير الشخصية والعلمية المعرفية وكذا الاجتماعية للباحث كمحددات لاندماجه في نسق البحث العلمي؟ وهل تختلف تلك المحددات والمعايير من نسق لآخر حسب طبيعة نسق البحث العلمي؟**

التساؤلات الجزئية : وللتوضيح أكثر لسؤال الإشكالية ولتوضيح متغيرات الدراسة فإن الأسئلة التي تنبثق من الطرح السابق ما يلي :

- كيف يساهم الانتماء الفكري للباحث في اندماجه ضمن نسق البحث العلمي ؟
- هل يمكن اعتبار أن الرصيد للباحث عامل أساسي في الاندماج ضمن نسق البحث العلمي؟

[1] وثيقة صادرة عن لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية، مرجع سابق.

- هل لتشكيل العلاقات الاجتماعية للباحث دور في اندماجه داخل نسق البحث العلمي؟

رابعا: الفرضيات

وللإجابة عن التساؤلات السابقة طرحنا الفرضيات التالية :

1- يؤثر الانتماء الفكري للباحث في اندماجه ضمن نسق البحث العلمي.

2- يعتبر الرصيد العلمي للباحث ركيزة يستند إليها الباحث في الاندماج ضمن نسق البحث العلمي.

3- العلاقات الاجتماعية للباحث لها دور في الاندماج ضمن نسق البحث العلمي

خامسا : تحديد المفاهيم

1-المفاهيم النسقية :

1-1- الانتماء الفكري : حددنا مفهوم الانتماء الايديولوجي من خلال مؤشراته المتعلقة بموضوع الدراسة أي ما يؤثر مباشرة في الباحثين وهي كالتالي :

1-1-1- اللغة :

هي نسق من الإشارات والرموز، تشكل أداة من أدوات المعرفة، وتعتبر اللغة أهم وسائل التفاهم والاحتكاك بين أفراد المجتمع في جميع ميادين الحياة. وبدون اللغة يتعذر نشاط الناس المعرفي. وترتبط اللغة بالتفكير ارتباطا وثيقا، فأفكار الإنسان تصاغ دوما في قالب لغوي، حتى في حال تفكيره الباطني. ومن خلال اللغة تحصل الفكرة فقط على وجودها الواقعي . كما ترمز اللغة إلى الأشياء المنعكسة فيها، فاللغة هي القدرة على اكتساب

واستخدام نظام معقد للتواصل وخاصة قدرة الإنسان على القيام بذلك، واللغة هي أحد الأمثلة المحددة من هذا النظام ،وتسمى الدراسة العلمية للغة بعلم اللغويات[1].

هي ظاهرة اجتماعية بامتياز، ذلك أنها واردة في التحديد الذي اقترحه دور كايم، اللغة توجد مستقلة عن كل فرد من الأفراد الذين يتكلمونها، وعلى الرغم من أنها لا تقوم بمعزل عن مجموعة هؤلاء الأفراد، فإنها مع ذلك ، خارجة عنه (أي الفرد) من خلال عموميتها" إن صفتي الخارجية عن الفرد والإكراه اللتين يحدد دور كايم بهما الظاهرة الاجتماعية تظهران إذن في اللغة بداهة".[2]

1-1-2 المعتقدات :

المعتقدات ، الطقوس، الشعائر، الممارسة، هي مرتكزات ديانة او مذاهب عقائدية ولكنها في الوقت ذاته هي هوية الجماعة في خصوصية العلاقة بالاماورائي والغيبي، ويفعل فعله ليس في أن تكون الهوية والجامع وإنما فيما تمده من راحة نفسية للملتزمين بها، فقد بينت الدراسات النفسية أهمية الروحانية في العالم الاجتماعي والعلائقي وعلى الصعيد النفسي، فعندما يكون أي منا مشبعا بإيمان عميق فإنه في حقيقة أمره ينمو عاطفيا في علاقات طيبة.[3]

تعد المعتقدات بأنواعها كافة العادية والأيديلوجية والأخلاقية والدينية والعلمية ..ألخ أحد مراكز الاهتمام الرئيسية لعلم الاجتماع. وهي تشكل ظاهرة كلية الحضور في الحياة الاجتماعية . بيد أن أهمية هذه المعتقدات تتبع أيضا من الدور الذي تمارسه حيال الأفعال.

[1] موقع الانترنيت : ar.wikipedia.org لوحظ بتاريخ 2016/06/10.
[2] لويس جان كالفي تر: محمد يحياتن ،**علم الاجتماع اللغوي** ، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص11
[3] مأمون طربيه، **علم الاجتماع في الحياة اليومية**، ط1، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،2011، ص216.

ويمكن وصف المعتقدات بطرق ملاحظة مختلفة (أحاديث عمليات سبر، قراءة وثائق الخ).[1]

1-1-3 القيم :

هي الفضاء الاجتماعي والثقافي التي يستظله أي فرد/ جماعة/ نظام يود أن يكون لديه طابع خاص من المعايير والأعراف. ولهذا السبب نجد التمايز في إعلاء بعض القيم على حساب أخرى بين مجتمع وآخر انطلاقا من الاحتياجات المشتركة، قواعد السلوك المتفق عليها ونمط الحياة المعاش والمخصوص، فقد تميل جماعات معينة مثلا إلى التشديد على قيم المعتقدات الدينية بينما تميل جماعات أخرى إلى إعطاء قيمة أعلى للعلوم والتقدم الحضاري، وتبين بالمثل أيضا أن المجتمعات التي تولي "الملكية الخاصة" قيمة وشأنا تأتي قوانينها صارمة لجهة أي تعد على حقوق تلك الملكية سواء بالسرقة او العبث. وهكذا تغدو نوعا من الأحكام التي يصدرها الفرد بالتفضيل أو عدم التفضيل للموضوعات والأشياء والأشخاص على ضوء تقييمه وتقديره ورغباته ، وتتم عملية التقييم هذه بناء على ما لدى الفرد من معارف وخبرات وتفاعل مه المحيط الذي ينشأ فيه وبذلك تصبح مقياسا أساسيا يحكم تصرفاتنا ويوجه سلوكنا أنها وبحسب تعبير أحد علماء الاجتماع بمثابة:" ممكنات اجتماعية متاحة أمام الشخص الاجتماعي في الموقف الاجتماعي ...".[2]

كما أن مفهوم القيم من المفاهيم الجوهرية في جميع ميادين الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهي تمس العلاقات الإنسانية بكافة صورها لأنها ضرورة اجتماعية ولأنها معايير وأهداف لابد أن نجدها في كل مجتمع منظم سواء أكان متخلفا أو متقدما فهي

[1] ريمون بودون ورينو فيول تر: مروان بطش، **الطرائق في علم الاجتماع** ، ط1،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص119.
[2] مأمون طربيه، مرجع سابق، ص306-307.

تتغلغل في الأفراد في شكل اتجاهات ودوافع وتطلعات، وفي بعض المواقف الاجتماعية تعبر القيم عن نفسها في شكل قوانين وبرامج للتنظيم الاجتماعي والنظم الاجتماعية.[1]

1-2 الرصيد العلمي :

1-2-1 التكنولوجيا :

التكنولوجيا تتناول التطبيقات العلمية للمعرفة العلمية في مختلف الفنون الصناعية ذات الفائدة المباشرة في حيات الأفراد و المجتمعات.[2]

بما أن التكنولوجيا تتعلق بمفهوم المعارف فقد أكد الباحثون على التمييز بين مفردات تبدو متداخلة ، فهناك فرق بين المعلومات و المعارف ففي حين يمكن للأولى أن تخزن بمختلف أشكالها فإن الثانية ترتبط أكثر بالقدرة على الإبداع و التحليل، و عليه لا يكفي مجرد تخزينها و استيعابها السلبي أو مجرد رصدها و تسجيلها و إلا تعذرت ترجمتها إلى استعمالات تتفاعل مع المحيط الاجتماعي.[3]

- إن التغييرات التكنولوجية الكبيرة قد أدت إلى محو العديد من التقاليد و العادات كانت في القديم تعبر عن الطبيعة الأساسية للإنسان ، حيث كانت بمثابة حصن يتمتع به المجتمع التقليدي بدأت تزول تدريجيا بسبب التحول نحو المكننة، و قد صاحب هذا التغير التكنولوجي تغير جذريا في التنظيم الاجتماعي كذلك.[4]

1-2-2 الدرجة العلمية : تعتبر الدرجة الأكاديمية عبارة عن دبلوم يتم الحصول عليه من كلية أو جامعة، وغالبا ما ترتبط بلقب وأحيانا ترتبط بمكانة أكاديمية عادة ما تُمنح تقديرا

[1] إبراهيم السيد احمد السيد، **البناء القيمي وعلاقته بالتنشة والدافعية للإنجاز**، أطروحة دكتوراه ، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة الزقازيق،مصر، 2005، ص 06.

[2] فاطمة عوض صابر و ميرفت علي خواجة، **أسس و مبادئ البحث العلمي**،ط1، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية ،2002،ص18.

[3] Tanguy Corrine, **Apprentissage, innovation et modification des routines organisationnelles,** Edition Erés, 2002, P.P95-96.

[4] سمير حليس، **التغير التكنولوجي و الاستقرار المهني في المؤسسة الصناعية**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع التنمية و تسيير الموارد البشرية، جامعة قسنطينة،2009/2008، ص89.

للمتلقي إما لإنهائه دورة المقرر الدراسي بشكل مرض أو لإتمامه مسعى علمي يجعله جديرا بالحصول على هذه الدرجة.[1]

ومن أهم الدرجات العلمية الموجودة في الجزائر ما يلي :

الليسانس ماجستير دكتوراه تغيرات في الدرجة من ماجستير الى ماستر ودكتوراه نظام ل م دي .

1-2-3 التخصص العلمي : التخصصات العلمية الموجودة بالجزائر هي : الصيدلة، الطب، طب الأسنان ، محروقات وكيمياء، هندسة كهربائية وإلكترونيك، الطيران، رياضيات وإعلام آلي، الهندسة المعمارية والعمران، أشغال عمومية ، صيانة وأمن صناعي، صناعات بتروكيميائية، نظافة وأمن صناعي، لغة وأدب عربي، اللغات الأجنبية، حقوق، علوم المادة، علوم الطبيعة والحياة، تكنولوجيا، علوم اجتماعية، علوم إنسانية، علوم سياسية، علوم الأرض والكون، علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، علوم البيطرة، الهندسة البيوطبية، علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، العلوم الإسلامية، بطريات وميكانيك الضبط، تسيير التقنيات الحضرية، هندسة الإنتاج الآلي، الهندسة البحرية، تغذية وتكنولوجيا زراعية غذائية، مناجم، علوم البيئة والمحيط، هندسة المبلورات، علوم التمريض، ري، هندسة المياه، جيولوجيا ومحيط، صيانة أمن وبيئة، تسيير المؤسسات والإدارات، اتصالات سلكية ولا سلكية، ميدان تكوين الفنون.[2]

1-2-4 المشاريع البحثية : يعرف المشروع بأنه عمل يقوم به الفرد لينفذ فكرة معينة، سواء أكانت عبارة عن منتج أو خدمة، ويستخدم المشروع لتنفيذ هذه الفكرة بعض الموارد الرئيسية، كالموارد المالية، والمعرفية، وكادر العمل. كما أن المشروع يقدم خدمة، أي أنّه يحل مشكلة مجتمعية، ويكون ذلك مقابل شيء مادي. وتتفق فيه الأموال للحصول على

[1] موقع الانترنيت: http://www.abahe.co.uk/ تم الاطلاع عليه في : 2016/05/13.
[2] موقع الانترنيت : http://www.ency-education.com/ تم الاطلاع عليه في : 2016/05/13.

منافع خلال فترة متفق عليها. فالمشروع هو استمرار لفعالية تبدأ بسؤال يثير حب الاستطلاع و تكون له صفة قانونية، و المشروع هو نشاط تلقائي من أجل تحقيق غرض، ويتم في بيئة اجتماعية عادية. المشروع عمل مقصود متصل بالحياة. وهو نشاط مقيد بزمن، يتم القيام به من أجل تقديم منتج أو خدمة لتحقيق تغيير مقصود.ويقصد بالمشاريع هنا المشاريع البحثية.[1]

1-3 العلاقات الاجتماعية:

" إن الصور المختلفة عن العلاقات الاجتماعية هي تلك العلاقات الإنسانية، فهذا ينطبق بمعناه الواسع على كل التفاعلات التي تحدث بين الأفراد من جميع النواحي".[2]

و العلاقة: هي تلك الرابطة بين فئتين أو ظاهرتين، بحيث يستلزم احدهما تغيير الأخر، و قد تكون علاقة اتفاق أو شبه تبعية.[3]

أما مفهوم العلاقات الاجتماعية فيتمثل في: " تلك الصورة الموجودة بين فرد و جماعة، و قد تقوم هذه العلاقة على التعارف و التعاون و قد تكون مباشرة كما تكون فورية ".[4]

1-3-1 العروشية:

هي جماعة قرابية تقوم على الإنحدار الاموي أو الأبوي ، يعتقد أعضاء العشيرة أنهم منحدرون عن جد واحد مشترك، من خلال خط الانحدار المتعارف عليه ثقافيا (سواء كان أمويا أو أبويا) تقوم بوظائف دينية وسياسية واقتصادية.

كما يشير هذا المصطلح إلى جماعة قرابية منظمة وقد تنقسم العشيرة إلى بدنات أو عشائر فرعية وقد ظهرت في السنوات الأخيرة دراسات عديدة عن العشائر الأموية

[1] عبد القادر الشيخلي ،**قواعد البحث القانوني**، منشورات مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، 1999، ص 58.
[2] أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، لبنان ، 1982، ص352.
[3] نفس المرجع السابق، ص352.
[4] محمد زكي بدوي ، مرجع سابق، ص353.

و الأبوية معا واستخدم عدد كبير من الدارسين هذا المصطلح للإشارة إلى أنماط مختلفة من جماعة النسب.[1]

يوجد من يعتبر القبيلة وحدة متجانسة مستقلة من وجهة نظر سياسية واجتماعية مفترض انحدارها من نفس الجد من خط نسبي أحادي، منظمة حسب طريقة الأقسام وتشغل منطقة خاصة بها وينتج منها القسم الذي هو عبارة من المجتمع او المنظمة المجزئة إلى عدد من مجموعات الأفراد مكونين عشائر مقسمين إلى وحدات أصغر أي جماعة وقد تجمع عناصر أصغر نسميها العصبة التي تجمع السلسلة العائلية: العائلة أ، العائلة ب.

أما ميردوك في كتاب البناء الاجتماعي فإنه يرى بأن القبيلة وحدة اجتماعية تجمع عدة عشائر او عشيرة او مجتمعات محلية أخرى، العشيرة جماعة تتميز بقيامها على أساس تسلسل قرابي إما من جانب الأم أو من جانب الأب، وتتميز أيضا بتوفر وحدة مكانية لأفراد العشيرة، أي أفراد العشيرة يسكنون في مكان واحد لذا لابد أن تكون القاعدة السكنية التي تتبعها العشيرة متوافقة قاعدة مع التسلسل القرابي، عموما البداوة هي العضوية في قبيلة و كذلك الترحال الدائم وراء الطعام والكلأ.[2]

1-3-2 القرابية :

تتمير القبيلة العربية بمظهرين أساسين يتمثلان في كل من:

أ -القرابة :هي علاقة اجتماعية تعتمد على الروابط الدموية الحقيقية ولا يعني اصطلاح القرابة في الأنثروبولوجية علاقات العائلة والزواج فقط إنما يعني أيضا المصاهرة، لكن القرابة هي علاقة دموية، والمصاهرة هي علاقة زواجية، فعلاقة الأب بابنه هي علاقة

[1] الطنوبي محمد عمر، **التغير الاجتماعي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1995، ص24.

[2] الطنوبي محمد عمر، مرجع سابق ، ص 25.

قرابية بينما علاقة الزوج لزوجته هي علاقة مصاهرة، حيث يعتبر الطفل وليد أبويه في معظم المجتمعات[1] .ونقول من" دم واحد"، أي من أصل واحد أو عصب واحد ...أو قرابة الدم فهناك من يعتقد أن أصالة النسب والاسم تنتقل جيلا بعد جيل عن طريق الدم والقرابة.

-والقرابة نوعان هي القرابة الأولية، والقرابة الثانوية وهذان النوعان وجد في معظم المجتمعات العربية التقليدية منها، والحديثة.

أ-**فالقرابة الأولية** :هي العلاقة الدموية والاجتماعية التي تربط الوالدين بالأبناء، كالعلاقة التي تربط الأب بالأم، والأخ بالأخت بينهما قرابة.

ب-**أما القرابة الثانوية** :فهي العلاقة الدموية الاجتماعية التي تربط الجد بالخال وبنت الأخ مع العم وغيره. وفي القبائل كانت القرابة الدموية تتكون من خلال الانحدار من جد مشترك.[2]

1-3-3 الجهوية :

الجهة لغويا ناحية من النواحي و تعني بالفرنسية (Région) وهي بمعنى جزء من الكل كما تعني أيضا الضاحية أو المجال المحيط بمركز معين وعملية التقسيم الترابي إلى عدة جهات هي التي تعطينا ما يمكن تسميته بالجهوية (Régionalisation) أما المعيار في عملية التقسيم الجهوي والهدف من الجهوية فسيدفعان بنا إلى التساؤل عن أصل فكرة الجهوية وهنا أيضا لابد من التمييز بين الجهوية في مفهومها القديم ذات المدلول الدفاعي الإنتمائي (Régionalisme)والجهوية في مفهومها الحديث التي ترتكز على المجال، ويحيل مفهوم الجهة أيضا للجهوية السياسية Régionalisme التي تأخذ بعين الاعتبار

[1]دينكن ميتشل، **معجم علم الإجتماع**، تر :ومراجعة إحسان محمد الحسن، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط2 ، 1986،ص88.
[2]إحسان محمد الحسن، **العائلة والقرابة والزواج** ، طار الطليعة، بيروت، 1971، ص47.

الوعي بالمصالح المشتركة أو بتعبير أخر في الحسبان الأخذ بعين الاعتبار الأشخاص الذين يعيشون في الجهة والتطلع للمشاركة في تسير هذه المصالح[1].

و هي ذلك التقسيم الموجود في البناء الاجتماعي للتنظيم وفق التقسيم الجغرافي والإداري للإقليم وبناء على هذا التقسيم تتشكل جماعات العمل وموازين القوة والتحالفات بين الأفراد والجماعات وتوجه المصالح وتوزع السلطة وتصدر القرارات، وأن ارتفاع حجم جماعة جهوية في التنظيم واستيلائها على مصادر القرار يعني فرض قوتها وإرادتها على باقي الجماعات الجهوية داخل المنظمة.[2]

1-2 الاندماج : يعني التأثير بين الأفراد أو الجماعات بعد دخولهم في علاقات اجتماعية ناتجة عن الأدوار و المكانات التي يستغلها هؤلاء الأشخاص، ويتحدد الدور حسب المكانة أو الموقع.

إن اندماج الفرد سواء في المجتمع أو الأسرة أو الشغل أو أي جماعة يفرض عليه إشباع قيمها و معاييرها وعدم تجاوزها ومنه كلما زاد تمسكه بهذه القواعد زاد تكيفه واندماجه ويظهر الاندماج إما بين:

- فرد وفرد آخر : ويعتمد على السمات الشخصية لكل فرد وتقبل الآخر كذلك يعتمد على المدى الذي يمكن فيه أن تلبي هذه العلاقة حاجتها.
- فرد وجماعة : ويتعلق باندماج القائد مع مجموعته و يعتمد على سمات القائد ومدى نجاحه في تحقيق وإبقاء هذه العلاقة بينه و بين مجموعته، كما يعتمد على خصائص المجموعة ومدى تقبلها لهذا القائد.[3]

[1] موقع الانترنيت: http://diae.net/2781 شبكة ضياء للمؤتمرات والملتقيات تم الاطلاع في جوان 2016.
[2] قاسيمي ناصر، **دليل مصطلحات علم الاجتماع التنظيم والعمل**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 64.
[3] حسن منسي، **ديناميات الجماعة والتفاعل الصفي**، ط1،دار طارق للطباعة و النشر، عمان، 1998، ص17.

- الجماعة والفرد : بعد الانضمام الفرد إلى الجماعة و التزامه بقواعدها و قراراتها ومسايرة خصائصها يتحدد الاندماج "بنوعية الضغوطات و الممارسات التي تقوم بها الجماعة على أفرادها منفردين من عقاب أو ثواب وذلك بناء على سلوكاتهم و التزاماتهم".[1]

كذلك يعني ملائمة الفكر والسلوك الاجتماعي ومشاركة الأقلية في الأنساق الاجتماعية للأغلبية، كما يعني هجرة بعض السمات الثقافية واكتساب سمات جديدة من خلال الاتصال والمشاركة بحيث يصعب تمييز الثقافة الخاصة عن ثقافة المجتمع الكلي.[2]

1-3 مفهوم الباحث : هو الذي لا يرضى بحل مشكلة و الذي يبدو له ذلك الحل لا يستجيب للأهداف العامة المحققة من خلاله. ذلك أن عدم الرضا هو الخاصية الملازمة للباحث كرد فعل بدائي (أولي) لإعادة تنظيم الأشياء و الأفكار.[3]

كذلك هو شخص متخصص في علم من العلوم، يقوم بممارسة البحث سواء كان نظري أو امبريقي. كما أن الباحث في تقصيه لحائق المعرفة، يهدف إلى إحداث إضافات وتعديلات جديدة في ميدان من ميادين العلوم مما يجعلها تتطور وتتقدم.[4]

1-4 مفهوم النسق :

يعرفه (روسني) :" مجموعة من العناصر المتفاعلة بديناميكية والمنظمة من أجلها". أما عند (موران) فهو " وحدة إجمالية منظمة من التفاعلات بين العناصر و الأفعال أو الأفراد".[5]

[1] حسن منسي، مرجع سابق، ص18.
[2] أحمد زكي بدوي، مرجع سابق ،ص221.
[3] أبو بكر بوخريسة، **الجامعة والبحث العلمي في الجزائر أو رحلة البحث عن النموذج المثالي**، مجلة التواصل، عدد 6 عنابة، 2000، ص286.
[4] غازي عناية، **إعداد البحث العلمي (ليسانس، ماجستير، دكتوراه)** ، دار الجيل، بيروت، 1992،ص21.
[5] بوزيدة عبد الرحمان، **محاضرات المنهجية المعمقة**، سنة (2004.2005).

هو اتجاه نظري تحليلي ينظر للواقع بنظرة خاصة، وهو أنه يتكون من مجموعة من العناصر المتساندة وظيفيا إذا تغير أحدها تغير الباقي، والاتجاه النسقي والذي يتزعمه تالكوت بارسونز يعرفه على :" أنه يتكون من عدد من الفاعلين الذين يتفاعل أحدهم من الآخر في أحد المواقف، يحركهم الميل إلى الحصول على أكبر قدر من الاشباع ، ويتم تحديد علاقاتهم بما في ذلك أحدهم بالآخر، ويتم التوفيق بينهم في ضوء نسق من الرموز المشتركة والمتكونة ثقافيا."[1] فبالتالي هو يرى أن الواقع الاجتماعي كل متكامل ومتوازن له القدرة على المحافظة على كيانه، وما يحدث فيه من تغيرات هي تغيرات ديناميكية متوازنة فالأنساق الاجتماعية تميل عبر الزمان نحو التوازن بسبب وجود تحفظ النسق".[2]

1-5 مفهوم البحث العلمي :

إن كلمة العلم إذا اتصف بها البحث أو اقترنت به، فإنها تعطي للبحث دلالة واضحة على استخدام الأسلوب (المنهج) العلمي حين دراسة قضية معينة، للبحث في ماهيتها و الكشف عن سببية العلاقة بين متغيراتها، ثم الوصول إلى مجموعة من القوانين العامة أو القواعد العلمية المفسرة لها.[3]

محاولة جادة لاكتشاف المعرفة ،و التنقيب عنها ،و تطويرها و فحصها، و تحقيقها بتقص دقيق، و نقد عميق، ثم عرضها عرضا مكتملا بذكاء و إدراك لتسير في ركب الحضارة العالمية، و تسهم فيه إسهاما حيا.[4]

يعتبر البحث العلمي ركنا أساسيا من أركان الجامعة. و تستطيع الجامعة أن توفر المناخ العلمي للبحث و ما يستلزمه من معدات و أجهزة و كتب و مراجع و غيرها من مصادر علمية، و توفر استخدام كل ذلك بالنسبة للأساتذة و الطلاب على السواء. و بهذا

[1] عبد الهادي الجوهري، **قاموس علم الاجتماع**، المكتب الجامعي الجديد، الإسكندرية، 1998، ص 236.
[2] معن خليل العمر، **معجم علم الاجتماع المعاصر**، ط1، دار الشروق، عمان ، 2000، ص 386.
[3] مجدي صلاح طه المهدي، **البحث العلمي التربوي**، دار الجامعة الجديدة للنشر،الاسكندرية،2007،ص39.
[4] أحمد حسين الرفاعي ،**مناهج البحث العمي**، دار وائل للنشر، ط5، الأردن، 2007، ص 19.

تعمل الجامعة على التنمية الذاتية و التدريب الذاتي لأعضاء هيئة التدريس و الطلاب و الباحثين الذين تعدهم الجامعة.[1]

إذا كان نجاح البحث العلمي يتوقف على كثير من العوامل والإمكانات البشرية و المادية... فإن أهم العوامل هم الباحثين على اختلاف تخصصاتهم فالباحث العلمي هو المخطط و المنفذ و الموجه لجهود و عمليات البحث العلمي.[2]

5-2 البحث العلمي الجامعي:

كانت الجامعات في بداية أمرها تركز على التعليم وتهيئة الكوادر التي تسير أعمال الدولة، دون أن يحرز البحث العلمي على المكانة الجديرة به، واقتصر دورها على نشر المعرفة دون العمل على ترقيتها، لكن بمرور الوقت عدلت هذه الجامعات من موقفها بصورة مثيرة جعلتها تهتم بالبحث العلمي، وكانت البداية في انجلترا بإنشاء أول المعامل الملحقة بالجامعات وهي " كلارندوف" في إكسفورد عام 1866 وفي الولايات المتحدة جاء الاهتمام بصدور قانون" موريل" وهي لائحة من الكونغرس الأمريكي و أصبحت قانونا. وقد دعت إلى إنشاء مؤسسة واحدة على الأقل في كل ولاية بالاتحاد تحتل فيها الدراسات العلمية والفنية نفس المكانة مثل الدراسة الكلاسيكية و تعليم المهن. ومنه ألحقت الوظيفة الثالثة من وظائف الجامعة وهي البحث ال علمي إلى جانب الوظائف التقليدية الأولى أي إعداد الكوادر العلمية و نشر المعرفة.[3]

2- المفاهيم الإجرائية :

2-1 المفهوم الاجرائي لمحددات الاندماج : كما ذكرنا سابقا فيما يخص الاندماج أنه اندماج الفرد سواء في المجتمع أو الأسرة أو الشغل أو أي جماعة يفرض عليه إشباع قيمها و معاييرها وعدم تجاوزها ومنه كلما زاد تمسكه بهذه القواعد زاد تكيفه واندماجه ، وبالتالي

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **العلم و التعليم والعلم من منظور علم الاجتماع**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ،2006،ص161.
[2] رمزي أحمد عبدالحي ،**التعليم العالي و التنمية** ، دار الوفاء ، الاسكندرية، 2006، ص 189.
[3] ابراهيمي سمية، **إصلاح التعليم العالي و البحث العلمي بالجزائر**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع التنمية، جامعة بسكرة،2006/2005،ص39.

فإن المراد هنا تحديد المحددات الرئيسية او التي اردناها أن تكون محل دراستنا و التي تجعل من الباحث يندمج في إطار ما يسمى بنسق البحث العلمي ، وهي أن التوجه الفكري والايديولوجي للباحث فيما يخص ميولاته الشخصية وتوجهاته ومعتقداته إلى فكرة ما او حزب ما أو العرقية وحتى الجهوية فإنه قد يجد نوع من اللاتقبل لأحد أنساق البحث العلمي في حالة لم يكن التوجه نفسه الذي يتبناه الباحث ، أما فيما يخص المحدد الثاني فيتمثل في الرصيد العلمي للباحث ونقصد بذلك كل ما يتعلق بتراكمه العلمي والمعرفي حتى التخصص والمستوى العلمي له تأثير ، فقد يُختار باحث ويندمج في نسق البحث العلمي حسب التخصص وحسب الدرجة العلمية ويمكن أن يؤثر الرصيد العلمي والمعرفي للباحث في دخوله ضمن ذلك النسق ويندمج فيه إذا ما كان لديه رصيد جيد وقد لا يندمج ضمن النسق إذا كان لديه رصيد ضعيف. أما فيما يخص المحدد الأخير ولا ننقص من قيمته إذا وضعناه في المرتبة الأخيرة فهو مهم بدرجة أهمية المحددين الآخرين وهو العلاقات الاجتماعية للباحث، إذ تعتبر موضوع الساعة وخصوصا في وقتنا الحالي أي أن الباحث يمكن له الدخول ضمن نسق البحث العلمي والاندماج فيه إذا ما كانت لديه علاقات اجتماعية داخل ذلك النسق الذي يريد أن ينتسب إليه.

2-2 المفهوم الاجرائي لنسق البحث العلمي : لقد قمنا بتحديد مفهوم نسق البحث العلمي وفق الحيز الزماني والمكاني المتواجد فيه أي إذا كان هنالك مكان لتواجد النسق حتى ولو كان افتراضيا – لأنه وكما نعرف توجد مجالات افتراضية ومؤسسات بحثية ومراكز بحثية لا يوجد لها مكان ومقر وانما متواجدة في الفضاء الافتراضي أي مواقع الانترنيت والمجالات الافتراضية- لكن الذي نريد البحث فيه والقيام بالدراسة حوله هو النسق المتواجد في ظل مرسوم وزاري ومنشور قانوني وفي حيز مكاني أي عبارة عن هيكل وبناء واضح المعالم، أما فيها يخص المجال الزماني فنقصد به هنا أن نسق البحث العلمي لديه فترة زمنية منذ انشائه لكي نعرف مدى اندماج الباحثين فيه وكذا لكي نحدد الحيز الزماني وتكون الدراسة ممنهجة

وفق أطر زمانية ومكانية وخصوصا إذا كنا نتكلم عن الواقع أي ما يتواجد فعليا في الجزائر ولعل أهم الأنساق الموجودة هنا والمراد القيام بالبحث فيها هي الجامعة النسق الأكثر تواجدا في الجزائر وكذلك يوجد مراكز البحث العلمي ومخابر البحث العلمي و فرق البحث وحتى الملتقيات العلمية ، كلها انساق بحثية خاصة بالبحث العلمي بالجزائر.

سادسا: المقاربات النظرية

لابد لكل دراسة أن تحتوي على نظرية لأنها عبارة عن إطار فكري مرجعي يفسر مجموعة من الفروض و يضعها في نسق علمي مرتبط، و لكي تكون الدراسة سليمة لابد أن يكون الانطلاق من نظرية أو مجموعة من النظريات التي تكون ضمن موضوع الدراسة. أما بالنسبة لما يتعلق لدراستنا لموضوع محددات اندماج الباحثين في نسق البحث العلمي فقد وظفنا المقاربات النظرية التي تتقارب مع موضوعنا كالتالي :

1-منظور بيار بورديو :

1-1 الاتجاه النظري الخاص ب:" بيار بورديو" حول الحقل والمعرفة العلمية:

ربط بيار بورديو إنتاج المعرفة العلمية بمكونات وخصائص الحقل العلمي، مستخدما مفهومي "الهابيتوس habitus " و "الحقل Field" كأدوات للتحليل السوسيولوجي، حيث اعتبر الحقل العلمي مجالا اجتماعيا كغيره من الحقول الأخرى له خصائصه المميزة، فهو في تفاعل وارتباط بالحقول الاجتماعية الأخرى، مع احتفاظه بخصائص نوعية تميزه عن غيره من الحقول الأخرى، وتحدد آليات التفاعل الاجتماعي والأكاديمي بين أعضاء الجماعة العلمية، وكذا آليات الممارسة العلمية وإنتاج العلم والمعرفة [1]. واستنادا إلى مفهوم الهابيتوس " نظام الاستعدادات والتصورات" يرى بورديو أن الرغبة والاستعداد العلمي لدى الباحثين

[1] بيار بورديو، تر: أنور مغيث، **إعادة النظر للفلسفة**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام، القاهرة، 2000، ص112

والعلماء داخل الحقل العلمي تمثل حالة الولع، وهى القوى المحركة لجميع أنواع الأفعال والسلوكيات. وقد اعتبر الحقل العلمي أحد أهم حقول رأس المال الرمزي[1]، ويستطيع أي حقل علمي الوصول إلى درجة عالية من الاستقلالية والقدرة على تشكيل قوانين تنظم الأنشطة والأعمال العلمية، وفرض قواعد قادرة على إلزام الباحثين وخضوعهم لشروط المؤسسة تمكنهم من تحقيق أهدافهم داخل الحقل العلمي عن طريق الالتزام بطرائقه العلمية كما يحددها هو في لحظة معينة، مع استخدام الحوار العلمي القائم على عرض الأدلة لإثبات صحة أو خطأ نظرية ما.[2] وهنا يكتسب الحقل العلمي بكل نشاطاته، وباحثيه ما أسماه بورديو المصداقية العلمية، والتي تمكنه بعد ذلك من إعادة استثمارها لإنتاج معارف جديدة والحصول على المزيد من المصداقية التي يؤدى تراكمها إلى رأس مال رمزي.

– ويصنف بورديو رأس المال العلمي إلى نوعين: الأول: رأس مال علمي "صاف" والثاني: ورأس مال علمي "مؤسساتي"، ومع تراكم رأس المال العلمي، ومن ثم الرمزي يكتسب الحقل العلمي مصداقيته. ويرى بورديو أن بنية العلاقات الموضوعية داخل الحقل العلمي هي التي تتحكم في توجيه التفاعلات بين أعضاء الجماعة العلمية بالحقل، فهي توجه وجهات النظر وتحدد المداخلات العلمية، وأماكن النشر العلمي، كما أنها تحدد نوعية الأشخاص والباحثين كما تحدد اهتماماتهم بالموضوعات البحثية، إضافة إلى تحديد الأعمال التي يستطيع الأفراد القيام بها أو عدم القدرة على أدائها.[3] ومن هنا، نلحظ تركيز بورديو على أهمية العلاقة بين السياق الأكاديمي، والبنية التنظيمية، وبيئة الجامعة، والتفاعلات الداخلية للوسط الأكاديمي وما يضمه من نشاطات علمية وعلاقة كل ذلك بعملية إنتاج المعرفة، حيث لفت الانتباه إلى تأثير الصراعات الفكرية، وأهمية المناقشة الجماعية، موضحا الفرق بين وضع المعلم الذي

[1] - يرى بورديو أن " رأس المال الرمزي " يشير إلى القبول أو الاعتراف، أو الاعتقاد بقوة أو بسلطة من يملك مزايا أكثر، أو شكلا من الاعتراف بالشرعية، ومبدأ التميز أو الاختلاف (في الخصائص) ومبدأ الأشكال المختلفة لرأس المال. ويدخل هذا المبدأ في مختلف الحقول، وجميع أشكال السلطة والهيمنة، أو في مختلف أشكال العلاقات (lawley, 2004 : 7)

[2] بيار بورديو، تر: أنور مغيث، مرجع سابق، ص114.

[3] بيار بورديو، تر: أنور مغيث، مرجع سابق ، ص115.

ينقل المعرفة بطريقة نمطية وبين الأستاذ الذي يساعد الطالب على اكتساب المعرفة وإنتاجها.

1-2 حول تطور المعرفة العلمية :

لقد اهتم "بيار بورديو" بفكرة التقدم العلمي و التغير، مركزا على الحقل العلمي باعتباره يتمتع بالحرية النسبية و الاستقلالية عن الحقول الأخرى، و يرفض " بورديو" مقولة العلم متحرر من أي ضرورة اجتماعية ، كما يرفض مقولة العلم مرتبط بالمنفعة و الخاضع للمتطلبات السياسة و الاقتصادية. حيث ينطلق من أهمية العقل و العلم في إحداث التغيير وقد حذر من عواقب سيادة العلم القياسي، حيث يتجه المسيطرون في المجال العلمي إلى إخضاع المجال العلمي بما يتناسب مع خبراتهم و اهتماماتهم العلمية، و بالتالي فهم يحددون مشروعية المنافسة و أشكالها، و يكرسون مسافة ثابتة بينهم و بين الوافدين الجدد إلى الحقل. كما يرى أن المجال العلمي يكون أكثر استقلالية كلما كان الصعود فيه يتم على اساس الرأسمال العلمي الصافي، بينما يكون اتجاه الصعود على أساس الرأسمال البيروقراطي أو الاقتصادي أو السياسي، و كلما كان المجال في حالة تبعية تنقص المنافسة و تكون الرقابة غير علمية و بالعكس و العكس صحيح.

و يميز "بوردو" بين نوعين من الرأسمال العلمي: رأسمال علمي صافي، و رأسمال علمي مؤسساتي. الأول يكتسب أساسا من خلال المساهمات المعترف بها في التقدم العلمي والثاني يكتسب من خلال الاستراتيجيات السياسة، و أصحابه ليسوا بالضرورة هم الأفضل بالمعايير العلمية.

1-3 مجالات العلم حسب بيار بورديو :

يسمي بورديو مجالات العلم بالحقول ويرى أن لكل حقل طابعه ومعالمه الخاصة وللتوضيح اكثر سنستدل بما أكده بورديو حول هذا الموضوع بحيث يقول :" أن الحقل العلمي يحدد بتحديد تحديات واهتمامات معينة لا يمكن أن تعزى إلى تحديات ومصالح تخص حقول أخرى(لن نتمكن من تشغيل فيلسوف بتحديات متخصص بالجغرافيا) ولا يدركها شخص لم يعد للدخول في هذا الحقل (فكل فئة من الاهتمامات تفترش عدم الاكتراث باهتمامات واستثمارات أخرى حكم عليها أنها عبثية وغير معقولة او سامية ونزيه) ومن أجل أن تسير الأمور في حقل ما ، يجب أن تكون هناك تحديات وأشخاص مستعدون لممارسة اللعبة ويملكون المتصل الوراثي الذي يستوجب المعرفة بالقوانين الخاصة باللعبة وبالتحديات والإقرار بها وما إلى ذلك".[1]

كما يرى بورديو فيما يخص الحقول ومجالات العلم و تخصصاته أن " بنية الحقل في حالة صراع القوى بين الفاعلين أو بين المؤسسات الداخلة في الصراع أو توزيع رأس المال الخاص الذي تراكم أثناء الصراعات السابقة والذي يوجه الاستراتيجيات اللاحقة. هذه البنية التي هي أساس الاستراتيجيات التي تعمل على تغييرها ، هي نفسها دائما موضع صراع فاحتكار العنف الشرعي(سلطة معينة) وهي سمة الحقل المعني أي ، باختصار الحفاظ ببنية توزيع رأس المال الخاص أو هدمها، هو التحدي الذي يسمى الصراعات التي تحدث في الحقل. في حالة صراع قوى معينة، يميل أولئك الذين يحتكرون (كليا تقريبا) رأس المال الخاص أساس القوة أو السلطة الخاصة المميزة لحقل ما، إلى استراتيجيات محافظة أي تلك التي تنزع ، في حقول إنتاج الثقافات، في حين يميل أولئك الذين لا يملكون رأس المال(وهم في الغالب القادمون الجدد، وإذن في أغلب الأحيان الأكثر شباب) إلى استراتيجيات هدم أي استراتيجيات الهرطقة، إنها الهرطقة والبدع باعتبارها قطيعة نقدية مع الآراء السائدة، مرتبطة

[1] بيير بورديو ، ترجمة : هناء صبحي،**مسائل في علم الاجتماع**، ط1،هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، أبوظبي ، 2012،ص182.

غالبا بالأزمة التي تخرج المهينين من صمتهم وتفرض عليهم انتاج خطاب الدفاع، وفكر مستقيم يهدف إلى إعادة ما يوازي الانتماء الصامت للآراء السائدة.[1]

1-4 فيما يتعلق بالأفراد المنتمين إلى العلم :

و يذهب "بورديو" إلى أن العالم عليه أن يسعى دائما إلى تحقيق الممارسة الانعكاسية ليكون بذلك الفاعل الذي يسعى دائما نحو الاستقلالية و الحرية و تحقيق مصلحة المجال العلمي الذي ينتمي إليه فالانعكاسية عنده تستهدف بنية البحث و بالتالي تكون غير ممكنة إلا بمشروع جماعي و ليس بالتميز الأكاديمي الفردي، فهي تزيد و تنقص حسب الجهد المبذول من طرف الفاعلين و درجة وعيهم بما يقومون به من نشاط علمي.[2]

وتحقيق الوعي الانعكاسي حسب "بيار بورديو" يؤدي انتاج ممارسة علمية أصيلة ولا يكون ذلك إلا بـ:

أ. السيطرة على القيم والاتجاهات و الاستعدادات و التصورات المسبقة و المستقرة في الهابيتوس الخاص بالباحث، وذلك بأن يمتلك رؤية نقدية خالصة اتجاه موضوع البحث مع تجنب اتحاد الباحث مع موضوع بحثه، ويشدد على أن الوعي العلمي يبدأ من نقطة عزل الذات عن موضوع البحث ، وعلى الفاعل أن يكتسب هذا الوعي.

ب. العلوم الاجتماعية بحكم طبيعتها من الصعب أن يشهد ومضات نظرية ثورية تمثل القطيعة كما هو في العلوم الطبيعية، وعليه يجب أن يكون الباحث واعيا بأن العلوم الاجتماعية هي منتج رمزي خاص لها موقع وعلاقة مع المجالات الأخرى ، فهي تمثل متوسطا بين مجال العلم الخالص (العلوم الطبيعية) والمجال السياسي.

[1] بيير بورديو تر : هناء صبحي، مرجع سابق، ص 184.
[2] أحمد زايد، **الأبعاد الاجتماعية لإنتاج و اكتساب المعرفة "حالة علم الاجتماع في الجامعات المصرية"** ،رسالة دكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2009،ص153-154.

ت.ضرورة اختبار وفحص الشروط الابستمولوجية والاجتماعية نحو التحول نحو الشروط الموضوعية في ممارسة البحث وتمهد بذلك إلى انتاج معرفة أصيلة.[1]

ظل بورديو يؤكد أن مكتسبات البحث العلمي يجب أن تسلط على تحليل شروط اشتغال الباحث نفسه بما هو ذات منتجة للمعرفة، أي لا بد من ممارسة تفكير انعكاسي على ضوء نتائج العلم، خصوصا العلم الاجتماعي. ومن هنا تأتي ضرورة أن يقوم الباحث الاجتماعي بتحليل عمله وخطابه ونشاطه تحليلا انعكاسيا (ذاتيا). ولعل أبرز تطبيق لهذا يوجد في كتاب الإنسان الأكاديمي الذي تناول فيه بورديو مجموع الشروط التي تحدد بروز واشتغال المتخصص كأستاذ جامعي أو مثقف أكاديمي.

وتتمثل أهمية الانعكاسية في كونها تجعل الباحث يستعمل الاكتشافات المترتبة على ممارسته العلمية ليغربل دوره وليكشف العوامل الناتجة عن تاريخه الشخصي التي تشرط حاله كذات مفكرة والتي تؤثر على ممارسته العلمية وتشوش رؤيته للمجتمع بدون وعي منه في غالب الأحيان. ولذا يعد التحليل الانعكاسي، بما هو تحليل–اجتماعي، شرطا لا غنى عنه لكل ممارسة علمية حقيقية.[2]

2- المنظور الوظيفي الميرتوني :

يمثل المنظور الوظيفي الميرتونى التأثير الأقوى في مجال علم اجتماع العلم، حيث افترض أن العلم منظمة اجتماعية مسئولة عن إنتاج المعرفة العلمية المعتمدة ، ويشكل بنائه مستويان هما: بناء معياري، وبناء اجتماعي. وقد حدد النموذج المعياري للعلم في أربعة خصائص من المجموعات النظامية هي: العالمية أو الشمولية ، والمشاعية أو العمومية ، والنزاهة، أو اللامصلحة ، والشك المنظم ، واعتبر ميرتون تلك المعايير نواميس منهجية ملائمة من الناحية الأخلاقية لإنتاج المعرفة العلمية، علاوة على أنها

[1] أحمد زايد، مرجع سابق، ص 155.
[2] موقع الانترنيت: ar.wikipedia.org .تم الاطلاع عليه يوم 05-06-2016.

موجهات قوية للسلوك العلمي إنها باختصار، تعد قيما وأخلاقيات لمكونات أساسية لدور الباحث تقتضيها ممارسة العلم وإنتاج المعرفة.[1]

2-1 البناء الاجتماعي للعلم:

جاءت رؤية ميرتون للعلم بعد ما حدث من ثورة علمية وتقنية التي عرفتها إنجلترا في نهاية القرن السابع عشر، فقد توصل إلى عدة استنتاجات سنذكرها باختصار كما يلي :

- أن نشأة العلم والاكتشاف متمثلة في المشاحنات بين العلماء حول الأسبقية في الاكتشاف العلمي، فيقول :" إن التاريخ مليء بهذا النوع من المشاحنات. أتعلق الأمر بغاليليه ، نيوتن، هوك، كافينديش، واط، لافوزييه، أدامز ، لوفيرييه ، فاراداي، لوجندر، غوس، كوشي،...ألخ . كل واحد من هؤلاء اضطر في لحظة من لحظات حياته إلى النضال من أجل الاعتراف بأسبقيته، هذه المنازعات حول الملكية الفكرية كانت تحصل مرارا لمناسبة تحقيق اكتشافات متزامنة..... "[2]. لقد رفض ميرتون تفسير هذه المنازعات بردها إلى الطبيعة البشرية أو السيكولوجية ، وفضل تحليل تكونها وتبلور مدى المواقف المتعارضة واتساعها على اعتبار أنها نتيجة لتأثير المعايير الاجتماعية. إذ يقول:" ليس هناك دلالة من تلك الواقعة الملاحظة كثيرا والتي يصل فيها أفراد ، ليس لهم مصلحة خاصة مباشرة بهذا الاكتشاف أو ذاك ،إلى أن يدفعوا الشخص الذي يبدو لهم أنه المسؤول الوحيد الشرعي عن هذا الاكتشاف إلى فرض الاعتراف بحقوقه ...إن النقمة الأخلاقية النزيهة هي الإشارة المبشرة بانتهاك معيار اجتماعي ... إن المنازعات حول الأسبقية تشكل إجابات عما يعتبر أنه انتهاكات للمعايير المؤسسية للملكية الفكرية"[3].

[1] عبد الوهاب جودة و عبدالوهاب الحايس ، **محددات انتاج المعرفة واكتسابها لدى طالبات الدراسات العليا بجامعة السلطان قابوس**، ورقة مقدمة ضمن ندوة علمية بعنوان ندوة التعليم العالي للفتاة - الأبعاد والتطلعات، جامعة طيبة، السعودية، 2011، ص 489.

[2] ميشال دوبوا ، مرجع سابق،ص56.

[3] ميشال دوبوا ، مرجع سابق، ص56-57.

وبشكل أوضح يقول ميرتون :" إن وتيرة المنازعات حول الأسبقية لا تنتج من السمات الفردية المميزة للعلماء وإنما من المؤسسة العلمية التي يتعين الأصالة على أنها قيمة عليا وتجعل من الاعتراف بهذه الأصالة مسألة كبرى".[1]

كما يتضمن كلا من البيئة الكبرى والبيئة الصغرى لعملية إنتاج العلم والمعرفة وتتمثل البيئة الكبرى للعلم في النظم الكبرى للمجتمع، كالسياسة، والاقتصاد، ونظام الطبقة، والوعي الاجتماعي، بينما تمثل البيئة الضيقة للعلم في الوسط الثقافي الذي يضم المناخ الفكري، والمدارس المختلفة للتفكير، والجامعات والأكاديميات، والتقاليد والمعايير التي تحكم هذه السياقات المحلية. وأكد ميرتون على التفاعل والاعتمادية لكل من البيئة الكبرى والصغرى للعلم، وأن الفصل بينهما يؤدى إلى الفهم الضيق للعلم، أي انعزال العلم عن المحيط الاجتماعي كما وضع ميرتون أسس علم اجتماع المجتمعات العلمية من حيث الإنتاج والانتقاء والتوزيع والمعرفة العلمية.[2]

2-2 مجالات العلم حسب ميرتون :

يرى ميرتون أن العلم يرتبط مباشرة بالمجالات التي ينطلق منها وما لهذه المجالات علاقة بالمجالات الأخرى في قوله " ... أن المصالح ، والدوافع والسلوكات الاجتماعية القائمة في حقل مؤسسي ما- حقل الدين أو الاقتصاد على سبيل المثال- تقيم علاقة ترابط مع المصالح والدوافع والسلوكات الاجتماعية القائمة في حقول مؤسسية أخرى- حقل العلم على وجه الخصوص. ويمتلك الفرد الواحد نفسه أدوارا عدة ومكانات اجتماعية: علمية ، دينية، اقتصادية وسياسية. تساهم هذه الروابط الأساسية الملازمة

[1] ميشال دوبوا ، مرجع سابق ، ص57.
[2] عبد الوهاب جودة و عبدالوهاب الحايس، مرجع سابق، ص489.

لكل بنية اجتماعية في توليد علاقات بين حقول مؤسسية متمايزة... وهذه الحقول لا تستطيع إلا أن تكون مستقلة جزئيا، ولكن ولا مرة بشكل تام". [1]

2-3 فيما يتعلق بالأفراد المنتمين إلى العلم :

يرى ميرتون أن العالم او المنتمي إلى المجال البحثي والعلمي لديه أدوار يحتلها ويركز على أن للأستاذ الباحث أدوار مختلفة : " ....أربعة أدوار مختلفة يحتلها العالم وفق طرائق متغيرة : " الباحث"، و" المدرس" و " الإداري" ، و " الضابط" وكل واحد من هذه الادوار يفترض فاعلية الادوار المحيطة بالعلم ، والتقنية منها خصوصا. و دور " الباحث" الذي يرتبط به تطور المعرفة العلمية، هو دور أساسي. فهو من حيث " مركزيته الوظيفية" إذ يرتبط به الأدوار الثلاثة الاخرى بشكل عام الدور الأكثر تقديرا علانية من طرف العلماء..... وهذا الدور (الباحث) يخضع هو الآخر لتقسيمات فرعية تتفاوت أهميتها بحسب درجة تقنينها. وأحد هذه التقسيمات الكلاسيكية لدور الباحث هو على سبيل المثال ذلك الذي يميز بين الباحث التجريبي و الباحث النظري. أما دور (المدرس) فإنه مع افتراضه وجود معرفة تتطلب التوصيل و النقل، فهو أيضا أحد شروط إمكانها الرئيسية. إذ أنه من خلال وظيفة التدريس وعملية نقل المعارف و المهارات و توصيلها، تتم عملية تحويل المتدرب العلمي إلى عضو كامل العضوية في جماعة أهل العلم. و هنا يسير التعليم و التنشئة الاجتماعية، كما في أي مكان آخر، بشكل ندي، و يشير مرتون إلى أن رجال العلم غالبا ما يأخذون موقفا ملتبسا حيال دور " المدرس- المعلم". ذلك أنهم يعترفون لأنفسهم عموما " والواجب الأخلاقي" في إعداد خلفاء لهم، إلا أنهم يؤكدون في الوقت نفسه عدم رغبتهم في التضحية بجزء مهم من أبحاثهم لمصلحة هذه الوظيفة. و يحيلنا دور " الإداري" إلى خليط كبير من النشاطات: بدءا من تحضير التقارير إلى المشاركة في إدارة و تنظيم مختبر، إلى البحث عن شركاء

[1] عبد الوهاب جودة و عبدالوهاب الحايس ، مرجع سابق، ص 490.

لتمويل هذا البحث أو ذاك، إلى المشاركة الموسمية في لجان توجيه و إرشاد، وصولا إلى الانغماس الكلي في تنظيم بنية مؤسسية ما(هذا الفرع من ذاك القسم أو الجهاز البحثي) و في الأخير نجد دور " الضابط" الذي يكون عادة مندرجا ضمن دور الإداري إلا أنه يستحق أن نميزه عنه. هذا الدور يتطابق مع نشاط رجل العلم الذي هو، على سبيل المثال، عضو في لجنة تحرير أو في هيئة تعيين و توزيع الموارد و اليد العاملة، إي أنه يكون في وضع يتطلب منه الحكم على نوعية أعمال غيره. وهذا يفترض التقويم المستمر أو المتقطع لأداء و أعمال رجال علم. خصوصا إنتاجيتهم في كل مرحلة من مراحل دربهم المهني، وذلك بغية تأمين: إما حراك العاملين و توزيعهم في البحث داخل المؤسسات العلمية، و إما تعيين الجزاءات(الإيجابية كما السلبية) ، و إما اخيرا مراجعة المخطوطات قبل دفعها للنشر".[1]

كذلك يواصل ميرتون حديثه قائلا " و كل رجل علم(عالم) يجد نفسه خلال مجرى حياته المهنية مدفوعا إلى إيلاء الأهمية لهذا الدور الاجتماعي أو ذاك لهذه النسبة أو تلك، أي إلى تعيين متوالية فريدة من الادوار. و في أغلب الاحيان فإن العلماء الشبان الأصغر سنا يولون دور الباحث مكانة مفضلة، و مع التقدم في السن ، أي في أحسن الاحوال مع مراكمة الخبرة و الاعتراف يصبح دور (الإداري) هو الغالب أو المسيطر. و هذا الاختيار في مجال الدور الاجتماعي ليس اختيارا عشوائيا بالمرة. فهو يتوقف من جهة على المقتضيات الوظيفية للنسق الاجتماعي للعلم، أي من حيث أن الاختيارات المفضلة و ضغوطات النسق الاجتماعي تتفاعل معا لكي تنتج الاشكال التي نلاحظها تاريخيا من متتاليات الادوار. و هو اختيار يتوقف من جهة ثانية على طبيعة

[1]ميشال دوبوا، مرجع سابق، ص129.

التدرب الذي يتبعه العالم وعلى الضورة التي يكونها هذا الأخير عن نفسه طوال مجرى مرحلة تدربه و مرانه.[1]

وقد طور ميرتون مقترحه عن طريق وصف معايير عديدة للسلوك المناسب للعلماء، ويعتقد أن العلماء يجب أن يكونوا عالميين في أحكامهم على الاستحقاقات الفكرية لبحوث العلماء الآخرون (أي الابتعاد عن الأحكام الإثنية والخصائص الذاتية التي ليس لها علاقة بالفكر مثل العرق أو الدين أو الجنس أو العلاقات الشخصية، أو النواحي العاطفية..الخ، والشهرة أو ما طلق عليها " تأثير الماثيو"، والاعتراف بالفضل العلمي. وقد رأى ميرتون أن معيار "الاعتراف بالفضل الفكري للآخرين" يساعد على التقدم العلمي، ذلك لأن تقدير الآخر يعد مصدر لدافعية العلماء ووسيلة للتدريب على الضبط الاجتماعي في العلم ، ويفترض هذا المعيار، أنه إذا اختلف العلماء في قيمة مساهماتهم الفكرية فإنه ينبغي أيضا الاختلاف في كمية حصولهم على الاعتراف بفضلهم الفكري، وهنا لابد من وجود تمييز على مستوى الإنتاجية والتقدير داخل بناء العلم.[2]

3- المنظور النقدي :

كشف أنصار مدرسة فرانكفورت النقدية (هوركهايمر، وأدورنو، و ماركيوز، وهابرماس) عن انعكاس أزمة البناء الاجتماعي على بنية المؤسسات الأكاديمية وقدرتها على إنتاج المعرفة العلمية، حيث يرى هوركهايمر أن المؤسسة الأكاديمية بنشاطاتها جزء من الإطار الاجتماعي العام، وتتغير بتغيره. كما أكد هابرماس علي أنه لا يمكن فهم بنية المؤسسات العلمية وتنظيماتها، وما يدور فيها من ممارسات للعلماء والعلاقات

[1] ميشال دوبوا، مرجع سابق، ص130.
[2] عبد الوهاب جودة و عبدالوهاب الحايس، مرجع سابق، ص490.

الدائرة بينهم وما يقومون به من إسهامات والوصول إلى نتاجات علمية إلا من خلال فهم العمليات المتضمنة في الحياة اليومية السابقة علي إنتاج العلم والمعرفة.[1]

وفي إطار التوجه النقدي، أوضح "رايت ميلز" في كتابه الخيال السوسيولوجي المسئوليات والالتزامات التي تقع على عاتق الباحث العلمي، مؤكدا على أن دور الباحث العلمي يختلف باختلاف السياق الاجتماعي والتاريخي، وما يفرزانه من ضغوط وتحديات على النسق الأكاديمي، ومن ثم الباحثين والعلماء. ويؤكد ميلز على مبدأ الالتزام الاجتماعي لدى الباحث العلمي كمحترف في إنتاج المعرفة، وعدم توجيه بحوثه نحو أهداف خاصة، وأن يتجنب الانحراف في العلم قدر استطاعته ، وذلك عن طريق الالتزام بمجموعة من الآليات هي: أن يبتعد عن الجدل السوسيولوجى العقيم، وأن يحدد مفاهيمه بوضوح، وأن يستخدم الأسلوب المقارن في شرح البناء الاجتماعي، وأن يدرس الأبنية الاجتماعية العامة التي تنظم الأوساط الصغيرة وألا يدرس كل وسط على حدة، وأن يضع صورة الإنسان تاريخيا نصب عينيه، وألا ينعزل عن التراث العلمي، وألا يفهم المشكلات العامة بالطريقة التي يدركها الفرد وألا يؤثر ذلك على اختياره وتحديده للمشكلات.[2]

وشخص غولدنر أزمة المؤسسة العلمية في علاقتها بالبناء الاجتماعي العام بطريقة راديكالية محللا أدوار الباحث، وطبيعة المؤسسة الأكاديمية، فلم يفصل نقد العلم عن نقد المجتمع، مشيرا إلى ضروب المعاناة والضغوط التي يعانيها الباحثون أثناء عملهم العلمي، وتأثير مكانتهم ضمن الجماعة العلمية على قدراتهم في إنتاج المعرفة العلمية.[3]

[1] عبد الوهاب جودة و عبدالوهاب الحايس، مرجع سابق ، ص 491.
[2] نفس المرجع ، ص491.
[3] نفس المرجع، ص491.

خلاصة :

لقد تناولنا في هذا الفصل الاقتراب المنهجي للدراسة في ستة نقاط شرحنا من خلالها الأسباب التي جعلتنا أن نختار هذا الموضوع و من ثم عرجنا أهمية و أهداف هذه الدراسة . و من ثم قمنا بتحديد الاشكالية التي تتمحور عليها دراستنا و التساؤلات الجزئية و الفرضيات المقترحة ، التي بنيت عليها الدراسة الميدانية ، و من ثم عرضنا أهم المفاهيم المتعلقة بموضوعنا و من ثم عرضنا أهم المقاربات السوسيولوجية القريبة من دراستنا.

الفصل الثاني : محددات اندماج الباحثين

تمهيد

أولا : الانتماء الفكري والايديولوجي

ثانيا : الرصيد العلمي

ثالثا : الرصيد الاجتماعي

خلاصة

تمهيد :

في هذا الفصل سنعرض أهم المحددات التي اعتمدناها في دراستنا هذه، بحيث ركزنا على مفهوم الأيديولوجيا وأخذنا منه أهم المؤشـــرات المقاربة لدراســـتنا لأن مفهوم الاديولوجيا شاسع ، لكن اقصرنا على تحديده في الجانب المتعلق باللغة والقيم والمعقدات والأفكار ، كما ركزنا في هذا الفصـــل على الرصـــيد العلمي والمعرفي كمحدد للاندماج وبالتالي تطرقنا إلى التخصـص والدرجة العلمية وكذا المعارف السـابعة والإنتاج العلمي للباحث وكل ماهو متعلق بالرصيد العلمي ، والعنصر الأخير خصصناه للرصيد الاجتماعي الذي يكونه الباحث داخل وخارج نسـق البحث العلمي أي كل ماهو متعلق بالعلاقات الاجتماعية من صـداقات وقرابات وانتماءات عروشية وكذا انتماءات جهوية .

أولا : الانتماء الفكري و الاديولوجي

1-نشأة وتطور الأيديولوجيا

إن مصطلح الايديولوجيا مصطلح حديث يعود الى الثورة الفرنسية والى الفكر السياسي الذي عاصرها ، والترجمة الحرفية له " علم الأفكار ". وقد تولت وضعه في عام 1796 شعبة العلوم الاخلاقية والسياسية في " معهد فرنسا". وكان وراء هذه التسمية مدرسة فكرية ديمقراطية ثورية تعرف باسم " مدرسة الايديولوجيين " وكان يتزعمها الفيلسوف " انطون دستوت دي تراسي"، وقد أراد الذين وضعوا هذا المصطلح أن يؤسسوا علما جديدا يدرس الأفكار والتصورات ويتمتع بنفس درجة الصحة التي تتمتع بها العلوم الطبيعية والتطبيقية التي كانت تقدمت تقدما مذهلا في هذا العصر[1] .

و في الوقت الذي يرى فيه" عبد الله الكندي "أن "**دي تراسي**" عندما بدأ في تأسيس علم الأفكار قد التزم بالمعنى اللغوي المقابل للمصطلح، حيث أن مصطلح الإيديولوجيا مركب و معناها علم، لتكون ترجمته اللغوية الدقيقة Logos و معناها فكرة، و : Idea من مقطعين هي "علم دراسة الأفكار" ، واضعا نظاما متكاملا من الخطوات المنهجية التي يتم الاعتماد عليها في الوصول إلى الحقيقة الكلية، مستبعدا كل التبريرات التي يصنعها البشر أنفسهم، فيستغنون بما يملكون من تفسيرات جاهزة للظواهر عن دراستها و فحصها بشكل متعمق يصل إلى إجابات جديدة و أسئلة أخرى، يذهب" **باتريك كونتان**" إلى أنه من السذاجة الوقوف عند هذا المعنى للإيديولوجيا، بل على العكس من ذلك تماما ينبغي ربط هذا الإسهام بنتائج الثورة الفرنسية، فأمام الدمار الذي خلفته هذه الثورة، جاءت الإيديولوجيا بمثابة دعوة صريحة لضرورة خضوع السياسي للمثقف، فالهيمنة ينبغي أن تكون للفكر العلمي لا للممارسة السياسية.[2] و معنى ذلك أن مصطلح الإيديولوجيا قد وظف منذ نشأته

[1] جورج الطرابيشي ، **الماركسية والاديولوجيا** ، دار الطليعة، بيروت، 1971،ص11.

[2] Patrick Quantin ,**Les Origines De l'Idéologie**, Economica, Paris, 1987, P99.

لأغراض إيديولوجية .و هو الأمر الذي ينفيه" **كارل مانهايم**" يؤكد أن الإيديولوجيين كانوا يشكلون مجموعة من الفلاسفة الفرنسيين الرافضين للميتافيزيقا، والداعين إلى إرساء العلوم الثقافية على قواعد عقلانية منطقية، و أن هذا المصطلح لم يرتبط بالسياسة إلا على يد "**نابليون بونابرت**". ففي فرنسا أسس" **دي تراسي** "هذا العلم بهدف القضاء على الخرافات والأوهام، وانتشال المجتمع الفرنسي من جمود و تخلف فكري باستخدام منهج علمي يبحث عن الحقيقة.[1]

بانتقال عرش الفكر إلى ألمانيا خلال القرن التاسع عشر، انقلب المفهوم و أصبح التاريخ بدلا من العقل هو مناط الحقيقة و مناط المطلق، و شهد مفهوم الإيديولوجيا تطورا هاما على يد" **كار ل ماكس**" الذي أكسبه صبغة مادية واضحة .وهكذا توارى ذلك المفهوم الذي تبناه الإيديولوجيون ليحل محله مفهوم" **ماركس** "ذو الأساس التحليلي للبنية الاجتماعية. لقد أسبغ" **ماركس** "على المصطلح معنى التعبير عن مصالح الطبقة السائدة، و الستار الذي يخفي خبايا السيطرة و النهب و الاستغلال، ذاهبا إلى أن البروليتاريا وحدها هي القادرة على مجاوزة حالة التشويه الإيديولوجي هذه، بالسيطرة على وسائل الإنتاج، والقضاء على التفاوت الطبقي.

تطور مفهوم الأيديولوجيا بعد ماركس إلى أربعة محاور رئيسة ، تمثلت في أعمال غرامتشي ومانهايم ودور كايم والباحثين النقديين[2]، ولقد شهد التصور المادي للإيديولوجيا تطورات عديدة ،و يعتبر التعريف الوارد في الموسوعة الروسية تعبيرا نموذجيا عن هذه التطورات التي انتهت إلى أن" :الإيديولوجيا هي منظومة الأفكار و وجهات النظر السياسية و القانونية و الأخلاقية، الجمالية و الدينية والفلسفية ...الإيديولوجيا جزء من البناء الفوقي، و هي بهذه الصفة تعكس في النهاية العلاقات الاقتصادية .ففي مجتمع من الطبقات

[1] Patrick Quantin, Ibid, P99.

[2] جون سكوت، **علم الاجتماع المفاهيم الأساسية**،ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2009، ص67

المتطاحنة يتطابق الصراع الإيديولوجي مع الصراع الطبقي .و قد تكون انعكاسا حقيقيا أو خادعا للواقع، فمصـــالح الطبقات الرجعية تغذي إيديولوجيا زائفة في حين أن مصـــالح الطبقات التقدمية الثورية تساعد على تجسيد إيديولوجيا (علمية حقيقة[1]) ".....

هذا، و قد انبثق في مجال العلوم الإنسـانية العديد من المجالات الجديدة، و من أهمها علم اجتماع المعرفة، الذي عني بتحديد ما إذا كان لانضواء الإنسان في الحياة الاجتماعية أي أثر في معرفته و فكره و ثقافته و نوعية هذا الأثر .و أصبح علم اجتماع المعرفة بفضل "كارل مانهايم "مجالا لإعادة تقدير الفعل المعرفي، و إبعاده عن حصـــيلة الوعي النظري الصـــرف، ذلك أن هناك عناصـــر لا نظرية كثيرة مصـــدرها انخراط الإنســـان في النظام الاجتماعي .و في هذا الصـــدد يؤكد" كار ل مانهايم " أن " المعرفة إنما ترتبط بالوضـــع ومجموعة الظروف الاجتماعية التاريخية، و أن كل عصـــر إنما يعرض أســـلوبه و طريقته الخاصـــة في التفكير، بحيث لا يمكن المقارنة بين هذه الأســـاليب و حتى ضـــمن كل عصـــر، لأن هناك ميولا متعارضـــة إزاء المحافظة و التغيير، فالأولى تنتج الإيديولوجيات، و الثانية تنتج الطوباويات، و بينهما على الأقل إمكانية التفكير الواقعي التام الذي يؤدي عمله من دون احتكاك في إطار الحياة، لا باتجاه اندفاع المجتمع إلى الأمام، و لا باتجاه تعطيل تقدمه. و هكذا نشـــر كتابه " الإيديولوجيا و اليوتوبيا" عام 1936 ليســـحب المفهوم الإيديولوجي إلى ميدان البحث الاجتماعي بعد أن ظل غائبا بشـــكل عام في المراجع و المعاجم الرئيسية، حيث لم تتضمنه موسوعة العلوم الطبيعية الصـادرة عام 1932. و يمكن وصـــف مثال هذا التطور بأنه حلقة مهمة في وضـــع هذا المفهوم في ســـياقه الاجتماعي العلمي[2].

[1] مالك عبيد أبو شهيوة" وآخرون"، **الإيديولوجية و السياسة**، الدار الجماهيرية، ليبيا،1993 ، ص25 .
[2] بكري خليل، **الإيدولوجيا والمعرفة**، دار الشروق، الأردن،ط1، 2002 ،ص96 .

و في خضـم التطور الذي عرفته سـوسـيولوجيا المعرفة كانت المفارقة البارزة إطلاق بعض المثقفين في الغرب شـــعار نهاية الإيديولوجيا الذي تزامن مع الحرب الباردة بين المعسـكرين الرأسـمالي و الشـيوعي بعد الحرب العالمية الثانية، و هو صـراع اسـتراتيجي وإيديولوجي في جوهره .و قد فسـرت الدعوة إلى نهاية الإيديولوجيا بإنجازات التقنية و وحدة الحلول التي فرضـتها وحدة مشـكلات العالم الصـناعي، حيث انتفت الحاجة إلى المذاهب السياسية و الاستقطاب الإيديولوجي، بفعل التقدم الذي يقوم بمعالجته لمختلف القضـايا التي كانت الإيديولوجيا تتصـدى لحلها ...و فيما كانت أصـداء هده الأصـوات تتردد في أوائل ومنتصـف سـبعينيات القرن العشـرين، كانت الإيديولوجيات القومية التحررية، تغطي مسـاحة من التجـارب التـاريخيـة المتنوعـة و تتبنى مشـــكلات التنميـة الوطنيـة، و تمنح مفهوم الإيديولوجيا محتوى جديدا يتصـل بالمعاناة الإنسـانية العميقة للشـعوب المسـتعمرة .لم تعد الإيديولوجيا أفكارا قبلية و تصـــورات مغلقة، أو وعيا زائفا يعبر عن الطبقة الســائدة، بل أصبحت منهجا يترجم آمال أمم بأكملها في التقدم و التحرر وتقرير المصير.

و لما جاءت نهاية القرن العشـــرين التي انهارت فيها التجربة الشـــيوعية في الاتحاد السـوفيتي و دول شـرق أوروبا، تجدد الحديث عن فكرة نهاية التاريخ بانتصـار الديمقراطية الليبرالية و اقتصـاديات السـوق بصـورة حاسـمة حتى بدا وفقا لنظرية " نهاية التاريخ " "**لفرنسـيس فوكوياما**" أن هناك ممرا إجباريا واحدا للتاريخ و خيارا لا بديل عنه هو النظام الرأسـمالي العالمي[1]. و هكذا تتابعت الإصـدارات ذات الطبيعة الإيديولوجية، و بموازاتها الدراسـات النقدية للإيديولوجيا، حاملة في طياتها جدلا فكريا واسـعا، مما يجعل بيان حقيقة هذا المفهوم أمرا ذا دلالة، و هو ما سوف نتطرق إليه في العنصر الموالي.

[1] مالك عبيد أبو شهيوة" وآخرون"، مرجع سابق، ص 32-33.

2-مفهوم الأيديولوجيا :

2-1 تعريف الأيديولوجيا من خلال بعض المفكرين لها:

- لقد كان" **ماركس** "مهتما بالدور الذي تلعبه الإيديولوجيا في تعميق و تكريس عدم المساواة الاجتماعية، فالأفكار لا تنبثق من الممارسات الاجتماعية المتناقضة فحسب و لكنها تساعد أيضا في إعادة إنتاجها .الإيديولوجيا كانت دائما مساعدا في تحقيق مصالح الفئات الحاكمة التي توجه و تشرف على المعرفة الاجتماعية، ووظيفتها كانت دائما تبريرا لنمط الإنتاج السائد، و لهذا كتب" **ماركس** "في الإيديولوجيا الألمانية " :إن أفكار الطبقة السائدة في المجتمع هي أيضا الأفكار السائدة، الطبقة التي تملك وسائل الإنتاج المادي تكون أيضا مالكة لوسائل الإنتاج الفكري .[1]" مضيفا " إن الأفكار السائدة ليست أكثر من كونها التعبير الفكري عن العلاقات المادية السائدة، أو هي العلاقات المادية السائدة مدركة على هيئة أفكار، وبالنتيجة فهي العلاقات التي تجعل من طبقتها طبقة سائدة، فهي إذن أفكار سيادتها.[2]"

ففي النظام الماركسي يرى أن أفضل طريقة مؤثرة يمكن إقناع المجتمع بها تكون عبر الطريقة التي يفكرون بها من خلال أفكارهم ومعتقداتهم ويعد الاهتمام بالطبيعة الفكرية للمعتقدات الشيء المميز تجاه الأسلوب الماركسي نحو عالم الأفكار في المجتمع. [3]

إذن فالإيديولوجيا عند" **كارل ماركس** "هي تبرير للمصالح الاقتصادية و القوة السياسية للطبقة السائدة في المجتمع، و أن كل جهود الإنسان الفكرية من دين و فلسفة و أخلاق و قانون و أدب و فن ...تتلاشى في أيديولوجية واحدة تخدم امتيازات الطبقة السائدة.

[1] بكري خليل، مرجع سابق، ص99.
[2] مالك عبيد أبو شهيوة" وآخرون"، مرجع سابق، ص39.
[3] فيليب جونز تر : محمد ياسر الخواجة، **النظرية الاجتماعية والممارسة البحثية**، ط1، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص104

– أما **جورج لوكاش** يرى أن لكل طبقة أيديولوجيتها الخاصة التي تدافع عن مصالحها و تبرر مشروعيتها. ويرفض أن يعتبر الأيديولوجيا مجرد نتاج جانبي غير مؤثر في القاعدة الاقتصادية .وإذا كان" **لوكاش** "يعتبر مثله مثل" **ماركس** "أن المحتوى المعرفي للمعرفة في المجتمع الطبقي مشوه، فإنه خلافا له يعتبر أن هذا التشويه يشمل أيضا العلوم الطبيعية و معنى ذلك أن ظهور العلم الموضوعي الحقيقي مرهون بنهاية المجتمع الطبقي[1].

– يذهب" **غرا مشي** "إلى أن الإيديولوجيا ليست طبقية، إنها" تساوي الفلسفة، و تساوي النظرة الكونية الشاملة و تساوي السياسة، أي مجمل الأفكار التي تحرك مجتمعا ما، أو تكون أساسا لوجوده و حركته، و هي لا تشمل فقط النظريات و الأفكار العامة، بل تشمل كذلك كل أنساق القيم و المعتقدات.[2]"إنها أساس كل نظام اجتماعي و سياسي وذلك لأن المجتمع لا يقوم على العنف و إنما على الهيمنة الإيديولوجية. ليست هناك في تصور "**غرامشي** "إيديولوجيا برجوازية نقية وإيديولوجيا بروليتارية نقية، فالإيديولوجيا في المجتمع الطبقي هي إيديولوجيا مجتمع وليست إيديولوجيا طبقة .إنها بناء مكون من العديد من العناصر المتناسقة المشدودة بعضها إلى البعض الآخر في وحدة بنائية واحدة .والصراع الإيديولوجي هو" عملية تحليل أو تفكيك وإعادة تركيب للعناصر الإيديولوجية حول عنصر إيديولوجي أساسي ذي طبيعة طبقية .بمعنى أن هدف الصراع ليس القضاء على إيديولوجية طبقة وإحلال إيديولوجية طبقة أخرى محلها، ولكنه كما سبق القول، تفكيك وإعادة تركيب. إن الصراع يجري في المجال الفكري والسياسي والقيمي والأخلاقي من خلال الأجهزة الإيديولوجية، وبالتالي يمكن أن تتحقق السيطرة الإيديولوجية المعبرة عن المرحلة التاريخية الجديدة قبل الوصول إلى السلطة .بل ويساعد ذلك على الوصول إلى السلطة، لأن الإيديولوجيا ليست إيديولوجية طبقة تفرضها بالقوة عن طريق استخدام أجهزة الدولة ".[3]

[1] مالك عبيد أبو شهيوة" وآخرون"، مرجع سابق، ص41-42.
[2] أحمد خليفة" وآخرون"، **إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي**، دار التنوير، ص135.
[3] مالك عبيد أبو شهيوة" وآخرون"، مرجع سابق، ص42.

– يحدد **كارل مانهايم** مفهوم الأيديولوجيا من خلال معنيين معنى جزئي ومعنى كلي ، فالمعنى الكلي للفظة الأيديولوجيا يكون هو المقصود ضمنا عندما تدل الكلمة على أننا نتخذ موقفا متشككا تجاه الأفكار والتصورات التي يتقدم بها خصمنا، إذ نعتبرها تمويهات واعية – بدرجات متفاوتة– تخفي الطبيعة الحقيقية لوضع لن يكون الاعتراف بحقيقته متفقا مع مصالح هذا الخصم. وتتراوح هذه التحريفات بين الأكاذيب المقصودة، والتمويهات شبه المقصودة أو غير المقصودة، وبين المحاولات المتعمدة لخداع الآخرين او خداع النفس. هذا التصور للايديولوجيا الذي أصبح بالتدريج متميزا عن المفهوم العادي للكذب هو تصور جزئي بمعان متعددة ، اما المعنى الجزئي عندما نقارنه بالتصور الكلي الأكثر شمولا للفظة الأيديولوجيا. فنحن في الحالة الأخيرة نشير إلى ايديولوجيا عصر ما أو أيديولوجيا جماعة تاريخية_اجتماعية محددة، كإيديولوجيا طبقة مثلا، عندما يكون هدفنا هو أن نوضح سمات وتركيب البناء الكلي لعقلية ذلك العصر او هذه الجماعة.[1]

كما يقرب **كارل مانهايم** علم الاجتماع المعرفة من علم الاجتماع الأيديولوجي. وهو يميز بين نموذجين من الأيديولوجيات:

–الأيدولوجية الأولى محدودة، فهي ترتبط بمصلحة طبقة وإلى المتخيل المنحاز.

–الاديولوجية الثانية عمومية : أنها تعادل البناء العقلي وإمكانية المعرفة ، إن إمكانية المعرفة منفصلة عن كل أيديولوجية طبقية. إلا أنها مشروطة بوضع اجتماعي معين. ولأن الجميع ليسوا في نفس الوضع الاجتماعي إذن الجميع ليس عندهم إمكانية المعرفة. يجب على عالم الاجتماع أن يدرس الشروط والمحددات الاجتماعية التي تحقق المعرفة الحقيقية.[2]

[1] كارل مانهايم تر: محمد رجا الديريني، **الأيديولوجيا واليوتوبيا** مقدمة في سوسيولوجيا المعرفة،ط1، شركة المكتبات الكويتية،الكويت، 1980، ص129.

[2] **Dominique Vinck. Sociologie des sciences. Paris : Armand Colin, 1995,P20**

كما قام **عبد الله العروي** بتعريب كلمة أيديولوجيا إلى أدلوجة على وزن أفعولة وعرفها على أنها:" مفهوم مزدوج في نفس الوقت وصفي ونقدي، يستلزم دائما مستويين: المستوى الذي تقف عنده الأدلوجة حيث تظن أنها حقيقة مطابقة للواقع وهو المستوى الذي يقف عنده الباحث لوصف تلك الأدلوجة بوفاء وأمانة، والمستوى الثاني هو الذي يقف عنده الباحث عندما يحكم على الادلوجة أنها أدلوجة لا تعكس الواقع على وجهه الصحيح. إذا بقي الباحث في مستوى واحد، عليه إذن أن يحكم في إطار الحق والباطل ولم يعد لكلمة أدلوجة مدلول خاص. إن الظاهرة النقدية هي التي تميز مفهوم الادلوجة عن المفاهيم الأخرى مثل: فكر، عقيدة ، دين، فلفسفة... فلا يجب لمسها أو عدم الوعي بها، و إلا أصبحت كلمة أدلوجة كلمة فارغة غير ضرورية. [1]

– كما يرى **دفيد هوكس** أن مفهوم الأيديولوجيا ما بعد الحداثة تشير في المعتاد إلى طريقة التفكير خاطئة على نحو نسقي، إلى وعي زائف. فإذا آمنا بقوة التمثيل في تشييد الواقع، أصبح من الصعب الاحتفاظ بالتمييز بين الحقيقة والزيف. وقد تكون هناك " تأثيرات حقيقية" تنتجها أنظمة الدلالة المتنوعة أو الخطابات ولكن ليس من الممكن وجود أي مقياس خارجي للحكم نستطيع وفقا له تقييم المزاعم المختلفة. لهذا توصف الأيديولوجيا ما بعد الحداثة في أغلب الأحيان بأنها نوع من النزعة النسبية فهي تذهب إلى أن مزاعم الصدق ليست صحيحة إلا بالرجوع إلى خطاب معين، وأنه لذلك لا وجود لمنظور ممتاز ذي حقيقة مطلقة نستطيع منه اتهام الآخرين بالخطأ أو الزيف.[2]

و"**بول ريكور**" في كتابه " **محاضرات في الأيديولوجيا واليوتوبيا**" يرى بأن المفهوم الذي لا يزال شكليا للأيديولوجيا يكتمل عبر وصف محدد لفعاليات فكرية وروحية محددة توصف بانها مقلوبة عن الواقع، باعتبارها تشويهات انتجها القلب ، كما يرى أن التضاد بين

[1] عبد الله العروي ، **مفهوم الإيديولوجيا** ، ط5، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1993، ص11-12

[2] ديفيد هوكس تر : إبراهيم فتحي، **الإيديولوجية**، المجلس الأعلى للثقافة، 2000،ص05.

الأيديولوجيا والعلم ثانوي بالمقارنة مع التضـــاد الأكثر أســـاســـية بين الأيديولوجيا والحياة الاجتماعية الواقعية، بين الأيديولوجيا والممارسة.[1]

2-2 تعريفات عامة حول الاديولوجيا :

-الفكرولوجيا أو علم الأفكار او الدراســـة التحليلية النقدية للأفكار، هذه المقابلات العربية للكلمة الفرنسية:" أيديولوجيا" أما كلمة "أدلوجة" (من أدلج الليل إذا ظلم وأدلهم) فقد نحتها عبد الله العروي للدلالة على هذا المعنى الذي تقوم الأيديولوجيا داخل المجتمع البشـــري ، بينما يفوق فعل الفصـــل والتقســـيم والتمييز الذي تقوم به الأيدولوجيا فعل التمييز الذي تتميز به الثقافة: فإذا كانت الإيديولوجيا تقسم المجتمع مذهبيا وفكريا إلى جماعات متمايزة متصارعة، فإن الثقافة توحد تلك الجماعات المتنافســـة ، مكونة منها هوية اجتماعية واحدة، مجتمعا وشعبا وأمة متمايزة من بقية الهويات الاجتماعية ، عن بقية الشعوب والمجتمعات والأمم.

وقد ينقسم المجتمع الواحد إلى أحزاب ومذاهب وتيارات وطوائف، يجسد كل منها منحى أيديولوجيا خاصـــا، وينافس كل منها الآخر على امتلاك رموز الســـلطة والنفوذ والجاه، واشـــتراكها في هوية ثقافية واحدة. وكلما اكتمل اندماج الفئات الاجتماعية ثقافيا، وقوي في مجتمع ما، اتســـع مجال التعدد والاختلاف الأيديولوجيين من دون أن يشـــكل ذلك التعدد والاختلاف والصراع والتنافس خطرا على وحدة المجتمع وتكامله اجتماعيا وسياسيا. [2]

- كما يستخدم مصطلح الأيدولوجيا لغويا بمعنيين احدهما عام ، والآخر خاص، فأما معناها العام فهو أنها مجموعة نظامية من المفاهيم في موضوع الحياة أو الثقافة البشرية، او طريقة أو محتوى التفكير المميز لفرد أو جماعة، أو أسلوب التفكير الذي تتميز به طبقة ، او يتميز

[1] بول ريكور تر: فلاح رحيم، **محاضرات في الأيديولوجيا واليوتوبيا**، ط1،دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا، 2002.
[2] عبد السلام حيمر، **في سوسيولوجيا الثقافة والمثقفين**،ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2009،ص39-40.

بـه فرد بعينـه. وأمـا معنـاها الخـاص فهو مجموعـة من الأفكـار المبنيـة على أســـس نظريـة معينة.[1]

كما أن الأيديولوجيا تحمل نزوعا إلى الشـــمولية والكونية في منظومتها هي نفســـها. أم إثبـات أنهـا كونيـة فعلا أو غير كونيـة، فهـذا في الواقع يتجـاوز الأيـديولوجيـا في ذاتهـا إلى المتأملين فيها. فعندما يلاحظ هؤلاء تخلي أيديولوجية ما عن تعصـــبها لنفســـها، وحملها لمضـــمون انتقادي لذاتها وليس فقط لانتقاد غيرها من الأيديولوجيات فإنهم يكونون بإزاء أيديولوجيا تتجاوز في الواقع الإطار الســـياســـي لترقى إلى مســـتوى الرؤية إلى العالم. والايـديولوجيـا لا تبلغ هذا المســـتوى من الحواريـة الـداخليـة مع نفســـهـا ومع غيرهـا من الأيديولوجيات إلا إذا اسـتطاعت أن تتحرر من الجذب السـياسـي ومن القصـد النفعي. وهذه الحالـة تتميز بها الفلســـفات الكبرى التي تتامل في مجموع الأيديولوجيات ، كما تتميز بها بعض الأعمال الفكرية ذات التأثير الكبير في أفراد شرائح واسعة من المجتمع.[2]

كما نجد ان مصــطلح الاديولوجيا يشــير إلى :" نســق من المعتقدات والمفاهيم والأفكار الواقعية والمعيارية على حد سواء، يسعى في عمومه إلى تفسير الظواهر الاجتماعية المركبة من خلال منظور يوجه ويبسـط الاختيارات السـياسـية والاجتماعية للأفراد والجماعات "[3]. أما لالاند يرى الاديولوجيا في قاموســه الفلســفي في :" أن الأنســاق الفكرية قد تكون قواعد تحكم السـلوك الاجتماعي والأخلاقي، أو تنظيم البناء السـياسـي والقانوني، أو تكون بمثابة نظريات تحدد أحكامنا وتقدرينا للمواقف، أو قضـايا تفسـر البناء الاجتماعي بصـفة عامة "[4]. ومن ثم فإن الأيدولوجيا هي محصـلة لمجموعة من الأفكار والعناصـر المتمثلة في المعتقدات والقيم و والأهداف والمعايير.

[1]عبد الله عبد الوهاب محمد الانصاري ، **الأديولوجيا واليوتوبيا في الأنساق المعرفية المعاصرة**، رسالة ماجستير ،قسم الفلسفة، جامعة الإسكندرية، 2000،ص 18.

[2]حميد الحمداني، **النقد الروائي والأيديولوجيا**، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1990، ص18-19.

[3]علي عبد المعطي محمد، **السياسة بين النظرية والتطبيق**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1994، ص381.

[4]عبد الله عبد الوهاب محمد الانصاري ، مرجع سابق ، ص19.

إذن من خلال التعريفات السابقة سواءا المتعلقة بالمفكرين او بتعريفات عمومية وشائعة نجد أن الأيديولوجيا تشمل كل أنواع التفكير من العلم والمعرفة و الأفكار والمعتقدات والقيم والعادات وحتى اللغة وهذه المتغيرات الخاصة بالإيديولوجيا هي التي سنركز عليها في اطروحتنا لأنه توجد متغيرات ومفاهيم أخرى مرتبطة بالإيديولوجيا إذ تعتبر الكل المركب من المعارف والثقافة .

3-الأيدولوجيا وبعض المفاهيم المرتبطة بها:

3-1 الأيديولوجيا والعلم : أثارت المقابلة بين العلم و الإيديولوجيا و ما تزال مجموعة واسعة من الأفكار عن طبيعة الأسس التي يقوم عليها العلم، و تلك التي تستند إليها الإيديولوجيا، و ذلك ضمن السعي إلى عقد مقارنات تخص كل منهما بالأهمية في مجال فعاليته ، لذلك سوف نتعرض لها حسب موقف المفكرين.

يفصل" ماركس "بين العلوم الطبيعية من جانب و العلوم الإنسانية، و باقي أشكال المعرفة من جانب آخر .و يرى أن العلوم الطبيعية تتميز بدقتها و موضوعيتها و قدرتها على كشف حقيقة العالم الخارجي، و يعتبر أن الأيديولوجيا أو التشويه الإيديولوجي للحقيقة لا يمتد إلى العلوم الطبيعية .أما العلوم الإنسانية فتخضع في فكر "ماركس "للتشويه الإيديولوجي بل هي الشكل المعرفي الذي تتخفى فيه الإيديولوجيا في النظام الرأسمالي على وجه التحديد. ويرى "ماركس "أن دور العلم و لا شك أنه يعني العلوم الإنسانية هو كشف التناقضات وبالتالي كشف الإيديولوجيا بمعنى كشف التشويه الحادث في الواقع و المنعكس في الفكر.أما القضاء على الإيديولوجيا فلا يتم إلا بالقضاء على أسبابها، أي القضاء على المجتمع الطبقي[1].

[1] يعيش خزار، **تدريس علم الاجتماع بين العلوم والإيديولوجيا**، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع ، جامعة قسنطينة، 2001، ص46

و إذا انتقلنا إلى" **ما نهايم** "نجده يرى أن العلوم الطبيعية تعبر عن الحقيقة التي لا ترتبط بالزمان أو المكان أما ما عدا ذلك من أشـــكال المعرفة و منها العلوم الاجتماعية فإنها مازالت حتى الآن لا تعبر عن الحقيقة بشـكل كامل و إنما تعبر عنها من وجهة نظر طبقة أو فئة، و أن التخلص من الإيديولوجيا هو مهمة المثقفين الذي يمكن أن يتجردوا من النظرة الأحادية الجانب و يعبروا عن الحقيقة الكاملة أي العلم الحقيقي[1].

هذا و يميز" **مالك عبيد أبو شـــهيوة** "بين العلم و الإيديولوجيا فيذهب إلى أن " العلم يتطلب التفكير المسـتقل بمعنى المحرر من القيود المباشـرة في اختبار موضـوعاته و في أسـاليبه، فالعلم يقبل النقد العلمي و الفحص لما يسـتجد من حقائق علمية تسـتند إلى براهين موضـوعية، والعلم نسـبي يخضـع دائما للبحث و التمحيص...أما الإيديولوجيا فإنها لا تعرف المبادئ العلمية السـابقة مثل الموضـوعية أو إعادة النظر أو النقد أو التمحيص، فهي تقدم تفسـيرا شـاملا و جامعا للعالم بحيث يسـتند هذا التفسـير إلى افتراضـات مسـبقة يطلق عليها صـفة اليقين النهائي، و هي تسـعى إلى ممارسـة تأثيرها عن طريق الشـعارات و مخاطبة العواطف وليس الأســباب العقلانية...و على الرغم من ذلك فإن الإيديولوجيا المعاصــرة تستخدم العلم في سبيل تكريس ما تراه من حقائق فتعمل على اختيار النظريات العلمية لهذا الغرض كحجج لتأييدها[2].

أما **يورغن هابرماس** في كتابه العلم والتقنية كإيديولوجية أن هنالك أيديولوجيات جديدة غير التي تداولها كل من ماركس ولينين بحيث يقول :" أن الأيديولوجيا الجديدة هي المصلحة التي ترتبط بواحد من الشرطين الأساسيين الاثنين لوجودنا الثقافي: باللغة ، وأكثر دقة بالشكل المتعين المرتبط باللغة المتداولة للتشـــكيل الاجتماعي وللفردنة ، هذه المصـــلحة تمتد إلى الحفاظ على التشارك الذاتي للتفاهم كما إلى انتاج تواصل خال من السيطرة. ويسمح الوعي

[1] يعيش خزار، مرجع سابق، ص47

[2] مالك عبيد أبو شهيوة" وآخرون"، مرجع سابق، ص67.

التكنوقراطي باختفاء المصلحة العملية خلف توسع قوة تحكم التقنية الخاصة بنا. ويجب أن يتراجع التأمل الذي يتحدى الأيديولوجيات الجديدة خلف مصلحة طبقية معينة، ويكشف علاقة المصالح لنوع بشري يكون ذاته كما هي"[1]. نرى أن يورغن هابرماس قد اعتبر ان العلم والتقنية هما أهم الأيديولوجيات التي يجب أن يعتمد عليها أي شخص أو أي مجتمع لا المعتقدات ولا الأفكار ولا القيم ولا حتى الانتماء إلى طبقة معينة يحدد إيديولوجية الفرد وإنما التطور العلمي والتكنولوجي والاعتماد عليهما هو الذي يمكن اتخاذه كأيديولوجية.

3-2 الإيديولوجيا واللغة:

وتتضح أهمية اللغة بالنسبة للإيديولوجيا في أنها هي "الأداة الأساسية المستخدمة في نقل وإيصال الأفكار وتفسيرها وتعليل أغراضها ومراميها، كما أنها الوسيط القادر على التوجه لمختلف الاتجاهات التي تدعو إليها أو تعمل للتركيز ولفت النظر لها، بحكم أن اللغة هي الوسيلة التي لا غنى عنها في التعبئة و التثقيف لما تتوخاه الإيديولوجيا من عمل أو جهد لبلوغ أهدافها. فعن طريق اللغة تفرض الإيديولوجيا نفسها، كما أنه لا توجد إيديولوجيا أو سلطة لم تسع إلى استثمار اللغة لصالح أغراضها .إن الايديولوجيا لا بد و أن تستعين بالعواطف والمشاعر والأحاسيس ووجدان مؤيديها .و في هذه الوسائل تدخل اللغة والبلاغة في صلب المطلوب.

إن للإيديولوجيا لغتها الخاصة التي تنتج من خلالها مفاهيمها وتوضح بها هويتها ومنطلقاتها، فتتفاوت مع غيرها من حيث خطابها و كيفية عملها وقيامها بوظائفها. وهذا ما يؤكده "**ميشيل فوكو**" حيث يذهب إلى "أن الخطاب يحمل إيديولوجيا ما يفرضها، و كل إيديولوجيا تجد خطابها، ذلك أن الأنساق الدالة ونماذج البلاغة و الأسلوبية، تتضمن كل منها إيديولوجيا و تصور للعالم، وموقف اجتماعي .فكل محتوى إيديولوجي يجد شكله و

[1] يورغن هابرماس، تر: حسن صقر، **العلم والتقنية ك"أيديولوجيا"** ،ط1، منشوارات الجمل، ألمانيا، 2003، ص83.

لغته و بلاغته الخاصـــة به إذ أصـــبح لكل تحول اجتماعي تحولا في بلاغته حتى كاد أن يكون قانونا موضوعيا.[1]

إذن من هنا تبرز أهمية اللغة بالنسـبة لموضـوع دراسـتنا .إن تحليلنا للبيانات الميدانية سوف يعتمد بشكل أساسي على المفاهيم المستخدمة من قبل الباحثة، و التي من شأنها أن توقفنا مباشـرة على خلفيته الإيديولوجية طالما أنه لكل إيديولوجيا لغتها الخاصـة و مفاهيمها المتميزة. قد يذهب البعض إلى وجود مفاهيم مشـتركة تسـتخدمها جميع الإيديولوجيات بلا اسـتثناء، و لكن يبقى أن السـياق الذي يوظف فيه المفهوم من شـأنه أن يكشـف لنا عن التوجه الإيديولوجي الذي ينتمي إليه.

3-3 الإيديولوجيا وعلم الاجتماع :

الايديلويوجيا كمقولـة اجتماعية ، هي محاولة ربط الفكر بالواقع ووصـــل العقل بالحياة، ودمج المنطق بالوجود الاجتماعي، للتوصـل إلى ما يسـميه عالم الاجتماع الفرنسـي "أندريه لاموش" بســوســويولوجية العقل. فقد اهتم الباحثون بربط الفكر بالتاريخ ، ودمج الماضـــي بالحاضر، ووصل المقدمات السابقة بالواقع الراهن. فمن المؤكد أن المواقف الاجتماعية هي التي تخلق الفكر، وأن التاريخ هو الذي يصـــنع المقولات ، تلك التي تصـــدر عن ظروف التجربة السياسية، وتتجلى على أرضية الوجود الاجتماعي.[2]

لذلك فإن المؤرخ الاجتماعي يسلم بأن كل عصر من عصور التاريخ، إنما يخضع لأسلوب خاص من آداب السـلوك، أو لسـيادة نمط معين من الفكر، يتميز بوجود بعض التيارات أو الاتجاهات العقلية ، الأمر الذي يفسـر لنا ما نشـاهده في كل عصـور التاريخ ، حين تظهر نماذج معينـة من الفن والأدب والفلســفة. وتغلب على تلك النماذج بعض الســمات أو

[1] جوليا كرستيفا، **الممارسة اللغوية**، مجلة بيت الحكمة، العدد5 ، السنة2 ، ابريل،1987 ،ص157.
[2] قباري إسماعيل، **علم الاجتماع والايديولوجيات**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1979، ص16

الخصـــائص الكلية العامة التي تخلق معايير الفكر، وتحدد اتجاهاته وتلك هي الأيديولوجيا بمعناها الواسع.

واستنادا لهذا الفهم ، لا يكسب الناس أفكارهم ، أو يشيدون أنظارهم إلا بقوالب مستعارة من طبيعة البناء الاجتماعي أو من عالم التصورات الجمعية. وهذا هو السبب الذي من اجله تختلف الأفكار و التصـــورات من مجتمع إلى آخر، كما تتغير أنماط التفكير وتتبدل، خلال ديمومة الزمان.[1]

إذن من خلال ما ســـبق نرى أن التفكير والفكر الذي يميز أي نخبة فكرية كانت أو جماعة علمية هو ناتج عن المجتمع الذي جاء منه حتى أن المفكر لا يمكنه أن ينتج فكرا وعلما لا يناســـب ولا يحتاجه المجتمع الذي يعيش فيه، وســـنحاول ان نبرز ذلك أكثر في الدراســـة الميدانية من خلال الافتراض الذي افترضـــناه في أن للأيديولوجيا دور في انتماء الباحث للجامعة أو لأي نسق من أنساق البحث العلمي.

4- أيديولوجيا المثقفين :

4-1 مفهوم المثقف :

يعرف قاموس علم الاجتماع المفكرين والانتلجنسيا بأنهم "أعضاء المجتمع الذين ينذرون أنفســـهم لتطوير أفكـار أصـــيلـة وينهمكون في مســـــاع فكريـة خلاقـة "[2] فالانتلجنسـيا هذه العبارة ذات الأصـل البولندي تعني الفئات المثقفة الأكثر قدرة على التأثير في المجتمع وتتميز هذه الفئات بصـــفات متعددة لا يجمعها تعريف واحد من أهمها: التعليم الرفيع المســـتوى والتعامل بعمق مع الأفكار المجردة وتوليدها والتوليف بينها والحياد الاجتماعي والإبداع[3].

[1] قباري إسماعيل، مرجع سابق، ص16-17

[2] أحمد سالم الأحمر " المثقف العربي ... واقعه ودوره " مجلة الوحدة الرباط: عدد 66 مارس، 1990 ،ص65.

[3] موقع الانترنيت: www.alawan.org ، مجلة الكترونية الأوان، بقلم رمضان بن رمضان المثقف ، الثورة والمجتمع 20 افريل 2013.

عرف محمد عابد الجابري المثقف في كتابه(المثقفون في الحضـارة العربية) اسـتنادا إلى قضـــية ألفريد درايفوس التي جعلت هذا المثقف نـاقدا اجتماعيا ، فهو يعرف المثقف على أسـاس هذه القضـية.[1] وبأنه وبعبارة أخرى إن المثقفين وفقا لهذه التحديدات :"هم أولئك الذين يعرفون ويتكلمون ، يتكلمون ليقولوا ما يعرفون ، وبالخصـــوص ليقوموا بالقيادة والتوجيه في عصر صار فيه الحكم فنا في القول، قبل أن يكون شيئا آخر".[2]

أما بالنسبة المثقفين العرب هم صورة من صور الواقع العربي العام يعكسون تناقضات مجتمعاتهم أكثر مما يمثلون عنصـــر تأثير وتغيير وديناميكية. إن المثقف وإن كان لا يمكن أن يؤثر في مجتمعه إلا بقدر بروزه في قطاعه الثقافي الخاص، لا يمكن أن يدعي امتلاك الحقيقة. والوقوع في الخطأ ليس هو النقيصة الكبرى التي يمكن أن تلحقه.[3]

أما **أرنست جلنر** فيعتبر الانتلجنسيا طبقة منفصلة عن معتقدات وقيم مجتمعها بفضل تعليمها الممتاز. ويضيف الأستاذ **جلنر** إلى الجانب الفكري الذي ورد في التّعريف السّابق صفة الوقوف بعيدا عن معتقدات المجتمع وقيمه فهي انتلجنسيا محايدة لا منتمية. لقد أثارت أفكار **جلنر** جدلا واسعا ولاسيما اعتباره المثقفين طبقة وفكرة حياديتها وعدم انتمائها. [4]

فإن شريحة أهل الفكر او التي نسمي أفرادها بالمثقفين المؤلفة من مجموعات مختلفة من المجتمع تقوم بأعمال عقلية ومن بينها: المعلمون وأســـاتذة الجامعات والمحامون والقضـــاة والسياسيون وقادة الأحزاب والصحفيون والمترجمون والكتاب والشعراء والرسامون النحاتون والفنانون والمهندسون والمختصون في فروع العلم المختلفة ورجال الدين وعلماؤه والفلاسفة والمؤرخون، هؤلاء جميعا هم المثقفون الذين يشكلون شريحة " أهل الفكر".[5]

[1] زكي العليو، **المثقف (مداخل التعريف والأدوار)**، ط1، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2009، ص23.
[2] محمد عابد الجابري، **المثقفون في الحضارة العربية**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص25.
[3] ابراهيم سعدي، **المجتمع العربي نظرات في الفكر والثقافة**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009، ص107.
[4] موقع الانترنيت: www.alawan.org ، مجلة الكترونية الأوان ، مرجع سابق.
[5] علي شريعتي تر: إبراهيم الدسوقي شتا، **مسؤولية المثقف**، ط2، دار الأمير للثقافة والعلوم، بيروت، 2007، ص51.

يقتصر لفظ مثقفين في الفرنسية على الدلالة على من نسبتهم إلى الذهن والفكر، أي إلى العمال الذهنيين أو الفكريين، أولئك الذين ينحصر نشاطهم في النشاط الذهني والفكري، ما يعني أن معيار التصنيف الضمني خلف هذا الاسم، هو تقسيم العمل الاجتماعي إلى عمل ذهني يختص به المثقفون، وعمل يدوي يختص به سواهم من أفراد المجتمع وفئاته.[1]

قد يكون هذا التقسيم مقبولا إلى حد ما في مجتمع تقليدي، ينحصر فيه إلى النشاط الذهني ، من كتابة وقراءة، في نخبة من الناس، يتميزون عن غيرهم بحذق تقنية الكتابة، الأمر الذي يجعلهم يشكلون حرفة نوعية، وهيئة مرتبة اجتماعية، وطائفة اجتماعية هي جماعة الكتاب (Les Scribes). بيد أنه لن يكون مقبولا في المجتمعات الصناعية الحديثة التي يستحيل فيها أن نفصل بين البعدين الذهني واليدوي في أي نشاط يقوم به الانسان، بسبب انتشار التعليم والتثقيف والتأهيل من جهة، وبسبب الثورة العلمية والتقنية الدائمة التي جعلت من العلم ، بما هو نشاط ذهني، طاقة مادية منتجة من جهة أخرى.[2]

4-2 لغة المثقفين: يرى ابن خلدون أن للغة دور كبير في تعلم العلوم وكما يقول:"إعلم أن اللغات ملكات شبيهة بالصناعة، إذ هي ملكات في اللسان للعبارة عن المعاني وجودتها وقصورها بحسب تمام الملكة أو نقصانها. وليس ذلك بالنظر إلى المفردات، وإنما هو بالنظر إلى التراكيب، فإذا حصلت الملكة التامة في تركيب الألفاظ المفردة للتعبير بها عن المعاني المقصودة ومراعاة التأليف الذي يطبق الكلام على مقتضى الحال بلغ المتكلم حينئذ الغاية من إفادة مقصودة للسامع، وهذا هو معنى البلاغة.[3]

ثم إنه لما فسدت هذه الملكة لمضر بمخالطتهم الأعاجم، وسبب فسادها أن الناشئ من الجيل صار يسمع في العبارة عن المقاصد كيفيات أخرى غير الكيفيات التي كانت للعرب، فيعبر بها عن مقصودة لكثرة المخالطين للعرب من غيرهم، ويسمع كيفيات العرب أيضا،

[1] عبد السلام حيمر ، مرجع سابق،ص51.
[2] نفس المرجع، ص51-52.
[3] عبد الرحمن ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، ط2،دار صادر، بيروت، 2009،ص448 .

فاختلط عليه الأمر وأخذ من هذه وهذه، فاستحدثت ملكة وكانت ناقصة عن الأولى، وهذا معنى فساد اللسان العربي.[1]

أما مالك بن نبي فيتناول موضوع اللغة في الفكر من ناحية مشكلة ازدواجية اللغة، وقد اعطى مثالا عن الجزائر حيث يقول :" أن اللغة المنافسة للجزائر هي اللغة الفرنسية، وهي تستوعب ليس فحسب حاجات العمل الفكري، بل الاتجاهات العادية للحياة اليومية" كذلك يرى:" أن النتائج الاجتماعية ليست واحدة ، ففي حالة تصبح ازدواجية اللغة مفجرا يعيد الحركة للعالم الثقافي.." "فمع المفاهيم المرسلة من ثقافة أخرى، والمترجمة بقليل أو كثير من الأمانة، فالأفكار المطبوعة التي لم يعد لها أي صدى ولا حوار مع الحياة، ولا تأثير على مجراها، تستعيد كلمتها وتعود لإنتاج أفكار موضوعة يكتنف مقاصدها شيء من الغموض يعود لأصلها المزدوج، لكنها تظل تنتسب لأفكارها الأصلية ولا تفقد اتصالها بها".[2]

4-3 معتقدات وقيم المثقفين : لقد كان للموقف النخبوي المعادي للنخبوية أثر عميق على الحياة الفكرية، لقد صرفت هذه المواقف اهتمام المفكرين ومنتجي الثقافة عن تطوير عملهم باتجاهات ليست ذات صلة مباشرة بروتين الحياة اليومية. بالرغم من أن المثقفين والفنانين يقومون بكل ما في وسعهم لتطوير عملهم، فإنهم يواجهون باستمرار بضغوط تدفعهم للانصياع للسياسات الحالية. لقد شكلت الدوافع والحسابات السياسية دائما تحديا للعمل الفكري الأصيل والمحاولات الفنية المبدعة، والعاصر الحالي ليس استثناء لتلك النزعة، يتعرض اليوم الأكاديميون، والمدرسون ، والمنتجون الثقافيون لضغوط كبيرة للانصياع للعقيدة الشعبوية التي صاغها النخبويون المعاديون للنخبوية، وكما يجادل أحد دعاة النزعة الشعبوية، فإن" أي صيغة للنشاط الفكري اليوم لا تستند إلى تقانة المعلومات وخطابات وصور الثقافة الشعبية التجارية لن تكون فعالة".[3]

[1] عبد الرحمن ابن خلدون مرجع سابق، ص449.
[2] مالك بن نبي تر: بسام بركة واحمد شعبو ، **مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي** ،دار الفكر، دمشق، 2002،ص138.
[3] فرانك فوريدي تر: نايف الياسين، **أين ذهب كل المثقفين؟**، ط2، العبيكان للنشر، الرياض، 2006ص192-193.

لقد أدى غياب التوكيد عن سلطة النخبة إلى وضع تجد النخبة فيه صعوبة في استحضار الايمان برسالتهم. إنها لا تمتلك أي معتقدات قوية، ولذلك فهي منفتحة على التفاوض بشأن ما ينبغي أن يحظى بالتقدير وما ينبغي ان يتم رفضه. لقد سعت إلى التغلب على الورطة التي شكلتها لها ازمة الإيمان التي تعانيها وذلك بإعلانها بأن ما من منظومة من المعتقدات مكن أن تدعي احتكار الحقيقة. ولهذا السبب فإن النخبة الثقافية عرضة لتأثير النسبية الثقافية. لقد أدت غربتها عن الإحساس بأنها تؤدي رسالة والافتقار إلى الوضوح بشأن الحقيقة إلى تشجيع موقف مرن إزاء القيم والحقيقة. بوضعها علامة استفهام على جميع القيم والمؤسسات التي كانت تحظى بالاحترام في السابق، فإن النخب تتجنب ضرورة الخروج بإجابات حول المعتقدات والممارسات التي ينبغي على المجتمع تقديرها واعتناقها.[1]

ما لدينا اليوم هو عبارة عن نخبة ثقافية فاقدة لحس الاتجاه، وتفتقر إلى أي معتقدات راسخة. وتشعر بعدم القدرة على فرض صورة متماسكة للعالم على باقي شرائح المجتمع. إنها نخبة تشعر بعدم الارتياح لفكرة أدائها الواعي لدور النخبة. وحيث إنها تعيي عدم انسجامها لفكرة أدائها الواعي لدور النخبة. وحيث إنها تعي عدم انسجامها كمجموعة، فإنها لا تجرؤ على الادعاء بأنها تمتلك خصائص التميز والفوقية. وحيث إنها غير قادرة على فرض نفسها كنخبة ثقافية، فإنها تعلن بأنه من الخطأ، في كل الأحوال ، محاولة تعليم وتثقيف الناس، وأنها ليس فقط لا تمتلك ما تعلمه للآخرين، بل إنها يمكن أن تتعلم الكثير من الناس العاديين.[2]

وقد يراد بالقيم بالتقاليد والجامعية أنها مجموعة من الأعراف والعادات السائدة بين منتسبي الجامعات من أساتذة وطلبة وإداريين والتي تتمتع في نظر هؤلاء بسلطة ملزمة من

[1] فرانك فوريدي تر: نايف الياسين، مرجع سابق ، ص194
[2] نفس المرجع، ص 195.

الناحتين الأدبية والإدارية. فالقيم الجامعية هي تقاليد وأعراف وعادات سائدة في الجامعة وهي ملزمة للقيادة الجامعية والأساتذة والطلبة على حد سواء.

وهناك قيم محافظة (اعتزال الأستاذ في برج عاجي مثلا) كما أن هناك قيما متطورة ومرنة (انفتاح الجامعة على المجتمع والجهاز الإداري للدولة والمؤسسات الاقتصادية المختلفة ، الإدارة الذاتية للجامعة، الانفتاح على ثقافات العصر وحضارته، مثلا) وبتحليل هذه القيم والأعراف والتقاليد يتضح لنا بما لا يدع مجالا للشك أنها مفاهيم ومعتقدات وإجراءات مستمدة من طبيعة الجامعة باعتبارها مؤسسة تعليم عالي تقدم علما ومعرفة رفيعين وتمارس بحوثا علمية متطورة وتلجأ إلى خدمة المجتمع والاقتصاد والدولة خدمة مباشرة فهي مفاهيم متعلقة بقدسية العلم والعقل ومعتقدات تدور حول الدور المركزي للجامعة في الحياة العامة كما أنها إجراءات تثبت سمو مركز الأستاذ الجامعي ودوره في إدارة الجامعة وبعض التقاليد عالمية النطاق كمسؤولية إدارة الجامعة عن الامن الجامعي وبعضها متطور كنشر الثقافة الحرة وديموقراطية التعليم والتوسع في رعاية الطلبة وإقامة جسور من العلاقات الاجتماعية والعلمية بين الجامعة وخريجيها.[1]

ثانيا : الرصيد العلمي

سنحاول من خلال هذا العنصر المتعلق بالرصيد العلمي الذي يمتلكه الباحث أن نحدد مؤشرات متعلقة مباشرة بهذا المفهوم وهي في أن من أهم ما يجب أن يمتلكه الباحث هو رأس مال فكري وهذا لكي يساعده في الإنتاج والنشر العلمي بأنواعه، لذلك يعتبر من أهم الأرصدة العلمية التي يقوم بتجميعها الباحث منذ دخوله وحتى قبل دخوله في أي نسق علمي نظرا لما يحمله من أهمية وخصوصا في هذا الوقت الذي أصبح يسمى بعصر المعلومات

[1] عبد القادر الشيخلي، **البحث العلمي بين الحرية والمؤسسية**،ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص39.

وكل من يمتلك المعلومة تكون لديه مرونة وســـهولة في فهم مجاله البحثي أو خارجه وذلك حسب المعلومات والمعارف التي يمتلكها.

بالإضـافة إلى رأس المال الفكري الذي يكتسـبه الباحث فإنه لا يكفي حسـب رأينا إذا لم يكن يمتلك القدرة على التحكم في الوسـائل التكنولوجية وخصـوصـا المتعلقة بالبحث العلمي والتي تسـمى بتكنولوجيا المعلومات أي اسـتخدام وسـائل تكنولوجية للتواصـل مع الجامعات والأنساق البحثية الأخرى ، إذ من غير المعقول أن يكتسب الباحث مكانة وشهرة ودور إذا لم يكن لديه فضـاء ومجال لنشـر أبحاثه وكذا الاسـتفادة من المعلومات والكتب الرقمية المنشـورة و العالمية ويكون ملما بكل ما يتعلق بالموضوعات التي تهمه ، وخصوصا في الوقت الراهن إذ أصـــبحت المعلومات رقمية أكثر منها في الكتب التقليدية كما يعبر عنها، نظرا لســـهولة اقتنائها وكذا من حيث الوقت والمدة الزمنية وكذا التكلفة المادية.

وكذا تعتبر الدرجة العلمية والتخصـــص العلمي مؤشـــرين من مؤشـــرات الرصـــيد العلمي للباحث، إذ نجد تخصصات لديها مكانة في نسق البحث العلمي أكثر من تخصصات أخرى وهذا الأمر يخدم الباحث في حد ذاته، لذلك ســنتطرق في المتغير الخاص بالرصــيد العلمي على كل ما يكتسبه الباحث في مجال بحثه وعلمه قبل وبعد الدخول نسق البحث العلمي.

1-رأس المال الفكري:

يتكون رأس المـال الفكري من الموارد المعرفيـة وعمليـات الابـداع والملكيـة الفكريـة التنافسية، فالموارد المعرفية والتي تسمى الموارد الأولية هي التي تستخدم لصياغة الانموذج الأول للخدمة أو المنتج الجديد. وأن هذه الموارد تتضمن موارد معرفية عامة وتنظيمية وتغذية عكســـية للمجتمع والقوة الفكرية للعاملين، أما العمليات الإبداعية فتشـــمل العمليات الإنتاجية والممارسات والأنظمة الموظفة من قبل المنظمة أو المؤسسة لنقل وتحويل النموذج الأول من

التصميم إلى الأسواق الخارجية، في حين تحتوي الملكية الفكرية التنافسية على كافة أشكال الملكية الفكرية التي تملكها المنظمات أو تديرها والتي يمكن أن تستخدم لكسب الميزة التنافسية أو لتوليد المزيد من الأرباح والعوائد عن طريق بيع جزء أو كل الملكية الفكرية.[1]

1-1 بدايات ظهور رأس المال الفكري ومؤشرات تطوره:

يمكن تحديد مراحل ثلاثة مهدت لظهور رأل المال الفكري ، وساهمت في تطوريه وبناء استخدامه كما يلي :

- **المرحلة الأولى :** في الحقبة الزمنية التي امتدت من القرن السابع عشر إلى نهاية سبعينيات القرن العشرين، وقد اكدت على القابليات البشرية عامة (فكريا و جسديا و أدائيا) والتي تتعامل معها مجتمعة في الشخص الواحد، والغرض الأساس من ذلك هو تصنيف فئة الشخص إلى (ماهر ، شبه ماهر ، غير ماهر....ألخ) وهذا يعني أن تلك المرحلة اهتمت بمدى القابلية لدى العنصر البشري سواء القابلية الفكرية أو الجسدية او القابلية لأداء مهام معينة، ومن تم تصنيفه إلى فئات تم تحديد مستوى الأجر الذي يستحقه في ضوء هذا التصنيف، وبذلك شدت هذه الحقبة الانتباه إلى أهمية المورد البشري وضرورة دراسته بوصفه عاملا مكملا لرأل المال المادي.
- **المرحلة الثانية:** وهي المرحلة التي امتدت من بداية الثمانينيات واستمرت إلى بدايات التسعينيات من القرن العشرين، وقد تميزت هذه المرحلة بمجموعة من آراء ومقترحات ركزت على أهمية ودور الموجودات غير الملموسة في تحقيق بقاء المؤسسات ونموها وزيادة عوائدها ، فظهر مفهوم جديد عام 1991 وهو رأس المال الفكري " الذي وجه الاهتمام بالقابليات الذهنية المتوافرة عند بعض الأشخاص ، حيث يتناغم هذا الرأي

[1] سعدون حمود جثير الربيعاوي، **رأس المال الفكري**، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان،2015،ص59

مع ما ذكره ســـتيوارت عندما قال أن رأل المال الفكري هو العاملون الذين يمتلكون الكثير ليفعلونه لتحقيق الربحية والنجاح للمؤسسة".[1]

- **المرحلة الثالثة:** في منتصـف التسـعينيات من القرن العشـرين، بدأت الجهود البحثية تتكثف حول موضـــوع رأل المال الفكري في محاولة لإيجاد فهم مشـــترك فيما بين الباحثين و المؤسسات، والاتفاق على مبادئ وممارسات هذا الموضوع.[2]

1-2 مؤشرات تطوره:

- إن ظهور مصـطلح الموجودات الفكرية يعود إلى الثمانينيات من القرن الماضـي ويعد هذا التاريخ سـاعة الصـفر للتوجهات العالمية المتعلقة بإدارة الأصـول غير الملموسـة في المنظمات وعلى مستوى العالم ، وعلى إثر ذلك غيرت معالم الثورة المعرفية.
- شهد العقد الأخير من الفرن الماضي ولادة مصطلح رأس المال الفكري و الذي اصطحب معه مفاهيم جديدة وأسس علمية حديثة تبنى عليها المؤسسات " الأصول غير الملموسة ، المنظمات المتعلمة ، التعلم المنظمي، إدارة المعرفة، صناعة المعرفة، صناع المعرفة، صناعة رأس المال الفكري....ألخ".
- ســعي المنظمات إلى إعداد برامج تتناســب مع هذا الموجود من حيث القيمة التي يمثلها والتوصل إلى إيجاد آليات وطرق لقياس رأس المال الفكري وتضمينه.
- انعقاد المؤتمرات الدولية وبشكل متتابع يعكس الاهتمام العالمي بهذه الموجودات، والسعي إلى تبادل الخبرات الدولية لزيادة الاستفادة من ما تتوصل إليه التجارب الدولية المختلفة، وحرص المنظمات والدول على تطبيق كل ما هو جديد في هذا المجال، لأهميته المتزايدة

[1] سعد العنزي، **رأس المال الفكري : الثروة الحقيقية لمنظمات أعمال القرن الحادي والعشرين**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 25 ، ص157.

[2] العياشي زرزار، **إدارة وقياس رأس المال الفكري**، ملفات الأبحاث والاقتصاد والتسيير ، العدد رابع الجزء الأول، جامعة سكيكدة، سبتمبر 2015، ص 17.

وانطلاقا من أن المعرفة أصبحت مسؤولية على الجميع تحملها، وتطويرها بالشكل الذي يخدم الجميع، و تحسبا إلى تفادي الأزمات والتي باتت معولمة.[1]

1-3 تعريف رأس المال الفكري :

يعتبر رأس المال الفكري مجموعة من الموارد المعلوماتية المتكونة على هيئة نوعين من المعارف، معارف ظاهرة يسهل التعبير عنها أو كتابتها، ومن ثم نقلها إلى الآخرين بشكل وثائق ومعارف ضمنية، مبنية على الخبرات الشخصية والقواعد التي تستخدم في تطوير المنظمة أو المؤسسة.[2]

يعرف الرأسمال الفكري على أنه المعرفة الضمنية للأفراد وهو المحرك و المخترع الأول للمعرفة والذين يدونه لا تتحرك و تتفاعل بقية المكونات لرأس المال الفكري وبعض الأحيان يسمون بالعمال المعرفيون.[3]

ويعرف Stewart رأس المال الفكري على :" أنه يتمثل في المعرفة والمعلومات وحقوق الملكية الفكرية والخبرات التي يمكن توظيفها لإنتاج الثروة وتدعيم القدرات التنافسية للمنظمة".[4]

أما Edvinsson فيرى أن:" رأس المال الفكري هو الأصول غير الملموسة تتسم بعدم وجود كيان مادي، بالإضافة إلى عدم تأكد من المنافع المستقبلية المتوقعة منها نظرا لصعوبة التنبؤ بالعمر الإنتاجي لها، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة قياسها وتقييمها، إلا أن هذه الأصول تعتبر من أهم محددات القدرة التنافسية للمنظمة".

[1] سعدون حمود جثير الربيعاوي، مرجع سابق، ص 55،56.
[2] Daft, R. L., **Organization:Theory & Design**, 7 ed, South Western, Ohio, 2001,P89 .
[3] سعدون حمود جثير الربيعاوي، مرجع سابق، ص58.
[4] العياشي زرزار، **إدارة وقياس رأس المال الفكري**، ملفات الأبحاث والاقتصاد والتسيير ، العدد رابع الجزء الأول، جامعة سكيكدة، سبتمبر 2015، ص 16.

هنالك عدة تعاريف تناولت مفهوم رأس المال الفكري نذكر من بينها ، من عرفه على أنه:" الموهبة والمهارات والمعرفة التقنية والعلاقات، وكذلك الماكينات التي تجسدها، والممكن استخدامها لخلق الثروة " ويشير هذا التعريف إلى أن الرأس المال الفكري هو المعرفة (المهارات، الخبرات، والتعليم المتراكم في العنصر البشري) التي يمكن تحويلها إلى قيمة. في حين عرف ومن ناحية أخرى بأنه " مجموع كل ما يعرفه كل الأفراد في المنظمة ويحقق ميزة تنافسية ".[1]

2-الإنتاج العلمي :

و هو كل ما كتب في موضوع معين ، بغض النظر عن شكل الوعاء الذي يحمله. إذ أنه " يصاحب أي نشاط ، و هو مرآة لدرجة التقدم و الاستقرار في المفاهيم الموجودة في إطاره و للنشاط التطبيقي في مجاله" .[2]

هو كل انتاج ذهني أدبي أو علمي أو فني، ينطوي على شيء من الابتكار او الابداع الإنساني، أيا كانت طريقة التعبير عنه. ولذا لا يعد انتاجا فكريا جمع عدد من الإنتاج الذي ينسب كل عمل منه على حده إلى مؤلف معين، حيث لا يعد جهد صاحب هذا العمل عندئذ أن يكون جمعا وترتيبا، ومع ذلك فإن مثل هذه المجموعات يمكن ان تحظى بالحماية التي يحظى بها الإنتاج الفكري المتميز، إذا ما اتسم جهد المجموعة بطابع ابتكاري متميز، كما لا تعد انتاجا فكريا المعلومات الإخبارية العادية والوثائق الرسمية والقوانين واللوائح.[3]

والواقع ان هذا الكشف الجديد قد أتى في وقته المناسب تماما. ذلك لأن العصر الحاضر هو باعتراف الكثيرين، عصر " الانفجار المعرفي" او " انفجار المعلومات" فكمية المعلومات في أي ميدان من ميادين البحث ، مهما كان مقدار تخصصه، تتسع إلى حد يستحيل على

[1] العياشي زرزار، مرجع سابق، ص59

[2] محمود أسامة السيد، **المكتبات والمعلومات بين الدول المتقدمة والنامية**، العربي للنشر ،القاهرة ، 1987، ص 65.

[3] عبد الفتاح خضر، **أزمة البحث العلمي في العالم العربي**، ط 3، مكتبة صلاح الحجيلان، الرياض، 1992،ص18-19.

العقل البشـــري، مهما كان مدى قوة ذاكرته، أن يســـتوعبه. وفي البلاد المتقدمة علميا يعتين على الباحث ، قبل الشـــروع في عمل جديد، أن يكون ملم بأحدث ما تم التوصـــل إليه في ميدانه حتى يفيد من جهود الاخرين، ويبدأ من حيث انتهوا، وحتى لا يكرر عملا ســـبق لغيره القيام به في مكان ما.[1]

يعد الإنتاج العلمي مؤشـــرا مهما لقياس واقع البحث والتطوير والذي اعتمدته اليونســـكو كأحد المؤشـــرات لتقييم البحث والتطوير ونقصـــد بالإنتاج، خلق المنفعة من حيث لم يكن لها وجود من قبل وإضافة منفعة إلى شيء يحتوي قدرا كبيرا منها، ويعرف أيضا بأنه خلق وابداع وإكثار من الشيء والنوع، ودرجته وصنوفه ويكون له صفات كمية ونوعية.[2]

2-1 أهمية الإنتاج العلمي :

- تتجلى قيمـة المعرفـة في قـدرتهـا على تجـاوز تراكم المعلومـات والحقـائق إلى إنتـاج المعرفة المتجددة، أي لا تتوقف عند حد اكتســـاب المعلومات، وإنما يتعدى ذلك إلى توظيف تلك المعلومات والمعارف في الحياة العلمية واســـتثمارها في إنتاج معارف جديدة. ويمكن هنا أن نذهب إلى ما ذهب إليه (Perkins) في هذا السياق: اكتساب المعرفة، وفهم المعرفة، وتوظيف المعرفة. وتمر "دورة المعرفة" بثلاثة مراحل رئيســـة هي: " توليد المعرفة " بالبحث والإبداع والابتكار، و " نشـرها " بالتعليم والتدريب؛ و " توظيفها " في تقديم منتجات وخدمات جديدة أو مطورة، تســـهم في مجالات التنمية، والاســـتفادة من ذلك في توليد الثروة وإيجاد الوظائف، والمســـاهمة في تطوير حياة الإنسان ".[3]

[1] فؤاد زكريا، **التفكير العلمي**، موسوعة عالم المعرفة، الكويت، 1978، ص154-155.

[2] عبد الله ساقور ،**فعالية النظام الجامعي في إنتاج المعرفة واستعمالها** ،مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 19 ،جامعة منتوري قسنطينة،الجزائر 2002،ص101.

[3] سعد الحاج البكري ، **نحو بناء مجتمع المعرفة**: مسألة الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، مجلة أحوال المعرفة، العدد الثاني والأربعون، فبراير 2006، الرياض، ص 168.

- عندما يتحقق للمجتمع القدرة على إنتاج وتوليد المعرفة الجديدة، ونشـــرها في أوعية النشر العالمية، والحصول على قدر وافر من براءات الاختراع؛ ينتقل هذا المجتمع أو ذاك إلى ما يســـمى مجتمع المعرفة؛ وحينما يتعدى ذلك إلى تحقيق المرحلتين الثالثة والرابعة (التوظيف، والتطبيق في الحصـــول على منتوجات جديدة قابلة للتداول والإسهام في التنمية والتقدم، ينتقل المجتمع إلى ما يسمى " مجتمع اقتصاد المعرفة ". ويتوقف وضـــع المجتمع ومكـانتـه بين دول العلم على موقعـه من دورة العلوم والتكنولوجيا، ومدي تفعيل مراحلها. وتعتبر المعرفة في جميع مراحل اكتسابها وإنتاجها تتسم " بالإنسانية "، أي أن اكتسابها وإنتاجها يعتمد على الإنسان.[1]

2-2 النشر العلمي :

ويعرف "النشـر" بأنه جميع الإجراءات الفكرية والفنية والعملية، لاختيار موضـوع الكتاب وترتيب إصـداره وتنمية توزيعه، حيث يقوم الناشـر بإتمام إعداد المخطوطة إعدادا سـليما، وإخراج الكتاب إخراجا متقنا، ومحاسبة أصحاب الحقوق حسابا عادلا، ومن ثم تسليم الكتاب مطبوعا إلى مكتبات البيع والتوزيع، ويتحمل الناشـر مسـؤولية التمويل، فهو من يدفع الأموال للمؤلف والمترجم والفنان والمحرر والمطبعة ومصـانع الورق وغيرهم، من أجل إنتاج الكتاب، ويجب أن تتأطر هذه العمليات كلها برؤية ثقافية فكرية للناشـر، وتجعل من كتبه الخاصـة به تعبر عن مشـروع ثقافي خاص بدار نشـره، يسـهم من خلالها بتنمية مجتمعه في مختلف المجالات.[2]

كما يعرف النشـر على أنه هو عملية إيصـال النتاج الفكري من مرسل إلى مستقبل ووفق نظريات الاتصـال، ويعد النشـر العلمي المحصـلة النهائية للبحوث العلمية، والباب الرئيسـي لنشر العلم والمعرفة، ومصدرا أساسيا للحضارة الإنسانية، كما يعد البنية الأساسية لتأسيس

[1] سعد الحاج البكري ، مرجع سابق، ص 168-169.
[2] منى فاروق علي،أشرف البلقيني، **تقرير حول النشر في العالم العربي لعام 2011**، مصر: اتحاد الناشرين العرب،الإصدار الأول 2013،ص 3.

وتطوير التعليم بجميع مراحله، ويعرف أيضـــا بأنه وســـيلة فاعلة لإيصـــال النتاج الفكري الرصين عبر قنوات خاصـة لذلك تكون في أغلبها محكمة ومعترف بها (دوريات علمية) لكي تعطي الحماية الفكرية والخصوصية لهذا النتاج ومن ثم الفائدة العلمية المرجوة منه.[1]

ويعد الباحث العنصر الأساس في النشر العلمي، فهو منتج المعلومات الأصيلة والأفكار المبتكرة، إذ من المعلوم أن النشـر العملي يتطلب باحثين جادين أصـلاء غزيري الإنتاج، وإلا فقد هذا النشـــر اســـتمراريته وكينونته، وابتعد عن أهدافه الموضـــوعة، ويحتاج الباحث إلى إمكانيات متعددة، تتمثل في: التجهيزات العلمية، والتجهيزات المادية، والدعم المالي، والدعم الإداري من مؤسسته، إذ إن عدم توافر هذه الإمكانيات سينعكس سلبا على الباحث وإنتاجيته، وعلى مقدرته على نشر بحوثه.[2]

2-2-1 أشكال النشر العلمي :

أ- **النشـــر التقليدي:** يعرف بأنه مجموعة من العمليات التي يمر بها المطبوع ابتداء كونه مخطوطا حتى يصـــل للقارئ أو المســـتفيد، ويتحكم بهذه العملية مجموعة من الأطراف تبدأ بالكاتب والمطبعة والناشـــر الذي يقوم بإصـــدار وبيع وتوزيع المطبوعات عامة وقد يكون له دور في طبعها وليس من الضـروري أن يكون الناشـر هو نفسـه الذي يقوم بالطبع أو التجليد وقد لا يقوم بعملية البيع والتوزيع حيث يتحمل الناشـــر مســـألة التمويل إلى جانب تحمله لمخاطر النشر للمؤلفين.[3]

ب- **النشـر المكتبي:** هو اسـتخدام التقنيات الحديثة في الصـف الإلكتروني للكتب ومعالجتها تمهيدا لطباعتها ورقيا وهو يســـتخدم برمجيات خاصـــة مع حواســـيب وطابعات ليزرية غير مكلفة تنتج صـفحات منظمة ومعدة بصـورة جذابة، يمكن من خلالها التنفيذ والحصـول على

[1] إحسان علي هلول، **"واقع النشر العلمي في جامعة بابل: دراسة تقويمية"**، مجلة مركز بابل، العدد الثاني، 2011، ص150-151.
[2] نفس المرجع، ص 151.
[3] إحسان علي هلول، مرجع سابق ، ص 151-152.

خطوط بأنواع وأشكال مختلفة وحروف متنوعة، مع تزويقات فنية وهندسية تضفي مسحة جمالية على النص المكتوب، إضافة إلى إمكانية إدخال الصور والمخططات والرسوم من مصادر أخرى عن طريق الماسح الضوئي الذي يحلل إلى إشارات رقمية أو عن طلب هذه الصور من برامج أخرى.[1]

ج- **النشر الإلكتروني:** والمقصود به أنه مرحلة يستطيع فيها كاتب المقال أن يسجل مقاله على إحدى وسائل تجهيز الكلمات، ثم يقوم ببثه إلى محرر المجلة الإلكترونية، الذي يقوم بالتالي بجعله متاحا في تلك الصورة الالكترونية للمشتركين في مجلته، كما أن النشر الإلكتروني يعني نشر المعلومات التقليدية عبر تقنيات جديدة تستخدم الحاسوبات وبرامج النشر الإلكتروني في طباعة المعلومات وتوزيعها ونشرها.[2]

3- تخصصات الباحث في المجال العلم :

ارتأينا في هذا العنصر الذي يخص مجالات وتخصصات الباحث التي تعتبر من الأرصدة العلمية التي يكتسبها، إذ أن الباحث يقوم بتحديد وجهته وتخصصه منذ دخوله للجامعة، ويتم ذلك إما عن طريق رغبته الشخصية في دراسة ذلك التخصص أو ذلك المجال أو بسبب معدله الذي يسمع له للولوج لهذا التخصص من عدمه، أو لسهولته أو شهرته...ألخ كل هذه الأسباب التي تساهم في اختيار التخصص المناسب أو غير المناسب لأننا نجد بعض الباحثين مثلا يعيدون الدراسة الجامعية من أول سنة وذلك لعدم تطابق تخصصهم مع ميولاتهم ربما أو لصعوبته ، لذلك ركزنا على منظرين رئيسيين في علم الاجتماع اهتما بمجالات العلوم وهما ابن خلدون وبيار بورديو.

[1] أكرم محمد أحمد الحاج، **"تحديات النشر العلمي الإلكتروني"**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، الصادرة في جامعة الوادي، العدد الثاني، نوفمبر 2013، ص 170- 171.
[2] نفس المرجع ، ص 171.

3-1 من وجهة نظر ابن خلدون : يرى ابن خلدون أنه توجد أصناف وتخصصات للعلم وهذا ما يؤكده في قوله:" اعلم أن العلوم التي يخوض فيها البشر و يتداولونها في الأمصار تحصيلا و تعليما هي على صنفين: صنف طبيعي للإنسان يهتدي إليه بفكره، و صنف نقلي يأخذه عمن وضعه. و الأول هي العلوم الحكمية الفلسفية و هي التي يمكن أن يقف عليها الإنسان بطبيعة فكره و يهتدي بمداركه البشرية إلى موضوعاتها و مسائلها و أنحاء براهينها و وجوه تعليمها حتى يقفه نظره و يحثه على الصواب من الخطأ فيها من حيث هو إنسان ذو فكر. و الثاني هي العلوم النقلية الوضعية و هي كلها مستندة إلى الخبر عن الواضع الشرعي. و لا مجال فيها للعقل إلا في إلحاق الفروع من مسائلها بالأصول لأن الجزئيات الحادثة المتعاقبة لا تندرج تحت النقل الكلي بمجرد وضعه فتحتاج إلى الإلحاق بوجه قياسي. إلا أن هذا القياس يتفرع عن الخبر بثبوت الحكم في الأصل و هو نقلي فرجع هذا القياس إلى النقل لتفرعه عنه. وأصل هذه العلوم النقلية كلها هي الشرعيات من الكتاب والسنة التي هي مشروعة لنا".[1]

كما يرى ابن خلدون أن العلم يرتبط مباشرة بالمجالات التي ينطلق منها وما لهذه المجالات علاقة بالمجالات الأخرى في قوله " ... أن المصالح ، والدوافع والسلوكات الاجتماعية القائمة في حقل مؤسسي ما- حقل الدين أو الاقتصاد على سبيل المثال- تقيم علاقة ترابط مع المصالح والدوافع والسلوكات الاجتماعية القائمة في حقول مؤسسية أخرى- حقل العلم على وجه الخصوص. ويمتلك الفرد الواحد نفسه أدوارا عدة ومكانات اجتماعية: علمية ، دينية، اقتصادية وسياسية. تساهم هذه الروابط الأساسية الملازمة لكل بنية اجتماعية في توليد علاقات بين حقول مؤسسية متمايزة... وهذه الحقول لا تستطيع إلا أن تكون مستقلة جزئيا، ولكن ولا مرة بشكل تام". [2]

[1] عبد الرحمن ابن خلدون، مرجع سابق، ص 323.
[2] نفس المرجع ،ص 51.

3-2 من وجهة نظر بيار بورديو : يسمي بورديو مجالات العلم بالحقول ويرى أن لكل حقل طابعه ومعالمه الخاصة وللتوضيح اكثر سنستدل بما أكده بورديو حول هذا الموضوع بحيث يقول :" أن الحقل العلمي يحدد بتحديد تحديات واهتمامات معينة لا يمكن أن تعزى إلى تحديات ومصالح تخص حقول أخرى(لن نتمكن من تشغيل فيلسوف بتحديات متخصص بالجغرافيا) ولا يدركها شخص لم يعد للدخول في هذا الحقل (فكل فئة من الاهتمامات تفترش عدم الاكتراث باهتمامات واستثمارات أخرى حكم عليها أنها عبثية وغير معقولة أو سامية ونزيهة) ومن أجل أن تسير الأمور في حقل ما ، يجب أن تكون هناك تحديات وأشخاص مستعدون لممارسة اللعبة ويملكون المتصل الوراثي الذي يستوجب المعرفة بالقوانين الخاصة باللعبة وبالتحديات والإقرار بها وما إلى ذلك".[1]

كما يرى بورديو فيما يخص الحقول ومجالات العلم و تخصصاته أن " بنية الحقل في حالة صراع القوى بين الفاعلين أو بين المؤسسات الداخلة في الصراع أو توزيع رأس المال الخاص الذي تراكم أثناء الصراعات السابقة والذي يوجه الاستراتيجيات اللاحقة. هذه البنية، التي هي أساس الاستراتيجيات التي تعمل على تغييرها ، هي نفسها دائما موضع صراع، فاحتكار العنف الشرعي(سلطة معينة) وهي سمة الحقل المعني أي ، باختصار الحفاظ ببنية توزيع رأس المال الخاص أو هدمها، هو التحدي الذي يسبب الصراعات التي تحدث في الحقل. في حالة صراع قوى معينة، يميل أولئك الذين يحتكرون (كليا تقريبا) رأس المال الخاص أساس القوة أو السلطة الخاصة المميزة لحقل ما، إلى استراتيجيات محافظة أي تلك التي تنزع ، في حقول إنتاج الثقافات، في حين يميل أولئك الذين لا يملكون رأس المال(وهم في الغالب القادمون الجدد، وإذن في أغلب الأحيان الأكثر شباب) إلى استراتيجيات هدم أي استراتيجيات الهرطقة، إنها الهرطقة والبدع باعتبارها قطيعة نقدية مع الآراء السائدة، مرتبطة

[1] بيير بورديو ، **مسائل في علم الاجتماع**، ترجمة : هناء صبحي،ط1،هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، أبوظبي ، 2012،ص182.

غالبا بالأزمة التي تخرج المهينين من صـــمتهم وتفرض عليهم انتاج خطاب الدفاع، وفكر مستقيم يهدف إلى إعادة ما يوازي الانتماء الصامت للآراء السائدة.[1]

و ما يقوله علي الحرب في كتابه(**المصـالح والمصـائر**) فيما يخص هذا المؤشـر المتعلق بالتخصـــصـــات ومجالات البحث أنه: " يجب إعادة النظر في التصـــنيفات القائمة لتركيب تصـنيف جديد، إما بحسـب الاتجاهات و المدارس ، أو بحسـب الحقول والاختصـاصـات، بحيث لا نتحدث عن فكر غربي أو عربي، بل عن الفلســـفة وعلوم الاجتماع، أو نتكلم على ما هو حداثي أو تقليدي ، عقلاني أو تسـليمي.... وفي ضـوء ذلك ثمة وجه نغفل عنه، هو الإنتاج والابداع، بمعنى أن الفرق الأســـاســـي بين مفكر وآخر، هو قدرته على الابتكار والتجديد في الحقول والمناهج أو في العدة والمفاهيم. هذا هو المعيار الأصـــلي، وليس بين مثقف عضوي وآخر غير عضوي.[2]

4 – تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المجال العلمي :

أصـــبحت التكنولوجيا في الوقت الحالي من بين أهم الوســـائل التي يجب أن يمتلكها الباحث لكي يســـتطيع أن يقوم بأبحاثه العلمية، ولعل أبســـطها تلك المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات أي كيفية النشـــر والتحرير عن طريق بما يمســـى بالنشـــر والتحرير الالكتروني. وسنحاول من خلال هذا العنصـر ان نوضـح اكثر ما المقصـود بتكنولوجيا المعلومات وكيف أصـــبحت وكذا في اعتبارنا لها من أهم الأرصـــدة العلمية التي يجب أن يمتلكها الباحث في مجاله البحثي والانتاجي.

4-1 تطور وسـائل المعلومات : يمكن توضـيح تطور اسـتعمال الانسـان لوسـائل المعلومات من خلال المراحل الآتية:[3]

[1] بيير بورديو تر، مرجع سابق، ص 184.
[2] علي الحرب، **المصالح والمصائر** صناعة الحياة المشتركة، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص52.
[3] محمد فلحي، **النشر الالكتروني والوسائط المتعددة**، دار المناهج، الأردن، 2005، ص 30.

أ- مرحلة الإشارات الجسدية البدائية والأصوات غير المفهومة، التي استخدمها الانسان في التفاهم والتواصل، مع الآخرين قبل عصر اللغة، منذ مائة وخمسين ألف سنة.

ب- مرحلة اللغة المنطوقة الشـــفهية، التي ارتبطت بتكوين الأســـرة والقبيلة ، إذ برزت الحاجة إلى وسيلة التفاعل الاجتماعي، من خلال استخدام القدرة على إنتاج الأصوات، وتشـكيل ودمج تلك الأصـوات في تكوين كلمات وجمل وعبارات، تمثل قاعدة مشـتركة للتواصل والحوار، ولقد استطاعت كل جماعة بشرية التوصل إلى لغتها الخاصة، التي استندت إليها.[1]

ج-مرحلة الكتابة الصورية (المسمارية والهيروغليفية) على الصخور وألواح الطين واوراق البردي، التي سادت في ألف الرابع قبل ميلاد المسيح، أي منذ نحو ستة آلاف عام، وهي أول محاولة بشرية لكسر حاجزي الزمان والمكان، من خلال التعبير عن فكرة ما او رسالة ما ، عن طريق التجسيد الصوري، والاتصال بأشخاص آخرين، في أماكن متباعدة أو في أوقات مقبلة، وتعد اول ثورة معلوماتية حقيقة في تاريخ البشرية.

د- مرحلة التدوين والنسخ باستخدام الحروف بدلا من الصور، حيث استطاع الانسان أن يستخدم وسيلة تجريدية، أكثر سهولة وسرعة في التعبير، ويضح في مقابل كل صوت حرفا، ولاشـــك ان اختراع الحرف المكتوب، قد أدى إلى ظهور الكتاب وبناء المكتبة، وازدهار صناعة النسخ والتدوين والتجليد، وافتتاح أسواق الوراقين، بعد أن انتشرت صناعة الورق ، وفي هذه المرحلة أصبحت القراءة والكتابة من المهارات الشائعة والمرغوبة، كما باتت موهبة التأليف والإنتاج الفكري والعلمي من المهن الراقية في المجتمع.

هـ-مرحلة الطباعة الميكانيكية ، التي بدأت باختراع (غوتنبرغ) آلة تســـتطيع طباعة عدد غير محدود من النسخ، وسرعان ما تطورت باستخدام قوة البخار والديزل والكهرباء ، لكي

[1] محمد فلحي،مرجع سابق، ص 30.

تتيح طباعة آلاف النسخ..... إن عصر الطباعة والنشر الورقي قد شهد قفزات عديدة ، من خلال ضـــخامة الإنتاج الفكري، وتنوع مجالاته، وانتشـــار التعليم، في كافة مراحله، وانخفاض أسعار المطبوعات. [1]

و- مرحلة الإذاعة (السلكية واللاسلكية) ونقل الصوت لأول مرة إلى مسافات بعيدة من خلال الموجات الكهرومغناطيسية، بسرعة تصل إلى سرعة الضوء، وذلك منذ نحو مائة عام، حيث اســتخدم (الراديو) كوســيلة إعلامية جماهيرية، وهو يعد اول خطوة نحو ما يسمى بعصر الاتصال الالكتروني.

ز- مرحلة الإذاعة المرئية(التلفزيون) منذ أكثر من نصــف قرن، حيث تم نقل الصــورة والصــوت معا، إلى جانب الألوان والحركات والفنون والتمثيلية، عبر مســافات بعيدة، من خلال تقنية الأقمار الصناعية.

ح- مرحلة الاتصـــال الالكتروني التفاعلي، من خلال الحاســـوب ، منذ نحو ربع قرن ، والاتجاه نحو اندماج (الوسائط المتعددة) في شبكات المعلومات، التي وصلت دروة تطورها في شبكة (الانترنيت).[2]

لابد من الإشـــارة هنا إلى حقيقة أن هذه المراحل المتعاقبة في ما يمســـى بمعلومات الاتصال ، قد شغلت حقبا تاريخية من السنين من عصر اللغة إلى عصر الكتابة ، في حين أن الفترة الزمنية بين اختراع كل من الراديو والتلفزيون والحاسوب لا تزيد عن خمسة وعشرين سنة. وهذا راجع إلى التطور الهائل الذي يحدث حاليا وخصوصا أن هذا العصر أصبح يسمى بعصر المعلومات.

[1] محمد فلحي، مرجع سابق ، ص 30-31.
[2] نفس المرجع، ص 31-32.

2-4 تعريف تكنولوجيا المعلومات :

المقصـــود بتكنولوجيا المعلومات هو جميع الوســـائل والأدوات اللازمة ، ويتمثل ذلك في تكنولوجيا الاتصال بعناصرها، من الفاكس و التلفزيون والراديو و مراصد المعلومات وشبكات الانترنيت ، والمؤتمرات عن بعد و استخدام القمر الصناعي و البريد الالكتروني، وغيرها من وسائل الاتصال.

و من هذا نجد عدة تعاريف لتكنولوجيا المعلومات نذكر منها :

يعرف روجر كارتر تكنولوجيا المعلومات بأنها : "الأنشـــطة والأدوات المســـتخدمة لتلقى، تخزين، تحليل، تواصـــل المعلومات في كل أشـــكالها، تطبيقها لكل جوانب حياتنا شـــاملة، المكتب، المصـــنع و المنزل". و يميز روجر كارتر بين ثلاث جوانب رئيســـية لتكنولوجيا المعلومات :

الجانب الأول : تكنولوجيا تسجيل البيانات وتخزينها،

الجانب الثاني : تكنولوجيا تحليل البيانات،

الجانب الثالث : تكنولوجيا توصيل البيانات (الاتصال)[1].

وتعرف تكنولوجيا المعلومات بأنها : "خليط من أجهزة الكمبيوتر و وسائل الاتصال ابتداء من الألياف الضوئية إلى الأقمار الصناعية و التقنيات المصغرات و الفلمية و الاستنساخ، تمثل مجموعة كبيرة من الاختراعات الذي يستخدم المعلومات خارج العقل البشري"[2].

وتعرف أيضا على أنها : "القاعدة الأساسية التي تبنى في ضوئها المنظمات الإدارية والمنشـــآت ميزتها التنافســـية". و يقصـــد بالتكنولوجيا كل أنواع المعرفة الفنية و العلمية

[1] محمود علم الدين، **تكنولوجيا المعلومات و صناعة و الإتصال الجماهيرى**، دار العربي للنشر و التوزيع بدون مكان النشر، 1990 ص 39.
[2] محمد الهادي، **تكنولوجيا المعلومات و تطبيقاتها**،_دار الشروق، القاهرة، 1989 ص 32.

والتطبيقية التي يمكن أن تسـهم في توفير الوسـائل، المعدات، الآلات، الأجهزة الميكانيكية والإلكترونية ذات الكفاءة العالية و الأداء الأفضل التي تسهل للإنسان الجهد و توفير الوقت و تحقق للمنظمة أهدافها النوعية و الكمية بكفاءة و فاعلية"[1].

وفي هذا الإطار أيضـا: " تقصـد تكنولوجيا المعلومات مجموعة المجالات المعرفية، من علمية و تقنية و هندسـية و انسـانية و اجتماعية، و الاجراءات الإدارية و التقنيات المختلفة المستخدمة، و تخزينها و معالجتها ، و نقلها و بثها و استرجاعها مما ينشأ من تفاعلات بين هذه التقنيات و المعارف و الانسان المتعامل معها بكافة حواسه و ادراكاته.[2]

لذلك دأبت غوغل خلال السـنوات الأربع الأخيرة على رقمنـة ملايين الكتب، بما فيها إصدارات تحميها حقوق النشر، وذلك من مجموعات مكتبات أبحاث رئيسية، لتوفر نصوصها للبحث على شبكة الويب.[3]

توصـف الانترنيت بأنها مكتبة العالم في العصـر الرقمي ، ولو أمعنا النظر لوجدنا أن شـبكة الانترنيت لم تصـمم لمسـاندة النشـر المنظم للمعلومات واسـترجاعها كما ألفنا ذلك في المكتبات العادية، إنما طورت لتكون مسـتودعا (فوضـويا إلى حد ما) للمخرجات الرقمية العالمية، هذا المستودع لا يتضـمن الكتب والمقالات فحسـب إنما يتضـمن بيانات علمية خام وقوائم وما يدون في الاجتماعات والمؤتمرات الرقمية والاعلانات وأفلام الفيديو والتسـجيلات السـمعية ونسـخ المحادثات التفاعلية غير الشـبكة، وباختصـار لا يمكن أن تكون الانترنيت مكتبة، ولكنها ان استمرت بالنمو كوسيلة اتصـالات جديدة، فلابد من وجود نوع من الخدمات المكتبية التقليدية لتنظيم معلوماتها وحفظها وتأمين الوصـال إليها. تحملت تقنية الحاسـوب مسـؤولية تنظيم المعلومات المنشـورة في شـبكة الانترنيت ونتجت عن هذه المسـؤولية برامج

[1] شاهر فلاح العرود وطلال حمدون شكر، **جودة تكنولوجيا المعلومات وأثرها في كفاءة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية** ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد5 ، العدد 4 2009 ص 478.

[2] شهرزاد قليل، **تكنولوجيا المعلومات و إدارة الموارد البشرية**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع التنمية و تسيير الموارد البشرية، جامعة سكيكدة، 2009/2008،ص11.

[3] روبرت دارنتون تر: غسان شبارو، **الكتاب بين الأمس واليوم والغد**، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص23

ذكيـة يطلق عليهـا محركـات البحـث مثـل (Google، Yahoo ،Excite،Altavisita) ومهمتها اقتناص المعلومات التي تمر عبر الشبكة وتنظيمها لتسهيل الوصـال إليها من خلال أدلتها الموضـوعية أو كشـافاتها، ومع ذلك فإن الأهم في اسـتخدام هذه المحركات هو معرفة اسـتراتيجيات البحث المسـتخدمة مع كل منها في الاسـترجاع وإلا سـوف ينتهي الباحث معها بلا نهاية. ومن هنا يجد الباحث نفسـه أما التراكم الهائل من المعلومات التي ينبهر بها للوهلة الأولى ولكنه في الغالب قد يجد نفسه مع هذا التراكم في شحة مظللة من المعلومات.[1]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن :

- تكنولوجيا المعلومات هي حقل من حقول التكنولوجيا التي تهتم بمعالجة المعلومات.
- تبرز تكنولوجيا المعلومات و الاتصـالات من خلال ظاهرتين ، من جهة الجمع بين الكلمة المكتوبة و المنطوقة، و الصـور السـاكنة و المتحركة، و بين الاتصـالات السـلكية و اللاسـلكية ، أرضـية و فضـائية، ثم تخزين المعلومات و اسـتعمالها ، و من جهة أخرى اعتماد الأسلوب الرقمي للقيام بهذه العمليات.
- التركيز على عمليات الاسـتقطاب، التخزين و المعالجة (المعلوماتيـة) و عمليـة البـث (الاتصـال) لـذا، يمكن القول أن تكنولوجيـا المعلومـات هي مجموعـة من الأدوات و الأجهزة ، التي تسـمح باسـتقبال البيانـات و المعلومات و خزنها و معالجتها و من ثم اسـترجاعها باسـتخدام برمجيات متعددة الوسـائط (السـمعية والبصـرية و النصـية) و توصـيلها بعد ذلك عبر أجهزة الاتصـالات المختلفة إلى أي مكان في العالم، أو استقبالها من أي مكان في العالم ، وكذا الاطلاع عليها في أي وقت دون حواجز أو قيود.[2]

[1] مجموعة من المؤلفين، **البحث العلمي في الوطن العربي ومشكلات النشر**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ، 2006، ص 476-477.
[2] ياسع ياسمينة ،**دراسة اقتصادية قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات على الأداء الاقتصادي للمنظمة**، ماجستير في العلوم الاقتصادية تسيير المنظمات، جامعة بومرداس،2011/2010،ص36.

4-3 أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصال :

الحاسبات الالكترونية : أو ما يعرف بالتقنيات الرقمية، وهي الأساس في تقنيات المعلومات المعاصرة، فهي تستخدم لأغراض إنتاج أوعية المعلومات في المجالات الآتية :

- إعداد النصوص للطباعة
- النشر الالكتروني
- إنتاج الاسطوانات المكنزة CD-ROM.
- إنتاج الاسطوانات البصرية
- أغراض التجهيز و الاختزان و الاسترجاع
- دعم مقومات الاتصالات الالكترونية بعيدة المدى

شبكة الانترنيت العالمية : يساهم انتشار الحاسوب و تعدد استخداماته في الحياة إلى التعامل الواسع مع شبكات الانترنيت، وهي مجموعة من الشبكات المعلوماتية و التي تعتبر من أهم و أكبر شبكات المعلومات في العالم، فهي مجموعة شبكات متصلة بعضها بعضا و تبادل المعلومات في العالم، بكل حرية بين شبكات المؤسسات الكبرى و حتى أصغر الشبكات الخاصة و الشخصية.[1]

وسنتطرق إلى الأجهزة ووسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال وهي كالآتي :

4-3-1 التلكس والتليتكس :

4-3-1-1 التلكس (المبرقة) Télex :وهو:" نظام لنقل الرسائل باستخدام جهاز يسمى المبرقة وهي أول جهاز تم استخدامه في إرسال الرسائل بالكهرباء. ومعظم رسائلها كان يتم

[1] جودت أحمد سعادة، عادل فائز السرطاوي، **استخدام الحاسوب و الأنترنيت في ميادين التربية و التعليم**، دار الشروق للنشر و التوزيع، الأردن، 2003،ص67.

إرسالها في وقت من الأوقات بتخصيص شفرة معينة لكل حرف عن طريق مفتاح المبرقة ثم تقوم هذه الأخيرة بتحويل النقط (...) والشرطات (--) الخاصة بالشفرة إلى نبضات كهربائية وإرسالها عبر أسلاك البرق. وتعرف الشفرة الخاصة بالمبرقة (شفرة مورس)"[1].

في أواخر القرن ظهرت الوسائل والمعدات التي يتم استخدامها في شكل مطبوع بدلا من إشارة (مورس). وفي بداية القرن العشرين بدأ استخدام وسائل إرسال واستقبال الرسائل بواسطة الشرائط المثقبة. وفي العشرينيات من القرن العشرين تم استخدام الطابعات عن بعد (التلبرنتر) التي بإمكانها إرسال نبضات كهربائية مباشرة عبر خطوط البرق إلى مبرقة أخرى على الطرف الآخر من الخط.

4-3-1-2 التليتكس (تبادل النصوص عن بعد) Télétex :يعد نظام تبادل النصوص عن بعد أو ما يسمى بالتلتكس حالة متقدمة على نظام المبرقة وتطويرا لها، حيث أنه يجمع بين عمل التلكس الاعتيادي وعمل نظام معالجة النصوص، الذي يعمل بواسطة الآلة الكاتبة الإلكترونية والشاشة المرئية المثبتة فيها، مع وجود إمكانية لخزن المعلومات المطبوعة. وبذلك يمكن إعداد نص كامل من المعلومات بواسطة الآلة الكاتبة، ثم قراءته على الشاشة وتعديله قبل إرساله إلى المستقبل أو الجهات المعنية في أي وقت لاحق. وهذا يعني أن تبادل الرسائل والمعلومات يكون إلكترونيا من وحدة ذاكرة (Mémoire) إلى وحدة ذاكرة ثانية أو أكثر وعبر شبكة اتصالات.[2]

4-3-2الهاتف وخطوطه Téléphone: يمثل الهاتف من أهم وسائل الاتصال الصوتي ومن أقدمها وأكثرها انتشارا بين الناس، والهاتف ليس أداة للتواصل بين الأفراد والجماعات، ولكنها أداة تلعب دورها في الإنتاجية والتسويق وإيصال الخدمات للكثير من المؤسسات، وينظر إليه كقناة اتصال غير مباشر بين الراسل والمستقبل عند مزاولة عملية الاتصال وقد

[1] ربحي مصطفى عليان ومحمد عبد الدبس، **وسائل الاتصال وتكنولوجيا التعليم**، دار الصفاء، الأردن، 1999، ص 106.
[2] ربحي مصطفى عليان ومحمد عبد الدبس،مرجع سابق، ص107

تطور الهاتف في حجمه وشكله ومزاياه وإمكاناته عدة مرات، وأصبحت هناك شبكات هاتفية. من أحدث الابتكارات في عالم الاتصالات الهاتفية الهاتف الصوري أو الهاتف الفيديو الذي يستطيع نقل الصورة مع الصوت بسرعة هائلة، وهو مزود بذاكرة تؤهله لخزن الصور واسترجاعها عند الحاجة ومشاهدتها على الشاشة أو طباعتها على الورق وينتشر حاليا الهاتف النقال بشكل واسع بين الناس. ويستخدم الهاتف كوسيلة اتصال بالهواتف الأخرى المنتشرة جغرافيا بطريقتين أساسيتين:[1]

4-3-3 بنوك الاتصال المتلفزة: تعد بنوك الاتصال المتلفزة أو ما يطلق عليها مصطلح الفيديوتكس (أو الفيديوتكست) من تقنيات الاتصال الحديثة المستخدمة في نقل الرسائل والمعلومات بين الأفراد والمؤسسات، وهي حالة متطورة لاستخدام واستثمار جهاز التلفزيون العادي عن طريق إضافة محطات وقنوات جديدة إلى جانب قنواته الاعتيادية. ويعرف الفيديوتكس على أنه وسيلة لعرض الكلمات والأرقام والصور والرموز على شاشة التلفزيون عن طريق ضغط مفتاح معين ملحق بجهاز التلفزيون.[2]

4-3-4الفاكسميلي (الناسخ الهاتفي):

الفاكس (الناسخ الهاتفي) :وهو:"جهاز يقوم ببث الرسائل والنصوص والصور والوثائق المكتوبة عبر خطوط الهاتف العادي"[3]. ولهذا فهو يشبه آلة التصوير الصغيرة، غير أنها متصلة بهاتف لإرسال الوثيقة ، فما على المرسل إلا أن يضعها في الجهاز، ثم يدير رقم هاتف جهاز فاكس المرسل إليه، وبمجرد أن يفتح الخط أو يتم الاتصال، تتحرك الأداة الفاحصة الإلكترونية في جهاز الإرسال وتحول الصفحة المرسلة إلى مجموعة من الإشارات

[1] عامر ابراهيم قنديلجي ، ايمان فاضل السمرائي ، **تكنولوجيا المعلومات و تطبيقاتها** ، الوراق ، عمان الاردن ،2002،ط1، ص،216.
[2] ربحي مصطفى عليان عبد الدبس، مرجع سابق ، ص 111
[3]محمد دياب مفتاح ، **معجم مصطلحات نظم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات**، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، مصر، 1995، ص 63.

الكهربائية الرقمية التي تنتقل عبر خط الهاتف إلى جهاز فاكس المستقبل الذي يعيد الإشارات الكهربائية الرقمية مرة أخرى إلى نسخة طبق الأصل من الوثيقة الأصلية ثم يطبعها.[1]

4-3-5-الحاسوب و البرمجيات :

4-3-5-1 الحاســـوب : يعرف الحاســـوب بأنه : "آلة الكترونية أوتوماتيكية لمعالجة المعلومات بمختلف أنواعها و يستطيع حفظها و استرجاعها كليا أو جزئيا عند الطلب "[2]

كما أنه :" آلة تقوم بأداء العمليات الحسابية والمنطقية على البيانات الرقمية بوسائل الكترونية و تحت تحكم البرامج المخزنة به"[3]

4-3-5-2 البرمجيات : يعد هذا العنصر من مركبات تكنولوجيا المعلومات بمثابة الروح و الجسـد فدونها لا يمكن الاسـتفادة من العتاد التكنولوجي ، فهي بذلك تعد حلقة الوصـل بين المسـتخدم و الآلة أي أنها برامج تسـاعد على حفظ المعلومات بنظام ، ويمكن تعريفها بأنها: "مجموعة منفصـلة من التعليمات و الأوامر المعقدة و التي توجه المكونات المادية للحاسـوب للعمل بطريقة معينة بغرض الحصول على النتائج المطلوبة "[4].

4-3-6البريد الالكتروني : و هو أهم خدمة تقدمها هذه الشـبكة حيث تسـمح بإرسـال و اسـتقبال رسـائل الالكترونية من و الى مشـتركي الشـبكة العالمية ، وكذا يسـاعد في خدمة بروتوكول نقل الملفات و تبادلها وذلك عن طريق الاتصـــال المؤقت بين حســـابين بنقل الملفات و تحويلها من حساب إلى آخر و بذلك تعد وسيلة للتبادل السريع .

ويمتاز البريد الالكتروني بـ:

- سرعة وصول الرسالة و عدم ضياعها و انخفاض تكلفتها .

[1] ربحي مصطفى عليان عبد الدبس، مرجع سابق ، ص 112.
[2] شادلي شوقي، **تكنولوجيا و نظم المعلومات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2007-2008، ص20.
[3] مراد رايس ، مرجع سابق ، ص: 33
[4] عامر إبراهيم قنديلجي ، ايمان فاضل السمرائي ، مرجع سابق ، ص 160

- تمنح إمكانية حفظها و طباعتها أو إعادة إرسالها .
- السرية في الاتصال عند استعمال التشفير .
- إمكانية توزيع الرسالة الى عدد من الصناديق دفعة واحدة .
- الاشتراك في الندوات و المؤتمرات الالكترونية.[1]

من خلال عرضنا لوسائل المعلومات والاتصال نجد أن التكنلوجيا أصبحت الشريان الرئيسي الذي يساهم في نشر وتوزيع المعلومات وخصوصا في الوقت الحالي بما يعرف بالمجال الافتراضي، فقط أصبح هنالك فضاء افتراضي يحاكي الواقع ، وهنا يمكن للباحث أن ينشر كتاباته ومقالاته عبر مواقع التواصل الفيسبوك مثلا فقط يلاقي استحسان وشهرة وهذا بدون تكلفة مقارنة بالنشر ورقيا، أو إذا أراد معلومات حول موضوع وبحث ما يستطيع أن يتصل عبر الانترنيت بالأشخاص المعنيين أو بأشخاص اكثر علما ومعرفة بهذا الموضوع أو البحث وبالتالي يسهل على الباحث التنقل ويوفر على نفسه الوقت الضائع لذلك. وكذا أصبحت معظم الكتب رقمية وحتى في متناول كل من يريد الحصول عليها من خلال البحث عنها في المحركات الرئيسية في الشبكات العنكبوتية وهذا ما يسهل للباحث ،الحصول على الكتب والمقالات والمنشورات بدون عناء فقط التجول داخل العالم الافتراضي من مكان عمله أو من بيته وكل ذلك بكبسة زر فقط عبر الحاسوب او الهواتف الذكية وقراءتها مباشرة او تحميلها في الحاسوب والهواتف الذكية.

ثالثا : الرصيد الاجتماعي

الانسان اجتماعي بطبعه أو مدني بطبعه وهذا ما ذكر في معظم مؤلفات علماء الاجتماع في أنه لابد للإنسان أن يدخل في علاقات اجتماعية لكي يتعايش مع المجتمع وكذا لكي يلبي رغباته ومتطلباته، وبالتالي ومن خلال المتغير المتعلق بالعلاقات الاجتماعية بأنواعها سواءا علاقات القرابة أو علاقات الصداقة أو علاقات العشيرة و القبيلة فإننا

[1] مراد رايس، **أثر تكنولوجية المعلومات على الموارد البشرية في المؤسسة**، رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر 2005- 2006.، ص44-46.

سـنحاول أن نرى كل أنواع هذه العلاقات الاجتماعية التي يتكسـبها الباحث قبل دخوله في نسـق البحث العلمي ومدى تأثيرها على انتاجه الفكري والعلمي وفي شـعوره بالانتماء داخل النسـق ، وهل للإنتاج العلمي قاعدة اجتماعية تؤثر فيه ؟ مسـتدلين بذلك على عدة أفكار لمفكرين اجتماعيين.

1-العلاقات الاجتماعية :

1-1 مفهوم العلاقات الاجتماعية :

الانسان مدني بطبعه، ذلك ما قرره الفلاسفة منذ أرسطو، ويشرح الفارابي هذه الفكرة بقوله إن الانسـان يحتاج إلى قوة المجتمع حتى يتحقق لح حصـول احتياجاته الضـرورية والكمالية. فلا يمكن لن أن ينـال الكمـال، إلا من خلال وجوده في مجتمع يتعـاون أفراده ويعملون متشـاركين، بحيث ينالون مجتمعين ما لا ينالونه منفردين، فيجتمع مما يقوم به جملة الجماعة لكل واحد جميع، ما يحتاج إليه في قوامه وفي أن يبلغ الكمال.

ويزيد ابن رشد هذه الفكرة توضيحا بقوله:" إن الانسان يحتاج في حصوله على فضيلته إلى أناس غيره، ولذلك قيل بحق الانسـان إنه مدني بالطبع. وليس يحتاج إلى هذا التعاون في الكماليات الإنسانية وحدها، بل أيضا في جميع الأشياء الضرورية لحياة الانسان.[1]

كما يسـلم ابن خلدون بهذه الفكرة ويجعلها مدخلا للباب الأول من الكتاب الأول من المقدمة فيقول:" إن الاجتماع الانساني ضروري"[2].

يعرف مفهوم العلاقات الاجتماعية على:" أنها مجموعة من الروابط المتبادلة بين الأفراد و جماعات المجتمع التي تنشـأ عن اتصـال بعضـهم ببعض، وتفاعل بعضـهم ببعض مثل روابط القرابة بين أعضـاء الجمعيات التعاونية، وأعضـاء المؤسـسـات الاجتماعية، وأبناء

[1] سعيد الغانمي، **العصبية والحكمة** ، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2006، ص115
[2] نفس المرجع ، ص116

طبقات المجتمع... ألخ. تنشـــأ العلاقات الاجتماعية نتيجة أســـباب مختلفة كالأســـباب الاقتصـادية ، والسـياسـية، والاجتماعية، والأسـرية، والتربوية، وهذه الأسـباب هي التي تدفع الأفراد على الدخول في إطارها والامتثال لشـروطها ومسـتلزماتها.[1] أما بالنسـبة للشـروط التاريخية للعلاقات الاجتماعية تتسـبب تلقائيا في نشـوء عوامل تنظيمية وتمثلات مؤسـسـة ضمن "السلطة" تكون ضرورية لوجود الكائنات وبقائهم.[2]

برز مفهوم العلاقات الاجتماعية في تعريف عدد من الســوســيولوجيين لموضــوع علم الاجتماع باعتبار أنه يتهم بدراســة العلاقات الاجتماعية في المجتمع ، والتي تعبر" عن العمليات والتفاعلات الناجمة عن تفاعل واعتراك الأفراد في البيئتين الطبيعية والاجتماعية، وهي الإطار الذي يحدد تصـرفات الأفراد ومختلف مظاهر سـلوكهم وأنشـطتهم".[3] أما بوردرو فيرى أن:" المدرســة تعيد انتاج العلاقات الاجتماعية وبصــورة أخص تحافظ على ســلامة المســافة بين مختلف المســتويات التعليمية للتلاميذ لصــالح نظام اجتماعي مهيمن عليه بالتمثلات الثقافية والسياسية البرجوازية".[4]

هي صورة تصور التفاعل الاجتماعي بين طرفين أو أكثر، بحيث يتكون لدى كل طرف صـورة عن الآخر، والتي تؤثر سـلبا أو إيجابا على حكم كل منهما للآخر، ومن صـور هذه العلاقات :الصداقة، والروابط الأسرية والقرابة ،وزمالة العمل والمعارف أو الأصدقاء والعزلة.[5]

من جانب آخر يؤشـــر مفهوم العلاقات الاجتماعية إلى الاتفاق بين مصـــالح الأفراد الموجودين في علاقة او نتيجة هذه المصـالح ، أو الحد من الصـراعات التي قد تنشـأ نتيجة لاختلاف مصـالهم، وهذا التحديد هو ما بني عليه كل من ملير وفورم تصـورهما لموضـوع

[1] Madeleine Gravitez , **Lexique des Sciences Sociales** , 7éme Edition, Dalloz, Paris, 1999,P350.

[2] نور الدين حقيقي، تر: إلياس خليل، **الخلدونية (العلوم الاجتماعية وأسس السلطة)**، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1983، ص 22.

[3] عدنان أبو مصلح، **معجم علم الاجتماع**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان ، 2006، ص346.

[4] أنور مقراني، **العمل وعلاقات العمل في المؤسسة الصناعية الخاصة**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص34.

[5] عثمان إبراهيم، **مقدمة في علم الاجتماع**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 51.

علم الاجتماع الصـــناعي من ان ميدانه يتمثل في دراســـة علاقات العمل وجماعات العمل ، والدور الذي يضطلع به العامل في جماعات العمل والتنظيم الاجتماعي لمجتمع المصنع.[1]

1-2 العلاقات الاجتماعية كموارد اقتصادية :

إن توفر دفتر عناوين، وإمكانية الاعتماد على صديق كنت قد اسديت إليه معروفا، ومعرفة ابن مدير منشـأة كبيرة، وإمكانية حصـولك على صـالة عن طريق الجمعية التي تنتمي إليها من أجل عرض مســرحية... كلها مصـــادر يرى بعض الاقتصـــاديين وعلماء الاجتماع أنها تشكل " رأس المال" وبسبب أن رأس المال هذا يندرج في شبكة من العلاقات، فإنه يوصف بالاجتماعي . إن استنفاره وما يقدمه من دعم لـــتأمين عمل للفرد الذي يرغب بالوصول إلى هدفه، لا يعتمدان ســوى على هذا الفرد. لا يكفي أن توجد علاقة كي يكون هناك رأس مال، بل يجب أيضا أن تكون هذه العلاقة قابلة للاستنفار. فلكي يستطيع هذا الفاعل أن يبلغ هدفه بالتماسه المساعدة من عضو أو أكثر من أعضاء شبكته، يجب على هؤلاء الأعضاء بالطبع أن يحوزوا على المصـــــدر المطلوب، لكن يجب بالتحديد أن يكونوا جاهزين لأن يقدموا له المساعدة.[2]

يمكن للمصـــــادر التي يمتلكها كل واحد أن تفيد في تحقيق الغايات الفردية تماما كما الجماعية، وبإمكان رأس المال الاجتماعي أن يسمح بنتاج منفعة فردية، كما في حال أن يفيد احدهم صـــديقا له في الحصـــول على عمل. كذلك يمكن لرأس المال هذا أن يســـمح بإنتاج منفعة جماعية تعود بالفائدة على كافة أعضاء الزمرة ذات المصالح المشتركة، سواء أشاركوا أو لم يشـاركوا في إنتاج هذه المنفعة، كما في حال أن شـبكة الأعضـاء في جمعية ما تسـمح للجمعية بتأمين مكان تمارس فيه أنشطتها.

[1] أنور مقراني، مرجع سابق، ص34.
[2] فيليب كابان ، جان فرانسوا دورتييه، تر: إياس حسن، **علم الاجتماع** ، دار الفرقد، سوريا، 2010، ص323.

تؤدي هذه الملاحظات إلى التمييز بين نمطين من التحليلات. الأول يتركز في المستوى الفردي، حيث يتم التساؤل حول المصادر التي يصل إليها الفرد والتي يستطيع استنفارها بفضل شبكته. النمط الثاني من التحليل يقع في المستوى الجماعي، ومن هذا المنظور فإن رأس المال الاجتماعي يتوافق مع المصادر(مثل الثقة، تبادل العواطف، الشبكة) تعتبر هذه المصادر عوامل تسهيل للفعل الجماعي، بل للأداء الاقتصادي. كذلك يمكن أن تكون الجاليات المعنية زمرا ضيقة نسبيا (كالعائلة، أو الجمعية ،الخ) تماما كما يمكن أن تكون مجتمعا بأكمله.[1]

1-3 العلاقات الاجتماعية في المؤسسة :

هناك من يعرف العلاقات الاجتماعية في العمل بأنها ":تلك العلاقات التي تنشأ بين الناس بفضل إشراكهم وارتباطهم معا في عملية الانتاج التعاوني، وتساهم كل من التكنولوجيا وتقسيم العمل في تشكيل هذه الأنماط من العلاقات، وعلى سبيل المثال تختلف العلاقات الاجتماعية في المصنع اليدوي عن العلاقات الاجتماعية في المصنع الذي نستخدم فيه الآلات وهكذا[2]."

من جانب آخر، يمكن النظر إلى العلاقات الاجتماعية بالمؤسسة بأنها ":مرحلة من مراحل البناء التنظيمي و تعد من المراحل المهمة، فهي علقات تنشأ بين العاملين و بين الأقسام والوحدات الإدارية، ويعتمد التنظيم على هذه العلاقات ارتباطا وثيقا بوظائف الإدارة".[3]

وبناء على التوصيف السابق ، ينصف موريس كينزبيرك أشكال العلاقات الاجتماعية إلى أربعة أنواع هي : العلاقات الاجتماعية العمودية، الأفقية، الرسمية ، وغير الرسمية.

[1] فيليب كابان ، جان فرانسوا دورتييه، تر: إياس حسن،مرجع سابق ، ص 323-324.
[2] السيد عبد العاطي السيد، **علم الاجتماع الصناعي**، ،دار المعرفة الجامعية، مصر، 1985 ،ص132 .
[3] موسى اللوزي، **التنظيم وإجراءات العمل**، ط1 ، دار وائل للنشر والطباعة، عمان ، 2002 ، ص38 .

تشمل جميع نواحي الحياة الاجتماعية. مثلما هو الحال في المجتمع الصناعي ، حيث يشيع في المؤسسات عموما أنماط من العلاقات الاجتماعية بين المراكز الوظيفية للعاملين.[1]

1-3-1 العلاقات الاجتماعية العمودية: هي الاتصال أو التفاعل الذي يقع بين شخصين أو اكثر يحتلون مراكز او مراتب اجتماعية وظيفية مختلفة، أي يكون بين طرفين عماليين احدهما ذو مرتبة مهنية أعلى والآخر سفلي ، بحيث يأخذ شكل الاتصال صاعدا أو نازلا، في حين أن السلطة وممارستها يكون بشكل تنازلي حسب تبعية متلقي التعليمات او القسم الخاص به مصدر التعليمة و الأوامر.

1-3-2 العلاقات الاجتماعية الأفقية : هي ذلك التفاعل أو الاتصال الذي يحصل بين عاملين يقعون في مراكز وظيفية متساوية[2]، و هي اتصال أو التفاعل الذي يقع بين شخصين أو أكثر يتساوون في المكانة والمنزلة الاجتماعية كالاتصال بين طبيب وطبيب أو الاتصال بين المريض والمريض.... وهكذا تكون العلاقة أفقية لأن كلا الشخصين المتفاعلين يحتلان مراكز متكافئة ومتساوية في الجاه والمنزلة والترف الاجتماعي.[3]

1-3-3 العلاقة الاجتماعية الرسمية : وهي العلاقة أو الصلة التي تقع بين شخصين أو أكثر وتدور هذه العلاقة حول العمل وأداء الواجب المطلوب كالاتصال الذي يقع بين المريض والطبيب حول ضرورة تقيد المريض بأخذ الدواء في الأوقات المحددة ، أو العلاقة التي تربط بين مدير المستشفى بالطبيب حول ضرورة تواجد الطبيب في الردهة لساعات إضافية بغية معالجة المرضى الذين يعانون من الأرق والصرع والدوار كما أن العلاقة الرسمية في المؤسسة الطبية تتقيد بالقوانين الرسمية المدونة أو غير المدونة والتي ينبغي على الجميع الالتزام بها.

[1] أنور مقراني ، مرجع سابق ،ص35.
[2] نفس المرجع ، ص35-36.
[3] نورة شاشوة، **نظام الاتصال والعلاقات الاجتماعية المهنية** ، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة البويرة، 2012/2011، ص89.

كما أن الأشـخاص الذين يكونون العلاقة الرسـمية لا يرتاحون ولا يطمئنون لها بقدر ما يرتاحون ويطمئنون للعلاقة الغير رسـمية التي تربطهم مع الآخرين ،إضـافة إلى أن علماء الاجتماع يطمحون إلى تحويل العلاقات الاجتماعية الرسـمية المقيدة لحرياتهم إلى علاقة اجتماعية غير رسـمية تمنحهم حرية التفاعل وشـفافية الاتصـال مع الغير من الذين يعمل معهم. الأفراد الذين يكونون مثل هذه العلاقة وقوانين العلاقة الاجتماعية الرسـمية قد تكون مدونة أو غير مدونة.

1-3-4 العلاقة الاجتماعية غير الرسـمية: وهي الاتصـال أو التفاعل الذي يأخذ مكانه في المؤسـسـة الطبية كالعلاقة أو الاتصـال بين طبيب وآخر أو الطبيب والمريض والذي يدعو إلى خروج الطرفين المتفاعلين أو المتصلين إلى المطعم لتناول الغذاء.... الخ

ويطمح علماء الاجتماع بتحويل العلاقة الاجتماعية الرسـمية إلى علاقة اجتماعية غير رسـمية متحررة من القيود والأوامر والضـغوط والمضـايقات .بيد أن العلاقة الاجتماعية غير الرسـمية تقلل كميتها وتقضـي إلى التمرد والعصـيان وظهور الصـراعات الكامنة أو الظاهرة بين مراكز العمل الوظيفي في المؤسـسـات على اختلاف مسـتوياتها العلمية وتنظيماتها البيروقراطية.[1]

2- الجماعة :

2-1 مفهوم الجماعة :

الجماعـة عبارة عن نسـق اجتماعي يتكون من عدد من الأفراد الذين يتفاعلون مع بعضـهم البعض ويشتركون في القيام ببعض الأنشطة المشتركة.

تعرف الجماعات الاجتماعية حسـب انتوني غيدنز أنها :" مجموعة من الأفراد الذين يتفاعلون بأسـاليب منتظمة مع بعضـهم البعض. وقد تتفاوت الجماعات من حيث الحجم ،

[1] احسان محمد الحسن، **علم الاجتماع الطبي - دراسة تحليلية في طب المجتمع-**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص82-83.

فتتراوح بين روابط بالغة الصـــغر، وتنظيمات كبيرة، أو مجتمعات، وأيا ما كان حجمها، فإن الملمح المحدد للجماعة هو وعن أعضائها بوجود هوية مشتركة بينهم.[1]

أيضـا تعرف الجماعة على أنها " مجموعة ذات عدد محدد من الأفراد في حالة تفاعل مع بعضـــهم لتحقيق هدف مشـــترك متفق على أهميته. غالبا ما يقوم أعضـــاء الجماعة بمهما وادوار مختلفة من اجل تحقيق أهدافها المشتركة.[2]

يعرفها ماكس فيبر على أنها" علاقة اجتماعية، حيثما يتم ضـــبط الفعل الاجتماعي في الحالة المفردة أو في المتوســـط أو في المتوســـط أو في النمط البحت بناء على إحســـاس شخصي (انفعالي أو تقليدي) لدى المشاركين بانتمائهم إلى بعض.[3]

ويطلق أسم جماعة على عدد من الأشخاص الذين تقوم بينهم علاقات اجتماعية منتظمة، وبوجد بينهم قدر من التعاون ، وبحيث يمكن التمييز بين أعضـــاء الجماعة وغير الأعضـــاء فيها.[4]

تعد إشارات المفهوم العلمي ومدلولاته أكثر غموضا وتعسفا ، وأكثر عددا بالتأكيد من تلك الشائعة لدى الحس المشترك.... الذي يعد الأساس للمساواة بين كل البشر ، والقانون المدني الموضوع من أجل تنظيم المصـالح المتباينة الناشئة عن دخول الملكية والحقوق الملازمة لها في الجماعات البشـــرية، إن نظاما حقوقيا خارجيا، وحالة مفروضـــة، وغير مرغوب فيها ، يعقب التضـامن البدائي ، المصـنوع من الاتفاق المتبادل والتقارب في المشـاعر. وتحل محل التضامن ، والمجتمع محل الجماعة.[5]

[1] أنتوني جيدنز، تر: أحمد زايد وأخرون **مقدمة نقدية في علم الاجتماع**، ط2، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، 2006، ص228.
[2] عبدالله بن عبدالغني الطجم و طلق بن عوض الله السواط، **السلوك التنظيمي** ، ط 4، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، 2010، ص 159.
[3] ماكس فيبر، تر: صلاح هلال ، **مفاهيم أساسية في علم الاجتماع**، ط1،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2011، ص76
[4] محمد الجوهري، **المدخل إلى علم الاجتماع** ، ط2، الدار الدولية للاستثمارات، القاهرة، 2007،ص77.
[5] جيوفاني بوسينو، تر: محمد عرب صاصيلا، **نقد المعرفة في علم الاجتماع**، ط2، مؤسسة مجد للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،2008، ص131.

2-1 أنواع الجماعات الاجتماعية :

إن في داخل أي مجتمع توجد عدة جماعات منها ما هي جماعات مؤقتة أو جماعات دائمة وكذا جماعات صغيرة وجماعات كبيرة وذلك حسب الهدف الذي يجمعها مع بعضها البعض وحسب الأعضاء الذين ينتمون إليها ، ولهذا سنحاول هنا، التركيز على بعض الجماعات فقط و التي لها علاقة بموضوعنا.

2-1-1 القبيلة أو العشيرة و العروشية :

2-1-1-1 القبيلة والعشيرة: هناك تعاريف عديدة لمفهوم القبيلة وجلها يصب في كون هذا التنظيم هو المحرك الأساسي للمجتمعات التقليدية، وكانت هذه الأخيرة تشكل العشائر في البنيات الاجتماعية لهذه المجتمعات والمجتمع القبلي مازال يتميز ببعض رواسب المجتمعات البدائية كالتضامن الآلي الذي تحدث عنه دور كايم. أو ما يسميه ابن خلدون بالعصبية، وعلى ضوء ذلك سوف نحاول تناول هذا المفهوم من خلال استعراضنا لعدة تعريفات ومنها نذكر:

تعريف دينكن ميتشل : يقول أنها وحدة اجتماعية متماسكة تتكون من مجموعة أفراد تقطن على بقعة جغرافية معينة تتمتع بدرجة من الاستقلال السياسي، وفي بعض الاحيان تنشطر القبيلة إلى أقسام مختلفة خصوصا إذا كانت البقعة الجغرافية التي تعيش عليها واسعة بالنسبة لعدد السكان ويتكلم أفراد القبيلة لغة واحدة ولهجة معينة تختلف عن لهجات القبائل الأخرى التي تتكلم اللغة نفسها.[1]

ويعرفها ابن خلدون على أنها نتيجة تكون المجتمعات من الأسرة وتليها العشيرة وتليها القبيلة، ثم الدولة التي تنشئ القرى والمدن[2]."

[1] دينكن ميتشل، تر: إحسان محمد الحسن، **معجم علم الاجتماع**، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص87.
[2] إدريس خضير، **التفكير الخلدوني وعلاقته ببعض النظريات الاجتماعية**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة، ص177.

ويشترط علماء الإجتماع لقيام أي جماعة وجود عنصرين هما :الإستقرار المكاني، وعاطفة الجماعة هذان العنصران متوفران في القبيلة التي تتألف من عشائر، فإن كانت بدوية مرتجلة فلها دائرتها المكانية رغم أن هذه الدائرة تتغير من حين لآخر، فإذا ما استقرت هذه العشائر في مكان واحد ينشأ بين أفرادها تضامن أقوى تشد من أزره رابطة القرابة.

2-1-1-2 العصـبية كوحدة قرابية : إن مفهوم العصـبية ترجم إلى معان مختلفة " ليون غوتييه" ترجمه " بروح التكاتف" الذي يظهر بين أفراد القبيلة و الطائفة الواحدة. كما ترجمه " ديسـلان" بروح التكاتف الذي يظهر بين الأشـخاص المنتسـبين إلى المهنة الواحدة أي الذين يمثلون كتلة. وهناك من رآها كلمة مرادفة لما يسـمى اليوم بالقومية بمعنى أنها تحمل معنى عرقيا كالقومية الألمانية... وهناك من رأى بإن العصـبية مفهوم عقائدي لطبقة معينة هي البدو تريد التسلط على المدينة والفوز بالسلطة. وهناك من أخذ العصبية في مفهومها اللغوي وقال بأنها الرابطة الدموية.[1]

العصبية" رابطة اجتماعية سيكولوجية"- شعورية أو لا شعورية- تربط أفراد جماعة معينة قائمة على القرابة المادية أو المعنوية ربطا مستمرا يبرز ويشتد عندما يكون هناك خطر يهدد أولئك الأفراد كالأفراد أو كجماعة ". والقبيلة بالمعنى الخلدوني نموذجان : نموذج تنافسي من أجل الرياسة داخل القبيلة، ونموذج تحالفي بين عصبيات متعددة.[2]

[1] ابن عمار الصغير، **التفكير العلمي عند ابن خلدون**، صدر الكتاب عن وزارة الثقافة، الجزائر ،2007، ص41-42.
[2] موقع الانترنيت: http://www.kanhistorique.org/ كاتب المقال :عبد العزيز غوردو، **مدخل لقراءة ابن خلدون**، مجلة كان التاريخية، العدد الثاني، مجلة الكترونية، ديسمبر 2008، ص28.

إن مفهوم العصـبية هو جوهر النظرية الاجتماعية عند ابن خلدون ، فالعصـبية تتضـمن صلات النسب الخاصة بالمجتمع البدوي، حيث توجد صلة الدم وعلاقات القرابة الناشئة عن النظام الاجتماعي.

إن العصـبية هي ارتباط داخل العشـيرة والقبيلة ومجموعة الأقرباء الذين هم في نفس الدرجة تماما، كما أن المجتمع ، وان كانت فيه عصـبيات متعددة فلابد من أن تكون هناك واحدة منها هي الأقوى. لكن العصبية سرعان ما تضمحل في ظروف الحياة المدنية.[1]

2-1-1-3 العشـيرة كوحدة قرابية : العشـيرة هي جماعة من الأفراد يعتبرون انفسـهم متصـلين بصـلة القرابة ولكنهم يعترفون بهذه القرابة على أسـاس واحد او علامة مميزة وهي أنهم جميعا يحملون اسـم " الطوطم" واحد، والطوطم عبارة عن نوع من الحيوان أو النبات تعتقد الجماعة أنها انحدرت منه، وهو بالنسبة إليها شعار لكائن مقدس.

فتقوم القرابة في العشـيرة على وحدة الطوطم لا على صـلات قرابية دموية محددة، وكان الطفل عادة يعتنق طوطم أمه، ولذلك كانت القرابة من ناحية الأم فقط، وربما كان هذا النظام راجعا إلى حالة الترحال الدائم عند القبائل البدائية، وعدم اسـتقرار الرجال في جهة واحدة، وكانت الام هي وحدها التي تقوم على رعاية الأولاد ولذلك فإن الأسـرة البدائية كانت قائمة على سيادة سلطة الام ونسبة القرابة إليها.[2]

كما تمثل العشـيرة وحدة قرابية يرتبط أعضـاؤها ببعضـهم البعض براوبط قد تكون حقيقية، أو خيالية ، أو مصـطنعة، فهي لا تعتمد في تحديد أعضـائها على الروابط الدموية فحسـب، بل هناك روابط اجتماعية أخرى كالتبني وإقامة الطقوس تسـتطيع بواسـطتها أن تكون روابط قرابيـة متحـدة، وبـذلـك فـالقرابـة في هـذه المجتمعـات هي ذات جـانبين: الجـانـب البيولوجي

[1] علي سموك، **العلاقات الاجتماعية في المؤسسة الصناعية الجزائرية وإشكالية تأسيس هوية عمالية**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة عنابة، 1998/1997، ص11.

[2] الفضيل رتيمي، **القرابة والعمل في المؤسسة الصناعية الجزائرية**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1993/1992، ص19

والجانب الاجتماعي وهذا ما كان عليه اليونان والرومان في اقدم عصـــورهم ، فالقرابة عند أســرهما كانت قائمة على الادعاء لا على صـــلات الردم وحدها، فكان للعميد في الأســرة اليونانية القديمة يعرض من يولد للأب من أولاده على مجمع عصـــبيته فإذا قبلهم التحق نسبهم بأبيهم وأصبحوا من عشيرته، وإذا رفضهم انقطعت صلتهم بأبيهم وعشيرته.[1]

2-1-3 الجماعة العلمية :

لقد واجه علماء الاجتماع مســألة أســس أي جماعة علمية انطلاقا من ثلاثة منظورات نظرية متمايزة. يقوم المنظور الأول على النظر إلى العلم باعتباره نســقا اجتماعيا فرعيا، مستقلا نسبيا ، يمكن تفكر وحدته على قاعدة انتماء أبنائه إلى بنية معيارية مخصوصة: هي خُلق العلم (الإيثوس). وتظهر الجماعة العلمية حينذاك وكأنها منظمة مهنية يكون تجانســها مرتبطا بعملية الاســتبطان ، المتفاوتة الحجم التي يقوم بها أبناؤها للمبادئ الأخلاقية و للإنتظارات الاجتماعية المرتبطة بها. أما المنظور الثاني فيقترح أن نبحث عن المبادئ المؤســســـة للجماعة العلمية في تبلور التجارب العلمية حول عدد معين من نماذج حلول الألغاز. والعمل "العادي" للعالِم يقوم على حل ألغاز مرتبطة بطبيعة هذا الموضــوع أو ذاك، فيكون هناك جماعات علمية بقدر ما يكون هنالك من نماذج لحلول الألغاز. أما المنظور الثالث فهو أن الجماعة العلمية هي دائما مجال معياري، إنما تجري معاينة المعايير هنا في إطار الجماعة العلمية على أنها حقل تصــالحي، أي باعتباره مكانا أشــبه بســوق يتبادل فيه الفاعلون ســلعا مختلف الأنواع. والتنشــئة الاجتماعية ، أكانت أخلاقية أم تقانية ومعرفية، لا تعطي نتائجها إلا بمقدار ما تكون مدعومة بنسق للتبادل، والحال أنه يجب البحث في صلب هذا التبادل عن المبدأ الناظم للجماعة العلمية.[2]

[1] الفضيل رتيمي ،مرجع سابق ، ص 21.
[2] ميشال دوبوا، مرجع سبق ذكره ، ص 112-113.

وكمثال عن الجماعة العلمية وشبكة العلاقات والتفاعلات بين أعضاءها دراسة كولينز لشبكة العلاقات الاجتماعية بين مكتشفي أشعة T.E.A ، وفي هذه الدراسة يوضح كولينز ، كيف استطاعت جماعة من العلماء المشتغلين في مجال بحوث أشعة الليزر، أن تكتشف مجالا جديدا لأشعة الليزر، عرفته باسم T.E.A . ولقد ركز كولينز بصفة خاصة على ميكانيزمات نقل وتحويل المعلومات الجديدة التي توصلت إليها هذه الجماعة إلى الجماعات العلمية الأخرى في نفس مجال أشعة الليزر. ولقد جنحت هذه الجماعة إلى التكتم والسرية حتى لا يزاحمها آخرون في هذ السبق العلمي، واقتصرت المسألة على بعض الاتصالات الشخصية والمباشرة بين الباحثين بهدف تطوير" أجهزة " تتلاءم وتتطابق مع هذا النوع الجديد من الأشعة. هنا كان الاتصال الشخصي– كما يقول كولينز– مسألة أساسية وجوهرية، حيث تمكن العلماء عن طريق التفاعل المباشر وحده من " توصيل" المعرفة الضمنية وغير الرسمية التي تعتمد عليها تجاربهم على الأقل في المراحل الأولية لهذا الاكتشاف. وبالتالي لم يكن من الممكن في نظر كولينز أن نصف جماعة البحث بأنهم "حاملوا" معرفة مستقلة وغير شخصية و موضوعية، لأنه في هذه المرحلة الأولية لم يكن من الممكن تجريد " وحدة المعرفة" عن حاملها ، فالعالم والباحث وثقافته ومهاراته كلها جزء لا يتجزأ مما يعرفه. ومن ثم فإن ما يمكن تفسيره كمعرفة ثابتة ومؤكدة كان في الأصل يحمل طابعا ضمنيا وشخصيا ويعتمد أصلا على " التفاوض الاجتماعي".[1]

2-1-4 الجماعة المصلحية :

يعرفها البعض بأنها :" جزء من النمط السلوكي التلقائي الذي يعتمد على معايير غير رسمية تحكم العلاقات كالصداقة الناشئة بين أعضاء التنظيم".[2]

[1] السيد عبد العاطي السيد، **علم الاجتماع المعرفة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 335-336.
[2] Madeleine Gravitez ,Op cit ,P 04.

كما تمثل المصلحة ركيزة أساسية في بناء علاقة القوة، فصاحب القوة أصلا هو في موقع يمكنه من فرض إرادته، لأنه يتحكم بالمصادر التي تنعكس فيها المصالح والحاجات الخاصة بالطرف الآخر الخاضـــع. وبالمقابل فإن الطرف الخاضـــع قد يضـــطر أحيانا إلى التفنن في الخضوع لقاء المصلحة التي يجنيها من العلاقة ، ولا ينحصر المصالح في الأشياء المادية، وإنما تتعداها إلى الحب والقبول والتقدير.[1]

وتعرف الجماعة المصلحية بأنها العلاقات التي تدفع بالفرد لاتخاذ مواقف معينة ليس لها نمط معين إنما تتعدد بحسب المواقف والأهداف والمزاج، وهي التي تتضمن استخدام السلطة والنفوذ لتحقيق أغراض شخصية".[2]

أكد ميشال كروزي عندما درس سير المؤسسات البيروقراطية لاحظ انتشار العلاقات غير الشخصية، نظرا لسيادة القوانين غير الشخصية التي تحدد الوظائف و السلوكيات التي يلتزم بها الأعوان في المؤسسة. ويرى أن في مثل هذه المنظمات "الانسان ليس له أي مبادرة ويجد نفسه منعزل تماما، إلا أن هذه العزلة والحماية من طرف القوانين لها آثار مزدوجة: من جهة محروم من كل مبادرة وخاضـــع للقوانين، لكن من جهة أخرى هو حر تماما في علاقاته ، بحيث لا يخف من أي أحد. مثل هذه العلاقات الإنســـانية لا تترك أي مجال للعلاقات بين الرئيس والمرؤوس". يرى كروزي أن الانســـان في تلك المنظمات لا يبحث عن مصـــالحه الخاصة وإنما يسعى إلى تحقيق المصالح الخاصة بالجماعة التي ينتمي إليها مهنيا، وبالتالي هو خاضع لمراقبة الأقران.

كما أن انعزال كل طبقة او مجموعة مهنية عن الأخرى يجعلها لا ترى مصـــالح المنظمة وإنما تشتغل فقط بمصالحها الخاصة كمجموعة.[3]

[1] محمد عبد الكريم الحوراني، **النظرية المعاصرة في الاجتماع**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان ، 2008، ص257.
[2] رونالد دي ريجيو، تر: فارس حلمي، **المدخل إلى علم النفس الصناعي والتنظيمي**،دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان ، 1999، ص467.
[3] بلحسين حواء، **العلاقات الاجتماعية الجامعية من خلال تقييامات وتصورات المدرسين والطلبة**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص59.

وقد أكد "**روبرت بوتنام**" في كثير من كتاباته أن "الجماعة التي يكون أعضـــاؤها جديرين بالثقة ويضـــعون ثقة بالغة في بعضـــهم البعض فإنها ســـوف تكون أكثر قدرة على الإنجاز بالمقارنة مع الجماعات الأخرى التي تفتقر إلى الثقة بين أفرادها، ومثال ذلك نجد مؤسـسـات الإدخار غير الرسـمية والتي يطلق عليها " جمعية القروض الدوارة " وتتكون تلك الجمعية من مجموعة من الأفراد يتفقون فيما بينهم على المســـاهمة بمبلغ من المال بشـــكل منتظم في صـــندوق نقدي ، والمشـــاركون يدركون جيدا مخاطر التخلف عن الدفع ، ويقوم المنظمون باختيار الأعضـــاء بشـــيئ من الحرص والدقة والســـمعة الطيبة والتي تتبين من خلال تاريخه الســـابق في مثل تلك الجمعيات الخاصـــة بالقروض الدوارة أو من خلال علاقاته مع الآخرين داخل مجتمعه ، فالثقة والسـمعة الطيبة إنما يؤثران بصـورة إيجابية وبالتالي عدم الارتياب من مخاطر التخلف عن الدفع".[1]

* **تصـــنيف فوكوياما لأنواع الجماعات الاجتماعية في المجتمع** إذ هنا قام "فوكوياما" بتصـنيف المجتمعات وفقا لشـكل الروابط الاجتماعية السـائدة فيها إلى مجتمعات أسـرية تكون فيها العائلة وصـــلات القربى بشـــكلها الأوســـع كالقبيلة والعشـــيرة هي النواة الأســـاســـية لأي تفاعلات اجتماعية ، ومن جهة أخرى هناك مجتمعات أشـــار إليها فوكوياما بوصـــفها مجتمعات الثقة العالية وهي المجتمعات التي تتنوع فيها أشـــكال التفاعلات الاجتماعية بما يســـمح للفرد بالانتماء لأكثر من بناء اجتماعي في نفس الوقت، وفي هذا الصـــدد صـــنف فوكوياما أيضا المجتمعات إلى ثلاثة أنماط :

- مجتمعات تنعدم فيها الثقة بين الأفراد بعضـــهم ببعض من جهة، وبين الأفراد والدولة بمختلف مؤسساتها من ناحية أخرى ، ويضـرب مثالا على ذلك بالمجتمع الروسـي الذي تنعدم فيه كافة أشكال الثقة المجتمعية.

[1] روبرت بوتنام، ترجمة إيناس عفت، **كيف تنجح الديمقراطية، تقاليد المجتمع المدني في إيطاليا الحديثة**، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 2006، ص 215.

- مجتمعات أبوية : وهي المجتمعات التي يكون الســـبيل الوحيد فيها لتكوين النزعة الاجتماعية هو العائلة وتتحكم القيم التقليدية في علاقة الأفراد في بعضـــهم البعض وعلاقاتهم بالآخرين خارج نطاق هذه الجماعة.
- مجتمعات ترتفع فيها مســتويات الثقة المجتمعية، وتتميز هذه المجتمعات بوجود نزعة قوية وعفوية نحو التواصل مع الآخرين، حيث تنتشر فيها شبكات واسعة من المؤسسات التطوعيـة والأبنيـة الاجتمـاعيـة التي تخرج فيهـا العلاقـات الاجتمـاعيـة عن الأنمـاط التقليدية.

ويؤكد فوكوياما أن كافة المجتمعات تقف على خط متواتر بين النموذجين الأول والأخير من حيث مدى امتلاكها لرصيد مقبول من رأس المال الاجتماعي، ومن ثم درجة تقدمها على المستويات الاقتصـادية و الاجتماعية و السياسية ، فعلى سبيل المثال إذا انتشرت الثقة بين العاملين في مشــروع تجاري نتيجة لوجود مجموعة مشــتركة من القواعد والمعايير فإن هذا يؤدي إلى خفض تكاليف ممارسة الأنشطة الاقتصادية، وبناء على ذلك تتحسن قدرة المجتمع على ابتكار أشكال تنظيمية جديدة تعتمد في ممارستها لأنشطتها على الثقة. [1]

3- الأبعاد الاجتماعية للبحث العلمي :

لم يكن التطور النموذجي للبحث العلمي إطـاحـة ثوريـة بكل مـا هو معروف وتقليـدي ، بقدر ما هو خلق أو كشــف أو ارتياد لمجالات مجهولة وغير معروفة، ومن ثم تتطلب عملية انتـاج المعرفـة تحقيق أكبر قـدر من " الإجمـاع" أو الانفـاق الفكري، وهنـا وبصـــــدد عمليـة الاجماع الفكري في مجال العلم، كهدف للتوصــل إلى المعرفة العلمية المؤكدة، نكون بصــدد الإنتاج الاجتماعي للمعرفة العلمية.[2] فحقيقة الامر هي أن الكشف العلمي يحتاج إلى تضافر عاملين هما : حاجة اجتماعية ، وعبقرية ذهنية. وكل ما في الأمر أنه عندما تتواف الحاجة

[1] إنجي محمد عبد الحميد، **دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الإجتماعي - دراسة حالة للجمعيات الأهلية في مصر-** سلسلة أبحاث ودراسات، العدد الأول، القاهرة، المركز المصري للحقوق الإقتصادي والإجتماعي2010، ص 41-42.
[2] السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص335.

الاجتماعية لا يكون من الصـــعب ظهور عبقرية ذهنية.[1] أي أن للمجتمع دور في انتاج ما يريده من معارف وابحاث علمية، وحتى أن الجماعات العلمية ما لم يكن المجتمع يريد ذلك الإنتاج وتلك المعرفة فإن تلك الأبحاث والمعارف العلمية ســـتبقى في الأدراج إلى أن يأتي زمانها ومكانها المناسبين، ومن خلال ذلك سنحاول ان نذكر بعض المنظورات السوسيولوجية التي اهتمت بهذه العلاقة المتواجدة بين العلم والمجتمع أو بين انتاج المعرفة العلمية في صدد ما يمكن للمجتمع أن يوفره لها.

3-1 المنظور الوظيفي الميرتوني :

يمثل المنظور الوظيفي الميرتونى التأثير الأقوى في مجال علم اجتماع العلم، حيث افترض أن العلم منظمة اجتماعية مسئولة عن إنتاج المعرفة العلمية المعتمدة ، ويشكل بنائه مســـتويان هما: بناء معياري، وبناء اجتماعي. وقد حدد النموذج المعياري للعلم في أربعة خصائص من المجموعات النظامية هي: العالمية أو الشمولية ، والمشاعية أو العمومية ، والنزاهة، أو اللا مصـــلحة ، والشـــك المنظم ، واعتبر ميرتون تلك المعايير نواميس منهجية ملائمة من الناحية الأخلاقية لإنتاج المعرفة العلمية، علاوة على أنها موجهات قوية للسلوك العلمي إنها باختصار، تعد قيما وأخلاقيات لمكونات أساسية لدور الباحث تقتضيها ممارسة العلم وإنتاج المعرفة.[2]

أما البناء الاجتماعي للعلم: يتضمن كلا من البيئة الكبرى والبيئة الصغرى لعملية إنتاج العلم والمعرفة، وتتمثل البيئة الكبرى للعلم في النظم الكبرى للمجتمع، كالسياسة، والاقتصاد، ونظام الطبقة، والوعي الاجتماعي، بينما تمثل البيئة الضـــيقة للعلم في الوســـط الثقافي الذي يضم المناخ الفكري، والمدارس المختلفة للتفكير، والجامعات والأكاديميات، والتقاليد والمعايير التي تحكم هذه الســـياقات المحلية. وأكد ميرتون على التفاعل والاعتمادية لكل من البيئة

[1] فؤاد زكريا، **التفكير العلمي**، عالم المعرفة، العدد 03، الكويت، جانفي 1978، ص164.

[2] عبد الوهاب جودة و عبدالوهاب الحايس ، **محددات انتاج المعرفة واكتسابها لدى طالبات الدراسات العليا بجامعة السلطان قابوس**، ورقة مقدمة ضمن ندوة علمية بعنوان ندوة التعليم العالي للفتاة - الأبعاد والتطلعات، جامعة طيبة، السعودية، 2011، ص 489.

الكبرى والصـغرى للعلم، وأن الفصـل بينهما يؤدى إلى الفهم الضـيق للعلم، أي انعزال العلم عن المحيط الاجتماعي كما وضـع ميرتون أسـس علم اجتماع المجتمعات العلمية من حيث الإنتاج والانتقاء والتوزيع والمعرفة العلمية.

وقد طور ميرتون مقترحه عن طريق وصـف معايير عديدة للسـلوك المناسـب للعلماء، ويعتقد أن العلماء يجب أن يكونوا عالميين في أحكامهم على الاسـتحقاقات الفكرية لبحوث العلماء الآخرون (أي الابتعاد عن الأحكام الإثنية والخصـائص الذاتية التي ليس لها علاقة بالفكر مثل العرق أو الدين أو الجنس أو العلاقات الشـخصـية، أو النواحي العاطفية..الخ، والشـهرة أو ما طلق عليها " تأثير الماثيو"، والاعتراف بالفضـل العلمي. وقد رأى ميرتون أن معيار "الاعتراف بالفضل الفكري للآخرين" يساعد على التقدم العلمي، ذلك لأن تقدير الآخر يعد مصدر لدافعية العلماء ووسيلة للتدريب على الضبط الاجتماعي في العلم ، ويفترض هذا المعيار، أنه إذا اختلف العلماء في قيمة مسـاهماتهم الفكرية فإنه ينبغي أيضـا الاختلاف في كمية حصـولهم على الاعتراف بفضـلهم الفكري، وهنا لابد من وجود تمييز على مسـتوى الإنتاجية والتقدير داخل بناء العلم.[1]

3-2 المنظور النقدي :

كشف أنصار مدرسة فرانكفورت النقدية (هوركهايمر، وأدورنو، و ماركيوز، وهابرماس) عن انعكاس أزمة البناء الاجتماعي على بنية المؤسـسـات الأكاديمية وقدرتها على إنتاج المعرفة العلمية، حيث يرى **هوركهايمر** أن المؤسسة الأكاديمية بنشاطاتها جزء من الإطار الاجتماعي العام، وتتغير بتغيره. كما أكد **هابرماس** علي أنه لا يمكن فهم بنية المؤسـسـات العلمية وتنظيماتها، وما يدور فيها من ممارسـات للعلماء والعلاقات الدائرة بينهم وما يقومون به من

[1] عبد الوهاب جودة و عبدالوهاب الحايس، مرجع سابق، ص490.

إســـهامات والوصـــول إلى نتاجات علمية إلا من خلال فهم العمليات المتضـــمنة في الحياة اليومية السابقة علي إنتاج العلم والمعرفة.[1]

وفي إطار التوجه النقدي، أوضـــح "رايت ميلز" في كتابه الخيال الســـوســـيولوجي المســـئوليات والالتزامات التي تقع على عاتق الباحث العلمي؛ مؤكدا على أن دور الباحث العلمي يختلف باختلاف الســـياق الاجتماعي والتاريخي، وما يفرزانه من ضـــغوط وتحديات على النســـق الأكاديمي، ومن ثم الباحثين والعلماء. ويؤكد ميلز على مبدأ الالتزام الاجتماعي لدى الباحث العلمي كمحترف في إنتاج المعرفة، وعدم توجيه بحوثه نحو أهداف خاصة، وأن يتجنب الانحراف في العلم قدر اســـتطاعته ، وذلك عن طريق الالتزام بمجموعة من الآليات هي: أن يبتعد عن الجدل الســوســيولوجى العقيم، وأن يحدد مفاهيمه بوضــوح، وأن يســتخدم الأسلوب المقارن في شرح البناء الاجتماعي، وأن يدرس الأبنية الاجتماعية العامة التي تنظم الأوساط الصغيرة وألا يدرس كل وسط على حدة، وأن يضع صورة الإنسان تاريخيا نصب عينيه، وألا ينعزل عن التراث العلمي، وألا يفهم المشكلات العامة بالطريقة التي يدركها الفرد وألا يؤثر ذلك على اختياره وتحديده للمشكلات.[2]

وشـــخص غولدنر أزمة المؤســـســـة العلمية في علاقتها بالبناء الاجتماعي العام بطريقة راديكالية محللا أدوار الباحث، وطبيعة المؤســـســـة الأكاديمية، فلم يفصـــل نقد العلم عن نقد المجتمع، مشـيرا إلى ضـروب المعاناة والضـغوط التي يعانيها الباحثون أثناء عملهم العلمي، وتأثير مكانتهم ضمن الجماعة العلمية على قدراتهم في إنتاج المعرفة العلمية.[3]

[1] عبد الوهاب جودة و عبدالوهاب الحايس ، مرجع سابق ، ص 491.
[2] نفس المرجع ، ص491.
[3] نفس المرجع، ص491.

3-3 بعض المنظورات السوسيولوجية في انتاج المعرفة العلمية:

- منح نيدهام متغير " التقاليد العلمية " أهمية في ضبط عملية إنتاج المعرفة العلمية، مركزا على نبذ العناصر الميتافيزيقية، والاهتمام بالمتغيرات الاجتماعية والثقافية، والنفسية واللغوية للباحثين ومنحها أهمية خاصة كمحددات لإنتاج المعرفة العلمية. وقد أكد على أن التحديات التي تواجه عملية إنتاج المعرفة تتصل بالبنية الاجتماعية بما فيها الأفراد، وعلى رأسها الهيمنة البيروقراطية على مؤسسات إنتاج المعرفة. أي اننا لن نستطيع تقدير حجم الإنجازات التي قدمها أي مجتمع من المجتمعات للعلم الذي لا طائفة له.[1]
- وأفصح تحليل بنجامين نيلسون عن أهمية "الجماعة العلمية" وفاعليتها في تحفيز عملية إنتاج المعرفة العلمية، كما أكد على أهمية تفعيل المشاركات بين أعضاء الجماعة العلمية، وإيجاد صيغ قانونية تضمن البيئة الجيدة المهيأة لإنتاج المعرفة العلمية، كما المح إلى أن قصور التقدم العلمي في مختلف الحضارات يعود إلى قصور في المجال الثقافي وليس قصور في التقنية العلمية.[2]
- وأشار كل من "جوزيف بن دافيد وساليفان" إلى أهمية دور الباحث ومكانته ضمن الجماعة العلمية في إنتاج المعرفة العلمية، موضحا أن غياب الدور المعترف به من أفراد الجماعة العلمية يؤدي إلى ضآلة فرصة إنتاج وانتقال ونشر المعرفة العلمية . ويؤكد على أن كل دور اجتماعي إنما ينطوي على مركب من أدوار مترابطة في علاقتها بالمكانة الفردية؛ فالباحث كمشارك في دور المجموعة يتفاعل باستمرار مع الآخرين، ولكل منهم دوره الخاص بالنسبة للآخرين، فالعلماء والباحثين ليسوا ممارسين منعزلين في مختبراتهم، وإنما هم ممثلون ثقافيون يستند صميم

[1] توبي هف ،تر: محمد غصفور، **فجر العلم الحديث** ، الجزء الأول، ط2، عالم المعرفة، العدد 219، الكويت، مارس 1997، ص79.
[2] نفس المرجع، ص53.

وجودهم إلي أفراد عديدين، وهم يعاونون المؤســـســـات في التدريس، أو في فرص البحث من أجل إنتاج المعرفة العلمية ونشرها .[1]

- أما ابن خلدون فيرى أن الفكر يتوقف على الحياة الاجتماعية فإنه لا ينضـــج تماما إلا في حياة الحضــر حيث تصــل الحضــارة إلى أعظم درجات التعقيد، ويقول ابن خلدون إن للإنسان ثلاثة أنواع للفهم المميز الذي يميز به مسائل خاصة، والتجريبي الذي يطبق على الطرق العادية للحياة كالعادات التي تتعلق بمعاملة الأفراد بعضـهم بعضــا، ويكتســب هذان النوعان الفهم بســهولة تامة ويوجدان في حياة البدو ولكنها يرتقيان وينتظمان في حياة الحضـــر، والثالث هو الفهم النظري الذي يؤلف العلائق بين الأفكار العامة. ومن هذه العلائق يســـتخرج الأفكار العامة التي تؤلف العلوم المختلفة، ولا يوجد هذا النوع إلا في حياة الحضــر. فالاضــطرار إلى العمل وتعقيد الحضــارة ، والفراغ الذي يجده بعض الناس في حياة الحضــر للتفكير والتأمل، كلها ظواهر تدفع هذه الملكة " من القوة إلى الفعل" .

وإذا كان وجود العلم ظاهرة اجتماعية فأنه توجد علاقة بين تقدم الحضـــارة وتقدم العلم.[2]

[1] عبد الوهاب جودة و عبدالوهاب الحايس، مرجع سابق، ص490.

[2] طه حسين، تر: محمد عبد الله عنان، **فلسفة ابن خلدون الاجتماعية**، دار النشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2006،ص176-177.

خلاصة :

نستخلص من هذا الفصل أن الباحث كمورد بشري ينتمي إلى مؤسسات البحث العلمي عن طريق امتلاكه للخبرة والاقدمية، وأنه كلما كان هنالك انتاج علمي ومعرفي أصبحت للباحث مكانة في نسق البحث العلمي ، وكذا التحليلات تتم على مستويين الأول يتركز على المستوى الفردي أي كل ما يتعلق بالباحث في حد ذاته من فكر ومعتقد و قيم وأفكار وكذا رصيد علمي، أما المستوى الثاني فيركز على الفرد وعلاقته بالجماعة العلمية التي ينتمي إليها وكذا علاقته الاجتماعية مع أصدقائه وزملائه وكذا افراد مجتمعه ،أي أن التحليل يتم على مستوى الرصيد الاجتماعي أو بما يعرف بالرأسمال الاجتماعي.

الفصل الثالث: البحث العلمي: تطوره، وانواعه ومؤشرات قياسه

تمهيد

أولا : تطور وأنواع البحث العلمية

ثانيا : مكانة الباحث في مجال البحث العلمي

ثالثا : مؤشرات قياس البحث العلمي

خلاصة

تمهيد:

سنعرض في هذا الفصل كل ما يتعلق بالبحث العلمي، أي أهم المراحل التي مر بها ، وأهم التطورات منذ التاريخ القديم إلى وقتنا الحالي، وكذا ركزنا في هذا الفصل على مفهوم البحث العلمي ، ومفهومية الباحث وكل ما يتعلق به ، أي الحقوق والواجبات والمسؤوليات التي حددتها اليونسكو، وكذا علاقات الباحث بزملائه في الجامعة والمخابر وفي تكوينه لجماعة علمية ،كما تطرقنا إلى أنواع الجماعات المتواجدة في أنساق البحث العلمي ، وفي الأخير ركزنا على أهم المؤشرات العالمية المتعلقة بقياس البحث العلمي وكيفية الانفاق عليه .

أولا : تطور وأنواع البحوث العلمية

1-مفهوم البحث العلمي :

يعد البحث العلمي أكثر التصاقا بالجامعة لتوفرها على الموارد الفكرية، و البشرية القادرة على القيام بنشاطات البحوث المرتبطة بحاجات التنمية للدول على اختلافها. و تنتج هذه البحوث في مخابر الجامعة لأن البحث العلمي يعرف على أنه عملية استقصاء و تنقيب و تحري من أجل إثراء المعرفة و تطويرها، بالإضافة إليها، و إغنائها، و زيادتها. من خلال التحليل والنقد، والاستنتاج بالشكل الذي يسهم بتحقيق إضافة جديدة إلى المعرفة.

يعرف البحث العلمي على انه : دراسة دقيقة لموضوع وفق مناهج معتبرة لتحقيق أهداف محددة.

وهذا التعريف يصدق على حقيقة البحث العلمي، فهو دراسة تتسم بالدقة لموضوع، وفق مناهج البحث العلمي، الغاية منه تحقيق أهداف حددها الباحث ووضعها نصب عينيه[1].

هو المحاولة الدقيقة الناقدة للتوصل إل حلول للمشكلات التي تواجه البشرية و تحيرها.

وكذلك البحث العلمي هو استعمال إجراءات و طرق منظمة متقنة سعيا وراء الحصول على المعرفة.

وهو استقصاء منظم يهدف إلى اكتساب معارف جديدة و موثقة بعد الاختبار العلمي لها.

و هو التحري و الاستقصاء المنظم الدقيق الهادف للكشف عن حقائق الأشياء و علاقاتها بعضها ببعض و ذلك من أجل تطوير الواقع لها فعلا أو تعديله.[1]

[1] حسين مطاوع الترتوري، **البحث العلمي خطته واصالته ونتائجه**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 20، فلسطين، جوان2010، ص7.

– البحث العلمي يعتبر النواة الأصلية للتطور و خلق التقنيات الحديثة.[2]

- ليس " البحث العلمي" مجرد قراءة كتاب أم تحرير مؤلف في موضوع من الموضوعات، او نقل المعلومات من أحد المؤلفات أو المراجع ثم عرضها و الإشارة إلى المصدر الذي نقل منه، إذ ان هذا العمل لا يزيد في شيء من مجرد نقل هذه المعلومات. كما لا يعني البحث أيضا جمع الوقائع و رصد الملاحظات بشكل عشوائي أو كيفما اتفق ثم تسجيلها، و إنما البحث هو نشاط علمي منظم و طريقة في التفكير و أسلوب للنظر للوقائع يسعى إلى كشف الحقائق اعتمادا على مناهج موضوعية محققة من أجل معرفة الارتباط بين هذه الحقائق، ثم استخلاص المبادئ العامة أو القوانين التفسيرية.[3]

- البحث مجهود منظم، لأخذ ملاحظات، ولإجراء تجارب وله قيمته العلمية، ولا يستحق البحث أن يكون بحثا، إلا إذا أقيم لحل مشكلة معينة أكاديمية أو تطبيقية متخذا المنهج العلمي سبيلا لذلك.[4]

- البحث العلمي أداة ووسيلة موضوعية للكشف عم الحقيقة العلمية، وهو طريق مقبول لتثبيت و ترسيخ الحقيقة و في المجالات الانسانية، حيث يتم عرضها و نقدها بموضوعية ، وهو الطريق الميسر لتوسيع الاتفاق العقلي بين الناس ، وجعل أحكامنا أكثر قبولا ودقة لدى الآخرين.[5]

- إن البحث حتى يكون علميا لابد أن تكون الطريقة المتبعة فيه علمية و موضوعية و من أول خطوة (التعرف والتحديد لما يجب بحثه)إلى آخر خطوة فيه(اكتشاف الحقائق والعلاقات بين أبعاد او اجزاء الموضوع و التحقق من صحة ما تم التوصل إليه).[6]

---

[1] دلال القاضي و محمود البياتي ، **منهجية و أساليب البحث العلمي....**،ط1 ، دار حامد لنشر و التوزيع،عمان،2008، ص 25-26.
[2]مبروكة عمر محيريق، **دراسات في المعلومات و البحث العلمي** ،عصمى للنشر و التوزيع،القاهرة،1996،ص17.
[3]حسين عبد الحميد احمد رشوان، **العلم و البحث العلمي**، المكتب الجامعي الحديث،ط7،الاسكندرية،2004،ص21.
[4]محمد الصاوي محمد مبارك ،**البحث العلمي اسسه و طريقة كتابته**،ط1،المكتبة الأكاديمية،القاهرة،1992،ص25.
[5]حسن شحاتة، **البحوث العلمية و التربوية بين النظرية والتطبيق**، ط1،مكتبة الدار العربية للكتاب،القاهرة،2001،ص13.
[6]محمد عبيدات و آخرون، **منهجية البحث العلمي**، دار وائل للنشر،ط2،عمان،1999،ص4.

- استقصاء منظم يهدف إلى إضافة معارف علمية يمكن توصيلها و التحقق من صحتها عن طريق الاختبار العلمي.[1]
- نشاط علمي هادف يتضمن جمع و تحليل المعطيات قصد إيجاد حل لمشكلة بحث معينة.[2]

أما بالنسبة لشروط البحث قانونيا فإنه: " يشترط في البحث بوصفه محل عقد البحث العلمي –استناداً لما تقرره القواعد العامة في العقود– أن يكون ممكناً أو معيناً أو قابلاً للتعيين ومشروعاً. فالبحث ينبغي أن يكون ممكناً لأنه لا التزام بمستحيل والا كان العقد باطلاً"[3]

2–التطور التاريخي للبحث العلمي :

بفضل تراكم المعارف الحسية الأولى، وظهور الأشكال المبكرة للتفكير الفلسفي أي ما يسمى بالمعرفة الفلسفية بدأ الإنسان يفكر ليس فقط فيما يحيط به من ظواهر وعوالم، بل راح يفكر في مدى صدق معارفه ومدى دقة طرق تفكيره ذاتها.

وقد سمح ذلك، خاصة في مجتمع أثينا، بتطور المشكلات المعرفية الإبستيمولوجية التي ناقش من خلالها الإنسان جدوى العقل، وأسس النظر والقياس.

وكان البحث عن شروط الحقيقة وعن طرق التحقق من صحة الاستدلال العقلي الخطوة الأولى في هذا المسار، حيث قاد هذا الانشغال إلى مولد المنطق بشكله المكتمل في عقل أرسطو كما يقول إيمانويل كانط Emmanuel Kant.

[1] عبد الباسط محمد حسن،**أصول البحث العلمي**،ط1،مكتبة وهبة،القاهرة،1990،ص123.

[2] Mourice Angers, **Initiation pratique a la méthodologie des sciences humaines** ,ED Casbah ,Alger, 1997,P36.

[3] نصير صبار لفته لجبوري، **عقد البحث العلمي** ،أطروحة دكتوراه فلسفة في القانون الخاص، جامعة بغداد،2005،ص41.

ونظرا لأهمية المنطق، اعتبره القديس أوجستين Saint Augustin "علم دراسة العلوم هو أول أداة استعملها الإنسان كمعيار للحقيقة، وأهم ميزان بشري للنظر الصحيح".[1]

ويعرض جون ستيوارت ميل – في كتابه الأول: "الأسماء والقضايا" الذي أطلق عليه نظام أو نسق المنطق الاستنباطي والاستقرائي، والذي نشره في عام 1843، بمعنى أن التمنطق يعني الوصول إلى إثبات من إثبات تم قبوله والتسليم به، وبهذا فالاستقراء يمكن اعتباره برهانا على غرار البراهين الهندسية.[2]

أما ويل ديورانت فيقول في قصة الفلسفة:" إن المنطق يعني ببساطة، الفن والأسلوب الذي يساعدنا على تصحيح تفكيرنا. إنه نظام وأسلوب كل علم، وكل نظام، وكل فن، وحتى الموسيقى تلجأ إليه إنه علم، لأن وسائل التفكير الصحيح يمكن اختصارها إلى مدى كبير وتحويلها إلى قواعد كالطبيعيات والهندسة، و لا شيء أثقل على الفهم من المنطق ولا شيء أكثر أهمية منه".[3]

انشغل هذا النظر الفكري أساسا بعملية الاستدلال لتمييز صحتها من خطئها، وكان ذلك وفق أساليب التفكير آنذاك كافيا في حد ذاته للتحقق من صحة القضية، ولكن مع الوقت أصبح هذا النمط غير مجديا لأن القضية قد تكون مقبولة وفق هذه الطريقة مع أنها على حساب المحتوى ذاته، فتحولت عملية الاستدلال هذه مع الوقت إلى عقبات في وجه تطور المعرفة. فكان من آثار ذلك بالنسبة للمسلمين انشغال البعض بالاصطلاحات على حساب المضامين، يقول الغزالي في كتابه مقاصد الفلاسفة:" أما المنطقيات فأكثرها على منهج الصواب، والخطأ نادر فيها، وإنما

[1] علي شتا، **المنهج العلمي والعلوم الاجتماعية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1997، ص16.

[2] John Stuart mill**, système de logique déductive et inductive**, Exposé des principes de la preuve et des méthodes de recherche scientifique, LIVRE I: DES NOMS ET DES PROPOSITIONS, 1865 (Traduit de la sixième édition anglaise, 1865) par Louis Peisse, Un document produit en version numérique par Jean-Marie Tremblay, professeur de sociologie au Cégep de Chicoutimi, Courriel: jmt_sociologue@videotron.ca , Site web: http://pages.infinit.net/sociojmt , p17.

[3] - ويل ديورانت:_**قصة الفلسفة**، ترجمة فتح الله محمد المشعشع، ط4 ، مكتبة المعارف، بيروت، 1982، ص79.

يخالفون أهل الحق فيها بالاصطلاحات والإيرادات دون المعاني والمقاصد". ولهذا السبب، وغيره، اعتبر ابن تيمية أن لا ضرورة في تعاطي المنطق، فهو سليقة في العقل الإنساني يستغنى عنها الذكي، ولا ينتفع به البليد، إذا جاء على غير سليقة واستعداد.[1]

وبالطبع، أثبت التطور الفكري والعلمي محدودية القياس الذي يستند إلى هذا المنطق: فاتساق الأفكار وصحة البرهان وتوفر الشروط قد لا يعني بالضرورة صدق المحتوى، ولذلك دعت الحاجة لتجاوز هذا العقم في المنطق، ومحاولة توليد معارف يتفق فيها الشكل مع المحتوى، بدل اختزال المنطق للعملية المعرفية في دراسة الشروط الشكلية لها.

فظهرت محاولات عديدة لتحقيق ذلك، منها إسهام هيجل Hegel بما سمي بالمنطق الجدلي الذي حاول من خلاله تجاوز الجمود والسكون، والتأكيد على أن الفكر في تطور مستمر ينتقل بمقتضاه الباحث من شكل إلى شكل جديد مغاير للشكل الأول." فإذا كان المنطق الصوري يرى بأن القضية إما تكون صحيحة أو خاطئة فإن المنطق الجدلي يعلن بأن كل قضية ذات محتوى واقعي فهي صحيحة وفي ذات الوقت خاطئة، صحيحة إذا تم تجاوزها، وهي خاطئة إذا تم النظر إليها على أنها مطلقة ". فليس هناك شيء لا يجري عليه العدم، فكما يقول هيجل" كل شيء يتضمن في ذاته بذرة فنائه.. فساعة ولادته هي ساعة مماته ".[2]

وهكذا فقد ساعد المنطق الجدلي على تجاوز المنطق الصوري غير أن تجاوز المنطق الصوري قاد إلى متتالية جديدة، لأن هيجل حبس نفسه في مثالية صارمة، واستبدل الواقع بالفكر، وجعل الفكر هو أساس التطور. وللعلم يعتبر هيجل –إلى

[1] عباس محمود العقاد: **التفكير فريضة إسلامية**، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ب ت، ص26.

[2] Henri Lefèvre, **Le Matérialisme historique**, PUF (nouvelle encyclopédie philosophique) 1971, 34, cité par Madeleine Grawitz, **Méthodes des sciences sociales**, 5° editions, Paris, Dalloz,1984, p6.

جانب ديكارت وكانط– من أهم أنصار التيار المثالي الذي تمتد جذوره إلى أفلاطون وأرسطو.[1]

قد انشغل العلماء بالمنطق طيلة القرون الوسطى، حيث أضحى مخبرا مفاهيميا في كنفه تبلورت الثورات النظرية والتكنولوجية الأساسية للقرن العشرين، حيث ظهرت تجديدات للمنطق خاصة بفضل المقاربات اللسانية والتطبيقات في مجال المعلوماتية. [2]

ومع أن التفكير المنهجي، مثله مثل العلم حقق نوعا من الاستقلال عن الفلسفة، إلا أنه بقي يسبح إلى غاية اليوم في فضائها المعرفي، والدليل على ذلك جره لعدة مصطلحات ومعاني، مثل: " نظرية المعرفة " و" فلسفة العلوم" و " الإبستيمولوجيا".[3]

- ويمكن تلخيص ما سبق من خلال ما قدمه اوغست كونت عالم الاجتماع في أن الفكر الإنساني قد مر في تطوره بالمراحل الثلاث التالية:

أ– المرحلة الحسية وفيها اعتمد الانسان على حواسه وما يراه وما يسمعه دون محاولة معرفة العلاقة القائمة بين الظواهر.

ب–مرحلة المعرفة الفلسفية التأملية أو مرحلة البحث عن الأسباب والعلل الميتافيزيقة البعيدة عن الواقع.

ج–مرحلة المعرفة العلمية التجريبية او مرحلة نضج التفكير البشري وتفسير الظواهر تفسيرا علميا وإدراك ما بينها من روابط.[4]

[1]Grawitz, op. Cit, p6.

[2] "Logique" **Collection Microsoft ® Encarta ® 2005.** © 1993-2004 Microsoft Corporation.

[3] Madeleine Grawitz, op, cit, p8.

[4] ربحي مصطفة عليان و عثمان محمد غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص21.

3-أنواع البحث العلمي:

بعد القراءات التي أجريناها حول موضوع البحث العلمي وانواعه فقط وجدنا عدة تصنيفات وعدة أنواع للبحوث العلمية ، فالنسبة للتصنيفات التي اخترناها حسب التداول و الشيوعية وكذا من حيث الموضوعية فإننا قد قسمنا أنواع البحث العلمي حسب العوامل المؤدية إلى القيام بالبحث العلمي أما التصنيف الثاني فقد كان حسب المعايير اللازمة للقيام بالبحث العلمي. وعلى العموم فإن أنواع البحوث كثيرة و متنوعة و يكمن تمييزها و تصنيفها بطرق مختلفة :

3-1 عوامل تقسيم البحث العلمي :

يمكن تصنيف البحوث وفقا لعدة عوامل على النحو التالي :

3-1-1 حسب تصميم البحث :

3-1-1-1 بحوث تجريبية : تنقسم **البحوث التجريبية** إلى تجريبية حقيقية وشبه تجريبية ، تهدف البحوث التجريبية الحقيقية إلى قياس تأثير عامل معين، وذلك باختيار وتخصيص عشوائي لمجموعة يتم اختيارها مرتين متتالتين أو مجموعتين في آن واحد، إحداهما مجموعة قياسية(مراقبة) والأخرى مجموعة تجريبية ، ويستطيع الباحث التحكم والسيطرة والتأثير بدرجات متفاوتة على العامل المراد قياس أثره، وعليه إثبات أن الفروق في نتائج التجربتين أو المجموعتين ليست وليدة اختيار المفردات، وإنما ترجع إلى العامل الذي يريد قياس تأثير حركته، ويتم اتباع هذا الأسلوب عادة في العلوم الطبيعية. أما البحوث شبه التجريبية فتتم بالنسبة للعلوم الإنسانية بهدف معرفة السبب ومقدار تأثير عامل محدد على ظاهرة معينة. ويلاحظ أن العلوم الإنسانية يصعب فيها ضمان العشوائية التامة او وضع جميع العوامل المؤثرة تحت السيطرة الكاملة للباحث.

3-1-1-2 البحوث غير التجريبية : تنقسم إلى عدة أنواع مثال، **البحوث التحليلية :** تهتم بدراسة العلاقات والتتابعات والنتائج فيها أو مجموعة من البيانات يثار بشأنها جدل وعادة ما تتم في الدراسات التاريخية والفلسفية والقانونية. **البحوث الوصفية:** تهتم بوصف ظاهرة قائمة باستخدام طرق كمية أو نوعية عن طريق تجميع الحقائق من أجل تقييم الوضع الراهن، ويستخدم فيها المسح. **بحوث الارتباط** تتم بهدف تقييم العلاقات (من حيث القوة والاتجاه) بين ظاهرتين او أكثر. **البحوث اللاحقة:** تتناول أحداث جرت بالفعل في الماضي وتمخضت عنها نتائج وعلاقات، ويتم ذلك عن طريق دراسة مجموعة مراقبة متماثلة لها نفس التجارب و الخبرات، فيما عدا العامل الذي يراد قياسه، ويتم حساب أثر هذا العامل أو المتغير عن طريق استنتاجات لا تعتبر قاطعة، بسبب عدم تدخل الباحث في الظروف البيئية، كما أنه ليست هناك عشوائية في اختيار مفردات مجموعة الدراسة.

3-2-1 حسب طريقة جمع البيانات :

يحصل الباحث على البيانات بعدة طرق وطبقا لذلك تصنف البحوث إلى :

3-2-1-1 بحوث الملاحظة: تعتمد أساسا وبشكل مباشر على الملاحظة العينية او المراقبة للسجلات بالنسبة لظاهرة معينة وتسجيل نتائج الملاحظة بهدف تقييم العوامل او المتغيرات موضوع الدراسة.

3-2-1-2 بحوث الاستقصاء: يعتمد هذا النوع من البحوث على قياس رد فعل واتجاهات واعتقادات الأفراد حول متغيرات الدراسة.

3-2-1-3 بحوث الاختبار: تعتبر وسيلة لقياس المعلومات والمقدرة و الذكاء أو أي أمر آخر قابل للقياس، وتستخدم فيها الدرجات للتعبير عن نتائج الاختبار.

3-2-1-4 بحوث الاستمارة بالمقابلة: تعتمد على توجيه أسئلة شفوية لموضوع البحث ، عن طريق لقاء مباشر بين طرفين، أو عبر الهاتف أو البريد العادي أو الالكتروني.

3-2-1-5 بحوث الوثائق: هي مراجعة الأحداث وقعت في الماضي وتم تسجيلها أو طبعها في وثائق.

3-2-1-6 بحوث التحليل غير الكمي: وهي بحوث الانثروبولوجية الوصفية، وتتم بملاحظة الباحث وتسجيله لحالة معينة عبر فترة زمنية طويلة لشرح ما تحقق من أحداث حقيقية.

3-3-1 التصنيف على أساس طرق البحث: تصنف البحوث طبقا لطرق البحث :

3-3-1-1بحوث أراء: يتم فيها استطلاع أراء الآخرين بالاستقصاء او المقابلات.

3-3-1-2بحوث تطبيقية : تقوم على الملاحظة و الخبرة الشخصية للباحث(دراسة الحالات، المسح الميداني ن والتجارب المعملية)

3-3-1-3بحوث مكتبية: تعتمد على جمع البيانات من الكتب والتقارير والوثائق.

3-3-1-4 بحوث تحليلية: ويتم فيها تجزئة المشكلة من حيث طبيعتها والعوامل المؤثرة فيها إلى أجزاء أو مشاكل فرعية.

3-4-1 التصنيف حسب منهج التفكير: تصنف البحوث طبقا لمنهج التفكير إلى :

3-4-1-1بحوث استقرائية : وفيها يتم جمع الحقائق من عدد من المفردات لتكوين فكرة عامة تساعد على تكوين إطار نظري معين، وينتهي البحث بمجموعة من الفروض يمكن اختبار صحتها بإجراء بحوث استنباطية.

3-4-1-2بحوث استنباطية: تهدف إلى اختبار النظرية في التطبيق، بإعادة صياغة مشكلة البحث أو بإبراز الحاجة إلى مزيد من البيانات.

التصنيف حسب مجال البحث: طبقا لمجال البحث هناك علوم طبيعية تتم بتجارب معملية، وكذلك هناك بحوث اجتماعية : تهتم بعلاقات أو سلوك اجتماعي أو قوانين أخلاقية أو لغات أو دين او فلسفة... ألخ.ص 285-287 كتاب البحث العلمي في الوطن العربي.

"إن البحوث الأساسية تمثل العلم بينما التطوير يمثل التكنولوجيا ويحدث الانتقال من احدهما إلى الآخر في منتصف خط الانابيب ، أي في المنطقة التي أسميها البحوث التطبيقية"[1]

2-1-2حسب الاستعمال:

1-2-1-2 المقالة:

وهي بحوث قصيرة يقوم بها الطالب الجامعي، خلال مرحلة الليسانس، بناء على طلب أساتذته في المواد المختلفة، وتسمى عادة بالمقالة أو البحوث الصفية) .نسبة إلى الصف أي القسم(وتهدف إلى تدريب الطالب على تنظيم أفكاره، وعرضها بصورة سليمة، وعلى استخدام المكتبة ومصادرها، وتدريبه على الإخلاص والأمانة وتحمل المسؤولية في نقل المعلومات، وقد لا يتعدى حجم البحث عشر صفحات.

2-2-1-2 مشروع البحث:

ويسمى عادة " مذكرة التخرج" ، وهو يطلب في الغالب كأحد متطلبات التخرج بدرجة الليسانس، وهو من البحوث القصيرة، إلا أن أكثر تعمقا من المقالة، ويتطلب من الباحث مستوى فكريا أعلى ومقدرة أكبر على التحليل والمقارنة والنقد.وهنا يعمل الباحث مع أستاذه المشرف على تحديد إشكالية ضمن موضوع معين يختاره الطالب، والغرض منه هو تدريب الطالب على اختيار موضوع البحث، وتحديد الإشكالية التي سيتعامل معها، ووضع الاقتراحات اللازمة لها، واختيار الأدوات المناسبة للبحث،

[1] جيمس تريفل تر: شوقي جلال، **لماذا العلم؟** المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2010، ص141

بالإضافة إلى تدريبه على طرق الترتيب والتفكير المنطقي السليم، والاستزادة من مناهل العلم، فليس المقصود منه التوصل إلى ابتكارات جديدة أو إضافات مستحدثة. بل تنمية قدرات الطالب في السيطرة على المعلومات ومصادر المعرفة، في مجال معين والابتعاد عن السطحية في التفكير والنظر.

2-1-2-3 الرسالة:

وهو بحث يرقى في مفهومه عن المقالة أو مشروع البحث، ويعتبر أحد المتممات لنيل درجة علمية عالية عادة ما تكون درجة الماجستير.والهدف الأول منها هو أن يحصل الطالب على تجارب في البحث تحت إشراف أحد الأساتذة ليمكنه ذلك من التحضير للدكتوراه.

وتعتبر امتحانا يعطي فكرة عن مواهب الطالب، ومدى صلاحيته للدكتوراه .وهي فرصة ليثبت الطالب سعة اطلاعه وعمق تفكيره وقوته في النقد، والتبصر فيما يصادفه من أمور.

وتتصف الرسالة بأنها بحث مبتكر أصيل في موضوع من الموضوعات، أو تحقيق مخطوطة من المخطوطات التي لم يسبق إليها .وتعالج الرسالة مشكلة يختارها الباحث ويحددها، ويضع افتراضاتها، ويسعى إلى التوصل إلى نتائج جديدة لم تعرف من قبل، ولهذا فالرسالة تحتاج إلى مدة زمنية طويلة نسبيا، قد تكون عاما أو أكثر.

2-1-2-4 الأطروحة:

يتفق الأساتذة ورجال العلم على أن الأطروحة هي بحث علمي أعلى درجة من الرسالة، وهي للحصول على درجة الدكتوراه، ولهذا فهي بحث أصيل، يقوم فيه الباحث باختيار موضوعه، وتحديد اشكاليته، ووضع فرضياته، وتحديد أدواته واختيار مناهجه، وذلك من أجل إضافة لبنة جديدة لبنيان العلم والمعرفة.

وتختلف أطروحة الدكتوراه عن الماجستير في أن الجديد الذي تضيفه للمعرفة والعلم يجب أن يكون أوضح وأقوى، وأعمق وأدق، وأن تكون على مستوى أعلى. وقد يمتد الزمن بالباحث لأكثر من سنة أو سنتين ربما عدة أعوام ،وتعتمد رسالة الدكتوراه على مراجع أوسع، وتحتاج إلى براعة في التحليل وتنظيم المادة العلمية، ويجب أن تعطي فكرة عن أن مقدمها يستطيع الاستقلال بعدها بالبحث، دون أن يحتاج إلى من يشرف عليه ويوجهه[1].

في معظم الأحيان يكون من الصعب تقسيم البحوث إلى بحوث نظرية و تطبيقية، لأن أي بحث علمي تطبيقي لابد أن يسيقه أساس نظري زيادة على ذلك فإن تفسيرات نتائج البحوث العلمية بمختلف أنواعها تحتاج إلى خلفية نظرية، و إن كل المعارف الإنسانية بمختلف أنواعها تحتاج إلى خلفية نظرية، و إن كل المعارف الإنسانية بمختلف أنواعها لها علاقة بعضها ببعض ،

- من حيث ميدان البحث : توجد البحوث التربوية – التاريخية– الأدبية– العلمية– الاجتماعية– الفلسفية و غيرها ،

– من حيث مناهج البحث : البحوث التاريخية– وصفية– تجريبية– تنبؤية– مسحية...

- من حيث المكان: ميدانية– و معملية.

– من حيث طبيعة البيانات : كمية– كيفية

– من حيث صيغ التفكير : استنتاجية– استقرائية

– من حيث المدخل للبحث العلمي : بحوث ذات مدخل واحد – بحوث ذات مداخل متعددة

– من حيث القائمين بالبحث : بحوث فردية– بحوث جماعية

[1] ماثيو جيدير، تر: ملكة أبيض، **منهجية البحث** ، ص.ص 21-22.

- من حيث مستوى البحوث : بحوث أكاديمية (في مستوى الدراسات الجامعية و في مستوى الدراسات العليا لنيل درجة الماجستير و الدكتوراه) ،و بحوث أكاديمية متخصصة و بحوث متخصصة غير دراسية تقدم للمؤتمرات العلمية و الهيئات المتخصصة[1].

4- **متطلبات البحث العلمي :**

و يمكن تلخيص متطلبات البحث العلمي بما يلي:

4-1 الأفراد العلميون الباحثون : و يتميز هؤلاء بالصدق و الدأب على العمل والتدريس الجامعي و عدم التسرع في الحصول على النتائج و الإحاطة بما كتب و حقق و نشر عن المشكلات العلمية. و من هذا فإن ما يقال في عناصر البحث العلمي ووسائله و تأسيساته يجب ألا يغطي على الحقيقة الأولى و هي العنصر البشري هو أول عناصر البحث و أول مقوماته و الحصول على العناصر البشرية اللازمة للبحث العلمي مهمة ليست بيسيرة و ذلك لأن القدرة على البحث تقوم بالدرجة الأولى على أساس من الذكاء في شخص الباحث.

4-2 المختبرات العلمية : يحتاج الباحث العلمي إلى مختبرات مجهزة بأحدث الوسائل و الأجهزة و الادوات و المواد التي تتطلبها طبيعة البحث و نوعه، فالأجهزة العلمية الحديثة ضرورة من ضرورات البحث العلمي الأصيل ووسيلة من وسائل تعجيل الحصول على النتائج و أداة ناجحة للاختصار في الوقت و الجهد و تحتاج الأجهزة المختبرية إلى تبديل مستمر وفقا لتقدم العلوم التقنية في تصميم الأجهزة.

4-3 المكتبة العلمية : يحتاج الباحث العلمي إلى مكتبة تضم امهات الكتب التي تزخر بالمعرفة العلمية إلى جانب جميع المجلات الدورية و المستخلصات العلمية و المعاجم التي تنشر ما يستجد من المركبات و الاكتشافات.

[1]عبد الله محمد الشريف، **مناهج البحث العلمي**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر و التوزيع، الاسكندرية، ط1996،1،ص.ص16-17.

4-4 وجود سياسة علمية : يرى بعض الباحثين الغربيين أن نشأة فكرة السياسة العلمية وقيام الدراسات الخاصة بها إنما جاءت مواكبة مع شعور الحكومات بمسؤوليات تجاه التنمية التكنولوجية ، و لم يحدث ذلك بصورة واضحة إلا بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث قبلت بالاعتراف المؤسسي بها من خلال أجهزة مختصة بها ، و ميكانيزمات محددة و طرق للأداء ، و هيئة عامة في هذا المجال .

4-5 توفير الجو العلمي المناسب للباحث : إن مجرد توفير الإطار العلمي و رصد الأموال لا يكفي كي ينتج العلماء الإنتاج العلمي المناسب ، لذلك لابد من توفير جو الطمأنينة و الحرية للباحث ، هذا إضافة غلى تحفيزه على العمل و احتكاكه بأفكار زملائه الآخرين عن طريق عقد الندوات و المؤتمرات العلمية و حرية الاتصال بالعالم الخارجي .

4-6 تطبيق البحوث : يجب أن يكون تطبيق البحوث مرتبط بخطط التنمية وفق سياسة علمية تنسجم مع خطط التنمية القومية ، و يتجسد هذا خاصة عند حرص المسؤولين عن الوزارات و المؤسسات و المنشآت و شركات القطاع العام و الخاص بأهمية البحوث و الاكتشافات و براءات الاختراع التي يقوم بها الكادر الوطني الباحث

4-7 الميزانية (التمويل المالي) : يحتاج البحث العلمي في العصر الحاضر إلى موارد مالية كبيرة نظرا لتعدد هيئاته و مؤسساته، و الأشخاص العاملين فيه و الأدوات و الأجهزة المتنوعة التي يستخدمها لاسيما و أن هذه الأدوات و الأجهزة تتجدد باستمرار و تكلفتها كبيرة لذلك انطوت الفترة الأخيرة على تحول سريع في تمويل البحث العلمي و صار الاتجاه نحو التمويل الحكومي .[1]

[1] ابراهيمي سمية، مرجع سابق، ص44-47.

5- مؤسسات وأنساق البحث العلمي

5-1 تطور المؤسسات البحثية العلمية

تعد أول مؤسسة علمية منظمة في العصر الحديث " مؤسسة تشيمنتو " و التي قامت في فلورنسا خلال الفترة 1957-1967، ثم حدثت تطورات مماثلة في أماكن أخرى بأوروبا في نفس الوقت تقريبا، فقد تأسست الجمعية الملكية بلندن وأكاديمية علوم باريس عام 1966 وكانت ولادة هذه المؤسسات مقدمة لظهور سلسلة طويلة من الأكاديميات العلمية التي قامت في كل أرجاء أوروبا خلال القرنين الثامن عشر و التاسع عشر، وجاءت متشابهة تقريبا في صيغتها وخططها.

ولقد شكل ظهور الأكاديميات في أوروبا تقدما أكيدا لا جدال فيه على صعيد تشجيع العلوم، غير أن هناك عوامل حالت دون فعالية هذه الأكاديميات وتأثيرها حين جاءت الثورة الصناعية الكبرى القائمة على سرعة التقدم العلمي و التقني، ومن بينها نقص الأموال و الطابع الفردي الذي كان يطغى على بحوث الأكاديمية[1].

وفي عام 1917 أصبحت الأكاديمية الروسية بمثابة المثل الأعلى الذي يحتذي به كونها تشكل منظمة مركزية تدير بحوثها وتقوم بتنفيذها طبقا لخطط عملية البحوث العلمية الأساسية منها و التطبيقية، وسارت على دربها حكومات أخرى منذ القرن التاسع عشر، خاصة في تنظيم عمليات البحث الكبرى، تمثلت في إنشاء شبكة من المنشآت البحثية الحكومية التي تتولى القيام ببحوث ومشاريع عملية محددة، وأخذت هذه الشبكة في الاتساع والتنوع خاصة بعد الحرب العالمية الأولى ووصلت إلى قوتها خلال وبعد الحرب العالمية الثانية[2].

واقتضى تدخل الحكومات تبني ودعم نشاطات البحوث العلمية والتكنولوجية التي تخدم مجالات التنمية وإلى قيام صرح ضخم من المؤسسات البحثية و العديد من

[1] محمد منير مرسي، **الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه**، ط1 ، الناشر عالم الكتب، القاهرة،2000 ، ص 84-85.

[2] محمد منير مرسي، مرجع سابق، ص85.

الإجراءات المالية والإدارية، كما أن النفقات المالية لهذه النشاطات غدت تمثل جزء هاما من الميزانية العامة للدولة، وأصبحت جزء من سياستها الأمر الذي دعا إلى ضرورة وجود تنظيم بنيوي للنشاطات العلمية و التكنولوجية يضمن التوافق و التناسق بين كافة أجزاء هذه النشاطات لتحقيق الصالح العام.

ومن هنا بدأ ظهور الهيئات الوطنية المركزية بالعلم و التكنولوجيا في صورة مجالس وطنية أو وزارات للعلم و التكنولوجيا أو وكالات أو مؤسسات للبحوث العلمية و التكنولوجية على المستوى الوطني تكون مسؤوليتها الأولى تخطيط السياسة الوطنية للعلم و التكنولوجية، واتخاذ القرارات بشأنها، وتطبيقها وفي خلال العقود الأخيرة الثلاث من القرن العشرين ازداد عدد هذه الهيئات وأصبح قائما في أكثر من مائة دولة .[1]

5-1-1 المؤسسات الجامعية:

تساهم الجامعات مساهمة رئيسية في إعداد الكوادر المؤهلة لكافة أجهزة الدولة، بما في ذلك أجهزة ا لبحث العلمي ويعد البحث العلمي جزء هام من أنشطة الجامعات التي تصطنع بالبحوث الأساسية (الأكاديمية)بصورة رئيسية لأنها ركيزة في بناء المعرفة وتساهم في توسيع آفاق الأستاذ الجامعي وتنفيذ البحوث من قبل طلبة الدراسات العليا وأساتذة الجامعة وترتبط بالعديد من الجامعات مراكز بحث متخصصة.[2]

5-1-2 المؤسسات العلمية الحكومية :

وهناك من يطلق عليها اسم مؤسسات ومراكز البحث العلمي، التي أملت وجودها أغراض الحكومات في عصر النهضة، وأحداث الحربين العالميتين الأولى والثانية من أجل حماية العلماء و المتخصصين من الباحثين في ميادين العلوم

[1] محمد منير مرسي مرجع سابق، ص85.
[2] غازي عناية، **إعداد البحث العلمي**، دار الشهاب، ط1 ، باتنة،1985 ، ص 13.

المختلفة للاستفادة من حيزاتهم، ولقد ازدادت البحوث العلمية اهتماما من قبل الحكومات بعد الحرب الكونية وتم توسيع حينذاك إنشاء مؤسسات البحوث العلمية الحكومية، وساعد أكثر تطور الاهتمامات الحكومية في مجالات التنمية الاقتصادية واتساع الدور الوظيفي التنموي.[1]

وهذه المؤسسات العلمية إما أن تكون عامة تضم معظم حقول البحث في البلد الواحد، وتتدخل في نطاقها البحوث التطبيقية والبحوث الأساسية، وإما أن تكون متخصصة فتعمل في موضوع واحد أو مجموعة من الموضوعات المتقاربة، وقد تكون هذه المراكز دوائر قائمة بذاتها كالأكاديميات ومجالس البحث، وقد تكون أقساما تابعة لبعض الدوائر كأقسام البحث في بعض الوزارات.[2]

5-1-3 المؤسسات العلمية الاقتصادية :

ويطلق عليها أيضا اسم وحدات البحث و التطوير وساهمت هذه المؤسسات جراء إتمامها بالبحوث العلمية في مختلف ميادين العلم في تقدم الرأسمالية في القرن التاسع عشر، كما أن المنافسة الشديدة بين هذه المؤسسات الاقتصادية أدت إلى تخصيص نسب مجزية من ميزانيتها، وصرف مكافآت مالية وتشجيعية على الباحثين والمنتجين، وتعني هذه المؤسسات الاقتصادية العلمية بإجراء بحوث محددة تهتم بتطوير أعمال ومنتجات المنشآت الصناعية و الزراعية.

5-1-4 الجمعيات العلمية:

هذه المؤسسات تنشئها الجمعيات و الحكومات والأفراد لخدمة البحث العلمي وغالبا ما يكون الهدف من إنشاءها هو تحرير العلماء و الباحثين من السيطرة الحكومية، وقد أنشأت أول مؤسسة علمية خيرية في إنجلترا عام 1662 وهي (الجمعية الملكية للعلم التجريبي). [3]

[1] غازي عناية، مرجع سابق، ص 14.
[2] سامي سلطي عريفج، الجامعة والبحث العلمي، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2001،ص 60.
[3] غازي عناية، مرجع سابق، ص17 .

ولقد كان لهذه الجمعيات دورا بارزا دائما في البلدان المتقدمة خاصة في عملية التنسيق للبحث العلمي، وتقوية روابط الزمالة و التعاون بين العلماء و الباحثين عن طريق المؤتمرات العلمية ونشر نتائج البحث العلمي في مجالاتها المتخصصة.[1]

5-1-5 المؤسسات البحثية التجارية

تتعاقد هذه المؤسسات على القيام بالأبحاث مع الجهات المستفيدة من البحث، وتقوم الجامعات في بعض الأحيان بالبحث العلمي على أساس تجاري ولغرض الربح فتتعاقد الجامعة أو مجموعة من الجامعات على القيام بالبحث مقابل أجور.

وعموما هذه الأنواع من المؤسسات العلمية تتواجد في كل مكان وزمان في جميع أنحاء العالم، وإذا توافرت هذه المؤسسات في بلد ما وتوفر لها الدعم الكافي وأعطيت لها الحرية في العمل بصورة تبعدها عن الروتين و الشكلية فإنه يتوقع أن تنمو في هذه المؤسسات هيئات وأجيال من العلماء القادرين على ممارسة البحث العلمي، هيئات ت ترسخ لديها تقاليد العلماء الباحثين، فتنتقل هذه التقاليد من جيل لجيل[2].

5-2 الجامعة :

الجامعة تعني التجميع و التجمع، أما كلمة collège فمصدرها الكلمة اللاتينية collegio و تعني التجمع و القراءة.

و قد تبلورت ملامح الجامعة أيام الإغريق و في العصور الدولة الإسلامية تدعمت مقوماتها و صارت أكاديميات تضم أساتذة و طلبة ، و لها مناهج و مكاتب و تجهيزات ، و محطة تلقى فيها الندوات و المناقشات . و كان اللفظ الدال على الجامعة خلال القرنين الثاني عشر و الثالث عشر للميلاد يدل على رابطات الطلبة أو الأساتذة . و في القرن الرابع عشر ميلادي كانت تدل على المدرسة، أما في

[1] محمد منير مرسي، مرجع سابق، ص86.
[2] سامي سلطي عريفج، مرجع سابق، ص 60.

القرن الثامن ميلادي أطلقت كلمة كلية على " أكسفورد" لتدل على مكان يجمع المجتمع المحلي للطلاب.

و قد مرت الجامعة في تطورها بمراحل عديدة أدخلت عليها عدة تغييرات في هياكلها و تنظيمها ووظائفها. و قد تعددت تعاريف الجامعة من محدد لدورها إلى شارح لوظيفتها...ألخ[1].

5-2-1 تعريف الجامعة

تعرف الجامعة على أنها :

- مؤسسة أو مجموعة أشخاص يجمعهم نظام و نسق خاصين تستعمل وسائل و تنسق بين مهام مختلفة للوصول بطريقة ما إلى معرفة ما.[2]
- مؤسسة تكوينية لا ترسم أهدافها بمعزل عن البيئة الاجتماعية- الاقتصادية التي تنبثق عنها- بل هي تستلهم م المجتمع الذي هو منبتها هياكلها، إطاراتها و تختار قيمها و أهدافها ، أي باختصار فإن المجتمع هو الذي يمنحها شهادة الميلاد، المعنى و الغاية و الوسيلة...و عليه فإن دور ، مكانة و أهداف الجامعة تتباين بتبيان المجتمعات و الحقبات التاريخية.[3]
- مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي ، و هي وسيلة أساسية للتنمية الثقافية و العلمية، فهي تقوم بتكوين الفرد علميا ، أي تقوم بإعادة هيكلة تفكيره بطريقة علمية منهجية و ذلك بهدف إعداد إطارات في مختلف تخصصات العلوم و

[1]فني غنية، **التغييرات التنظيمية و أثرها على التحصيل الدراسي في الجامعة**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع تنظيم و عمل ،جامعة باتنة، 2005/2004، ص 32-33.

[2]عجال مسعودة، **القيم التنظيمية و علاقتها بجودة التعليم العالي**، رسالة ماجستير في علم النفس العمل و السلوك التنظيمي ،جامعة قسنطينة،2010/2009،ص72.

[3]أبو بكر خريسية، **الجامعة و البحث العلمي في الجزائر أو رحلة البحث عن النموذج المثالي**،مجلة التواصل ، عدد6 ،عنابة،جوان2000، ص .ص273-274.

بمختلف المستويات لتلبية الحاجات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و التي هي مدرجة في خطط التنمية الاجتماعية و الاقتصادية لمجتمع ما.[1]

- تعتبر الجامعة في مختلف الأنظمة الاجتماعية ، المصدر الأساسي للخبرة، و المحور الذي يدور حوله النشاط الثقافي في الآداب و العلوم و الفنون.[2]
- الجامعة ليست خزائن كتب، الجامعات مراكز فكر و تنوير ، الجامعات مراكز إشعاع و تطوير ، الجامعات فيما تقدمه من علم و فكر متطور يقود المجتمع و يعمل على نمو الوطن[3]
- يحسب الجميع أن الجامعة مكان درس و اطلاع فقط، وأن نهوض الجامعة بمهمة التعليم يعفيها من أي واجب آخر، و الحقيقة غير ذلك، فالجامعة ليست غرفة صف فحسب ولكن الجامعة : مكتبة- قاعة محاضرات- معامل و مختبرات-صالة اجتماعات- ملاعب رياضية- زيارات ميدانية- رحلات علمية- مجلة- جمعيات- انتخابات و حياة ديمقراطية- علاقات مختلفة متشعبة- ندوات و محاضرات ثقافية متنوعة- أسر جامعية- مشروعات علمية.[4]

- مؤسسة علمية مركبة و معقدة، وظيفتها الرئيسة إنماء المعرفة بشتى أشكالها والمحافظة على الحضارة و بالتالي المحافظة على الشعوب و الأمم و إغناء و إثراء لمجتمع البشري.[5]

- مؤسسة تكوين و بحث في مختلف العلوم هي ناتجة من المجتمع، و هدفها تحقيق رغباته، و المجتمع هو الذي يكون الجامعة، و هي التي تكون نخبة المجتمع، فلا

---

[1] ناصر الدين الأسد، **الجامعة البحث العلمي و التنمية: سياسات البحث العلمي**، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، المغرب،1989،ص8.

[2] محمد العربي ولد خليفة، **المهام الحضارية للمدرسة و الجامعة الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1989،ص177.

[3] أحمد حسين اللقاني ،**دراسات في التعليم الجامعي**، عالم الكتب،القاهرة،1993،ص16.

[4] علي راشد، **الجامعة والتدريس الجامعي**، دار و مكتبة الهلال، ط1، لبنان، 2010، ص16.

[5] ماهر صالح بنات، **الفعالية التنظيمية للجامعات الفلسطينية**، رسالة ماجستير في أصول التربية، جامعة غزة،2002، ص35.

يمكن للجامعة العيش في إطار مختلف بل طبيعتها تحتم عليها التفتح على المجتمع و الأخذ منه.[1]

– بالإضافة إلى هذا فإن الجامعة من وجهة نظرة سوسيولوجيا النخبة، تعتبر قوة و سلطة ليست سياسية و لا عسكرية، و إنما سلطة فكرية، بكل ما فيها من مميزات و محتويات كالعلم و المبادئ و البحث عن الحقيقة ، تحقيقا لمصالح الأفراد و المجتمعات و الإنسانية.[2]

5-2-2 وظائف الجامعة :

للجامعة ثلاث وظائف أساسية و التي لها مكانتها و دورها في سير المجتمع و عمله :

أولها : نشر المعارف

ثانيتها : دمج قسم من الشباب في الإطار العام للمجتمع

ثالثتها : إنتاج المعرفة من خلال البحث العلمي.

إن وظيفة الجامعة تساهم في خلق حقل ثقافي للمجتمع ،و المظهر الأكثر أهمية لهذه الوظيفة هي تكوين نموذج للمعرفة لأنه لا يمكن للجامعة أن تبقى غريبة و معزولة عن البحوث و النقاشات العلمية الكفيلة بخلق هذه النماذج المعرفية.[3]

و توجد وظائف اخرى أساسية تتمثل في التعليم و التكوين، البحث العلمي، و خدمة المجتمع.

أ- **التعليم و التكوين :** حيث تحولت الجامعات من جامعات القلة (النخبة) إلى جامعات للجميع تعج بعدد كبير من الطلبة. و تنعكس هذه المهمة على تنمية ، و

[1] كربوش هشام، **فعالية التكوين الجامعي في التشغيل**، رسالة ماجستير في علم النفس السلوك التنظيمي و تنمية الموارد البشرية، جامعة قسنطينة، 2007/2006، ص 95.

[2] مفلاح محمد، **عوامل الرضا عن العمل لدى أساتذة التعليم العالي**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع تنظيم و عمل، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 84.

[3] Alain Touraine , **Université et société aux États-Unis, Edition du Seuil , Paris ,1972,PP 7-8.**

تطوير الموارد البشرية، فهي مكان تتدفق منه الكفاءات ، و تصقل فيه المهارات ، و مادة الانتاج فيها، حيث أصبحت الجامعة تقدم خدمة عمومية تتمثل في التدريس لجميع الحاصلين على شهادة البكالوريا. [1]

لذلك فالجامعة يجب أن تعمل دائما على تجديد طرقها التدريسية و برامجها التعليمية، لتبقى وثيقة الصلة بالمجتمع الذي تنتمي إليه، و ذلك لتلبية حاجاته من الإطارات الفنية و هذه الوظيفة تكمن الجامعة من مجاراة عصر التكنولوجيا بكل تطبيقاته.

ب- البحث العلمي : يعد البحث العلمي أكثر التصاقا بالجامعة لتوفرها على الموارد الفكرية، و البشرية القادرة على القيام بنشاطات البحوث المرتبطة بحاجات التنمية للدول على اختلافها. و تنتج هذه البحوث في مخابر الجامعة.

و إذا كان نجاح البحث العلمي يتوقف على كثير من العوامل و الإمكانات البشرية و المادية... فإن أهم العوامل هم الباحثين على اختلاف تخصصاتهم و فئاتهم و مستويات إعدادهم و تدريبهم، فالباحث العلمي هو المخطط و المنفذ و الموجه و المقوم لجهود و مناشط و عمليات البحث العلمي و المسخر لنتائجه و معطياته لخدمة المجتمع.[2]

و هكذا ينزل التعليم الجامعي من أبراجه العالية ليهتم إلى جانب البحوث العلمية الأكاديمية بالبحوث الميدانية و التطبيقية.[3]

ج- **خدمة المجتمع** : هذه الوظيفة تفرض على الجامعة كونها إحدى مؤسسات المجتمع التي تنبع من حاجاته، و تعبر عن آماله و تتفاعل مع ما يجري و يوجد فيه، فتتأثر به و تؤثر فيه، و تقود حركة تغيره و نموه و تقدمه، و تساهم في حل مشكلاته و تزوده بما تحتاجه تنميته في مختلف المجالات من قوى بشرية مدربة

---

[1] سامية كواشي ، **العلاقة بين التكوين بالجامعة و المؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع تنظيم و عمل، جامعة باتنة 2005/2004، ص 85.

[2] رمزي أحمد عبدالحي ،**التعليم العالي و التنمية** ، دار الوفاء ، الاسكندرية، 2006، ص 189.

[3] محمد منير مرسي، **الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي و أساليب تدريسه**، علم الكتب، القاهرة ،2002 ،ص28.

تدريبا عاليا، و تساعده في ترقية ثقافته و تراثه و تنقيتها من الشوائب التي تكون قد لحقت بها و نقلها إلى الأجيال اللاحقة و تجديدها و تطويرها باستمرار ، و لذلك قيل ان الجامعة تستمد شرعيتها من مجتمعها.[1]

أما من حيث وظيفتها الاجتماعية المتعلقة بمحيطها الاجتماعي الخاص بها أي في خدمة المجتمع فإنها تتلخص في الآتي :

- إعداد القوى البشرية المدربة مهنيا لمواجهة حاجات مهن و تخصصات فنية محددة كالطب و القانون و المحاسبة وغيرها.
- التنشئة الاجتماعية للأجيال الجديدة ، فالجامعة هي نقطة الاتصال بين الأجيال، و محور الاحتكاك الحقيقي للفرد بالقيم الاجتماعية التاريخية.
- تحقيق الاندماج بين أجزاء الجسد الاجتماعي الوطني، و توحيد الآراء و بلورة الهوية الوطنية و تطوير الخصائص الرئيسة للشخصية الوطنية.
- تحديد المفاهيم الثقافية و العقائدية التي يعتنقها المجتمع، أو ما يطلق عليه الموقف الاجتماعي.[2]

بينما يقرر التقرير العالمي لليونسكو وظائف التعليم العالي في مادتين ، حيث تركز المادة الأولى على وظيفة التربية، التكوين و البحث ، المساهمة في التطوير الناجح و تحسين المجتمع. أما المادة الثانية فتركز على الوظائف المعرفية ، الوجدانية الخلقية، العملية و الاجتماعية.[3]

5-2-3 أهمية الجامعة :

لعله من نافلة القول، الحديث عن أهمية الجامعات في العصر الحديثة، فمهمة الجامعات فيها مراهنة على المستقبل، إذ أن الجامعة معطاة لها الثقة والمسئولية

[1] رمزي أحمد عبدالحي ،مرجع سابق، ص.ص159-160.
[2] عبد اليسار العلى، **تطبيقات إدارة الجودة الشاملة**، دار الميسرة للنشر والتوزيع و الطباعة، ط1،عمان،2008،ص291.
[3] Mahfoud Benou, **Education, culture, et développement en Algérie ,ENAG, Alger, 1980 , P754- 755.**

بتربية وإعداد قادة المستقبل لإدارة شئون الدولة والمجتمع . وبالتالي تستند أهمية الجامعات إلى أهمية الدور الذي تلعبه في حياة الأمم والشعوب المتقدمة والنامية منها على السواء فهي المسؤولة عن نشر العلم والمعرفة في المجتمع حتى ينهض ويتقدم، ومنها تتخرج الكوادر المتخصصة التي تقود عملية تطوير كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[1] فالجامعات بذلك هي عقل المجتمع الذي يقود خطاه في طريق الرقي والتطور، وهي ضميره الذي يوجهه في مسيرته نحو الخير.

وتعد الجامعات مراكز للعلم والتطور وتنمية المعارف والعلوم والمهارات، وكذلك منابع للابتكار والإبداع، بما تضمه من نخبة المفكرين والعلماء وبما تديره من مختبرات ومكتبات ومراكز بحوث، وبما تمارسه من فعاليات وأنشطة بحثية وتعليمية وتربوية، فهي بذلك تأخذ مكانة العقل في جسد المجتمع . وإن كانت إرادة المجتمع تتمثل في سلطاته السياسية ومراكز صنع القرار فيه، فإن سلامة القرارات وصوابها يخضعان في جانب أساسي منهما لمدى اعتمادها على موجهات عقل المجتمع.

هذا وتحتل الجامعات مكانة هامة في المجتمع لدرجة ترقى بها إلى مستوى الريادة بين المؤسسات الأخرى. كما تحتل داخل أي نظام تعليمي أهمية فائقة، خاصة فيما يتعلق بإعداد القوى البشرية ذات المهارات العلمية، والقادرة على قياد ة حركة الحياة في المجتمع . وقد زادت أهمية الجامعات في العصر الحديث بحيث باتت ركيزة أساسية في تشكيل خطط التنمية الشاملة وتطويرها.

ويعتبر التعليم الجامعي من أكثر الوسائل فعالية في إحداث التطوير والتنمية في كافة دول العالم . ويبرز دور التعليم الجامعي في ظل التطورات العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية المتسارعة التي تشهدها الألفية الثالثة، الأمر الذي يحتم على دول العالم إعادة التأكيد على أهمية التعليم وخصوصاً التعليم الجامعي[2].

[1] محمد منير مرسي، مرجع سابق ، ص36.
[2] نفس مرجع ، ص 36.

5-3 المراكز والمختبرات البحثية :

في عام 1831 قام دوق ويلنجتون بتأسيس المعهد الملكي للخدمات الموحدة وأصبح المعهد أول مركز أبحاث أمني–دفاعي في تاريخ العالم. وقام الدوق – بطل معركة ووترلو– بطرح المشروع، وذلك بسبب تعقد وسرعة تطور القضايا الأمنية، في بداية القرن التاسع عشر، حيث أصبحت الوسائل التقليدية غير الاحترافية، للتخطيط العسكري، والتعامل مع المستجدات الأمنية، سببا في تراجع النفوذ البريطاني، وأدرك الدوق أن هناك حاجة لإجراء تغيير نوعي في وسائل صنع القرارات العسكرية[1].من هنا ظهرت اللبنات الأولى لتأسيس مركز أبحاث وقبل التطرق إلى الجانب التاريخي للمركز سنحاول إعطاء أهم التعريفات المتعرفة به.

5-3-1 تعريف مراكز البحث :

لقد عرفتها الموسوعة (Wikipedia) بأنها:" منظمة أو مؤسسة تدعي أنها مركز للأبحاث والدراسات، او مركز للتحليلات حول المسائل العامة والمهمة".[2]

كما يعرف المركز على أنه تلك الجماعات او المعاهد المنظمة بهدف إجراء بحوث مركزة ومكثفة. وهي تقدم الحلول والمتقرحات للمشاكل بصورة عامة وخاصة في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والسياسية والاستراتيجية، او ما يتعلق بالتسلح".[3]

كما تعرف بأنها عبارة عن مراكز للبحث والتعليم، ولا تشبه الجامعات أو الكليات، كما أنها لا تقدم مساقات دراسية، بل هي مؤسسات غير ربحية، وإن كانت تملك منتجا وهو الأبحاث. هدفها الرئيسي البحث في السياسات العامة للدولة، ولها تأثير فعال في مناقشة تلك السياسات. كما أنها تركز اهتمامها على التنمية الاقتصادية

[1] عمر العبيدلي، **ماهو دور مراكز الأبحاث؟**، مؤسسة دراسات البحثية، البحرين من موقع الانترنيت: http://www.derasat.org.bh الاطلاع عليه في سبتمبر 2016.
[2] موقع الانترنيت: www.wikipedia.org تم الاطلاع عليه في : جوان 2016.
[3] موقع الانترنيت: www.rand.org مؤسسة راند للأبحاث والتطوير تم الاطلاع عليه : في جوان 2016

والاجتماعية، والسياسة العامة، والدفاع والامن الخارجية. كما لا تحاول تقديم معرفة سطحية لتلك المسائل، بقدر مناقشتها والبحث فيها بشكل عميق.[1]

تشترك كل التعريفات المقدمة ، في أن المركز يكون مخصصا للقيام بالأبحاث والدراسات في مجالات معينة أو في علاقة بعدد من القضايا المتنوعة، سواء بهدف نشر الثقافة والمعرفة العامة، أو بغية خدمة أحد الأطراف الرسمية(الحكومة) أو غير رسمية (المجتمع بصورة عامة)، وتقديم المقترحات والحلول والمعرفة والتفكير العام في الدولة، وذلك من خلال النشاطات العلمية التي يقوم بها، ممثلة في المؤتمرات التي يعقدها ، والأبحاث والإصدارات الدورية والكتب والمنشورات التي تصدر عنها.[2]

5-3-2 التطور التاريخي لمراكز البحث :

اختلف الباحثون في تحديد التاريخ الذي نشأت فيه مراكز البحوث والدراسات؛ فالبعض يتحدث عن بدايتها في صورها الأولى التي كانت في الجامعات الأوروبية في القرن الثامن عشر وكانت تعرف باسم "الكراسي العلمية". وقد كان أولها نشأة كراسي الدراسات الشرقية في بولونيا وفي أوروبا وفي باريس؛ فأول ظهور لمركز أبحاث كان في بريطانيا سنة 1831م تحت اسم"المعهد الملكي للدراسات الدفاعية"، كما أنشئت أول وقفية في بريطانيا اسمها وقفية "ديمورنت" في جامعة أكسفورد، لتشجيع الدراسات الدينية. وهناك تيار آخر يرى أن مراكز الأبحاث ظاهرة حديثة نسبيًا في حقل العلاقات الدولية، بدأت في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى حيث كانت بمثابة منابر للنقاش الجماعي أو لدراسة القضايا الساخنة التي تشغل المجتمع وصناع القرار.

أما في الولايات المتحدة فقد أطلق على هذه المراكز اسم (Think tanks) التي ترجمت في العربية إلى (مراكز التفكير) أو (بنوك التفكير) أو (خزانات التفكير)، في

[1] خالد وليد محمود، **دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2013، ص 4-5.
[2] خالد وليد محمود، مرجع سابق، ص 5.

حين أُطلق عليها في بريطانيا اسم "مراكز الأبحاث والدراسات"، لكن أثناء الحرب العالمية الثانية استخدمت عبارة (Brain Boxes) أي: "صناديق الدماغ."

وقد كان أول ظهور لمركز أبحاث في الولايات المتحدة، وذلك من خلال تأسيس معهد كارنيجي للسلام سنة 1910، وتلا ذلك إنشاء معهد بروكينجز 1916م، ثم معهد هوفر 1918، ومؤسسة القرن Century Foundaion سنة 1919.[1]

وفي حقبة ما بعد الحرب الباردة ، توسع انتشار مراكز الأبحاث والدراسات، وزاد نشاطها ، وأصبح لديها نفوذ في الدول الديموقراطية، وتأثير صانعي القرار وفي صياغة السياسات العامة.

وفي فترة أربعينيات وخمسينيات وستينيات القرن الماضي، اتسع انتشار هذه المراكز، فأسس المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية IISS في لندن في عام 1958، ومعهد دراسات الشرق الأوسط في أمريكا في عام 1948، ومعهد أنتربرايز الأمريكي لأبحاث السياسة العامة AEI في عام 1943، وأنشئت مؤسسة راند Rand Corporation في عام 1948، ومركز أبحاث فض النزاعات في جامعة ميتشغان في عام 1959، ومعهد ستوكهولم لأبحاث السلام في السويد SIPRI في عام 1966... وغير ذلك من المراكز في أوروبا والولايات المتحدة.[2]

5-3-3 أنواع مراكز البحث:

على العموم توجد ثلاثة أنواع رئيسية لمراكز البحث وهي[3]:

5-3-3-1 مراكز البحث الحكومية :ترتبط مراكز البحث بالدولة إداريا وماليا وتدور مجالات عملها حول متطلبات الحكومة وسياساتها واحتياجات صناع القرار.

[1] موقع الانترنيت: http://nama-center.com تم الاطلاع عليه في جوان 2016.
[2] خالد وليد محمود، مرجع سابق، ص7-8.
[3] نفس المرجع، ص15.

وعموما إن من ميزات هذا النوع من المراكز البحثية تخلصه من عباءة توفير التمويل الكافي بالإضافة إلى ميزة علاقتها وإطلاعها او معرفتها عن قرب على احتياجات صنار القرار وبالتالي يزيد من دوره المؤثر في اسم السياسة العامة، وهي عملية صنع القرار ، إلا أنه وفي المقابل يعاني هذا النوع من المراكز الحكومية من بعض السلبيات تتمثل في :

- ضعف الاستقلالية في المجال البحثي
- تأثر قراراته ومشاريعه البحثية بالبيروقراطية الحكومية وتعقيدها
- لا يشكل هذا النوع من المخابر بيئة مولدة للأفكار الإبداعية الجديدة وعلى الأقل صعوبة تقبلها للأفكار والمشاريع البحثية الجديدة التي تحقق رضا السياسة
- كثير من دراساته وانتاجه العلمي لا ينشر ولا يتاح بسهولة للبحثين او المهتمين، ويخضع لبيروقراطية القرار الإداري.

5-3-3-2 مراكز البحث الاكاديمية: هي مراكز تابعة لجامعات أو مؤسسات تعليمية بعضها يكون مستقلا ويعتمد على أكاديميين لتطبيق منهجيات البحث العلمي والتحليل العميق.

ويتأثر تمويل هذه المراكز إما من ميزانية الجامعة أو من مؤسسات دولية داعمة للبحث العلمي او من شركات كبرى أو من رجل أعمال، تتركز اهتماماتها حول توفير التحليل العميق للقضايا الساخنة والسياسات الاكاديمية والعامة، وتقديم الدراسات الاستراتيجية بعيدة المدى.

5-3-3-3 مراكز البحث الخاصة: ما يميز هذه المراكز عن المراكز الحكومية والأكاديمية هو عدم ارتباطها ماليا وإداريا بالقطاع الحكومي وهي تنتمي إلى قطاع مؤسسات المجتمع المدني وقد تكون غير الربحية وقد تكون ربحية مثل: مراكز

تحاليل الطب، الكيمياء... وتتصف باستقلالها في إعداد اهتماماتها البحثية وبرامجها وتتجه تلك الاهتمامات نحو قضايا المجتمع والدولة وتستمد مصادرها التمويلية من مشاريعها البحثية.[1]

ثانيا : مكانة الباحث في مجال البحث العلمي

الباحث* تطلق هذه التسمية على الشخص الطبيعي او المعنوي الذي يقوم بتجميع عدة معلومات وتحليلها بهدف وضع فكرة او دراسة تسمى "البحث" ويكون هذا الاخير هو الوسيلة التي تساعد المستفيد في الوصول الى المعارف الجديدة.

1-من هو الباحث؟ :

1-1 مفهوم الباحث :

ان الباحث وفقا للمفهوم المتميز لعقد البحث العلمي، يتمثل في الشخص صاحب المهنة المتخصص في جانب، من جوانب المعرفة العلمية. أذ يعتمد بالدرجة الاساس على نتاج ذهن وقريحة الانسان، فالباحث لا يهدف في عمله الى مجرد تشغيل آلة او الاقتباس من نظريات قيلت سابقا مقتصرا دوره على ترديدها فحسب، بل أن دور الباحث يرقى الى مرتبة الابداع والابتكار وايجاد حلول مرنة[2].

الباحث هو الشخص الذي يستعمل كل الوسائل في الوصول إلى المعرفة، متخطيا في ذلك كل الصعوبات التي تواجهه، و لا يتم له ذلك إلا بتنظيم معلوماته تنظيما منهجيا سليما، و بالتالي فالباحث هو من يمسك بأسباب المعرفة الدقيقة، ليتمكن من السيطرة على البيئة المحيطة به، و بناء تقدمه العلمي و التكنولوجي.[3]

---

[1] خالد وليد محمود، مرجع سابق، ص16.

* الباحث في اللغة:- اسم فاعل من الفعل (بحث)، ومادته اللغوية (البَحْثُ)، طلبك الشيء في التراب، بحثه يبحثهُ بحثاً، وإبتحثه. وفي المثل:- كالباحث عن الشفرة. وفي آخر:- كباحثة عن حتفها بظلفها، وذلك ان شاةً بحثت عن سكين في التراب بظلفها ثم ذبحت به. انظر: ابن منظور، لسان العرب، المجلد الثاني، دار صادر- دار بيروت، بيروت، 1955، ص114.

[2] Bernard Grelon, **Les Entreprise de services**, These, Paris, 1976, p. 34.

[3] بطوش كمال، **المكتبة الجامعية والبحث العلمي في الجزائر**، رسالة ماجستر علم المكتبات، جامعة منتوري، قسنطينة، 1994، ص52-53.

و لعل المعرفة العلمية التي يهدف إليها الباحث، تجعله أساسا على الاستقراء، ليدرك مستوى التنظيم الفكري الذي يفتح أبوابا عريضة أمام تقدم الحضارة الإنسانية، و من ثمة فالمعالجة العلمية و التي تستند أساسا على التفكير العلمي هي أهم ما يميز الباحث العلمي عن الشخص العادي .والباحث غالبا ما يكلف بمتابعة و انجاز أعمال بحث في ميدان علمي و تقني محدد، للوصول إلى حلول خاصة و جديدة للمشاكل المطروحة .و الباحث الأصيل هو الذي لا يبدأ خطوة دون تمكنه من سابقتها، و على الباحث أن يكون على دراية كاملة بموضوع البحث، فكلما كان الباحث واسع الاطلاع و ملما بالمشاريع السابقة في مجال تخصصه كلما كان إدراكه أكبر للثغرات التي يجب سدها في مجال اختصاصه، و ذلك ليتمكن من استغلال جوانب بيئته استغلالا محكما، يوفر عنصر التحكم فيها و التوصل إلى اكتشاف أمور جديدة للبحث نفسه أو لبحوث مماثلة[1].

لذا فأنه يلزم ان يكون الباحث العلمي مؤهلا متدربا متمرنا على اساليب البحث العلمي. ذا تخصص متميز يتيح له تقديم بحث علمي بناء على ما يمتلكه من معلومات وتقنيات تؤهله لأعداد بحث علمي يدل على تميزه وتفوقه في مجال مهنته[2].

وقد يتعدد الباحثون لبحث واحد، كأن يشترك في أعداد البحث شخصان أو أكثر أو يشترك في إعداده جماعة بتوجيه من شخص طبيعي أو معنوي ويندمج عمل المشتركين في الفكرة العامة للبحث[3].

[1] سهام عميمور، **المكتبات الجامعية ودورها في تطوير البحث العلمي في ظل البيئة الالكترونية**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2012، ص57.

[2] عصمت عبد المجيد بكر، **المدخل الى البحث العلمي**، الموسوعة الصغيرة، دار الشؤون الثقافية، وزارة الثقافة، بغداد، 2001، ص 27-29.

[3] عصمت عبد المجيد بكر و صبري حمد خاطر، **الحماية القانونية للملكية الفكرية**، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2001، ص 28-33.

2-1 تطور الاهتمام بالباحثين :

منذ الحرب العالمية الثانية بدأ العلميون يهتمون اهتمام كبيرا بحقوقهم وواجباتهم. ومما ساعد في دعم تطور هذا الامر اشتداد الوعي بالاستخدام المتزايد للمعرفة العلمية في أغراض مدمرة، وقد أتاح تأسيس الاتحاد العالمي للمشتغلين بالعلوم في عام 1946 للعلميين، ولأول مرة، ان ينموا ويعبروا عن اهتماماتهم هذه بطريقة جماعية وعلى مستوى دولي. وكان أحد الأحداث الهامة التي تمثل نقطة تحول في هذه الجهود هو قيام هذا الاتحاد عام 1948 باعتماد ميثاق المشتغلين بالعلوم الذي يرمز إلى أساس لعلاقة مثمرة ومسؤولة ومنسجمة بين المشتغلين بالعلوم والمجتمع المحلي على اتساعه. وقد أكد هذا الميثاق على أن " مهنة العلم تحمل معها مسؤوليات خاصة تفوق وتعلو على تلك المتعلقة بالواجبات العادية للمواطنية" كما أنه يحدد هذه المسؤوليات بالنسبة للعلم والمجتمع المحلي، والعالم بأسره.[1]

كما نصح اليونسكو في توصية له صادرة في 1973 بالإجراءات المؤدية إلى نجاح المشتغلين بالبحث العلمي مؤكدا على أنه ينبغي للدول الأعضاء عندما تقوم بمهمة أصحاب العمل الذي يستخدمون باحثين علميين:

- توفير الدعم الادبي والعون المادي لباحثيها العلميين.
- السعي إلى أن تكون قدوة حسنة لأصحاب العمل للآخرين الذين يستخدمون هؤلاء الباحثين.
- حث جميع أصحاب العمل على العناية بتوفير طروف عمل مرضية لهؤلاء الباحثين
- ضمان تمتع باحثيها بظروف عمل مرضية واجور عادلة دون تمييز تحكمي وتوفير الفرص والتسهيلات الكافية للتقدم العلمي.[2]

[1] جون ديكنسون ، ، تر: شعبة الترجمة باليونسكو، مرجع سبق ذكره، ص149.
[2] عبد القادر الشيخلي، **البحث العلمي بين الحرية والمؤسسية**،ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص20.

وقد صيغت وصية اليونسكو بواسطة عملية دولية متعددة المراحل من المشاورات التحضيرية، وهذه الوثيقة التي أطلق عليها " توصية بشأن أوضاع المشتغلين بالبحث العلمي" كانت قد اعتمدت بواسطة حكومات الدول الأعضاء في منظمة اليونسكو إبان الثورة الثامنة عشر للمؤتمر العام 1974. فهذه التوصية تظهر بوضوح بدايات اعتراف حكومي دولي عالمي النطاق بحقيقة مؤداها أنه لكي يكون الأفراد قادرين على تأدية وظيفتهم بصورة ملائمة كباحثين علميين، فإنه يعتين عليهم وعلى المجتمعات التي يعملون في نطاقها على السواء أن يتقبلوا ويؤيدوا بهمة ونشاط بعض المسؤوليات والحقوق المتوازنة والمحددة تماما.[1]

2- مواصفات المشتغلين بالبحث العلمي :

أما بالنسبة لأهم الصفات التي يجب أن يتصف بها الباحث فهي : الموهبة، الذهنية العلمية، المنهجية، المعرفة العلمية، الامانة في النقل، الصدق في القول، الصراحة في الرأي- الموضوعية- الوضوح.[2] وكذلك يمكن أن نحصر اهم المواصفات التي يجب أن تتوفر في الباحث وهي كالتالي :

أ - **الانسان باحث بالفطرة** إذ لا يتصور تعقل الانسان الأول ، من دون صفة البحث المنظم ، فأبرز مراحل الادراك هي: الفضول، والتحري، والتقصي، والتأمل، وتقليب الأمور على وجوهها، وإيجاد الحلو لمشاكل معترضة، وبناء النتائج على المقدمات، والربط بين الأسباب والمسببات....[3]

ب- **تأهيل وكفاءة الباحث:** إن كفاءة الباحث لأمر أهم من الإجازات التي بحوزته والتي لا تعطي دائما الصورة الواضحة عن مؤهلاته الحقيقة، فوضع الباحث الحقيقي هو الذي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار. من ناحية أخرى ، قد يكون الباحث من النوع الذي يجد سهولة في الاحتكاك بالآخرين كما قد يكون من النوع

[1] جون ديكنسون ، ، تر: شعبة الترجمة باليونسكو، مرجع سابق، ص149.
[2] عبد الهادي الفضلي، **أصول البحث**، دار المؤرخ العربي، ط1، بيروت، 1992، ص239.
[3] محمد بابا عمي، **مقاربة في فهم البحث العلمي**، ط1، دار وحي القلم، دمشق، 2002،ص22.

الذي يجد صعوبة حقيقية في رفع سماعة الهاتف ليطلب مقابلة معينة.[1] كما يشمل تأهيل وكفاءة الباحث عملية التدريب الفكري والفني واكتساب خبرة العمل، فعلى الباحث المتدرب أن يدرس عددا من العلوم المحددة كي يتمكن من العمل على النحو المناسب كباحث علمي.[2]

ج- **اهتمام الباحث الشخصي** : من الضروري أن تكون للباحث رغبة أو ميل إلى موضوع البحث، لأن الرغبة في عمل ما شرط في نجاحه، ولا يعتد بها إن كانت اندفاعا حماسيا يظهر بداية كل عمل جديد، ثم يختفي تدريجيا، ويحل مكانه الملل والنفور.[3] وهذا ما يحدث للباحثين عند انجازهم لأطروحة الدكتوراه إذ نجد أن بعض الاطروحات تأخذ مدة طويلة في إنجازها 6 سنوات أو اكثر من ذلك، ليس لأن الموضوع يحتاج إلى هذه المدة وإنما يشعر بالملل والرتابة والنفور ، بل قد نجد بعض الباحثين يعيدون تسجيلهم للدكتوراه بموضوع جديد قد يساعدهم ويحمسهم للعمل من جديد."لذلك كان لحب الباحث لموضوع البحث ذاته من أهم الصفات ، ومن غير هذا الحب لا يمكن الاستمرار في انشاء موضوع البحث ، إن الحب والاهتمام المتواصل، فضلا عن الصعاب التي قد تثبط العزم، سرعان ما يدفع حب انجاز البحث لتخطي الصعاب والتغلب عليها".[4]

د- **الخيال والأصالة:** عنصران لا غنى عنهما للإبداع وإن كان هناك عدد مثير للدهشة من العلماء الذين لا يعتقدون أن للأصالة أهمية في البحث، وقد حددت وظيفة الأصالة والخيال و الإبداع في العملية العلمية كما يلي : كل اكتشاف وكل توسع في الفهم يبدأ كتصور خيالي قلبي، لما قد تكون عليه الحقيقة، ينشأ كتخمين مهم يصدر من داخل النفس ، وهناك صفة أخرى من نوع مختلف ، لا

[1] جان بيار فرانيير،تر: هيثم اللمع، **كيف تنجح في كتابة بحثك**، ط2،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،1994، ص24

[2] رجاء وحيد الدويديري، **البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية**،ط1، دار الفكر ، دمشق،2000، ص62.

[3] محمد خان، **منهجية البحث العلمي**، ط1، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011،ص33

[4] منصور نعمان وغسان ذيب النمري، **البحث العلمي حرفة وفن**، ط1، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص19.

يمكن بدونها أن تتحول الأصالة والخيال إلى ابداع والانجاز وهي : المثابرة و حب العلم وسعة الأفق، ونقد الفكرة أو العمل، والتواضع...[1].

هـ- **الشك** : لا يستساغ من الباحث الجاد أن يقبل كل ما قرأه في الكتب، وكل ما جمعه من معلومات بأنها حقائق، لا يأتيها الباطل، أو أنها مسلمات لا تناقش، بل لابد من تمحيصها ، ومناقشتها ، ونقدها فلا يدون إلا ما اقتنع بصوابه، مما يمكنه من الدفاع عليه، ومرجعه ذلك:" لا تقديس للفكر البشري ولا تجاوز له إلا بالدليل". فالباحث يحتاج إلى ملكة نقدية يوازن بها بين الأفكار والاتجاهات، فيختار منها بدقة وموضوعية ، ويعرضها بحجج منطقية.[2]

و-**موقف الباحث الاجتماعي** : الباحث انسان تتنازعه أهواء ومعتقدات، ولا يجوز له أن يسقط هذه الجوانب الذاتية على بحثه ، ويأتي به عبارة عن دفاع شخصي لقضية ما. بل عليه أن يتحرر منها قدر استطاعته، فيكون موضوعيا في إبداء الآراء ، وإصدار الأحكام.[3]لكن على العموم يكون هذا المطلب أو هذه الصفة صعبة التحقيق نوعا ما، "إذ يجب أن نأخذ بعين الاعتبار وجود المجتمع. حتى الشائعات حول آرائه السياسية قد تسبب للباحث بعض المشاكل. هذه حقائق يجب أن نواجهها ونقيمها بعناية، في نشاط التنقيب أنت تلزم شخصك، لكن شخصك ككائن اجتماعي".[4]

ز-**عدم التحيز** : إن صفات الباحث ليست نادرة ، ولا تقتصر على المشتغلين بالبحث العلمي، لكن استخدامها على نحو فعال، يطلب أكثر ما يطلب في مجال البحوث العلمية، وهو امر ثابت تاريخيا، كما لاحظ(جارفيلد) أنه :" إن ما حدث من تقدم في الطب والعلوم غنما جاء نتيجة لجهود الباحثين الذين جمعوا العقلية العلمية والتي تجمع بين التدريب وحب الاستطلاع ، بين الخبرة والحدس بين

[1] رجاء وحيد الدويديري، مرجع سابق، ص62-63.
[2] محمد خان، مرجع سابق، ص35.
[3] محمد خان، مرجع سابق، ص 37.
[4] جان بيار فرانيير،تر: هيثم اللمع ،مرجع سابق،ص25-26.

الموضوعية المجردة من الهوى والاهتمام ، بين المنطق الاستنتاجي والتجريب الاحصائي، بين النظرة الديناميكية المتطورة التي تهدف إلى ما هو أمثل وأصلح، إن سمات العقلية العلمية يفرقها المنهج العلمي، وقد مر الفكر الإنساني بمراحل حتى بلغ هذا المنهج و مستلزماته، فهو نتاج قرون طويلة من التجربة، ونذكر في هذا الشأن قول نيوتن:" إذا كنت قد رأيت أكثر مما رأى معظم الرجال فلذلك لأنني وقفت على أكتاف عمالقة"، اعترافا منه بفضل من سبقه في مجال البحوث العلمية والآراء والنظريات التي طرحوها والتي أدت إلى النهوض بالفكر الإنساني وبلوغه مستوى لا يزال آخذا بالتطور.[1]

ح- **إمكانات الباحث المادية:** كل البحوث تتطلب وقتا ، الكثير منها يقتضي تنقلات وشراء كتب ووثائق، قد تكون الإمكانات وافرة أو محدودة، يجب مواجهة هذه الأمور بدقة وجعلها من مقاييس (إمكانية تحقيق) مشروع البحث.[2]

3-مسؤوليات وحقوق الباحثين في مجال البحث العلمي :

3-1 مسؤوليات المشتغلين في مجال البحث العلمي :

- إن الباحثين يعيشون في مجتمع عادي يخضعون لنفس القواعد المدنية والجنائية التي يخضع لها سائر الأفراد، ويدفعون نفس الضرائب، ومن هنا تكون مسؤولية الباحث العلمي تجاه صاحب العمل متماثلة تمام مع مسؤولية أي موظف آخر
- هنالك مسؤوليات وولاءات للزملاء المتواجدين في مستويات أخرى سواء داخل المنظمة صاحبة العمل أو خارجها كما هي الحال في الاتحادات النقابية، وعادة ما تتاح للباحث العلمي للاندماج في مثل هذه الأنشطة.

[1] رجاء وحيد الدويديري ، مرجع سابق، ص65.
[2] جان بيار فرانيير،تر: هيثم اللمع ،مرجع سابق، ص 26.

- هناك كذلك مسؤوليات وولاءات في المجال المهني، بعضها يكون مباشرا وصريحا نسبيا، فمثلا تقع على عاتق الباحث مسؤولية تأمين الإشراف والتدريب المهني الملائمين للباحثين المستجدين، أو الاحدث عهدا بالمهنة الذين يعملون تحت إشرافه. اما فيما يتعلق بهيئة الفنيين العاملين تحت إشرافه أيضا فعليه أن يمارس سلطته الإدارية اتجاههم بوجه عام.[1]

- تقع على الباحث أيضا مسؤوليات تجاه " المجمع الخفي" الذي يضم نظراءه العلميين المنتشرين على نطاق العالم، لا من حيث أمانة الحقائق والأفكار التي يتم نشرها فقط، ولكن أيضا من حيث العمل على إكمالها والحث على سرعة نشرها، وينمو هذا البعد بشكل متزامن مع الإدراك المتزايد بأن البحث العلمي سواء عن أفكاره أو تعدد تطبيقاته من خلال التكنولوجيا قد أصبح له تأثير بالغ. والشيئ المتوقع من الباحث هو التفكير على نحو جاد ومنهجي ومسؤول بشأن النتائج طويلة المدى لعمله، ولمختلف أوجه استخدامه أو سوء استخدامه في المستقبل.

- على العلماء الذين يعيرون أسماءهم وسمعتهم للناشرين العلميين يجب أن يدركوا تماما أنهم يتحملون المسؤولية ليس فقط بصفتهم متضامنين ومشاركين بالدرجة الأولى في العمل المعد للنشر، وإنما أيضا في صلاحية وصدق العمل المنشور.

- إن جوهر عمل الباحث العلمي يقتضي استمراره في البحث عن الحقيقة العلمية والتعبير عنها كما يراها مهما كانت الصعوبات التي قد يصادفها في هذا المسعى ، والنضال في هذا الصدد يمكن أن يكون شاقا، غير أنه ينبغي مواصلته من أجل صالح الباحثين العمليين أنفسهم، والمجتمع بأسره، والواقع

[1] جون ديكنسون ، ، تر: شعبة الترجمة باليونسكو، مرجع سابق ، ص 150.

أن المكانة التي يوليها مجتمع معين للباحثين العلميين غنما تتوقف على ما يتصفون به من تجرد وموضوعية ونزاهة.[1]

3-2 حقوق الباحثين في مجال البحث العلمي :

- تشير توصية اليونسكو إلى أن أحد الشروط الرئيسة لتشجيع ومساعدة القدرات الوطنية في مجال البحث والتنمية التجريبية، إنما يتمثل في ضمان أوضاع عادلة لأولئك الذين يشتغلون فعلا بالبحوث التجريبية في مجال العلم والتكنولوجيا، مع مراعاة المسؤوليات التي تنطوي عليها تلك الأعمال والحقوق اللازمة لأدائها.

- نجد أن توصية اليونسكو تتوسع إلى حد ما في حق التمتع ببعض الحريات الواردة ضمنها في تعبير " الحرية الأكاديمية". لذلك فإنها تطالب بإلحاح في الفقرة الثامنة منها على أنه " ينبغي أن يراعى تماما تعزيز الأنشطة الإبداعية للمشتغلين بالبحث العلمي.... على أساس توفير أقصى الاحترام لما يقتضيه التقدم العلمي من استقلال البحوث وحريتها".

- وجاء أيضا في الفقرة الرابعة عشر أنه ينبغي أن تكفل للمشتغلين بالبحث العلمي المسؤوليات والحقوق التالية : أ- العمل بروح حرية الفكر من أجل البحث عن الحقائق العلمية وتفسيرها والدفاع عنها، ب- المساهمة في تحديد أهداف وغايات البرامج التي يشتركون فيها...ج- التعبير الحر عن آرائهم فيما يتعلق بالقيمة الإنسانية أو الاجتماعية أو الايكولوجية لبعض المشروعات، وبحرية الانسحاب من هذه المشروعات ،د- المساهمة في دعم العلم والثقافة والتربية في بلادهم.

- بالإضافة إلى ذلك فإن التوصية توضح أن للباحثين بعض الحقوق في الملكية الفكرية التي تنتج عن عملهم، كذلك لهم الحق في الحصول على

[1] للمزيد حول مسؤوليات الباحث ، الاطلاع على كتاب جون ديكنسون مرجع قد سبق ذكره.

مكافآت مناسبة (مالية وغيرها) فضلا عن أشكال ملائمة أخرى للاعتراف بالجهود المبذولة في ميدان البحث العلمي، وتوفير حرية الاتصال بالزملاء داخل الوطن وخارجه فيما يختص بتبادل نتائج البحوث والأفكار، وإتاحة الفرص الملائمة لإعادة التكيف، وإعادة التوزيع يكون المشروع البحثي المعني محدود المدة عندما يستكمل.

- وتنص التوصية أيضا على أنه يتعين للباحثين العلميين أن يكون لهم مطلق الحرية في أن ينتظموا في هيئات تحمي وترعى مصالحهم الفردية والجماعية سواء كانت تلك الهيئات نقابات، أو روابط مهنية، أو جمعيات علمية. وينبغي أن يكون لهذه المنظمات حق مؤازرة المطالب المشروعة لهؤلاء الباحثين.[1]

نجد أن اليونسكو قد حددت وبوضوح حقوق وواجبات المشتغلين بالبحث العلمي ، من خلال نص عدة بنود وعقد اتفاقيات من أجل الحفاظ على مكانة الباحث ، غير أن الواقع والفعلي لا تطبق البنود والاتفاقيات التي نصتها اليونسكو في جميع الباحثين والتخصصات وحتى الدول في العالم، وتعتبر توصيات اليونسكو على حد قول جون ديكنسون :" أن توصيات اليونسكو لها سلطة إقناعية لا سلطة إلزامية".

4- الباحث والجماعة العلمية :

4-1 الباحث كفاعل في نسق البحث العلمي :

إن عملية تسيير الباحثين هي من أهم المهام الصعبة والحساسة، فهم أشخاص ذوي كفاءة ومستوى عاليين ويمثلون ثروة نادرة، فالباحثون حساسو لمظاهر الاعتراف بمؤهلاتهم ومكانتهم وإن سوء تسيير هذه الفئة قد يؤدي إلى ضياعها، فهي فئة تختلف عن الفئات الاجتماعية والمهنية الأخرى.

[1] أنظر كتاب جون ديكنسون ، العلم والمشتغلون بالبحث العلمي.

لذا يجب أن يخضع هذا التسيير لمراعاة نقاط معينة وهي توفير قدر من الاستقلالية وكذا المحفزات المستمرة.[1]

من الضرورة لمؤسسات وأنساق البحث العلمي أن تضع نظما مرنة لفرق البحث العلمي الجماعي سواء كانت هذه المؤسسات هي الجامعات أو الدولة حيث تخصص لكل وزارة مركز بحث علمي في إطار طبيعة عمل الوزارة وأهدافها الراهنة والمستقبلية.

إن التعاون والاتصال يغطيان جانبين من جوانب التفاعل بين الباحثين ، فالتعاون اشتراك في الفكر والمهارة على قدم المساواة لتحقيق هدف مشترك فإدارة البحث العلمي تدفع الباحثين إلى اختيار أساليب للعمل ترمي إلى دعم التعاون أو توحيد الأنشطة بغية تحقيق هدف جماعي ويميل الباحثون في الحقول النظرية للعمل وحدهم فيكونوا انعزاليين.[2]

أصبح فريق البحث برأي اليونسكو يتراوح بين أربعة وثمانية بصفة عامة. ويتراوح المجموع الأمثل لفريق البحوث الصناعية بما في ذلك التقنيون وغيره بما يتراوح بين اثني عشر وأربعة عشر شخصا إذ يمكن للفرد الواحد أن يتعامل معهم في الوقت نفسه.

وعلى الرغم من وجود التنافس بين أعضاء الفريق إلا أنه أصبح ما يشاهد الآن علانية ويقتصر على التنافس الذي يتسم بالروح الرياضية وإن وجدت تحت السطح عداوات شخصية قد تكون ضارية يمكن أن تؤثر على الاحكام العلمية وإن أصبح الصراع متعلقا بالعزة الشخصية أو الوطنية فلا يقتصر الضرر على الباحثين وإنما يمتد إلى العلم فيقلل من شأنه.[3]

[1] مامري جميلة ، **مكانة ودور الباحث في نسق البحث العلمي في الجزائر**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص105.
[2] عبد القادر الشيخلي ، مرجع سابق، ص74
[3] جون ديكنسون ، مرجع سابق، ص117-118.

إن نسق البحث هو نسق مفتوح على المحيط فهو يستمد منه الطاقة ولا يمكن له أن يستمر إلا إذا كان يمتلك مبدأ التحكم في نفسه وفي تجديد نفسه ويتسنى له ذلك من خلال الإنتاج الذاتي والمتمثل في إنتاج المعرفة.

إذن هو نسق مفتوح ومتحكم في نظامه الداخلي ويعتبر الباحث أهم عنصر فيه، فهو الوحدة المنتجة في هذا النسق تعتبر التحولات الحادثة في نسق انتاج الأفعال ذاتها من أهم خطوات الحفاظ على نفسه و على توازنه وانتاجيته، فعليه أن يغير ويجدد في نسق الفعل، أي يجب على الفاعلين فيه أن يؤسسوا علاقات جديدة تتحكم في النسق وتبقيه في علاقة توازن مع الأنساق الاجتماعية الأخرى.[1]

4-2 اندماج الباحث في الجماعة العلمية :

إن الجماعة العلمية تقرب إلى أن تكون سوقا يتواجه فيها المنتجون للدفاع عن مصالحهم بأفضل ما يمكن، غير أنه لا توجد طريقة واحدة وحيدة لتصور معنى هذا المفهوم ولشروط تطبيقه أيضا.[2]

يقترب مفهوم المصلحة من أن يكون في شكله الاولي مثل فكرة "الربح" المكسب الشخصي أو الجماعي، وهذا الاستخدام لمقولة المصلحة هو الذي نجده عند بورديو حين يصف الدوافع المحركة التنافسية صلب "حقل" علمي. العالم هو مستثمر يتأسس سلوكه على استباق حظوظ متوسطة الربح. هذا الاستخدام الماركسياني لمقولة المصلحة يرتكز على تصور تبسيطي للغاية لنفسية الباحثين وبالنتيجة فللدوافع المحركة الكامنة صلب الممارسة العلمية..... إن الجماعة العلمية شأنها شأن غيرها من المنظمات الكثيرة تكافئ بطريقة أو بأخرى نشاطات أعضائها تبعا لقدرتهم على الإبداع. ولهذا فإن وصف العلماء حصرا صورة المنتجين الرأسماليين

[1] مامري جميلة، مرجع سابق، ص 105.
[2] ميشال دوبوا، مرجع سابق، ص 199.

يغيب خصوصية ممارستهم البحثية، كما يغيب التأثير الممكن للنظريات الموجودة حول سلوكاتهم.[1]

إن نظرية المصداقية التي يقترحها "فولغار" و "لاتور" ، تشكل من دون شك، إذا ما قورنت بنظرية الحقل العلمي ، خطوة إلى الأمام للابتعاد عن تصور المصلحة العلمية. إن هذه المصلحة لم تعد مدركة باعتبارها حقيقة ثابتة، وإنما باعتبارها عملية سيرورة دون مصداقية تترابط صلبها حقائق من طبيعة مختلفة، والذي يوصف أنه سيرورة ، يطرح من ذلك مسألة نظرية. ذلك أنه يبدو في الواقع قابلا للنقاش ذلك التأكيد الذي يقول به" فولغار" و "لاتور" من أنه طالما " أن العلماء يضعون في المغطس نفسه اختيار الدرب المهني واختيار النظرية، فإنه لن يكون هناك مكان بعد للتمييز بين هذه الأبعاد. إن العلماء الذين ينتجون معارف علمية لديهم حياة اجتماعية ولا يوجد اليوم من يعارض أو يرفض هذه الواقعة فعليا. وإذا كان بإمكان العوامل الاجتماعية والعوامل المعرفية أن تتفاعل فعلا في تحديد السلوكات العملية، فإن هذا لا يكفي لإثبات: أ/ السيطرة المسبقة لنمط من العوامل على نمط آخر، ناهيك عن ب/ الحاجة المنطقية إلى عدم الفصل بينها تحليليا. إن مقولة المصداقية تحجب هذا الواقع المزدوج.[2]

من وجهة رأينا فإننا نتبنى فكرة فولغار ولاتور حول مكانة الباحث وكيفية اندماجه في الجماعة العلمية أي أن المصلحة الشخصية والعلاقات الاجتماعية أصبحت أمر بديهي في البحث العلمي ولا يمكن أنكار ذلك ، لكن فيما يخص المصداقية التي تكلم عنها "فولغار" و" لاتور" فهي كذلك قد تنطلق من رأي الجماعة والمصلحة العامة والشخصية للجماعة التي ينتمي إليها الباحث أي :"أن ينطلق الباحث تحديدا من وجود مصالح خاصة ليبين كيف تتوصل دينامية

[1] ميشال دوبوا، مرجع سابق، ص200.
[2] نفس المرجع، ص 200.

جماعية إلى المصالحة بين هذه المصالح وبين أهداف بعيدة جدا تبعا للعلاقة مع غائية النشاط العلمي".[1]

ثالثا : مؤشرات قياس البحث العلمي

تكمن أهمية وجود مؤشرات علمية لقياس البحث العلمي، في كونها تقدم صورة واضحة ودقيقة عن هذا الواقع. من ضمن المؤشرات المتبعة استخدام مؤشر الإنفاق على البحث العلمي، حيث يعد من المؤشرات التي توضح وبصورة جلية نشاط البحث العلمي القائم وإن كانت لا تعكس النتائج المتحصلة من البحث العلمي مقابل ما تم إنفاقه، حيث أن مؤشر الإنفاق يقيس مدخلات البحث العلمي وليس مخرجاته.

أهم المؤشرات التي يعتمد عليها في تقويم البحث العلمي هي :

أ- عدد العلماء والمهندسين المشتغلين فى البحث العلمى ، لكل مليون نسمة:

- تشير بيانات "اليونسكو" إلى أن هذا المؤشر في الوطن العربى هو 124 عالما ومهندسا لكل مليون نسمة عام 1970، وقد ارتفع الى 363 شخصا عام 1990. وبلغ هذا المؤشر عام 1990 . 3359 فى أمريكا الشمالية ، و 2206 فى أوروبا، و3600 فى الدول المتقدمة.

ب-عدد البحوث وإنتاجية الباحث

ت-عدد الحاسبات لكل ألف من السكان.

ث-عدد المجلات العلمية التي تصدر في البلد المعين.

ج- عدد مراكز البحث العلمي والتكنولوجي في ذلك البلد

ح- متوسط الإنفاق على الكتب والمجلات لكل فرد من السكان.

[1]ميشال دوبوا، مرجع سابق، ص 203.

خ- عدد الاختراعات وبراءات الاختراعات المسجلة سنويا لكل ألف من السكان.

د- نسبة إسهام مدخلات العلم والتكنولوجيا في الناتج المحلي الإجمالي

ذ- براءات الاختراع[1]

1-كيف يتم الاعتماد على المؤشرات لقياس البحث العلمي؟

تعكس المؤشرات التي تم تصميمها واقع البحث العلمي بشكل دقيق وفاعل بحيث يمكن من خلال القيام بعمليات ربط ومقارنة بين المؤشرات الموضوعة الحصول على معلومات دقيقة، نظراً لتنوع عناصرها وقد بلغت عدد مؤشرات القياس المعتمدة اثنان وأربعون مؤشر، توزعت على عدد من المحاور، حيث قسم نموذج قياس وتقويم البحث العلمي المعتمد، إلى سبعة محاور تتضمن:

1. الباحثين وكفاءاتهم.
2. الدعم المالي.
3. البحث العلمي.
4. التأهيل والتدريب.
5. الدراسات العليا.
6. البنية التحتية.

كل محور من هذه المحاور أشتمل على عدد من المؤشرات ذات العلاقة بطبيعة المحور، حيث ركزت هذه العناصر وكما هو واضح من خلال محاور المؤشر على عناصر تتعلق بالمدخلات البحث العلمي كنسبة الصرف على البحث العلمي وعدد

[1]محمد أبوطة، **إحصائيات مختصرة حول واقع البحث العلمي** ، نشرة البحث العلمي، العدد 2 ، جامعة القدس المفتوحة، 2008، فلسطين، ص 52-53.

الباحثين وطلاب الدراسات العليا ومدى توافر البنية التحتية من معامل ومختبرات، وأخرى تتعلق بمخرجات البحث العلمي والتي تتمثل على سبيل المثال في عدد الأبحاث العلمية والكتب المنشورة وبراءات الاختراع والجوائز العلمية المتحصلة.

إن وجود مؤشرات علمية دقيقة لقياس واقع البحث العلمي يساعد ويساهم في نفس الوقت على إعطاء صورة دقيقة وواقعية عن النشاط القائم في مجال البحث العلمي وبالتالي المساهمة في التخطيط المستقبلي لنشاط البحث العلمي ومعالجة القصور والإشكالات الموجودة المبنية على قراءة علمية واقعية، والعمل على تعزيز جوانب القوة ودعمها وبما يحقق أقصى قدر من الاستفادة من نشاط البحث العلمي الذي يعد مؤشراً مهماً لتفعيل مهمة البحث العلمي في الجامعات الذي يعد البحث العلمي أحد الأدوار الرئيسة التي تضطلع بها الجامعات بجانب التعليم وخدمة المجتمع[1] .

2-الانفاق على البحث العلمي :

يعد الانفاق على البحث العلمي مؤشرا هاما من مؤشرات الاهتمام بالبحث العلمي ومدى تطور وتقدم البحث العلمي، ويعتبر أيضا شرطا أساسيا وعاملا مهما لضمان تطور ونهضة البحث العلمي، إذ أن الانفاق على البحث العلمي يعد استثمارا ذا قيمة .فحسب تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2003، واللجنة الأوروبية 2000 فإن البحث العلمي يسهم بين 25 % و 45% من النمو، وقد وضعت منظمة الأمم المتحدة في مؤتمرها عام 1980 مؤشرات لقياس الانفاق على البحث العلمي ، قدرته ب (1%) بالنسبة للدول النامية والذي يعد كمدخل يساعدها على النهوض والتطوير البحث العلمي.[2] أما المتتبع لتاريخ الجزائر فيما يتعلق بجانب الانفاق على البحث العلمي فإنها لا تعطي أولوية وخصوصا فيما

[1] www.moe.gov.sa/

[2] مشحوق سهام، **العلاقة بين إنشاء مخابر البحث العلمي وتطوير الإنتاج العلمي في الجزائر**، رسالة ماجستير في علم النفس، قسنطية، 2012/2011، ص49.

يتعلق بالنسق الحكومي المغلق الداخلي لذلك نجد أن البحث العلمي في الجزائر لا يعتمد على المؤشر الأساسي فيه وهو الانفاق و الدليل ، يمكن ملاحظته من خلال ترتيب الجامعات والمراكز البحثة في آخر الدول العالمية والعربية.

1-1 جوانب الإنفاق:

هناك عوامل رئيسة ينبغي أخذها في الحسبان في طرح مسألة الإنفاق العالمي على البحث العلمي، وتشمل هذه العوامل الآتي:

- حجم الإنفاق وتوزعه تبعا لعوامل مختلفة، حيث يبين ذلك مدى الأهمية المعطاة للبحث العلمي ودور الجهات ذات العلاقة، إضافة إلى إبراز أولويات طبيعة البحوث المنفذة والموضوعات التي تحظى بالاهتمام.
- مصادر البيانات الدولية حول حجم الإنفاق وتوزعه، لأن هذه المصادر تمثل المرجعية التي يتم الاعتماد عليها، ومنها تأتي الثقة بالبيانات المطروحة[1].

1-1-1 حجم الإنفاق وتوزعه:

يختلف حجم الإنفاق على البحث العلمي في الدول المعنية به، ويتوزع على جوانب مختلفة .وتشمل هذه الجوانب الآتي:

- حجم الإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic GDP Product [*].
- الإنفاق تبعا لمصادر هذا الإنفاق.
- الإنفاق تبعا لجهات التنفيذ.

[1] مؤلف صادر عن وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات الإدارة العامة للتخطيط ، **واقع الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في المملكة العربية السعودية**، وزارة التعليم العالي ، السعودية، 2014، ص19.

[*] GDP: و عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة. غالبًا ما يتم اعتبار إجمالي الناتج المحلي للفرد مؤشرًا لمستوى المعيشة في الدولة.

- الإنفاق تبعا لطبيعة البحوث المنفذة.
- الإنفاق تبعا لمجالات البحوث المنفذة.

1-1-2 مصادر البيانات:

هناك مصدران رئيسان للبيانات الدولية يتم الاعتماد عليهما في عرض البيانات الدولية حول الإنفاق على البحث العلمي، وفيما يأتي تعريف بهذين المصدرين:

- يتميز المصدر الأول بأنه مصدر عام يهتم بالبيانات الدولية في شتى المجالات، وهذا المصدر هو قاعدة بيانات البنك الدولي«World-bank» .
- أما المصدر الثاني فيهتم بالعلوم والتقنية وقضايا الثقافة والتعليم، وهذا المصدر هو «معهد الإحصاء UIS » التابع «للمنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم(اليونسكو UNESCO)» [1].

1-2 مصادر الانفاق :

تتضمن مصادر الإنفاق على البحث العلمي التي يتم أخذها في الحسبان في البيانات الدولية ما يأتي:

- القطاع الخاص
- القطاع الحكومي.
- التعليم العالي.
- القطاع الخاص غير الربحي
- المصادر الخارجية

[1] مؤلف صادر عن وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات الإدارة العامة للتخطيط ، مرجع سابق، ص 19-20.

1-3 جهات التنفيذ:

تضم جهات تنفيذ البحث العلمي، طبقا للإحصائيات الدولية(التي تقدمها اليونسكو)، ما يأتي:

- القطاع الخاص الربحي
- القطاع الحكومي
- التعليم العالي
- القطاع الخاص غير الربحي
- جهات أخرى غير محددة.

1-4 طبيعة البحوث :

تتضمن طبيعة البحوث، تبعا للبيانات الدولية، الأقسام الرئيسة الآتية:

- بحوث أساسية
- بحوث تطبيقية
- بحوث في التطوير التجريبي
- بحوث غير محددة الطبيعة.

1-5 المجالات البحثية :

تشمل المجالات البحثية التي تعتمدها البيانات الدولية في توزع الإنفاق عليها ما يأتي:

- العلوم الطبيعية – العلوم الاجتماعية
- الهندسة والتقنية – الإنسانيات
- الطب والعلوم الصحية – مجالات غير محددة.
- العلوم الزراعية

2-اهتمامات الدول بمجال انفاق البحث العلمي :

ترفع الدول المتقدمة منذ عدة عقود نسبة ما تنفقه على البحث والتطوير من القطاعين العام والخاص إلى ناتجها المحلي الإجمالي، وذات التوجه بات مطبقا في بعض الدول النامية في شرق وجنوب شرق آسيا، والتي ضاعفت ما تنفقه على منظومة العلم والتقنية والابتكار في السنوات الأخيرة، فقد أظهرت إحصائيات أن الصين حققت قفزات في مجال الإنفاق على الأبحاث والتطوير إذ زادت بنحو 20% خلال الأعوام الماضية، حيث تنفق الصين حاليا 300 مليار دولار سنويا على الأبحاث والتطوير مقارنة بـ450 مليار دولار لأمريكا، ومن المتوقع أن يتجاوز إنفاق الصين في هذا المجال أوروبا بحلول عام 2018 وأمريكا بحلول عام 2022.

ولذلك حذر تقرير صدر عن معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا* في أفريل 2014 بعنوان «مستقبل مؤجل: تراجع الاستثمار في مجال البحث العلمي يهدد الابتكار الأمريكي بالعجز»، من تقليص الإنفاق على البحث العلمي في الولايات المتحدة باعتبار أنه سيؤدي إلى تعطيل التقدم العلمي الذي يعتبر السبب الأساسي في جعل الولايات المتحدة في مقدمة دول العالم.

وبينما فاقت الاستثمارات في مجال البحث العلمي معدل النمو الاقتصادي على مستوى العالم بحسب آخر تقرير صادر عن منظمة «اليونسكو»، زادت الاستثمارات في مجال البحث العلمي على مستوى العالم ما بين عام 2007 حتى عام 2013م بنسبة 31% لتصل إلى 1.478 تريليون دولار، مبينا أن الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم ارتفع خلال نفس الفترة بنسبة 20%، ومشيرا إلى أن الاستثمارات في البحث العلمي والتطوير ينظر إليها على مستوى العالم على أنها مفتاح التنمية الاقتصادية، إلا أن واقع الإنفاق على البحث العلمي في عالمنا

* معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا أو معهد ماساتشوستس للتقنية) بالإنجليزية(Massachusetts Institute of Technology :، ويعرف اختصارا ب (MIT) هي جامعة بمدينة كامبريدج بولاية ماساتشوستس تأسست عام .1861 ويعتبر هذا المعهد من المعاهد المتألقة عالمياً .

العربي لا يزال بعيدا عن الاهتمام العالمي بالبحوث العلمية ومراكز الفكر، حيث تشير تقديرات منظمة اليونسكو إلى أن ما ينفق على المواطن العربي في مجال البحث العلمي سنويا لا يزيد على 14 دولارا، بينما ينفق على المواطن الأمريكي والأوروبي أكثر من 1200 دولار سنويا وانعكس ذلك على حجم الإنتاجية حيث بلغ عدد الأبحاث العلمية المنشورة على مستوى العالم في 2012م نحو مليونين و945 ألف بحث، كان نصيب العالم العربي منها 38.5 ألف بحث فقط[1].

2-1 أهم مصادر الانفاق :

2-1-1 الإنفاق الحكومي على البحث العلمي :تنفق الدول المتقدمة مبالغ ضخمة في مجال البحث العلمي فعلى سبيل المثال و حسب إحصائيات منظمة اليونسكو لسنة 2004، خصصت كل من السويد 3.3٪ من ناتجها القومي للبحث العلمي و خصصت سويسرا و اليابان 2.7٪ ، وتتراوح النسبة من 2 إلى 2.6٪ في كل من فرنسا والدانمرك والولايات المتحدة ، كما وصلت نسبة الإنفاق على البحث العلمي في إسرائيل إلى 4.7٪ ...الخ اما في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي فقد تم تخصيص 21.3 مليار دولار أي ما نسبته 0.6% من الناتج القومي الإجمالي، ودول جنوب شرق آسيا48.2 مليار دولار أي ما نسبته 2.7%، في مقابل تخصيص الدول العربية للبحث العلمي مجتمعة ما يناهز 1.7 مليار دولار أي ما نسبته 0.3% من الناتج القومي الإجمالي.

2-1-2 الإنفاق غير الحكومي على البحث العلمي : اعتماد الدول المتقدمة في مجال البحث العلمي على آليات ووسائل مكنتها من توفير الميزانيات اللازمة للإنفاق على البحث العلمي وتنويع مصادره ، إضافة إلى الإنفاق الحكومي من ميزانياتها تلعب مراكز ومعاهد الدراسات والبحوث العلمية في الدول الفاعلة دوراً حضارياً وتنموياً متقدما في تزويد المهتمين بالدراسات العلمية النظرية والتطبيقية والتطويرية

[1]موقع الانترنيت: http://www.alarabiya.net مقال خالد عباس طاشكندي، مستقبل الانفاق على البحث العلمي، نوفمبر 2013.

وكذلك إمداد صناع القرارات بنتائج تحليل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والأمنية والاجتماعية لمعرفة آثارها ونتائجها على المجتمعات.

وكذا عقد المؤتمرات والندوات والحلقات المتخصصة، وتنظيم المحاضرات واللقاءات وإصدار الكتب و المجلات العلمية وتوظيف التقنيات المعاصرة والمعرفة التراكمية في خدمة مصالح الدولة. وهذا للأسف لا نجده في واقعنا العربي بشكل متكامل وإيجابي وأقرب الأمثلة على تلك السلبية واللامبالاة أن مؤتمرات علمية وندوات ومعارض فنية متخصصة يشرف عليها نخبة متميزة من كبار الأكاديميين والمتخصصين لا يحضرها المعنيون في تلك الجهات الرسمية أو على الأقل ممثلون عنها وإذا ما انتدب من يشارك في تلك الأنشطة واللقاءات العلمية فقد يختار ممن ليس لعمله علاقة بتلك المواضيع .و تواجه المؤسسات البحثية والجامعية الكثير من المعوقات والتحديات، ومن أهم هذه عراقيل و التحديات كانخفاض مستويات التمويل و تدني إسهام القطاع الخاص في شؤون التعليم العالي والبحث العلمي، إذ لا تتعدى نسبة تمويل البحث العلمي1٪ في الميزانيات العامة .[1]

2-2 الانفاق العالمي على البحث العلمي :

العالم ينفق 2,1% من مجمل الدخل المحلي على البحث العلمي

- الولايات المتحدة تنفق وحدها على البحث العلمي أكثر من 168 مليار دولار أي 32% من مجمل ما ينفق العالم كله.
- الولايات المتحدة والصين تتزعمان الإنفاق على البحث العلمي

[1] حسين بهاز، **البحث العلمي في الوطن العربي - الواقع ، المعوقات و التحديات**، أعمال الملتقى المغاربي حول: دور التعليم في بناء المغرب العربي الكبير :توحيد المناهج والأهداف المعرفية ، تونس، نوفمبر 2016.

- إسرائيل تنفق 4,2 % من مجمل دخلها القومي السنوي على الأبحاث والتطوير.. أي أكثر من 9 مليارات دولار
- تركيا وتونس الأكثر إنفاقا بين الدول العربية والإسلامية على البحث العلمي والجزائر تتذيل القائمة

ذكرت إحصائيات البيانات الصادرة عن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لدولها الـ34 أن الجامعات تنفق 20% من إجمالي ما ينفق على البحث العلمي في تلك الدول(أعضاء المنظمة) بينما تنفق الحكومات10%. وفي بعض المجالات مثل العلوم الاجتماعية، والإنسانيات، تزيد مساهمة الحكومات عن ذلك بكثير، حيث يشكل إنفاق الحكومة الأمريكية على الأبحاث الطبية حوالي 36 % من مجمل ما ينفق على الأبحاث في هذا المجال العلمي، داخل الولايات المتحدة.

ويختلف ما تنفقه حكومات الدول المختلفة على البحث والتطوير حيث تنفق الولايات المتحدة ، أكثر من 400 مليار دولار سنويا على البحث والتطوير تليها الصين بحجم إنفاق يقارب على 300 مليار ثم اليابان بـ160 مليارا.

فيما لم تبلغ ميزانيات البحث والتطوير المليار الواحد في ثماني دول مجتمعة هي (لاتفيا والسودان، والجزائر وكوستاريكا وأوغندا وبتسوانا وأذربيجان وإثيوبيا) كما لا تبلغ ميزانيات الأبحاث والتطوير في 16 دولة، 1% من حجم ما ينفق على البحث والتطوير في الولايات المتحدة.

وقد يفسر البعض هذه الأرقام على أنها نتيجة الفارق في(حجم اقتصادات تلك الدول) ولكن مثل هذا التفسير –أثبت فشله إذا ما نظرنا إلى قائمة الترتيب الدولي حسب نسبة ما ينفق على البحث والتطوير من إجمالي الناتج القومي أي

حجم الإنفاق على الأبحاث العلمية مقارنة بحجم الناتج الاقتصادي[1].

وتحتل تلك القائمة حاليا إسرائيل التي تنفق حاليا 4.27 % من مجمل دخلها الوطني السنوي على الأبحاث والتطوير وهي النسبة التي تترجم إلى أكثر من 9 مليارات دولار سنويا تليها في ذلك كوريا الجنوبية، التي تنفق 4.23 من مجمل دخلها الوطني على الأبحاث والتطوير، وهي نسبة تترجم إلى 55 مليار دولار سنويا.

بمعنى أن نسبة ما تنفقه إسرائيل من مجمل دخلها القومي –4,2 %– يقارب خمسة أضعاف نسبة أكثر الدول العربية إنفاقاً على البحث العلمي وبالنظر إلى حجم الناتج الإسرائيلي الذي يقارب 250 مليار دولار سنويا وأخذاً في الاعتبار أن إسرائيل تنفق 4,2 % من هذا الناتج على البحث العلمي، وهو ما يترجم إلى 9 مليارات دولار سنوياً، يمكن الاستنتاج بأن حجم ميزانيات الأبحاث العلمية والتطوير في إسرائيل، تزيد على حجم ميزانيات الأبحاث العلمية في دول الجوار مجتمعة.

وعلى النقيض من ذلك نجد أن أكثر الدول (الإسلامية والعربية) إنفاقا على البحث والتطوير هى " تركيا" التى تنفق أقل من 1 % أو 0,92 % تحديدا من مجمل دخلها القومي السنوي. وبين الدول العربية تحتل تونس رأس قائمة الدول العربية إنفاقا على البحث والتطوير –بالنسبة إلى مجمل دخلها القومي– بنسبة 0,86 % بالتحديد، وهو ما يترجم إلى 660 مليون دولار فقط سنويا.

ووفق تقارير حكومية فإن العالم ينفق 2,1% من مجمل الدخل المحلي علي البحث العلمي ما يعادل 536 بليون دولار تقريبا بالإضافة إلى أن العاملين في

[1] موقع الانترنيت: مقال تم اصدراه نوفمبر 2015 من مجلة البلاد العراقية، http://www.elbalad.news.

مجال البحث العلمي بلغوا 3,4 مليون باحث بمعدل 1,3 باحث لكل 1000 من القوى العاملة[1].

2-2-1 الولايات المتحدة الأمريكية: تنفق وحدها سنويا على البحث العلمي أكثر من 168 مليار دولار أي حوالي 32% من مجمل ما ينفق العالم كله وتحتل الآن عرش الدول المتقدمة، إلى حد وصلت معه السيطرة على العالم ؛ وتعد- من أكثر دول العالم جاذبية في مجال البحث العلمي لأنها تستقطب الأكاديميين من جميع دول العالم

ووفق تقرير حقوقي فان 4 من أصل 5 علماء ألمان حاصلين على جائزة نوبل في الفيزياء والطب فضلوا الرحيل من ألمانيا إلى الولايات المتحدة والاستقرار فيها بشكل دائم نظرا لتوافر بيئة البحث العلمي والميزانية السخية التي توفرها أمريكا للعلماء.

كما أن 12% من حاملي الدكتوراه الالمان يتوجهون الى الولايات المتحدة ، وأضاف التقرير أن ميزانية جامعة هارفارد للبحث العلمي تعادل عشرة أضعاف ميزانية جامعة برلين

2-2-2 اليابان : تنفق 130 بليون دولار على البحث العلمي ما يعادل 24% من إنفاق دول العالم، ويبلغ عدد الباحثين فيها 5100 باحث والآن تقدمت اليابان حتي وصلت لدرجة من العلم وضعتها في مصاف الدول المتقدمة في الابتكارات والاختراعات.

2-2-3 كوريا الجنوبية: رفعت كوريا الجنوبية نسبة إنفاقها على البحث والتطوير من 0.6% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 1980 إلى 2.89% في العام 1997، ووجهت اهتمامها نحو الإلكترونيات وعلوم البحار والمحيطات

[1] للاطلاع أكثرا انظر موقع الانترنيت الخاص بمجموعة البنك الدولي، آخر احصائيات سنة 2015، الموقع : http://www.albankaldawli.org/

وتقنيات البيئة، وتقنيات المعلومات، وأدوات التقييس، والمواد الجديدة، وعلوم الفضاء والطيران. ووفق مصادر أخرى فقد رفعت كوريا الجنوبية ميزانية البحث العلمي إلى ما يقرب من 4% في العام 2010 لتصل ميزانيتها إلى 11.5مليار

2-2-4 سويسرا: أعلن المكتب الفدرالي للإحصاء أن سويسرا أنفقت في عام 2004 نحو 13.1 مليار فرنك في البحث العلمي والتنمية، أي ما يعادل 2.94 % من الناتج القومي لتقف سويسرا بذلك في ترتيب متقدم وسط الدول الأوروبية طبقا لتصنيف منظمة التعاون الاقتصادي ويعمل في هذا القطاع 50250 شخص بنسبة 28.2% يحملون درجة الدكتوراه، و54% من خريجي الجامعات والعاهد الفنية المتخصصة بزيادة سنوية بمعدل 0.5%، لكن هذه النسبة تتراجع تدريجيا من عام إلى آخر، بسبب عدم وجود الأعداد المناسبة للعمل في هذا المجال إذ يبلغ عدد الشباب منهم الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20 و 29 عام 7 من كل ألف، أي أنه معدل لا يكفي لتعويض كبار السن، أو تجديد طاقات العمل ؛ والنتيجة الطبيعة لهذا الخلل هو لجوء نسبة كبيرة من الشركات لتمويل البحث العلمي في الخارج.

2-2-5 الصين: التي يصل تعدادها الى مليار ونصف، والتي مرت بأعتي الأزمات الاقتصادية بلغت ميزانيتها للبحث العلمي، ما يقرب من 136 مليار دولار، في الوقت الذي لم تتجاوز فيه هذه الميزانية 30مليار دولار فقط في العام 2005.

وتحولت الصين الآن إلى ثالث أكبر اقتصاد في العالم، وحلت محل اليابان والهند كأكبر شريك تجاري للولايات المتّحدة في عامي 2004 و2008، على التوالي، ثم أصحبت أكبر شريك تجاري للبرازيل في عام 2009، وتعد أيضاً

أكبر مصدر لواردات الولايات المتحدة.

2-2-6 إسرائيل : تنفق اسرائيل على البحث العلمي 9 مليار دولار حسب معطيات العام 2008، وهو ما يوازي 4.7% من إنتاج إسرائيل القومي، كما أن معدل ما تصرفه حكومته على البحث والتطوير المدني في مؤسسات التعليم العالي، 34.6% من الموازنة الحكومية المخصصة للتعليم العالي بكامله.

ووصل عدد الباحثين في إسرائيل حوالي 24ألف باحث وحوالي 90ألف عالم ومهندس في إسرائيل يعملون في البحث العلمي، وتكلفة الباحث الواحد في الدولة اليهودية 162 ألف دولار في السنة ما يعادل أربع أضعاف تكلفه الباحث العربي. وقد بلغ عدد الباحثين في إسرائيل 25 ألف بمعدل 5 آلاف باحث لكل مليون شخص واحتلت إسرائيل المتربة الأولى عالميا من حيث نصيب الفرد من الإنفاق على البحث العلمي[1].

- أما فيما يخص أكثر الدول إنفاقا على البحث العلمي من خلال اجمالي الناتج المحلي الوطني للدول وحسب احصائيات معهد اليونسكو الاحصائي وهذا من خلال إحصائيات ما بين 1996 إلى 2015.وكذا اتجاه العالم نحو الانفاق على البحث العلمي، ودول العالم العربي فهي موضحة في الجدول التالي:

[1] مقال تم اصدراه نوفمبر 2015 من مجلة البلاد العراقية، مرجع سابق.

جدول رقم(01) : يوضح اكثر الدول انفاقا على البحث العلمي من خلال اجمالي الناتج المحلي الوطني

	1996	1998	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2015
إسرائيل	%2.60	%2.92	%3.93	%4.13	%3.87	%4.13	%4.33	%3.94	%4.16	%4.29	%4.27
كوريا ج	%2.24	%2.15	%2.18	%2.27	%2.53	%2.83	%3.14	%3.45	%4.02	%4.28	%4.23
اليابان	%2.69	%2.87	%2.90	%3.01	%3.03	%3.28	%3.34	%3.14	%3.21	%3.40	%3.28
الو م أ	%2.44	%2.50	%2.62	%2.54	%2.48	%2.54	%2.77	%2.73	%2.70	%2.74	%2.79
ألمانيا	%2.13	%2.21	%2.39	%2.41	%2.42	%2.46	%2.60	%2.71	%2.87	%2.89	%2.88
الدنمارك	%1.80	%2.0	%2.33	%2.44	%2.41	%2.41	%2.78	%2.93	%3.01	%2.98	%3.01
الصين	%0.56	%0.65	%0.90	%1.06	%1.21	%1.37	%1.44	%1.71	%1.91	%2.02	%2.07

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات معهد اليونسكو الاحصائي.

*** التعليق على الجدول :**

من خلال الجدول الذي يوضح احصائيات أكثر الدول انفاقا في مجال البحث العلمي و ذلك من خلال الناتج المحلي الوطني وهذا ما بين سنوات 1996 إلى غاية 2015 ، وقد كان الترتيب حسب الناتج المحلي الوطني ولم يكن بالقيمة المالية التي تنفقها الدول على البحث العلمي ، وهذا من أجل أن نحدد الفروقات الموجودة في الدول التي تعطي للبحث العلمي أولوية وأهمية ، بالرغم من أن بعض الدول كإسرائيل مثلا أو الدنمارك ليست من الدول الأولى الرائدة في الإنتاج العلمي والتطور التكنولوجي مقارنة بالو م أ أو الصين مثلا ، لكنها تتصدر أكثر الدول انفاقا في مجال البحث العلمي ، ويرجع ذلك الاختلاف إلى عدة أسباب نذكر منها :

- الكثافة السكانية التي تعتبر احد المؤشرات الأساسية في تطور الدول أو في تخلفها وخصوصا إذا كان المستوى المعيشي والدخل الفردي عالي او متوسط المستوى فإن لتعداد السكان دور مهم في الإنتاج العلمي والتطوير التكنولوجي وهذا من نراه في دولة الصين مثلا ، إذا يرجع التقدم الذي وصلت إليه حاليا غرارا عن أنها تهتم بالإنفاق في مجال البحث العلمي فإن للسكان دور في القفزة النوعية التي قامت بها من خلال سنوات ماضية وكذا في الوعي الثقافي للمجتمع والاهتمام بمجال العلمي والتقني.
- الجانب التاريخي والمكانة التي كانت تحتلها الدولة مثلا ألمانيا كانت من الدول التي لديها مكانة في المجتمع الدولي وهذا ما جعلها من الدول المتقدمة في مجال العلمي والتطوير التكنولوجي وخصوصا في مجال التقنيات.
- المساحة التي تحتلها الدولة، فغرارا عن اهتمامها بمجال البحث العلمي فإن للمساحة دور مهم مثلا الو م أ لها مساحة شاسعة فهذا جعلها من الدول

الرائدة في مجال البحث العلمي، وكذا في تأسيسها لمراكز البحث العلمي التي أصبحت اليوم عالمية وتقاريرها تتصدر العالم، وكذلك لا ننسى الاعلام في ذلك فإنه يعطي لدولة مكانة وشعبية وسط المجتمع الدولي وأهمية أكثر من دولة أخرى وكذا من خلال دخول الدولة في المنظمات العالمية وإصدار القرارات المتعلقة بالمجتمع الدولي.

من خلال ما سبق نرى أهمية البحث العلمي وكيف أن الدول التي تهتم بالإنفاق في مجال البحث العلمي هي نفسها الدول الأكثر تطورا والأكثر احتلالا لمكانة في المجتمع الدولي ، و ذلك لأن العلم والتكنولوجيا هي من بين أهم المؤشرات الأساسية التي تساهم في تطور الدول ونموها ، فكل ما كانت الدولة تهتم بالإنفاق في مجال البحث العلمي فإن ذلك سيؤثر إيجابا في تطورها وفي تقدمها حتى وإن كانت من بين الدول المتخلفة. لأن الانفاق في مجال البحث العلمي يعد من أكثر الاستثمارات الناجحة في التقدم والرقي وخصوصا إذا كانت البحوث المقدمة والإنتاج العلمي يرقى إلى العالمية وكذا براعة الاختراع وكثرة المشتغلين في مجال البحث العلمي سيساهم حتما في قفزة نوعية لأي دولة من دول العالم.

خلاصة :

مما نستخلصه من هذا الفصل هو أن للبحث العلمي أهمية كبيرة في الدول المتقدمة والساعية للتطور، فهو الطريقة شبه الوحيدة للمعرفة حول العالم، وهو القاعدة الأساس لبنية الاقتصاد القائمة على المعرفة وتحقيق التنمية المستدامة ولذلك ترفع الدول المتقدمة منذ عدة عقود نسبة ما تنفقه على البحث والتطوير من القطاعين العام والخاص إلى ناتجها المحلي الإجمالي، وذات التوجه بات مطبقا في بعض الدول النامية في شرق وجنوب شرق آسيا، والتي ضاعفت ما تنفقه على منظومة العلم والتقنية والابتكار في السنوات الأخيرة، وذلك لأن الانفاق في البحث العلمي يساهم بتطور المؤسسات العلمية ومنه يساهم في تطور المجتمع.

الفصل الرابع: البحث العلمي في الجزائر

تمهيد

أولا : الاهتمام بالبحث العلمي

ثانيا : مؤسسات و أنساق البحث العلمي بالجزائر

ثالثا : نظرة عامة حول نسق البحث العلمي بالأغواط

خلاصة

تمهيد :

سنحاول في هذا الفصل أن نقدم أهم المؤسسات البحثية المتواجدة في الجزائر وخصوصا التي تنتمي للقطاع الحكومي ، لأن البحث العلمي يعتمد في تسييره على مركزية القرار ، وكذا في الانفاق عليه يعتمد على الجهات الوصية له ، لذا تطرقنا في هذا الفصل إلى البدايات الأولى للاهتمام بالبحث العلمي بالجزائر وكذا إلى التطور التاريخي له وكذا بالقوانين المتعلقة به، والعنصر الثاني تطرقنا فيه لمؤسسات وانساق البحث العلمي المتواجدة بالجزائر، والعنصر الثالث تطرقنا فيه للجانب النظري الخاص بدراستنا الميدانية ، بحيث تطرقنا إلى التطور التاريخي للبحث العلمي بالأغواط والاهتمامات الأولى له، كما تطرقنا إلى أهم المؤسسات البحثية المتواجدة بالمنطقة .

أولا : الاهتمام بالبحث العلمي في الجزائر :

يتزايد الاهتمام بالبحث العلمي بشكل متصاعد في مختلف الدول وخاصة منها تلك التي كانت إلى وقت قريب تعاني تحت الاستعمار، و ذلك في سبيل إحراز مزيد من التقدم الذي يخدم التنمية. و قد عرف قطاع البحث العلمي بالجزائر تطورا متزايدا منذ السنوات الأولى للاستقلال حين بادرت الدولة للتوجه نحو تطوير قطاع التعليم العالي و البحث العلمي.

1-التطور التاريخي للبحث العلمي بالجزائر :

لم تولي الجزائر البحث العلمي أولوية بعد الاستقلال مباشرة نظرا للظروف المتأزمة التي عاشتها البلاد آنذاك، ففي هذه الفترة كانت مشاريع البحث العلمي تقترح وتوجه من قبل المؤسسات الفرنسية المعروفة تحت إسم " مؤسسة التعاون العلمي الجزائرية الفرنسية (O.C.S.) ، التي أنشأت سنة 1967 لغاية حلها سنة 1972.

ثم بعد إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970 ، وبعد إصلاح التعليم العالي بدأ التفكير في تنظيم البحث العلمي، أنشأت في سنة 1973 مؤسستان هما :

- المجلس الوطني للبحث "(C.N.R.) - مهمته تحديد توجهات البحث والمخطط الوطني للبحث
- الديوان الوطني للبحث العلمي (O.N.R.S.) " وهو هيئة مكلفة بتنفيذ البحث

تميزت هذه المرحلة بـ:

- إنشاء إدارة البحث ومراكز البحث وكذا تنصيب هياكل المجلس الوطني للبحث

- انطلقت خلال هذه الفترة مناقشـــات المجلس الوطني للبحث حول تخطيط وإعداد برامج البحث العلمي ذات الأولوية الوطنية مثل التكنولوجيا، المواد الأولية، الطاقة ، التربية والتكوين .
- أشغال الدورة الخامسة للمجلس الوطني للبحث المنعقدة في جويلية 1979 ، فقد أسفرت عن :

– إنشاء " اللجنة الدائمة لتخطيط البحث (C.P.P.R)

– اعتماد مبدأ تخصيص ميزانية للبحث.

– تقرر وضـــع اللجنة الوطنية لتخطيط البحث تحت الوصـــاية المشـــتركة للوزارة المكلفة بالتخطيط، والوزارة المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي[1].

أما مرحلة الثمانينيات فقد عرفت ظروفا خاصـــة تميزت، على الصـــعيد الســياســي، بتغيير في هرم الســلطة. أما في مجال البحث العلمي فقد شــهدت عدة تغييرات. فبعد حل الديوان الوطني للبحث العلمي ســنة 1983، تم إنشـــاء محافظة البحث العلمي و التقني عام 1984و هي المحافظة الثانية بعد التي تأسست في سنة 1982 تحت وصـــاية الوزير الأول. هذه المحافظة الثانية حاولت ترتيب البرامج الوطنية ذات الأولوية لكنها لم تعمر طويلا لأنه في عام 1986 اســـتبدلت كلتا المحافظتين بالمحافظة السامية للبحث التي وضعت تحت وصاية رئيس الجمهورية[2].

أسفر هذا الوضـــع عن غياب استراتيجية وضع سياسة وطنية للبحث العلمي ونتيجة لذلك توقفت البرامج الوطنية للبحث التي كانت تشـــرف عليها " محافظة

[1] أحمد عمراني، **واقع و آفاق مساهمة البحث العلمي في التنمية بالجزائر في ظل السياسة الوطنية الجديدة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي**، المؤتمر الثاني للتخطيط و تطوير التعليم و البحث العلمي في الدول العربية، جامعة الملك فهد للبترول و المعادن، الظهران، المملكة العربية السعودية 24-27 فيفري 2008.

[2] عبد الكريم بن أعراب، **أهمية استقرار المنظومة الجزائرية للبحث العلمي في تحقيق التنمية الانسانية**، جامعة قسنطينة ، ص4.

البحث العلمي والتقني " باعتبارها الأداة لتنفيذ هذه البرامج ، وكان من المفروض دعم هذه الهيئة وليس حلها .

من جهة أخرى ، وفي غمرة الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد سنة 1988 ، طلب من المؤسسات الاقتصادية العمومية الاختيار على أساس المردود الاقتصادي والمالي على حساب نشاطات البحث والتجديد . ونتيجة لذلك تخلت أغلب المؤسسات عن برامج البحث وحلت وحدات البحث المعتمدة لديها.[1]

و لمعالجة هذا الوضع الذي آل إليه البحث العلمي تم استحداث منصب وزارة منتدبة للبحث العلمي سنة 1990، بهذا التعيين أصبحت الهيئة المديرة للبحث ضمن طاقم أعضاء الحكومة غير أنها لم تعرف بدورها الاستقرار المنشود فقد تعاقبت سبع وصايات على البحث العلمي لغاية سنة 2000 ،حيث أنشأ منصب الوزير المنتدب لدي وزير التعليم العالي والبحث العلمي ، مكلف بالبحث العلمي إلى يومنا هذا[2].

من خلال ما سبق نجد أن تاريخ ميلاد سياسة البحث العلمي و التطور التكنولوجي في الجزائر إلى سنوات السبعينات، و ذلك بإنشاء أول وزارة جزائرية للتعليم و البحث العلمي 1971، و ذلك من خلال ورقة قدمتها الحكومة الجزائرية لندوة الامم المتحدة و المتعلقة بتطبيق العلم و التكنولوجيا في مجال التنمية. عرفت سنة1973 إنشاء المجلس المؤقت للبحث العلمي، و تلاه إنشاء المنظمة الوطنية للبحث العلمي في 1974، ثم حلت سنة 1983، و تعزز لأول مرة البحث العلمي سنة 1983 بهيكل جديد، بتسمية " محافظة البحث العلمي و التقني" و التي أنشأت لأول مرة لجنة

[1] غنية شليغم، **السياسة البحثية في الجزائر الآليات والعوائق**، جامعة ورقلة ، ص 3.
[2] أحمد عمراني، مرجع سابق.

تنسيق بين القطاعات مهمتها ربط البحث العلمي بالقطاعات الأخرى الصناعية و الاقتصادية.[1]

في عام 1986، تم إنشاء المحافظة السامية للبحث، كهيئة تابعة لرئاسة الجمهورية للقيام بدور:

-تنمية الطاقات المتجددة.

-ترقية و تنشيط و تنسيق البحث بين مختلف القطاعات.

و بالرغم من النقائص المسجلة إلا أن المحافظة السامية للبحث حققت نتائج حسنة و أدت مهامها بالشكل المقبول.

منذ عام 1990 و بروز معالم النظام الدولي الجديد أو اقتصاد السوق و الديمقراطية حولت المحافظة السامية إلى وزارة منتدبة للبحث و التكنولوجيا ، و في عام 1992 اسندت مهامها إلى كتابة الدولة التابعة إلى وزارة التعليم العالي.

منذ عام 1993-1998، تكفلت وزارة التعليم العالي بالبحث العلمي، فتغيرت فلسفة البحث تمام إذ لم يعد نظام برمجة البحث يعتمد على مفهوم" فوارة الماء" أو من الأسفل إلى الأعلى حيث يحدد القائمون بالبحث محاور مواضيع البحث و يقترحونها على الهيئات العليا للمصادقة عليها لتصبح العناصر المكونة لما يسمى (برنامج بحث وطني)، ولا تملك هذه الطريقة الانسجام أو التماسك المطلوب لمثل هذا البرنامج. لقد صححت هذه الوضعية بطريقة " المظلة" أو من الأعلى إلى الأسفل حيث يتم أولا تحديد أهداف البحث بمسايرة الواقع الاقتصادي والاجتماعي ثم بثها و توزيعها على شكل محاور و مواضيع يتكفل بها القائمون بالبحث.

في سنة 1998 بمرسوم وزاري رقم 244 يحدد توجيه البرنامج الخماسي للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي وضعت الوزارة برنامجا لمدة خمس سنوات حيث ترتفع

[1] بلقرع العربي و روابح زاهير، **سبل تفعيل البحث العلمي الجامعي بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، جامعة المسيلة ،من موقع الانترنيت.

فيه النسبة المخصصة للبحث العلمي من 0.5% سنة 1997 إلى 1% سنة 2000 من ناتج الدخل الخام. هذا ما مكن من رصد مبالغ مالية لعملية البحث العلمي حيث اعتمدت الوزارة سنة 1999 نظام المخابر حيث صدر مرسوم تنفيذي يحدد قواعد إنشاء مخبر البحث و تنظيمه و تسييره، حيث يتكون كل مخبر من مجموعة فرق البحث.[1]

لذلك سعت الجزائر الى وضع صيغ تحقق هذى المنحى ومنها القانون رقم 11-98 المؤرخ في 22 أغسطس 1998 حيث وضع أهدافا أولية تتمثل في ضمان انفتاح البحث العلمي والتطور التكنولوجي وإعادة الاعتبار لوظيفة البحث في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ومؤسسات البحث العلمي

و لكي توضح الصورة الخاصة بحركية مؤسسات البحث العلمي في الجزائر منذ الاستقلال نقدم الجدول التالي : [2]

[1] بلقرع العربي و روابح زاهير، مرجع سابق.
[2] عبد الكريم بن أعراب، مرجع سابق، ص 5.

جدول رقم(02) : تطور مؤسسات البحث العلمي في تاريخ الجزائر من 1962 إلى 2004.

الهيئة	تاريخ الإنشاء	الجهة الوصية	تاريخ الحل
مجلس البحث	1963	جزائرية فرنسية	1968
هيئة التعاون العلمي	1968	جزائرية فرنسية	1971
المجلس المؤقت للبحث العلمي	1971	جزائرية	1973
الديوان الوطني للبحث العلمي	1973	وزارة التعليم العالي	1983
محافظة الطاقات المتجددة	1982	رئاسة الجمهورية	1986
محافظة البحث العلمي والتقني	1984	الوزارة الأولى	1986
المحافظة السامية للبحث	1986	رئاسة الجمهورية	1990
الوزارة المنتدبة للبحث و التكنولوجيا	1990	الوزارة الأولى	1991
الوزارة المنتدبة للبحث و التكنولوجيا و البيئة	1991	الوزارة الأولى	1991
كتابة الدولة للبحث	1991	وزارة الجامعات	1992
كتابة الدولة للتعليم العالي و البحث	1992	وزارة التربية	1993
كتابة الدولة للجامعات و البحث	1993	وزارة التربية	1994
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	1994	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	1999
وزارة منتدبة للبحث العلمي	1999	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	ليومنا

المصدر : عبد الكريم بن أعراب، مرجع السابق، ص 9.

2- القوانين المتعلقة بالبحث العلمي بالجزائر:

2-1 من حيث تطوير الموارد البشـرية في مجال البحث العلمي فقد عمد المشـرع الجزائري إلى تحديد مهام الباحث حيث أكد على الاسـتعمال الفعلي للموارد البشـرية المؤهلة و القدرات البشرية الوطنية في مجال الخبرة من طرف المؤسسات و الهيئات العمومية و الخاصـة في الأنشـطة المباشـرة اسـتجابة للمقتضـيات المترتبة على التحولات الاجتماعية و الاقتصادية. بحيث يقوم بنشاطات البحث العلمي و التطوير التكنولوجي باحثون دائمون و/أو باحثون يعملون بوقت جزئي، يوظفون بموجب عقود محددة المدة أساسا من بين سلك أساتذة التعليم العالين . و تحدد حقوق وواجبات الباحثين الدائمين و مدعمي البحث بموجب قانون أسـاسـي خاص. و تحدد كذلك شروط توظيف و عمل الباحثين الذين يعملون بوقت جزئي عن طريق التنظيم. كذلك يضـمن القانون الأسـاسـي الخاص ، تحكم الباحثين الذين يعملون بوقت جزئي، اسـتقلالية المسـعى العلمي و حرية التحليل و الحصـول على المعلومات و التنقل و المسـاهمة في نشـر المعرفة و التكوين المسـتمر، لاسـيما من خلال المشـاركة في الملتقيات العلمية.[1]

2-2 من حيث تمويل البحث العلمي فقد عمد المشـرع إلى المصـادر المالية التي تعتمد عليها هذه البحوث العلمية فقد وضـح بان الحصـول على التمويل يكون من طرف الصـندوق الوطني للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي و ذلك بتأكيده بأنه: " مفتوح للهيئات و المؤسسات ذات الاستقلالية المالية، و التي تمارس نشاطات متعلقة بالبحث العلمي، والتطوير التكنولوجي و التثمين الاقتصادي ، خاصة :

- وحدات و مخابر و فرق البحث العلمي، المعتمدة، لدى المؤسسات الوطنية.

-المؤسسات الوطنية للتكوين و التعليم العالي و المؤسسات الاستشفائية الجامعية

[1]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 08-05 مؤرخ في 23فيفري 2008،يتضمن **القانون التوجيهي و البرنامج الخماسي حول البحث العلمي و التطوير التكنولوجي1998-2002**،المادة12-15، ص5-6.

- المراكز و المؤسسات الوطنية للبحث العلمي
- الوكالات الموضوعاتية المكلفة بتنفيذ البرامج الوطنية للبحث العلمي
- الهيئات الوطنية المكلفة بالتثمين الاقتصادي للبحث العلمي

و تبرم اتفاقية بين الوزير المكلف بالبحث العلمي و الهيئات أو المؤسسات المستفيدة المذكورة في المادة 3 اعلاه، تحدد على الخصوص ، كيفيات تطبيق و تنفيذ و متابعة العمليات المستفيدة من تخصيصات الصندوق، الحقوق و الواجبات و مبلغ التخصيصات الممنوحة و كذا طرق صرفها .حيث تعد الهيئة أو المؤسسة المستفيدة من تمويل الصندوق الوطني للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي حصيلة أو حصائل دورية خاصة باستعمال التخصيصات و ترسلها إلى المصالح المركزية التابعة للوزير المكلف بالبحث العلمي. حيث يمكن لهذه المصالح تنظيم عمليات تحقق فجائية لمتابعة وضعية تنفيذ برامج الأنشطة موضوع التمويل. و تتم متابعة و مراقبة كيفيات استعمال التخصيصات الممنوحة من طرف المصالح المركزية للوزير المكلف بالبحث العلمي. و بهذه الصفة ، يمكن لهذه المصالح أن تطلب كل الوثائق و المستندات الضرورية الخاصة بالمحاسبة. و تخضع التخصيصات الممنوحة في إطار الصندوق لرقابة الهيئات المختصة في الدولة طبقا للإجراءات التشريعية و التنظيمية المعمول بها. كما يعد الوزير المكلف بالبحث العلمي برنامج عمل تقديري سنوي يضبط فيه الأنشطة التي ستمول و يحدد الاهداف و كذا آجال التنفيذ و المبالغ المخصصة. و يتم تحيين برنامج العمل هذا عند نهاية كل سنة مالية.[1]

[1]قرار وزاري مشترك رقم 082.302 مؤرخ في 22 جويلية2012، بعنوان **الصندوق الوطني للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي،** المادة3-9، ص.ص3-4.

3-2 البرامج الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي خلال الفترة 1998-2002: [1]

لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية الشاملة تم تسطير برامج وطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي خلال الفترة 1998-2002 يتم تنفيذها وفق خطط سنوية تعتبر كأداة ضبط وتقييم للبرمجة (يتفرع كل برنامج إلى مجالات وكل مجال إلى محاور وكل محور إلى مواضيع التي بدورها تتفرع إلى مشاريع بحث) يتم تنفيذها عن طريق إعلان تقديم عروض موجهة للباحثين الدائمين والأساتذة الباحثين، ولقد تم إعداد وإنجاز 27 برنامج وطني للبحث خلال البرنامج الخماسي 1998-2002 من أصل 30 برنامج معتمد أي تنفيذ 5226 مشروع منها 1150 عن طريق إعلانات وطنية لطرح مشاريع بحث و 3331 عن طريق اقتراحات من قبل الأساتذة الباحثين والتي تندرج ضمن برمجة البحث الجامعي بالإضافة إلى 625 يندرج ضمن برامج البحث الخاصة بكيانات البحث و 120 مشروع في إطار التعاون الدولي ،ولأجل ذلك تم تعبئة 16000 باحث من بينهم 13700 أستاذ باحث، إذ ارتفع عددهم مقارنة بسنة 1997 حيث كان يقدر ب 3500 أستاذ باحث، كما تم رفع الميزانية المخصصة للبحث العلمي من % 0.1 إلى % 0.2 من الناتج المحلي الإجمالي تضم اعتمادات التسيير والتجهيز، حيث بلغ متوسط الدعم المخصص للفترة 1999-2005 ما قيمته 34266مليون دينار جزائري خصص منها 17550مليون دج كاعتمادات تسيير لدعم محيط البحث و14154 مليون دج كاعتمادات للتجهيزات و 2562 مليون دج لتنفيذ البرامج الوطنية للبحث، تم تمويلها من قبل الدولة من خلال صندوق خاص بالبحث العلمي، هذا وقد تم اعتماد 640 مخبر بحث داخل مؤسسات التعليم العالي خلال الفترة 1998-2002.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27 ، 10فيفري 2008 .

بالرغم من أن البرنامج الأول 1998-2002 قد سمح بإضفاء ديناميكية جديدة على أنشطة البحث وبتحسين هيكلتها من خلال التعبئة المتزايدة للموارد البشرية والمالية، إلا أن البحث العلمي في الجزائر لم يصل إلى المستوى المأمول حسب المقاييس الدولية ولتجاوز هذه النقائص تم إجراء تعديلات على البرنامج الخماسي الأول واعتماد برنامج خماسي ثاني للبحث العلمي 2008-2012.

2-4 البرامج الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي خلال الفترة 2008-2012: [1]

تمثلت أهم الإجراءات الجديدة التي من شأنها إحداث عدة تطورات في البحث العلمي فيما يلي :

- تنمية الموارد البشرية وتطويرها وتحسين ظروف البحث، ووضع إجراءات تحث الباحث على تثمين نتائج بحثه، مع تعزيز مشاركة الكفاءات الجزائرية المقيمة بالخارج.

- إنشاء مؤسسات جديدة للبحث العلمي لها استقلاليتها التي تضمن تحقيق أهدافها، ومن أهمها المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، التي تشرف على نشاط البحث العلمي.

- تعزيز التعاون الخارجي بما يكفل ترقية البحث العلمي وتطويره ونقل التكنولوجيا.

- تحقيق الشراكة والتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص سواء من حيث التمويل أو البحث، ووضع النتائج في خدمة المجتمع.

- السعي لرفع ميزانية البحث العلمي إلى 1% من الناتج المحلي الإجمالي أي بنحو ثلاثة أضعاف عما كانت عليه، من خلال رصد 100 مليار دينار لتنفيذ

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27 ، 10فيفري 2008 .

34مشـروعا وطنيا للبحث العلمي خلال السـنوات الخمس الممتدة من 2008 إلى 2012.

– وضــع نظام قانوني يتعلق بالإعفاء من الرســوم الجمركية والرســم على القيمة المضـــافة بالنســـبة للتجهيزات العلمية، وتطبيق عملية تخفيض الضـــرائب على المؤسسات التي تقوم بنشاطات البحث والتطوير التكنولوجي.

2-5 القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لسنة 2015:

يتضمن هذا القانون 60 مادة موزعة على ثمانية (08) أبواب هي على التوالي:

– الباب الأول: مخصص للأحكام العامة، ويتضمن فصلين يتناولان تعريف المفاهيم الواردة في مشروع النص، وكذا أهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي،

– الباب الثاني: يتطرق للبرمجة الوطنية لأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي،

– الباب الثالث: يتناول تقييم أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي،

– الباب الرابع: مخصص للتثمين والمصالح العلمية والتقنية،

– الباب الخامس: يتناول الإطار التنظيمي، ويتضمن خمسة(05) فصول مخصصة لهيئات التوجيه والإدارة، ومؤسسات الوساطة، وكيانات تنفيذ أنشطة البحث، ومؤسسات التثمين والابتكار والتحويل التكنولوجي، والشبكات ومصالح البحث المشتركة،

– الباب السادس: مخصص لتطوير الموارد البشرية،

– الباب السابع: يتناول الأحكام المالية،

– الباب الثامن: يتضمن الأحكام النهائية،

* ويتضمن مشروع القانون جملة من التدابير التحفيزية المتمثلة في:

– تكريس آليات ترتيب البرامج الوطنية للبحث (PNR) حسب الأولويات، لتحقيق

مواءمة أفضل للبرمجة مع الانشغالات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وكذا توضيح سيرورة برمجة نشاطات البحث،

– تكريس القواعد الرئيسية المشتركة لتقييم نشاطات البحث في مجمل التخصصات تكون بمثابة قواعد ملزمة لكل الأطراف، بما يسمح بإرساء الأساس التشريعي لنظام التقييم،

– تكريس مبدأ التمويل الأولي للمؤسسات الابتكارية، ودعم المتعاملين الاقتصاديين الذين يقومون بنشاطات بحث – وتطوير (recherche – développement)،

– إمكانية إحداث مراكز للابتكار والتحويل التكنولوجي، تكون بمثابة فضاءات لتشجيع التقارب مع المؤسسات الاقتصادية،

– فسح المجال أمام إمكانية إعداد أطروحات الدكتوراه في المؤسسة،

– ترقية تثمين نتائج البحث وإعادة الاعتبار للبحث في المؤسسة وتوطيد الروابط مع القطاع المهني،

– تكريس مبدأ إعادة تشكيل المجلس الوطني للتقييم، من خلال إشراك الشخصيات العلمية المستقلة، بغرض مطابقة تركيبة المجلس مع طبيعة هذه الهيئة التي تعتبر أداة خارجية لتقييم السياسة الوطنية للبحث،

– إمكانية إنشاء شبكات للبحث بهدف جلب الكفاءات واستيعابها وتجميع الموارد وتشجيع العمل الجماعي،

– تكريس استقلالية التسيير لهياكل البحث التابعة للمؤسسة الجامعية والمتمثلة في وحدة البحث، ومخبر البحث، وفريق البحث، وكذا هياكل البحث المختلطة والمشاركة،

– تشجيع التعاون والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وبين مؤسسات القطاع الاجتماعي والاقتصادي،

– إشراك الإطارات التقنية لمختلف قطاعات النشاط في إنجاز أنشطة البحث، بصفة باحثين غير متفرغين،

– تطوير الوظائف المجاورة للنظام الوطني للبحث، من حيث الملاءمة والنجاعة، وضمان تفتح أكثر على المؤسسة الاقتصادية بوصفها المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني.[1]

*وطبقا للمواد 19، 25، 38، 39، من النظام الداخلي للمجلس وبناء على الإحالة المؤرخة في 04 مارس 2015 من قبل السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني لمشروع القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، على لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية، عقدت اللجنة بتاريخ 20 أفريل 2015، اجتماعا، الذي قدم عرضا مفصلا عن مشروع القانون، ضمنه الأهداف التالية والمتمثلة في:

– تشجيع المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة للمشاركة بشكل أكبر في البحث العلمي والابتكار والتطوير التكنولوجي، وتقريب البحث العلمي من المؤسسة من خلال وضع هدف دائم يتمثل في التثمين الاقتصادي للبحث العلمي، بالإضافة إلى دعم الدولة للمؤسسة العمومية والخاصة، والانتداب المؤقت للباحثين الجامعيين لدى المؤسسات المبتكرة، وإنشاء مراكز ابتكار وتحويل تكنولوجي من أجل مرافقة هاته المؤسسات.

– أهمية تطوير البحث العلمي والتكنولوجي، لما له من ارتباط وثيق بالتعليم والتكوين العاليين من جهة، وبالمحيط الاجتماعي والاقتصادي من جهة أخرى، والتأكيد على الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لأنه حتمية تفرضها التحولات السريعة

[1] نقلا عن التقرير مشروع القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في سبتمبر 2015.

التي يعرفها العالم اليوم، ووجوب توفير الدعم المالي والمادي للبحث العلمي والباحثين على مستوى مراكز ووحدات ومخابر البحث، وكذا فرق البحث.

– التأكيد أيضـــا على أن الباحثين الجزائريين المقيمين في الجزائر أو أولئك الذين هم في الخارج هم قادرون على المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تنشيط البحث العلمي والتطوير والتكنولوجي، وتنظيمهما، بهدف تحقيق التنمية الشـــاملة المستدامة، والتركيز بصـفة أولوية على أهداف التقليص من التبعية الغذائية للخارج، وكذا تعزيز تنافســـية الانتاج الوطني مقارنة مع منتوجات البلدان المتقدمة، وتطوير الطاقات المتجددة، وتشجيع المؤسسات العمومية والخاصة، وإشراك القطاع الخاص في هذا الجهد.[1]

*هذا، وإثر المناقشات وتبادل الآراء درست اللجنة مختلف الأحكام الواردة في مشروع هذا القانون وأدخلت جملة من التعديلات في الشـــكل والمضـــمون. وفي الأخير قد قامت بنص القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وللاطلاع على هذا القانون **أنظر الملحق رقم (02).**

3–الانفاق على البحث العلمي في الجزائر :

كما هو معروف أن البحث العلمي في الجزائر يعتمد كليا على القطاع الحكومي في الانفاق والتســـيير وحجم البحوث ويرتكز ذلك الانفاق في الجامعات والمخابر البحثية التي تتبانهم الجامعة وكذا وكالات البحث ومشـــاريع ووحدات البحث. لذا فإن الجزائر قد مرت برحلتين أساسيتين في مسار البحث العلمي.

3–1 البحث العلمي في الجزائر قبل عام 2008: قبل عام 2008 كانت موازنة البحث العالمي هناك جِد متواضـعة، إذ لم يخصـص له سـوى 0.28% من إجمالي

[1] نقلا عن التقرير مشروع القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في سبتمبر 2015.

الناتج المحلي، فاعترى القطاع السوء، وتجلى هذا على سبيل المثال في ضعف المنتج العلمي من قلة المنشورات العلمية وبراءات الاختراع المسجلة من قِبل الباحثين، وكذلك ضعف التعاون والتشبيك بين الجهات البحثية من جامعات ومراكز أبحاث من جهة، والقطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الدولة من أخرى .

كان البحث العلمي غائبا عن واقع الاقتصاد والمجتمع الجزائري حتى عام 1998، إذ تم إصدار أول قانون للبحث العلمي، وأعطيت له أولوية إنشاء الصندوق الوطني لتمويل القطاع، وخلال البرنامج الخماسي الأول الممتد من 1998 حتى 2002، كانت المهمة منصبّة على تجسيد مفهوم البحث العلمي ميدانيا وخلق المؤسسات التي تسيّره، بإنشاء المختبرات وتمويل البحوث وتكليف الباحثين.

كان التمويل معوقا كبيرا، وحال كثيرا دون إحراز التقدم في مجالاته، إلا أن هيكلية البحث العلمي، لم تكن جيدة، أو بعبارة أخرى لم تسمح بنيته التحتية بإنتاج المعرفة وتطوير التكنولوجيا.[1]

3-2 البحث العلمي في الجزائر بعد سنة 2008: مع بدايات عام 2009، وضعت الجزائر استراتيجية للارتقاء بمستوى البحث العلمي والنهوض به حتى عام 2017 .

قد هذا تم إصدار القانون الثاني الخماسي للبحث العلمي الممتد من 2008 وحتى 2012، وهي المرحلة التي شهدت إنشاء المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في 2009، وتركزت مهامها حول ضمان ترقية البحث العلمي بتدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد، وتحديد الوسائل الضرورية للبحث والتطوير وتوفيرها، والعمل على تثمين نتائج هذا البحث، ودعم تمويل الدولة لكل الأنشطة

[1] المصدر من مقالات حول مستقبل تمويل البحوث في الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل بدعم من المركز الدولي لبحوث التنمية (IDRC)، نوفمبر 2016 من موقع الانترنيت الخاص بشبكة العلم والتنمية الرقمية : http://www.scidev.net.

المتعلقة بالبحث والتطوير .وكل هذا يطلب الشـــيء الكثير للإنفاق على القطاع، وقد وصل الآن إلى 0.5% من إجمالي الناتج المحلي.[1]

3-3 الاستراتيجية المنتهجة بقطاع البحث العلمي في الجزائر:

كانت من أولويات المديرية هيكلة قطاع البحث العلمي، وتقديم نظام وطني متكامل للبحث، وزيادة عدد الباحثين والأكاديميين، والرفع من مســـتوى التجهيزات العلمية والمنشـــآت، ويمكن القول الآن إن النتائج المتوصـــل إليها جِد مرضـــية .

لقد انتقلت الجزائر من 600 مخبر بحث في عام 2008 إلى 1400 مخبر في 2016 داخل الجامعات، وكل الجامعات الجزائرية الآن أصـــبحت مهيكلة بمختبرات بحث في كل المجالات والتخصصات، ومجهزة بأدوات بحث بمواصفات عالمية، وهو ما زاد من عدد الباحثين في كل التخصـصـات، أيضـا من 1200 أسـتاذ باحث إلى 30 ألف أســـتاذ داخل الجامعات، بالإضـــافة إلى 60 ألف طالب دكتوراه .

أما خارج الجامعات، فهناك 30 مركز بحث على المســتوى الوطني يشــارك فيها 2500 بـاحـث دائم، وهي مراكز تهتم بـالبحـث التطبيقي والتطوير التكنولوجي.

بدأت الانعكاسات الإيجابية أيضـا على المنشـورات العلمية، إذ انتقلت الجزائر من 12 ألف بحث منشـور في المجلات العلمية رفيعة المسـتوى في عام 2008 إلى 45 ألف بحث في عام 2015، فمعدل نمو المنشورات العلمية في الجزائر، يُعَد من أعلى المعدلات على المسـتوى الدولي، وفي هذا المجال صُـنفت الجزائر في مراتب متقدمة في القارة الأفريقية، بل إنها تســتأثر بالمرتبة الأولى في بعض التخصـــصـــات، مثل الفيزياء، والكيمياء، والهندسة والرياضيات[2] .

[1] المصدر من مقالات حول مستقبل تمويل البحوث في الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل بدعم من المركز الدولي لبحوث التنمية (IDRC).،مرجع سابق .

[2] نفس المرجع.

- يقدر العدد الإجمالي للأساتذة الباحثين في الجزائر ب 12000 باحث، فيما لا يتجاوز عدد الباحثين الدائمين 1500 باحث، على مستوى 58 جامعة ومركز جامعي و633 مخبر بحث و18 مركزا و6 وحدات بحث، وهو البنية التحتية التي لم تسمح سوى بتسجيل 15 براءة اختراع خلال السنوات الأخيرة إضافة إلى ذلك، فقد رصدت الجزائر 100 مليار دينار أي 1.636 مليار دولار، لتنفيذ 34 مشروعا وطنيا للبحث العلمي خلال السنوات الخمس القادمة، وتمثل هذه الميزانية ثلاثة أضعاف نفقات البحث العلمي في السنوات الخمس الماضية، وتتيح الوصاية للبحث في المختبر ليشتغل فيه أكثر من 16 أستاذا من حملة الدكتوراه أو من درجة بروفيسور، إلا أن إسهامهم في المختبر لا يتجاوز 20% فقط، أما 80% فهي أعمال تطبيقية لإعداد ماجستير أو دكتوراه.

وعلى الرغم من أن تلك الميزانية المخصصة، التي اختلفت عما كانت عليه في السنوات الماضية، إلا أنها تبقى قليلة وغير كافية، وحتى نسبة ال 1بالمائة لا تستجيب للمعايير العالمية، حيث المعدل العام الدولي يبلغ نحو 2% إلى 3%، وفي بعض الدول مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية، يتراوح بين 4 و4.5 بالمائة، ولا يعاني البحث العلمي من الموارد المالية بل من التسيير البيروقراطي للإدارة التي تأخذ أكثر من 60% من ميزانية البحث العلمي، والباقي ينفق على البحث التكويني وليس البحث الاستكشافي، ولهذا السبب فإن نتائج البحث العلمي ما زالت ضعيفة.

1

[1] موقع الانترنيت : **http://www.djazairess.com** مقال نشر يوم : 16-02-2015.

-يضاف إلى ذلك عدم تسيير البحث العلمي وفق المعايير العالمية في مراكز البحوث، إضافة إلى سوء التسيير، حيث توزع معظم النفقات على لوازم مكتبية وتذاكر سفر للمشاركة في مؤتمرات بالخارج، وتكوينات وتربصات بالخارج التي تكاد تكون رحلة سياحية للباحث فقط دون أن تكون لها نتائج ملموسة ، أما القليل فإنه ينفق على لوازم البحث العلمي.

وللإشارة، يمكن أن نلخص عوائق البحث العلمي في الجزائر على الرغم من الميزانية المخصصة في محدودية الحريات الأكاديمية ليس فقط من الناحية السياسية، بل من الناحية البيروقراطية في المحيط الجامعي، فلا يمكن الحديث عن بحث علمي دون حريات أكاديمية متطورة، إضافة إلى انعدام الطلب، حيث لا يوجد طلب اقتصادي واجتماعي يُذكر على منتجات البحث العلمي، سواء في القطاع الخاص أو العام، وكذا عائق الإنفاق إذ يخصص للتوظيف وليس لنشاطات البحث، ولهذا فإن نتائج سياسة البحث العلمي المنتهجة منذ 2000 هزيلة جدا، وأن تخصيص أقل من واحد بالمائة من الناتج الداخلي الخام للبحث العلمي لا يكفي لبناء استراتيجية وطنية للبحث العلمي يمكن الاعتماد عليها.

ثانيا : مؤسسات وانساق البحث العلمي بالجزائر

لكي يتسنى للباحثين القيام بأبحاثهم العلمية وانتاجهم العلمي والفكري يجب أن يكون هنالك مؤسسات خاصة بالبحث العلمي ، ولعل أقرب مؤسسة للبحث هي الجامعة إذ أنها تقترن بالجامعة لأن البحث العلمي يعد أحد الوظائف الأساسية التي تعتمدها الجامعة الجزائرية ، لأنه يتواجد بالجامعة مخابر للبحث وباحثين من طلبة دكتوراه وأساتذة يساهمون في عملية البحث العلمي بغض النظر عن كمية ونوعية البحوث العلمية، إذ نجد اهم الأنشطة المقترنة بالجامعة هي مذكرات التخرج ، والمقالات والملتقيات والمشاريع البحثية. لذلك سنحاول أن نذكر أهم الأنساق البحثية الحكومية وغير الحكومية المتواجدة بالجزائر.

1- الجامعة الجزائرية:

إن ما يمكن التأكد عليه في إطار العلاقة بين الجامعة و المحيط الاجتماعي هو الدور الذي يمكن أن تلعبه الجامعة كبنية معرفية متكاملة في خضم التحولات الجذرية التي يعيشها المجتمع الجزائري لاسيما في جانبها السياسي و الإيديولوجي و تجلياته على الساحة الاجتماعية و الاقتصادية . حيث عرفت الجامعة الجزائرية تغيرات عميقة منذ إنشائها و مثل ذلك انعكس على مجمل العلوم التي تقدمها.[1]

1-1 التعريف القانوني للجامعة الجزائرية :

يعرفها المشرع الجزائري بأنها : مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تساهم في تعميم نشر المعارف و إعدادها و تطويرها، و تكوين الإطارات اللازمة لتنمية البلاد.

و تعرف وزارة التعليم العالي و البحث العلمي الجامعة بأنها : " مؤسسة عمومية ذات طابع علمي و ثقافي مهني تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، يتم إنشاؤها بمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالتعليم العالي و البحث العلمي، و توضع تحت

[1] عبد القادر لقجع، **علم الاجتماع و المجتمع في الجزائر**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص.ص198-199.

وصايته، يحدد المرسوم إنشاء الجامعة و مقرها و عدد الكليات و المعاهد التي تتكون منها و كذا اختصاصها، و يمكن أن تكون للجامعة ملحقة تنشأ بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم العالي ووزير المالية."[1]

و الجامعة في الجزائر مؤسسة تعليمية تتكون من ثلاث أبنية وهي:

أ – البنية البشرية :وتتكون من:

- العمال الإداريون : إذا كل مؤسسة تحتاج إلى تنظيم إداري يقوم على أساس الهرمي الذي يضبط علاقات الرئيس بالمرؤوسين داخل إطار التنظيم لتحقيق أهداف المؤسسة، ويختص العمال الإداريون بتسيير الناحيتين الإدارية والمالية ، ولا علاقة لهم بالأمور التربوية.
- العمال البسطاء : وهم الذين يزاولون الأعمال البسيطة الخدمية.
- الأساتذة: يمثلون الفئة العاملة بالتدريس، يقومون بتنفيذ العملية التربوية وهم قسمان :قسم يباشر العملية التعليمية و البحثية ، والآخر يشرف على حسن سيرها مثل عمداء الكليات، رؤساء الأقسام ... إلخ، وتعتبر هذه الأخيرة جزء من العمال الإداريون من حيث ما يوكل إليها من أعمال لا من حيث كونها قانونيا ورسميا، أما الفئة الأولى فتقوم بالعمل التعليمي، ولها احتكاك أكبر مع الطلبة من جهة ومع العمال من جهة أخرى لأن وظيفتهم تتطلب التنسيق بين عملهم كمدرسين و بين ما تتطلبه الإدارة من التعليمات.
- الطلبة:و تعتبر أهم فئة في البنية البشرية للجامعة إلى جانب المدرسين وتمثل أكبر فئة من حيث الكم، ولها علاقة دائمة مع العاملين الأساتذة.

[1]مرسوم تنفيذي رقم 03-279، المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام1424، الموافق ل 23أوت2003، **الجريدة الرسمية**، العدد51،ص5.

ب – البنية القانونية : على اعتبار الجامعة مؤسسة رسمية تنشأ بموجب مرسوم صادر عن الحكومة كما هو مبين أعلاه، فالجامعة منظمة ومسيرة بمجموعة من القوانين والأنظمة التي تضبط أعمالها وعلاقات عمالها وأساتذتها وكذا طلبتها... إلخ.

ج – البنية المادية :وتتمثل في الهياكل والأبنية والمنشئات الموجودة للقيام بعدة وظائف أهمها :الوظيفة التعليمية _ الإدارية _ البحثية _ والثقافية.

فكون الجامعة مؤسسة ذات طبيعة إدارية وتعليمية، فهي تحتاج إلى قاعات المحاضرات وأقسام ومكتبات ومخابر و وسائل تكنولوجية حديثة كما هي بحاجة إلى مكاتب ومختلف اللوازم الضرورية لإجراء العملية الإدارية.

1-2 تطور الجامعة الجزائرية :

كانت الجزائر قبل العهد الاستعماري تملك جامعة واحدة هي جامعة الجزائر و التي تأسست عام 1877 و هي أقدم الجامعات في الوطن العربي، و كانت تعد نسخة طبق الأصل للجامعات الاستعمارية التقليدية، حيث كانت آنذاك مفرنسة منهجا و برنامجا، إدارة فكرا و هدفا ، ووجدت خصيصا للطلاب المعمرين الذين يتواجدون بالجزائر.

و بعد الاستقلال عكفت الدولة الجزائرية على تطبيق إصلاحات تربوية شاملة مست الجامعة أيضا، و كانت مسايرة للتطور الاجتماعي و التحول الاقتصادي و السياسي الحال. و يمكن عرض النتائج التي شهدتها الجامعة الجزائرية من خلال المراحل التالية :

المرحلة الأولى : و تمتد من 1962 إلى غاية سنة 1970 حيث تم إنشاء أول وزارة مختصة في العليم العالي و البحث العلمي ، أين تم فتح جامعات في المدن الكبرى كجامعة وهران سنة 1966 و جامعة قسنطينة سنة 1967 حيث كانت قبل هذا التاريخ كلية تابعة لجامعة العاصمة ، بالإضافة إلى جامعة العلوم و التكنولوجيا هواري بومدين بالجزائر.

المرحلة الثانية : و تبدأ هذه المرحلة سنة 1971 و هو العام الذي تم فيه إنشاء الوزارة المتخصصة للتعليم العالي و البحث العلمي و إصلاح التعليم العالي، لذا تسمى هذه

المرحلة بمرحلة ما بعد الإصلاح الجامعي أين شرع في تنفيذ خطة إصلاح التعليم العالي ابتداء من العام الدراســـي(1971-1972) على مســـتوى البنية القاعدية و التأطير و المناهج الدراســـية و مختلف البرامج الاجتماعية و الثقافية .و تزامنت هذه المرحلة مع تطبيق المخطط الربـاعي الأول (1970-1973) الـذي كـان يرمي إلى تعريـب التعليم و توســـيع النظام التربوي أي تطبيق مبدأ ديمقراطية التعليم، و المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)الذي كان يرمي إلى بث الروح العلمية و التقنية بهدف تكييف التعليم مع المحيط بشـكل عام. و فيما يتعلق بتوزيع التخصـصـات و خلال الموسـم الجامعي 78-79 ظلت بعض الاختصاصات ضئيلة .

المرحلـة الثالثـة : و تســـمى هذه المرحلة بمرحلة الخريطة الجامعية و التي ظهرت عام 1983 في صـورة أولية ثم عدلت بعد ذلك عام 1984لابأكثر دقة و تفصـيل، و تهدف إلى تخطيط التعليم الجامعي إلى آفاق ســـنة 2000 حتى يســـتجيب إلى احتياجات الاقتصـــاد الوطني بقطاعاته المختلفة، و تحديدها من أجل العمل على توفيرها و تعديل التوازن من حيث توجيه الطلبة إلى التخصـــصـــات التي تحتاجها ســـوق العمل الوطنية كالتخصـصـات التكنولوجية، و الحد من توجه الطلبة إلى بعض التخصـصـات الأخرى كالحقوق و الطب والتي شهدت فائضا من الطلبة يفوق احتياج الاقتصاد الوطني .كما ثم تحويل المراكز الجامعية إلى معاهد وطنية و تحويل معاهد الطب إلى معاهد وطنية مستقلة مع المحافظة على سبع جامعات كبرى فقط.[1]

المرحلـة الرابعـة : من 2003 إلى يومنا هذا ، حيث أن الجامعة كنظام مفتوح على جميع التغيرات و التطورات الحاصـلة على المسـتوى الوطني و الدولي ،تجد نفسـها أمام تحد واضـح لإثبات دورها العلمي و البيداغوجي و هذا يجعل الإصـلاح ضـرورة لابد منها و خاصـة على مسـتوى المناهج البيداغوجية المتبعة في تكوين الطلبة، فعمدت إلى إدراج

[1]فني غنية، مرجع سابق، ص 42-45.

نظام الهيكلة الجديد: نظام (ليسانس ، ماستر، دكتوراه) (ل، م، د) الذي شرع في تطبيقه مع بداية الموسم الدراسي 2004/2003 على مستوى 10 جامعات ثم بدأ تعميمه على الجامعات ككل.[1]

و من هذا المنطلق و من خلال التقدير الموضوعي لمختلف الصعوبات من طرف اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية فقد بات من الضروري إعداد و تطبيق إصلاح شامل و عميق للتعليم العالي عن طريق مخطط إصلاح المنظومة التربوية و الذي صادق عليه مجلس الوزراء المنعقد في 20 أفريل 2002 من خلال برنامج عمل على المدى القصير ، المتوسط و البعيد الذي برمج في إطار الاستراتيجية العشرية لتطوير لقطاع(2013/2004).[2]

1-3 الجامعات والمدارس العليا والمراكز الجامعية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2016:

تضم الشبكة الجامعية الجزائرية مئة وستة (106) مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على ثمانية وأربعون (48) ولاية عبر التراب الوطني. وتظم خمسون (50) جامعة، ثلاثة عشرة (13) مراكزا جامعيا، عشرون (20) مدرسة وطنية عليا و عشرة (10) مدرسة عليا، احد عشر (11) مدارس عليا للأساتذة، وملحقتين (2) جامعيتين.[3]

1-3-1 الجامعات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل	جامعة العربي التبسي تبسة
جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج	جامعة الشاذلي بن جديد الطارف
جامعة عباس لغرور خنشلة	جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	جامعة محمد شريف مساعدية سوق أهراس

محمد بشير مناعي، **محاضرات حول نظام (ل، م، د)**، أصداء جامعية نشرية إعلامية، مصلحة الإعلام والتوجيه، المركز الجامعي ، تبسة، العدد11 ، 2007، ص22. [1]

[2] سامية كواشي ، **العلاقة بين التكوين بالجامعة و المؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة باتنة، 2005/2004، ص 118.

[3] موقع الانترنيت لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي : www.mesrs.dz/ar

جامعة باجي مختار عنابة جامعة فرحات عباس سـطيف

جامعة 8 ماي 1945 قالمة جامعة الحاج لخضـر باتنة

جامعة باتنة 2 جامعة الإخوة منتوري قسـنطينة

جامعة محمد خيضـر بسـكرة جامعة محمد بوضـياف المسـيلة

جامعة قاصدي مرباح ورقلة جامعة العلوم الاسلامية الأمير عبد القادر قسنطينة

جامعة 20 أوت 1955 سـكيكدة جامعة محمد لمين دباغين سـطيف 2

جامعة عبد الحميد مهري قسـنطينة 2 جامعة قسـنطينة 3

جامعة العقيد أكلي محند أولحاج بويرة جامعة زيان عاشـور الجلفة

جامعة غرداية جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة

جامعة يحي فارس بالمدية جامعة بن يوسـف بن خدة الجزائر

جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية جامعة حسـيبة بن بوعلي شـلف

جامعة امحمد بوقرة بومرداس جامعة مولود معمري تيزي وزو

جامعة **عمار ثليجي الأغواط** جامعة سـعد دحلب البليدة

جامعة لونيسي علي البليدة 2 جامعة العلوم و التكنولوجيا هواري بومدين جامعة

التكوين المتواصل جامعة **الجزائر 2**

جامعة الجزائر 3 جامعة طاهري محمد بشـار

جامعة مصـطفى اسـطمبولي معسـكر جامعة طاهر مولاي سـعيدة

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسـان جامعة أحمد دراية أدرار

جامعة ابن خلدون تيارت جامعة جيلالي اليابس سـيدي بلعباس

جامعة عبد الحميد إبن باديس مسـتغانم جامعة أحمد بن بلة وهران 1

جامعة محمد بن احمد وهران 2 جامعة محمد بوضياف للعلوم والتكنولوجيا وهران.

1-3-2 المراكز الجامعية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

-المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة -المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة

-المركز الجامعي امين العقال حاج موسى اق اخاموك تمنراست

-المركز الجامعي الونشريسي تيسمسيلت -المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تيموشنت

-المركز الجامعي إليزي -المركز الجامعي أحمد زبانة غيليزان

-المركز الجامعي نور البشير البيض -المركز الجامعي صالحي أحمد النعامة

-المركز الجامعي تندوف -المركز الجامعي لمغنية

-المركز الجامعي أفلو -المركز الجامعي بريكة[1]

1-3-3 المدارس الوطنية العليا التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي :

- المدرسة الوطنية العليا للمناجم والمعادن -المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام

-المدرسة الوطنية العليا لعلوم البحر و تهيئة الساحل -المدرسة العليا للتجارة

-المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي -مدرسة الدراسات العليا التجارية

-المدرسة العليا للتسيير والتجارة الدولية بالقليعة -المدرسة العليا لعلوم التسيير بعنابة

- المدرسة العليا للمحاسبة والمالية بقسنطينة -المدرسة العليا لإدارة الأعمال بتلمسان

- المدرسة العليا للاقتصاد بوهران -المدرسة الوطنية العليا للإعلام الآلي الجزائر

-المدرسة الوطنية العليا للإعلام الآلي سيدي بلعباس -المدرسة الوطنية العليا للفلاحة

-المدرسة العليا لعلوم الغذاء والصناعات الزراعية الغذائية بالجزائر

-المدرسة العليا للفلاحة بمستغانم -المدرسة العليا للعلوم البيولوجية وهران

- المدرسة المتعددة العلوم للهندسة المعمارية والعمران -المدرسة الوطنية العليا للبيطرة

- المدرسة الوطنية العليا للأشغال العمومية -المدرسة الوطنية العليا للري

- المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات الجزائر -المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بوهران

[1] موقع الانترنيت لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مرجع سابق .

– المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بقسنطينة –المدرسة العليا للعلوم التطبيقية بتلمسان
– المدرسة العليا للعلوم التطبيقية باالجزائر –المدرسة العليا للتكنولوجيات الصناعية بعنابة
–المدرسة العليا في الهندسة الكهربائية و الطاقوية بوهران
– المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت –المدرسة الوطنية العليا للتكنولوجيا
– المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية –المدرسة الوطنية العليا للبيوتكنولوجيا.

1-3-4 المدارس العليا للأساتذة التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

– المدرسة العليا للأساتذة قسنطينة –المدرسة العليا لأساتذة التعليم القني سكيكدة
– المدرسة العليا للأساتذة القبة –المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة
– المدرسة العليا للأساتذة الأغواط –المدرسة العليا للأساتذة مستغانم
–المدرسة العليا للأساتذة وهران –المدرسة العليا للأساتذة سطيف
–المدرسة العليا للأساتذة ورقلة –المدرسة العليا للأساتذة بوسعادة ـــ مسيلة
– المدرسة العليا للأساتذة بشار.[1]

2- **مراكز البحث العلمي بالجزائر :**

رغم أن البحث العلمي في الجامعات الجزائرية يُعَدُ جيدا إلا أنه ينبغي إنشاء مراكز وطنية متخصصة في البحث العلمي، الهدف من هذه المراكز هو التركيز 100% على البحث العلمي وتقديم الجديد من الاكتشافات العلمية وتطوير تكنولوجيا جديدة .وجعل هذه المراكز من أحسن مراكز البحث العلمي على المستوى العالمي وأن تظهر الجزائر كبلد مبدع في مجال البحث العلمي، حيث لتحقيق هذه الأهداف يكون التركيز منذ البداية على النوع لا الكم.

وتجدر الإشارة إلى أنه قبل البدء في بناء هذه المراكز تم تعيين مدراء المراكز، حيث مراعاة معيارين للاختيار هما : أن يكون المدير ذا مكانة عالمية في مجال بحثه وثانيا

[1] موقع الانترنيت لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مرجع سابق .

أن يقدم كل مرشـــح للمنصـــب رؤية قصـــيرة المدى (5 ســـنوات) وأخرى بعيدة المدى (15سنة) كمدير للمركز [1].

وزعت مراكز البحث العلمي على المستوى الوطني لسنة 2016 كما يلي[2] :

2-1 مراكز البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي : حيث تضمنت :

- مركز تطوير الطاقات المتجددة –الجزائر
- مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني (CERIST) – الجزائر
- مركز تنمية التكنولوجيات المتقدمة–الجزائر
- مركز البحث في التكنولوجيا الصناعية–الجزائر
- مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية–الجزائر
- مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية–الجزائر
- مركز البحث في تكنولوجيا نصف النواقل للطاقوية–الجزائر
- مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية–وهران
- مركز البحث العلمي والتقني حول المناطق الجافة–بسكرة
- مركز البحث في البيوتكنولوجيا –قسنطينة
- مركز البحث في التحاليل الفيزيائية والكيميائية–تيبازة
- المركز الوطني للبحث في العلوم الإسلامية والحضارة –الأغواط.

هذه المراكز للأبحاث الوطنية ممولة 100% من طرف الحكومة .في البداية كانت منحة كل مركز أبحاث ما بين 100 و 150 مليون دينار جزائري ســنويا لمدة خمس ســنوات حســب ما جاء في البرنامج الوطني لتطوير البحث العلمي .بعد أربع ســنوات ونصف يقدم كل مركز بحث تقريرا شاملا يشرح فيه بتفصيل الإنجازات المحققة، طريقة استغلال المنحة المقدمة وما يصبو إلى تحقيقه خلال السنوات الخمس المقبلة .يدرس هذا

[1] صاطوري الجودي، **البحث العلمي في الجزائر: الواقع والتحديات** ، مقال الكتروني ، ص10.
[2] المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ، من الموقع الرسمي للمديرية: www.dgrsdt.dz

التقرير من طرف لجنة مستقلة مكونة من سبعة أعضاء ذوي خبرات تتماشى مع اختصاص كل مركز أبحاث، و يكون عضوان من كل لجنة غير جزائريين .وعلى ضوء التقرير المقدم تقرر اللجنة تجديد المنحة لخمس سنوات أخرى وزيادة أو نقصان المنحة حسب الإنجازات المحققة .يمكن تقديم طلبات توسعة مراكز البحث أو تجهيز المراكز بتكنولوجيا جديدة، والبتّ فيها في أي وقت ولا يجب أن تكون عند نهاية المنحة[1].

2-2 مراكز البحث غير التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي :

- المركز الوطني لبحوث ما قبل التاريخ و الأنثروبولوجيا و التاريخ –وزارة الثقافة
- المركز الوطني للبحث في علم الآثار
- المعهد الوطني للبحث في الغابات
- المعهد الوطني للبحث الزراعي في الجزائر
- المركز الوطني للبحث التطبيقي في هندسة الزلازل
- المركز الوطني للدراسات والبحث المدمج في البناء
- مركز البحث في علم الفلك و الفيزياء الفلكية و الجيوفيزياء
- المركز الوطني للبحث و التطوير في الصيد البحري و تربية المائيات
- المعهد الوطني للبحث في التربية
- مركز الدراسات والبحث في تكنولوجيات الاعلام والاتصال
- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر

2-3 مراكز البحث والتطوير :

- المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية
- مجمع بن حمادي
- المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر

[1] صاطوري الجودي، مرجع سابق، ص11.

- المؤسسة الوطنية للصناعات الالكترونية
- مركز البحث و التطوير لصيدال
- المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية
- مؤسسة سينال
- مركز البحث و التطوير لسوناطراك
- مجمع سيفيتال
- مجموعة مؤسسات حسناوي
- مجمع الصناعات الكيميائية
- مركز البحث و التطوير في الكهرباء و الغاز.[1]

3- وحدات البحث المتواجدة في الجزائر:

تعتبر وحدات البحث واحدة من الهيئات المكلفة بتنفيذ نشاطات البحث العلمي، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي (99-257) بتاريخ 16-11-1999 المتضمن كيفيات إنشاء الوحدات وتنظيمها وسيرها، بحيث تنشأ وحدات البحث إما :

- في مؤسسات التعليم والتكوين العالي
- كما تنشأ وحدات البحث ذات الصيغة القطاعية لإنجاز نشاطات البحث في ميدان او عدة ميادين بحيث تستجيب للاحتياجات الخاصة بمؤسسة الإلحاق.

وتضطلع بتنفيذ نشطات البحث المحددة في ميدان بحث أو أكثر تخص بها مؤسسة الإلحاق. و تتكون وحدة البحث العلمي على الأقل من قسمي بحث كل قسم بحث يضم 4 فرق بحث على الأقل.

أ- **فرقة البحث:** تعد الهيكل القاعدي المكلف بتنفيذ مشروع او اكثر يدخل في إطار موضوع بحث، و تتشكل فرقة البحث من 3 باحثين على الأقل

[1] المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ،مرجع سابق.

ب- قسم البحث : يكلف قس البحث بتنفيذ مشاريع البحث التي تدخل في إطار محور بحث أ اكثر تضطلع بها المؤسسة، ويتكون قسم البحث من 4 فرق على الأقل يتولى إدارتها مدير قسم البحث الذي تعينه السلطة الوصية بناء على اقتراح مدير المؤسسة.

وزعت وحدات البحث على المستوى الوطني لسنة 2016 كما يلي[1]:

3-3 وحدات بحث التابعة للجامعات والمدارس :

- وحدة البحث في علم الاعصاب الادراكي و الارطوفونيا علاج والصوت- جامعة الجزائر
- وحدة البحث في المواد والطاقات المتجددة – جامعة تلمسان
- وحدة البحث في العلوم الاجتماعية- جامعة باتنة
- وحدة البحث في المواد الناشئة- جامعة سطيف 1
- وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية – جامعة سطيف 2
- وحدة البحث في نمذجة وتحسين الأنظمة- جامعة بجاية
- وحدة البحث في الكيمياء البيئية والجزيئية الهيكلية- جامعة قسنطينة1
- وحدة البحث في تثمين الموارد الطبيعية والجزيئات الحيوية والتحاليل الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية- جامعة قسنطينة 1
- وحدة البحث في علوم المواد والتطبيقات – جامعة قسنطينة 1
- وحدة البحث في الحصوات البولية والمرارة- جامعة مستغانم
- وحدة البحث في العلوم الاجتماعية والصحة- جامعة وهران 2
- وحدة البحث في المواد والعمليات والبيئة- جامعة بومرداس

[1] المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ، مرجع سابق.

3-2 وحدات البحث التابعة للمؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي

- وحدة البحث التطبيقي في الطاقات المتجددة (مركز تطوير الطاقات المتجددة)- غرداية
- وحدة البحث في الطاقات المتجددة في الوسط الصحراوي (مركز تطوير الطاقات المتجددة)
- وحدة البحث التطبيقي في الحديد والصلب (مركز البحث في التكنولوجيا الصناعية)- عنابة
- وحدة تطوير الأغشية الرقيقة وتطبيقاتها (مركز البحث في التكنولوجيا الصناعية)- المنطقة الصناعية بسطيف
- وحدة البحث في البصريات والضوئيات (مركز تنمية التكنولوجيا المتقدمة)- سطيف
- وحدة البحث في مكونات وأجهزة الالكترونيات الضوئية (مركز تنمية التكنولوجيا المتقدمة)- سطيف
- وحدة البحث حول الأقاليم الناشئة والمجتمعات (مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية)- قسنطينة
- وحدة البحث في التحاليل والتطوير التكنولوجي في البيئة (مركز البحث في التحاليل الفيزيائية والكيميائية)- تيبازة
- وحدة البحث حول الثقافة والاتصال واللغات والآداب والفنون (مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية)- وهران [1]

4- مخابر البحث العلمي :

لتنشيط مجالات البحث أصدرت الجزائر مجموعة من النصوص التشريعية بما في ذلك القانون رقم 11/98 المؤرخ في 22 أوت 1998 المتعلق بقانون التوجيه و برنامج

[1] المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ، مرجع سابق .

سياسة لإسقاط في خمس سنوات 2000/1998 ، خاص بإنشاء خطة وطنية للبحث العلمي (PNR) وإنشاء صندوق وطني للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية (FNR) مسؤول عن تمويل البحوث.

لتطبيق القانون المذكور أعلاه رقم 11/98 و المرسوم التنفيذي رقم 244/99 المؤرخ في 1999/10/31 المحدد لقوانين الإنشاء و التنظيم و سيرورة العمل داخل مخبر البحث، فيمكن لكل أستاذ باحث أو باحث مساعد أن يقترح ملف لإنشاء مخبر بحث. يتكفل مخبر البحث بتنفيذ أحد أو عدة مواضيع للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية المتعلقة بالبرامج الوطنية للبحث (مادة 10 قانون رقم 11/98). يجب على المقترح أن يخضع للمجلس العلمي للمؤسسة التابع لها.

يهدف مخبر البحث لإنجاز أهداف البحث و التنمية، و تنفيذ الدراسات و أعمال البحث و المشاركة في تحصيل المعرفة و تحسين المعارف و التكوين من أجل و من طرف البحث و نشر المعلومة العلمية و النتائج المتحصل عليها. يشرف عليه مدير منتخب، و يجب أن يتكون من أربع وحدات للبحث، كل واحدة منها يديرها باحث مؤهل و تتكون بدورها من ثلاث باحثين على الأقل.

يشتمل مخبر البحث على مجلس خاص بالمخبر مكلف بتحضير البرامج و تقييم الحالات التوقعية للحصيلات و النفقات المقدمة من طرف مدير المخبر. نجد أن المخبر له استقلالية التسيير الخاضع للرقابة المالية حيث يكون ذلك استدلاليا. يمول المخبر عن طريق الإعانات المالية المقدمة من طرف FNRSDT و يمكن لمخبر البحث أن يجد مصادره الخاصة للتمويل، و ذلك ضمن احترام القوانين، المتعلقة مع نشاطاته في البحث من خلال استخلاص عقود إقراض الخدمة مع شخص ثالث.

والنتائج المحققة بفعل اعتماد مخابر البحث الجديدة وتعدادها **1361 مخبرا** (بما في ذلك مخابر البحث المشتركة ومخابر بحث مشاركة) والتي جندت 27.584 أستاذ باحث وطالب دكتوراه، وهي أرقام جد مرضية مقارنة بما كانت عليه في السابق.[1]

5- المشاريع البحثية :

5-1 مشاريع البرامج الوطنية للبحث PNR:

لقد عرفت سياسة تطوير البحث العلمي في الجزائر ومن اجل تنشيط وتفعيل محيط البحث العلمي من جهة وإشراك القطاع الاقتصادي والاجتماعي في تبني البحث العلمي وتفعيله في الميدان إلى ظهور صيغة مستحدثة تكمن الباحثين من إجراء بحوثهم ودراستهم بما يتوافق مع متطلبات القطاعين الاقتصادي و الاجتماعي وأهداف البرامج الوطنية المحددة، وهي عبارة عن مشاريع بحث في إطار البرامج الوطنية المحددة ينفذها فريق بحث ينتمي إلى هيئة بحثية ، مع شرط مهم وهو وجود الشريك الاجتماعي و الاقتصادي بهدف ضمان تحويل نتائج البحث وتثمين نتائجه عمليا في القطاع الاقتصادي او الاجتماعي ، وتؤكد هيئة التثمين والاختبار التي ينبغي أن يكون حكمها على معايير علمية أساسها النوعية والتميز وقد وصل عدد البرامج الوطنية للبحث PNR إلى 2731 مشروع .

وتنفيذا للمادة 9 من المرسومين التنفيذيين رقم 08-130 المؤرخين في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق لـ 3 مايو سنة 2008 بحيث يهدف هذا المرسوم إلى تحديد شروط ممارسة الأستاذ الباحث نشاطات البحث العلمي في مخابر البحث أو فرق البحث المنشأة في المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التي تتكفل بمهمة التعليم العالي وكذا كيفيات مكافأتها،

[1] نقلا عن التقرير مشروع القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في سبتمبر 2015.

حيث تندرج نشـاطات البحث موضـوع هذا المرسـوم ضـمن إطار تنفيذ البرامج الوطنية للبحث PNR وتمارس بموجب عقد مبرم بناء على اقتراح من مسـؤول كيان البحث، بين الأسـتاذ الباحث من جهة ومسـؤول المؤسـسـة الالحاق من جهة أخرى، ومدة هذا العقد ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

ويرفق عقد البحث بدفتر أعباء يحدد على الخصوص ما يأتي:

- مشروع او مشاريع البحث المندرجة ضمن إطار البرامج الوطنية للبحث.
- الأهداف العلمية.
- كيفيات متابعة مشاريع البحث ووضعها حيز التنفيذ.

كما تحدد نشـــاطات البحث للأســـتاذ الباحث وفق ما كلف به في إطار مهام هيكل البحث العلمي وتنظيمه.

- لا يجوز للأستاذ الباحث ابرام أكثر من عقد بحث واحد.
- تكون الاختراعات والاكتشـافات والنتائج الأخرى للبحث التي ينجزها الباحث في إطار عقد البحث ملكية المؤسسة المتعاقد معها.
- يتعين على المؤسـسـة المتعاقدة في إطار التشـريع والتنظيم المعمول بها ضـمان كل الشروط الضرورية لأداء المهام التي يقوم بها الأستاذ الباحث في إطار عقد البحث.
- يلتزم الأستاذ الباحث بتقديم تقرير عن نشاطه سنويا لكيان البحث يتضمن حالة تقدم مشروع او مشاريع البحث التي كلف بها والجاري تنفيذها.

- يرسل مسؤول كيان البحث التقارير عن نشاطات البحث مرفقة بملاحظاته المحتملة إلى الجنة القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي التابعة للدائرة الوزارية لتقييمها.

- يستفيد الأستاذ الباحث من مكافأة عن نشاطات البحث بمبلغ مالي يدفع كل ستة أشهر بنسبة 25% من مبلغ المكافأة السنوية وتدفع بناء على النشاط العقلي للبحث بعد إشهاد مسؤول كيان البحث، وبقية المبالغ تدفع بعد تقييم إيجابي تقود به اللجنة القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، اما في حالة التقييم السلبي لنشاطات البحث فإنه يؤول إلى فسخ عقد البحث .

زيادة على المكافأة السابعة الذر يستفيد مدير مخبر البحث ورئيس قسم البحث ورئيس البحث المعين بصفة قانونية من مكافأة المسؤولية.[1]

5-2 اللجنة الوطنية لتقييم وبرمجة البحث العلمي CNEPRU:

ينبغي أن يبلغ البحث هدفا اوليا، مشتركا لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي يرفع عدد الأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين من خلال نشاط تكوين عن طريق البحث، بالإضافة إلى تحديد أهداف أولية تتمثل في ضمان انفتاح البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وإعادة الاعتبار لوظيفة البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ومؤسسات البحث العلمي وكذا تشجيع تثمين نتائج البحث مما سمح بإنشاء بضم عدد معتبر من الباحثين في مشاريع توجه الجنة الوطنية لتقييم وبرمجة لبحث العلمي CNEPRU ،ما يقارب(4000) مشروع توجه اللجنة الوطنية لتقييم وبرمجة البحث العلمي CNEPRU .

[1] الجريدة الرسمية، العدد 10، الأربعاء 2 صفر عام 1429 الموافق ل27 فبراير سنة 2008، ص.ص17-18.

3-5 تحديد المشاريع القابلة للتثمين ذات طابع قطاعي مشترك:

وموازاة مع تقديم الخطاطات الخاصـــة بعملية التقييم، تمّ الطلب من حاملي المشـــاريع إعداد تقرير وصــفي حول العمل المنجز وكذا شــرح طابع التثمين الاجتماعي والاقتصــادي لعملهم البحثي. حيث تمّ إرســال أزيد من 2200تقرير مفصــل .اعتبر بعض الباحثون في مجال العلوم الأساسية بأنّ عملهم نظري ولا يقضي إلى تثمين اقتصادي. ولهذا، فقد اختارت اللجان العلمية للمؤسسات المسيرة أزيد من 1100مشروع تعتبر ممتازة وقابلة للتثمين.

وقد تمّ تشـــكيل لجنة وطنية للخبراء من قبل المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لإبراز الأعمال المدرجة في منظور قطاعي مشـترك والتي يمكن بذلك تثمينها من الجانب الاجتماعي والاقتصـادي. حيث اختارت اللجنة الوطنية المتخصـصـة 312 مشـروع قابل للتثمين ذات طابع قطاعي مشترك.[1]

ثالثا: نظرة عامة حول نسق البحث العلمي الأغواط

1-التطور التاريخي للبحث العلمي بالأغواط

منطقة الأغواط معروفة منذ تاريخ بمقوماتها ورموزها وحقلها البحثي، بحيث بدأت الكتابات التاريخية والجغرافية والدينية والاجتماعية منذ زمن، وقد ظهرت كتابات روتها أبحاث رحالة أمثال العياشي، ابن خلدون ....

وصـــحيح أن البحث العلمي يرتبط بالمكتبات، ومراكز البحث ، والجامعات والمعاهد والباحثين وغيرها إلا أن خصـوصـية المنطقة (منطقة علم وثقافة) سـاعدت على تشـــكيل إطار بحث علمي قبل الجامعة.[2] بحيث مر تطور البحث العلمي بالأغواط كما يلي :

[1] المديرية العامة للبحث العمي والتطوير التكنولوجي .
[2] مقابلة مع البروفيسور دلاسي أمحمد ، أستاذ بقسم علم الاجتماع يوم 25 ماي 2017.

1-1 مرحلة ما قبل 1986:

كانت البدايات الأولى للعلم والبحث العلمي في المؤسسات الدينية فقط كان الطلبة آن ذاك توجهاتهم دينية نظرا لطبيعة المنطقة بحيث كانت تزخر بالكتاتيب والعلماء واولياء الصالحين ومثقفين أمثال سيدي الحاج عيسى الذي لديه ديوان للشعر، لذلك كان للمنشآت الدينية مكانتها بالمنطقة. فقد كانت تحتوي على جوامع وترفق الجوامع عادة بمدارس قرآنية تعرف بالمحضرات حيث يتم فيها تحفيظ الصبيان القرآن الكريم ويتعلمون بها مبادئ الكتابة.[1]فقد كان سكان الأغواط يحبون القراءة والمطالعة ومن اجل هذا يوجد في كل منزل تقريبا مكتبة ثرية بالكتب والمخطوطات مع أنواع المصاحف وكتب التفاسير والفقه والعلوم بأنواعها و التاريخ .[2]

كما قال أبو القاسم سعد الله في مقاله :" في رحاب الأغواط" عند زيارته لولاية الأغواط من أجل ملتقى علمي نظمته كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بقسم العلوم الإسلامية :" إن الأغواط عندي هي مركز مهم لنخبة من المثقفين وموطن متقدم للحركة الإصلاحية التي بدأها الشيخ مبارك الميلي وواصلها رعيل كامل من العلماء العاملين، في مقدمتهم أبو بكر الأغواطي وأحمد بوزيد قصيبة هؤلاء الذين أخرجوا جيلا من المثقفين هم اليوم عدة الجزائر في ميادين التعليم و الفنون والآداب والتاريخ والعلوم كالإخوة يعقوبي والمرحوم محمد السويدي وأمثالهم كثيرون . وفي التاريخ أنجبت الأغواط الحاج ابن الدين وعطاء الله دهينة وعمر دهينة.[3]

منذ بداية هذا القرن ومع قدوم بعض المصلحين إليها كصحفي والأديب **عمر بن قدور** صاحب مجلة الفاروق و**محمد العاصمي** و**دحمان بن الساسي**، وقيام بعض من مصلحي هذه المدينة بإنشاء جمعية خيرية سنة 1920سهرت على افتتاح مدرسة

[1]علي حملاوي ، **نماذج من قصور منطقة الأغواط**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 2006، ص 166.
[2] الحاج عيسى عيسى بن الحاج علي، **هذه الأغواط** ، ط1، مطبعة بن سالم، 2013 ص82.
[3] أبو القاسم سعد الله، **في رحاب الأغواط** ، 2010، من موقع الانترنيت: http://www.echoroukonline.com

للتعليم، حيث فتحت سنة 1922 تحت تسيير **سعيد الزهراوي** ثم الشيخ العلامة والفقيه والمؤرخ والأديب مبارك الميلي، كما تأسس نادي الادب بالأغواط سنة 1937.

كانت البحوث العلمية آنذاك بحوث فردية عصامية غير مهيكلة، كأمثال الأستاذ تواتي فقد أسس كتب "بحوث الأئمة" " الصوم" ، بحيث كانت هذه البحوث غير منظمة ، أو كانت مبرمجة للإذاعة أو فقط من أجل غايات معينة ، لم يكن لها رابط يربطها أو منظومة تحكمها، فقط كان الطلاب آنذاك هم طلاب التعليم المفرنس ولم يكن تابع لهيئة علمية أو أكاديمية.[1]

حيث كان من حظ هذه المدينة أن جاء إليها المؤرخ والأديب مبارك الميلي ومن آثاره في الأغواط تأليفه لكتاب الجزائر في القديم والحديث وكذلك مؤلفات أخرى وتكوينه لجيل واصل مسيرته الإصلاحية كالشيخ أبو بكر الحاج عيسى والشيخ أحمد قصيبة والشيخ عبد القادر كراش المدعو الحاج جلول والشيخ الحسين بن زاهية والشيخ عطاء الله كزواي والشهيد الشيخ أحمد شطة، بحيث كان هذا الجيل أعضاؤه منشطين لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالمنطقة وواصلوا مشوار التعليم فيه حيث تخرج على أيديهم مئات الشباب المتشبعين بالروح الوطنية والثقافية العربية الإسلامية، فكانوا من الأوائل الذين أنشأوا فريق الكشافة الإسلامية على المستوى الوطني (فوج الرجاء) بالإضافة إلى عدد من النوادي الثقافية والفرق الموسيقية والرياضية العاملة في إطار الحركات الوطنية[2].

1-2 مرحلة ما بين 1986 و 2000:

خلال هذه المرحلة تأسست المدرسة العليا لأساتذة التعليم التقني المنشأة بموجب المرسوم رقم : 86-165 المؤرخ في 18 أوت 1986 في إطار إثراء الخريطة الجامعية الجزائرية وتجسيد سياسة لامركزية التعليم العالي، وكذلك قد تأسست من أجل تغطية التكوين التقني أين ضمت في هذه المرحلة التخصصات التالية : ليسانس إلكترونيك ،

[1] مقابلة مع البروفيسور مسعود عامر ، عميد كلية الآداب واللغات ، مقابلة يوم 24 ماي 2017.
[2] موقع الانترنيت : ويكيبيديا https://ar.wikipedia.org.

إلكتروتقني، هندسة ميكانيكية ، هندسة مدنية. وذلك بحكم المنطقة الصناعية حيث تحتوي على الغاز والبترول بمنطقة حاسي الرمل ، وبالتالي كان لابد أن يكون هنالك تكوين تقني من أجل تلبية حاجات المنطقة الصناعية.

إلى الجانب التقني والبحث في هذا المجال كان الطلبة والجامعيين والباحثين يتوجهون إلى جامعة الجزائر لاختيار التخصصات التي لا تتواجد في المنطقة كالتخصصات الأدبية ، بحيث كان الباحثين في المنطقة يتصلون بأساتذة و يذهبون إلى المكتبة الوطنية، وكذا مكتبة اللغة العربية ، والمكتبة الجامعية بالجزائر ، أما فيما يخص النشر فقط كان الباحثين ينشرون باللغة الأجنبية و العربية وذلك حسب المواضيع التي يتناونولها وحسب الوجهات التكوينية، فمنهم من تكون بالسربون ، ومنهم من تكون بالقاهرة.[1]

بدأت الكتابات والأبحاث المستقيمة والجادة تظهر ولقي البحث العلمي اهتمام العديد من الباحثين والمهتمين سواء من داخل المدينة او من خارجها، أمثال الدكتور محمد السويدي، حسن الصحبي ... ومع مرور الوقت بدأت أعداد الجامعيين خارج منطقة الأغواط وتشكيل نخب جامعية بدأت الأبحاث العلمية تتجلى أكثر تقدما، وتنوعا وعددا.[2]

وفي سنة 1997، حولت المدرسة إلى مركز جامعي بمقتضى المرسوم 97-157 المؤرخ في 10 ماي 1997 حيث تميزت هذه المرحلة بوضع تعليم من المستوى الخامس (شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية) وتطوير التعليم في التدرج و ما بعد التدرج بفتح فروع وتخصصات جديدة، وبدأت البحوث الأولية الجامعية المشتركة، وفي 1998 بدأت مشاريع CNEPRU تظهر مع ظهور تخصصات جديدة كالأدب العربي إضافة إلى التخصصات التقنية المتواجدة ، ومع ظهور المخابر سنة 2000 بدأت البحوث العلمية المنظمة والمهيكلة في إطار أكاديمي .[3]

[1] مقابلة مع البروفيسور صحراوي ، مدير الجامعة سابقا سنة 1992، يوم 02 جويلية 2017.
[2] مقابلة مع البروفيسور دلاسي، مرجع سابق.
[3] مقابلة مع البروفيسور مسعود عامر، مرجع سابق.

1-3 مرحلة ما بين 2001 إلى يومنا :

أنشأت جامعة عمار ثليجي بموجب المرسوم التنفيذي رقم : 01-270 المؤرخ في 18 سبتمبر 2001، لمعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 04-260 المؤرخ في 29 أوت 2004).

و في سنة 2001 تمت هيكلة المركز الجامعي عمار ثليجي بالأغواط إلى جامعة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01-270 المؤرخ في 18 سبتمبر 2001، شملت آنذاك ثلاث نيابات مديرية و ثلاث كليات.

و في أوت 2010 أعيدت هيكلة جامعة عمار ثليجي بالأغواط طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 10-198 المؤرخ في 15 رمضان 1431 الموافق لـ 25 أوت 2010 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 01-270 المؤرخ في 30 جمادة الثانية 1422 الموافق لـ 18 سبتمبر 2001 المتضمن إنشاء جامعة الأغواط. بمقتضى هذا المرسوم أصبحت الجامعة مهيكلة بـ: 04 نيابات مديرية و 06 كليات و معهد.

كما نشأت المدرسة العليا للأساتذة بالأغواط بموجب مرسوم تنفيذي رقم 11/301 المؤرخ في 22 رمضان 1432 الموافق 22 اوت 2011.

وخلال سنة 2015 أنشئ مركز بحث للعلوم الإسلامية والحضارة تحت المرسوم التنفيذي رقم 15-136 المؤرخ في 4 شعبان عام 1436 الموافق 23 مايو سنة 2015.[1]

2- النسق الاكاديمي للبحث العلمي بمدينة الأغواط :

2-1 الجامعة :

أنشئت جامعة الأغواط لأول مرة كمدرسة عليا لأساة التعليم التقني سنة 1986 . بموجب المرسوم التنفيذي رقم 86-165 المؤرخ في : 05-08-1986. لتضمن تكوين أساتذة التعليم الثانوي والتقني في التخصصات التالية:

[1] موقع الانترنيت : موقع جامعة عمار ثليجي http://www.lagh-univ.dz

- هندسة ميكانيكية
- هندسة مدنية
- هندسة كهربائية

وفي سنة 1997 تمت تحويل المدرسة العليا إلى مركز جامعي بموجب المرسوم التنفيذي رقم : 97-157 المؤرخ في : 10-05-1997 ليضمن تكوين في مهندس الدولة ، ليسانس ، الدراسات الجامعية التطبيقية في التخصصات التالية :

العلوم الدقيقة ، الإعلام الآلي ، هندسة ميكانيكية ، هندسة كهربائية ، هندسة مدنية ، كيبمياء صناعية ، بيولوجيا ، علوم اقتصادية و علوم التسيير ، لغة وأدب عربي ، علم النفس و الأرطفونيا ، والحقوق.

وفي سنة 2001 تمت إعادة هيكلة المركز الجامعي ليصبح جامعة بموجب المرسوم التنفيدي رقم 01-270 المؤرخ في : 25-08-2010 لتضم ثلاث كليات وهي :

- كلية العلوم والتكنولوجيا
- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
- كلية الحقوق والعلوم الاجتماعية

وبالموازاة مع إعادة الهيكلة التي عرفتها الجامعة تم فتح تخصصات جديدة وهي : صيانة في الهندسة الكهربائية الموارد المائية ، علوم فلاحية، هندسة معمارية، علم الاجتماع والديمغرافيا، لغة إنجليزية .

ومع التحول الذي عرفه نظام التكوين بقطاع التعليم العالي بالجزائر ، تم اعتماد النظام الجديد وفتح تخصصات جديدة في مرحلة ليسانس ل م د مع انطلاقة الموسم الجامعي 2006-2007 وهي : علوم المادة ، علوم وتكنولوجيا ، رياضيات وإعلام آلي ، علوم وتقنيات الرياضة ، علوم اقتصادية وعلوم التسيير ، لغة فرنسية ، علوم اجتماعية . ومع

تطبيق السياسة الرامية إلى تعميم نظام ل م د فقد تم فتح تخصصات مكملة في مرحلة الماستر مع بداية الموسم الجامعي 2009-2010.

بلغ عدد التخصصات المفتوحة 156 تخصصا في مرحلة التدرج – ليسانس و ماستر- و وصل عدد مشاريع تكوين في مرحلة الدكتوراه في النظام القديم 363 و 286 مشروع في النظام ل.م.د . كما استلمت المؤسسة الجامعية 2000 مقعد بيداغوجي لاحتضان كلية الطب ليصل العدد الإجمالي للمقاعد البيداغوجية 24153 مقعد.[1]

2-1-1 الكليات والأقسام المتواجدة بجامعة عمار ثليجي :

2-1-1-1 كلية التكنولوجيا : تم إنشاء كلية التكنولوجيا بناء على المرسوم التنفيذي رقم : 10-198 المؤرخ في 15 رمضان 1431 الموافق ل 25 أوت 2010 يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم : 01-270 المؤرخ في 30 جمادى الثانية 1422 الموافق ل 18 سبتمبر 2001 و المتضمن إنشاء جامعة الأغواط. و لقد تم اعتماد هذا القرار بتقسيم كلية العلوم و الهندسة ابتداء من شهر جويلية 2011 إلى كليتين هما: كلية العلوم و كلية التكنولوجيا. تتكون كلية التكنولوجيا من سبعة أقسام:

- قسم الالكترونيك
- قسم الإلكتروتقني
- قسم العلوم التقنية
- قسم هندسة الطرائق
- قسم الهندسة المدنية
- قسم الهندسة المعمارية
- قسم الهندسة الميكانيكية

[1] موقع الانترنيت : موقع جامعة عمار ثليجي ، مرجع سابق .

2-1-1-2 كلية العلوم : تم إنشـــاء كلية العلوم بناء على المرســـوم التنفيذي رقم : 10-198 المؤرخ في 15 رمضـــان 1431 الموافق ل 25 أوت 2010 يعدل و يتمم المرســـوم التنفيذي رقم : 01-270 المؤرخ في 30 جمادى الثانية 1422 الموافق ل 18 ســـبتمبر 2001 والمتضمن إنشاء جامعة الأغـــواط و لقد تم اعتماد هذا القرار بتقسيم كلية العلوم و الهندسة ابتداء من شهر جويلية 2011 إلى كليتين هما: كلية العلوم و كلية التكنولوجيا.

تتكون كلية العلوم من أربعة أقسام :

- قسم علوم المادة
- قسم الرياضيات و الإعلام الآلي
- قسم البيولوجيا
- قسم العلوم الفلاحية

2-1-1-3 كلية الطب: تم إنشـــاء كلية الطب بجامعة عمار ثليجي بالأغواط بمقتضـــى المرسوم رقم 13-101 المؤرخ في 14 مارس 2013 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 07-207المؤرخ في 18 ســبتمبر 2001 ليصــبح عدد كليات الجامعة ســبعة وهي أيضــا إحدى كليات الطب الثلاث التي فتحت أبوابها لطلبة الجنوب الجزائري. انطلقت الدراســـة بها بعد فتح فرع دكتورة في الطب اعتبارا من الدخول الجامعي.2015/2014.

2-1-1-4 كلية العلوم الاقتصـــادية والتجارية وعلوم التســـيير: تم فتح قســـم العلوم الاقتصادية خلال السنة الجامعية 1991/ 1992بعدد يقدر بـــ 66 طالب بالجذع المشترك علوم اقتصـادية، كما ضـم هذا القسـم فرع الإعلام الآلي للتسـيير تكوين قصـير المدى الذي فتح خلال السنة الجامعية 1991/1990 بعدد يقدر بـ 57 طالب.

و في إطار ترقية المدرسـة العليا لأسـاتذة التعليم التقني إلى مركز جامعي ، تحول قسـم العلوم الاقتصـــادية خلال الســـنة الجامعية 1998/1997 إلى معهد يســـمى بمعهد العلوم الاقتصادية.

و طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 01-270 المؤرخ في 2001/09/18 الذي يتضمن إنشاء جامعة الأغواط، تحول المعهد إلى كلية تسمى بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير.

وطبقا للمرسوم التنفيذي رقم 10-198 المؤرخ في 2010 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 01-270 المؤرخ في 2001/09/18 تحوّلت تسمية الكلية الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

تتكون كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير من :

- قسم العلوم الاقتصادية
- قسم العلوم التجارية
- قسم علوم التسيير

2-1-1-5 كلية العلوم الانسانية والاجتماعية: تم إنشاء كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في مطلع السنة الجامعية 2010 /2011 بموجب(المرسوم التنفيذي رقم 10 198_المؤرخ في 15 رمضان عام 1431 الموافق 25 غشت سنة 2010)، وذلك في إطار الهيكلة الجديدة التي يعرفها إصلاح التعليم العالي. وهي بذلك كلية مستحدثة، لكنها تزخر بخبرات واسعة من خلال طاقمها الإداري المميز وأساتذتها الأكفاء الذين كانوا منضوين تحت مظلة كلية الحقوق والعلوم الاجتماعية سابقا. وتعمل الكلية على ضمان الجودة في الأقسام العلمية التابعة لها، على كافة المستويات، الإدارية، والبيداغوجية، والبحثية والاجتماعية.

- قسم علم الاجتماع والديموغرافيا
- قسم التاريخ
- قسم الاعلام والاتصال
- قسم الفلسفة
- قسم علم النفس وعلوم التربية والارطفونيا

- قسم العلوم الاسلامية

2-1-1-6 كلية الحقوق والعلوم السياسية: أنشئت كلية الحقوق والعلوم السياسية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-198 بتاريخ 25 أوت 2010، بحيث انبثقت كلية الحقوق والعلوم السياسية عن كلية الحقوق والعلوم الاجتماعية التي كانت تضم قسم الأدب واللغات قسم علم النفس إلى جانب معهد علوم وتقنيات النشـاطات البدنية والرياضـية و قسـم علم الإجتماع. وهي تضم قسمين:

- قسم الحقوق.
- قسم العلوم السياسية.

2-1-1-7كليـة الأدب و اللغـات: تعتبر كليـة الآداب واللغـات، التي أنشـئـت بموجب المرسـوم التنفيذي رقم 10-198 بتاريخ 25/08/2010، ثاني أكبر كلية في جامعة عمار ثليجي من حيث تعداد الطلبة.

وتضم حاليا أربعة أقسام ترتب حسب الإنشاء كالآتي:

- قسم اللغة العربية وآدابها.
- قسم اللغة الإنجليزية.
- قسم اللغة الفرنسية.
- قسم اللغة الاسبانية.

وفي إطار العمل بنظام ل.م.د، تم ترسيم ميدانين للتكوين في الكلية، هما:

- ميدان اللغة العربية وآدابها.
- ميدان الآداب واللغات الأجنبية.

ويضـم كل من الميدانين فروعا، وتخصـصـات ما فتئت تتعدد، وتتوسـع على مر الزمن، بما يتماشى وقدرات الكلية، ومتطلبات سوق العمل.

2-1-8 معهد علوم وتقنيات النشـاطات البدنية والرياضـية: قبل اعتماد معهد علوم وتقنيات النشـاطات البدنية والرياضـية، أنشـأ قسـم التربية البدنية والرياضـية خلال السـنة الجامعية 2007 /2008، وأعتمد القسـم رسـميا بموجب القرار الصـادر عن وزير التعليم العالي والبحث العلمي رقم 87 المؤرخ في: 06 مايو 2009.

- وطبقا للمرسـوم التنفيذي رقم 10-198 المؤرخ في: 25 أوت 2010 تم اعتماد معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة عمار ثليجي بالأغواط.

- وتشـكل المعهد حسـب القرار الوزاري الصـادر عن وزير التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 30 سبتمبر 2010 والمتضمن إنشاء الأقسام المكونة لمعهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية التالية:

- قسم النشاطات البدنية والتربية الرياضية.

- قسم التسيير الرياضي.

يُنظم المعهد إداريا القرار الوزاري المشـترك المؤرخ في 24 أوت 2004 المتضـمن تحديد التنظيم الإداري لمديرية الجامعة والكلية والمعهد وملحقة الجامعة ومصالحها المشتركة.

2-1-2 مخابر البحث العلمي المتواجدة في الجامعة:

يعتبر مخبر البحث المكان الامثل لممارسـات و النشـاطات البحثية و العلمية للباحثين للباحثين ، لذلك لم تغفل الجامعة على هذا الهيكل الاساسي في الجامعة و ذلك وفق المرسوم رقم 243-99 بتاريخ 1999/10/31 المحدد لكيفيات إنشـاء المخابر و تنظيمها ، حيث أنشـئت و لأول مرة 04 مخابر للبحث العلمي سـنة 2000 ، في كل من كلية العلوم و كلية التكنولوجيا و كلية العلوم الاقتصـادية وعلوم التسـيير و في كلية الآداب ، و بقي انشـاء المخابر البحثية يتزايد إلى أن وصل في 2012 إلى 18 مخبر بحث، أما خلال سنة 2016 فقد أصـبح يوجد (24) مخبر بحث علمي معتمد، ينشـط به 495 أسـتاذ و أسـتاذ باحث يعملون في مشـاريع بحث علمية، جامعية منها ووطنية. حيث يبلغ عدد مشـاريع البحث

الجامعية أكثر من 60 مشـــروعا في شـــتى الميادين التكنولوجية، الاجتماعية والاقتصـــادية. يضاف إليها أكثر من 23 مشروع بحث علمي وطني من 34 برنامج بحث المسطرة من قبل المديرية العامة للبحث العلمي بوزارة التعليم العالي و البحث العلمي، و تعنى بالمشـاريع ذات الاهتمام الوطني التي تهدف لإنعاش الاقتصـــاد الوطني بمشـــاركة القطاعات الاقتصـــادية الصـــناعية و الاجتماعية[1]. وللاطلاع أكثر على مخابر البحث العلمي المتواجدة بالجامعة **أنظر الملحق رقم (03).**

2-1-3 مشاريع البحث العلمي :

قدرت مشـاريع البحث بجامعة عمار ثليجي بالأغواط خلال سـنة 2016/2014 ب 81 مشـــروع بحث CNEPRU بحيث كانت هذه المشـــاريع العلمية في 6 مجالات ، وبعدد باحثين قدر بـ 349 باحث [2]، وهي موزعة كالآتي :

جدول رقم (03): يوضح مشاريع بحث CNEPRU بجامعة عمار ثليجي بالأغواط

مشاريع CNEPRU خلال 2016/2014	
كلية التكنولوجيا	31
كلية العلوم	14
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية	12
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	07
كلية الحقوق والعلوم السياسية	08
كلية الآداب واللغات	09
المجموع	**81**

المصدر : من اعداد الباحثة بناءا على معطيات علمية من طرف نيابة الجامعة المكلفة بالتكوين العالي في الطور الثالث والتأهيل الجامعي والبحث العلمي

[1] موقع الانترنيت : موقع جامعة عمار ثليجي http://www.lagh-univ.dz

[2] نيابة الجامعة المكلفة بالتكوين العالي في الطور الثالث والتأهيل الجامعي والبحث العلمي لجامعة عمار ثليجي بالاغواط

أما فيما يخص مشاريع PNR فقد قدرت بـــ 32 مشروع و مشروعين خارجيين ، بعدد باحثين قدر بـ 128 باحث و 08 شركاء اجتماعيين واقتصاديين وكذا بـ 02 تعادون دولي.[1]

2-1-4 المجلات والمؤلفات :

يتواجد بالجامعة مجلات علمية محكمة ومنها ما هو دولي وهي موزعة كالآلي :

- مجلة الدراسات
- مجلة دراسات- العدد الاقتصادي
- مجلة دراسات اسلامية
- مجلة العلوم الاجتماعية
- مجلة علوم اللسان
- مجلة الآداب واللغات
- مجلة الباحث
- مجلة العلوم وعلوم المهندس
- مجلة الدراسات القانونية والسياسية.[2]

2-2 المدرسة العليا للأساتذة:

2-2-1 نشأة وتعريف المدرسة : نشأت المدرسة العليا للأساتذة بالأغواط بموجب مرسوم تنفيذي رقم 301/11 المؤرخ في 22 أوت 2011 ، وتعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع علمي و ثقافي و مهني تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي و تنشط تحت وصاية وزير التعليم العالي و البحث العلمي.

من الجانب التنظيمي ، يدير المدرسة مجلس إدارة و يسيرها المدير و يساعده المديرون المساعدون : مدير المساعد للدراسات في التدرج و الشهادات و مدير مساعد للتكوين المتواصل و العلاقات الخارجية و مدير مساعد لما بعد التدرج و البحث

[1] نيابة الجامعة المكلفة بالتكوين العالي في الطور الثالث والتأهيل الجامعي والبحث العلمي .
[2] موقع جامعة عمار ثليجي بالأغواط، مرجع سابق .

العلمي مستقبلا و الأمين العام ، و مدير المكتبة و رؤساء أقسام كما سيتشكل لها مجلس علمي ويمكن أن تحتوي على هياكل مكلفة بالخدمات الجامعية مستقبلا.

تتمثل المهام الأساسية للمدرسة العليا للأساتذة بالأغواط في التكوين العالي و البحث العلمي و التطوير التكنولوجي باعتبارها مرفق عمومي للتعليم العالي و تتجسد في المرسوم التنفيذي رقم 05 – 500المؤرخ في 29 ديسمبر 2005 المحدد لمهام المدرسة خارج الجامعة و القواعد الخاصة بتنظيمها و سيرها.[1]

2-2-2 التخصصات المتوفرة في المدرسة: تعتمد المدرسة تخصصات على مستويات تعليمية متنوعة ، وذلك لأن تسجيل الطلبة والدراسة بالمدرسة على مستوى كل من الولايات (الأغواط، الجلفة، غرداية، المسيلة، المدية، البيض، تمنراست)

وهذه التخصصات والمستويات كالآتي :

- أستاذ المدرسة الابتدائية (أستاذ اللغة العربية– أستاذ اللغة الفرنسية)
- أستاذ التعليم المتوسط (لغة فرنسية– رياضيات– علوم طبيعية– فيزياء– عربية– انجليزية).
- أستاذ التعليم الثانوي (لغة انجليزية– لغة فرنسية– فلسفة– علوم طبيعية– رياضيات– فيزياء– أدب عربي)

2-2-3 الجانب البيداغوجي للمدرسة :

2-2-3-1 الهيكلة البيداغوجية : يتواجد بالمدرسة أقسام وهي موزعة كالآتي:

- قسم العلوم الدقيقة (جذع مشترك)
- قسم الفيزياء
- قسم العلوم الطبيعية
- قسم اللغة العربية

[1] مصلحة النشاطات الثقافية والعلمية والرياضية بالمدرسة العليا للأساتذة.

- قسم اللغة الفرنسية
- قسم اللغة الإنجليزية
- قسم الفلسفة

2-2-3-2 التأطير البيداغوجي : يؤطر المدرسة العليا للأساتذة عدد من الأساتذة منهم من هم دائمين ومنهم من هم مشاركين وكذا مؤقتين وخصوصا أن طبيعة التدريس في المدرسة تختلف عن التدريس بالجامعة وذلك لأن الطلاب موجهين لمهنة التعليم ولذلك يتطلب تأطريهم عدد من الأساتذة في الأطوار الثلاثة الخاصة بالتعليم والتربية

ولذلك فإن عدد الأساتذة والمشاركين كما يلي :

أستاذ التعليم العالي 01

أستاذ محاضر (ب) 10

أستاذ مساعد (أ) 49

أستاذ مساب (ب) 59[1]

* أما فيما يخص جانب البحث العلمي وهياكله أي مخابر البحث فإنه يتواجد المدرسة مخبر البحث للعلوم الكيميائية والفيزيائية التطبيقية فقط، وفيما يخص مشاريع البحث فإنه لا يوجد مشاريع، كون أن المدرسة تختلف من ناحية المهام الخاصة بها ومن ناحية التأطير والتكوين لذلك فإن نسق البحث العلمي المتعلق بالمدرسة يختلف عن الجامعة. وفيما يخص المجلات والمؤلفات فإنه يتواجد بالمدرسة مجلة في طور الإنجاز.

2-3 مراكز البحث :

يتواجد بمدينة الأغواط مركز البحث للعلوم الإسلامية والحضارة ، بحيث يعتبر هذا المركز مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي له صبغة قطاعية. أنشئ تحت المرسوم التنفيذي رقم 15-136 المؤرخ في 4 شعبان عام 1436 الموافق 23 مايو سنة

[1] مصلحة النشاطات الثقافية والعلمية والرياضية بالمدرسة العليا للأساتذة.

2015. ويخضــع لأحكام المرســوم التنفيذي رقم 11-396 المؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1432 الموافق 24 نوفمبر سنة 2011 .

وحدّد المرسوم المرقم بـــ 396/11، المؤرخ في 24 نوفمبر 2011، مهّام المركز، بما هو معلّم:

- جمع كل ما هو ضروري لتحديد مشاريع البحث الواجب إنجازها، والمعطيات المسموح ببرمجتها وتنفيذها، والإبداع التكنولوجي في ميدان نشاطها.
- التطوّر العلمي والتكنولوجي بضمان متابعته، بكل ما له صلة بموضوعه.
- تثمين البحث واستغلاله ، والسهر على حسن استعماله.
- متابعة فرق البحث ،و حسن تسييرها والعمل على الرفع من مستوى أفرادها.[1]

يكلف المركز بإنجاز برامج البحث العلمي تتضمن على الخصوص، مايلي[2]:

- علوم القرآن والحديث
- أصول الدين
- الشريعة وأصول الفقه
- الفكر الإسلامي المعاصر وتاريخ الجزائر الثقافي
- الحضارة الإسلامية.

اما فيما يخص الأقسام الموزعة في المركز فهي كالآلي :

قسم الدراسات القرآنية والفقهية :

- القراءات الحداثية للقرآن في التصوف والتطرف
- النوازل الفقهية و قضايا العصر
- الإعجاز في القرآن والسنة (تأكيد وتجديد)

[1] موقع مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة : http://www.crsic.dz
[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 30، ب15 شعبان عام 1436 الموافق لـ3 يونيو سنة 2015، ص 5.

قسم الفكر والعقيدة والحوار مع الغير:

- تجديد الخطاب الديني وآليات تطويره
- التيارات الفكرية في الجزائر
- حوار الحضارات وتحديات العولمة

قسم التاريخ الثقافي للجزائر:

- التراث التاريخي في الجزائر (استبصار واستثمار)
- المخطوطات والأعلام

قسم الحضارة الإسلامية

- الاقتصاد والمجتمع
- العمران والمجتمع
- قضـايا اجتهادية عصـرية (في الدين والحضـارة والمجتمع). والاطلاع حول أقسـام المركز **أنظر الملحق رقم (04).**

كمـا يحتوي المركز على مكتبـة للمطـالعـة بهـا مجموعـة من الكتـب في مختلف العلوم والتخصصـات من بينها: علوم القرءان، الحديث، السيرة النبوية، العقيدة، أصـول الفقه، الفقه، التاريخ، الأدب، علم الاجتماع، علم النفس، الفلسـفة، القانون، الاقتصـاد....وغيرها من العلوم والمتفرقات، بالإضافة الى المجلات والدوريات والرسائل الجامعية. كما يصدر المركز مجلتين هما :

- مجلة العلوم الإسلامية والحضارة
- مجلة الإشراق الحضاري[1]

[1] موقع مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة : http://www.crsic.dz

خلاصة :

نستخلص من هذا الفصل أن البحث العلمي قد تواجد منذ زمن بعيد في الجزائر ، وقد مر بعدة مراحل ، وأكثر مرحلة تأثر بها هي مرحلة الاستعمار الفرنسي ، إذ نجد ولحد الساعة الآثار الناجمة عنه، لأنه ولازلت الدراسات والبحوث وحتى التخصصات تدرس باللغة الفرنسية، وحتى التكوينات والعلاقات الخارجية معظمها اتفاقيات تتم مع فرنسا، ولكن هذا لا يمنع من وجود بحوث خاصة وخالصة في المؤسسات البحثية الجزائرية، وكذا من خلال الطرح السابق وجدنا أن الجزائر لا تهتم كثيرا بمسألة الانفاق على البحث العلمي إذ تخصص ما يقارب أقل من 0.5 % من الناتج الوطني ، وفي حين نرى أن الدول المتقدمة تنفق ما يقارب 4 إلى 5% من الناتج المحلي ، فنجد الفروقات في التنمية والتقدم في المجالات الأخرى وكل ذلك يرجع إلى مدى اهتمام الدول بالبحث العلمي.

الفصل الخامس : الجانب الميداني للدراسة

تمهيد

أولا : الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

ثانيا : عرض وتحليل نتائج الفرضية الأولى

ثالثا : عرض وتحليل نتائج الفرضية الثانية

رابعا: عرض وتحليل نتائج الفرضية الثالثة

خامسا : الاستنتاج العام

تمهيد :

بعد تطرقنا للجانب النظري الخاص بموضـــوع الدراســـة وطرح الجوانب التي لها صـلة بالموضـوع ، نأتي هنا للجانب الميداني للدراسـة والذي يعد أهم جانب من اجل اختبار الفرضـــيات ومدى تحققها ، وكذا الاســـتعانة بأدوات البحث العلمي والطرق المنهجية المتعبة في البحث الســـوســـيولوجي ، من أجل تســـهيل ووضـــوح البحث ، وكذا القيام بعرض نتائج الدراسـة وتحليلها على ضـوء الفرضـيات المطروحة سـابقا، لذا قمنا بتقسـيم هذا الفصـل إلى عناصر: أول عنصر كان المتعلق بمجالات الدراسة ، وتشمل هذه المجالات المجال البشري والمجال الزماني وكذا المجال المكاني ، ثم تطرقنا إلى المنهج المســتخدم في الدراســة وكذا الأدوات التي اســتعنا بها في الدراســة، ومن ثم تطرقنا إلى كيفية انتقاء مجتمع البحث ونوع العينة المعتمدة في الدراســـة، وكذا خصـــائص مجتمع البحث، ومن ثم قمنا بعرض وتحليل نتائج الفرضـية الأولى ، وكذا قمنا بعرض وتحليل نتائج الفرضـية الثانية ، وكذا قمنا بعرض وتحليل نتائج الفرضـــية الثالثة ، ومن ثم توصـــلنا إلى اســـتنتاج عام للدراســـة ، بحيث كان الحوصلة النهائية لموضوع البحث.

أولا: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

1- مجالات الدراسة

عند تناول أي دراسة سوسيولوجية لابد من تحديد مجالات الدراسة والمتمثلة في المجال المكاني والمجال البشري والمجال الزماني، التي تعتبر من الخطوات المتناولة في الجانب التطبيقي للدراسة.

1-1 المجال المكاني :

أجريت هذه الدراسة في كل من جامعة عمار ثليجي بالأغواط و المدرسة العليا بالأغواط ، إذ تعتبر من الأنساق العمومية الحكومية المتواجدة بمدينة الاغواط ، ولكل تأسيسه الخاص بحيث أن الجامعة هي أقدم نسق متواجد فالمدينة ، ثم يليها في التأسيس المدرسة العليا للأساتذة ، ويأتي آخر نسق قد تؤسس بالمدينة هو مركز البحث بالعلوم الإسلامية والحضارة وفيما سبق في الفصل الرابع قد تطرقنا لكل نسق على حدا منذ تواجده إلى يومنا هذا. و في هذا الفصل سنحاول أن نحدد مكان كل نسق بالتحديد.

1-1-1الجامعة : تقع جامعة عمار ثليجي بمدينة الأغواط وبالتحديد مقابل الطريق الوطني رقم 1 وبجانب مسجد القطب الذي لازال في طور الإنجاز ، هذا فيما يخص اول مقر قد تم إنشاؤه، ولايزال متواجدا، كما يوجد مقر جديد يسمى بالقطب التكنولوجي، ومقره مقابل " حي المستقبل" وبجانب الإقامة الجامعية " البج " للإناث. اما المقر الثالث التابع للجامعة المتواجد في الواحات الشمالية مقابل الطريق الوطني رقم 1 وبجانب المدرسة العليا للأساتذة.

1-1-2 المدرسة العليا للأساتذة: تتواجد المدرسة العليا للأساتذة بمدينة الأغواط وبالتحديد في حي الواحات الشمالية مقابل الطريق الوطني رقم 1 وبجانب كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

1-2 المجال البشري :

إن محور هذه الدراسة هو معرفة أنساق البحث العلمي وكيف يمكن للباحثين أن يندمجوا فيه من خلال محددات خاصـــة بالباحثين قد قمنا بتبيينها والمتمثلة في الجانب الفكري والايديولوجي للباحث و الجانب العلمي للباحث وكذا في الجانب الاجتماعي للباحث، لذلك فإن وحدة الدراســة هي الأســاتذة الجامعيين الدائمين في جامعة عمار ثليجي بالأغواط وكذا الأساتذة الدائمين المنتمين إلى المدرسة العليا للأساتذة بالأغواط، ، وكذا الباحثين المتواجدين ضمنيا في كل من الجامعة والمدرسة العليا والمنتمين إلى مخابر ومشاريع البحث لذلك كانت الدراسة مقتصرة في الجانب البشري الخاص بكل من هذه الأنساق بدون مراعاة التقسيم في الكليات والمخابر البحثية ، وإنما اعتمدنا على التقســـيم الخاص بالانســـاق والمتمثلة في الجامعة والمدرسة العليا للأساتذة.

1-3 المجال الزماني :

لقد مر هذا البحث بعدة مراحل ابرزها ثلاثة مراحل حيث أننا قمنا في كل مرحلة بتحديد جانب من جوانب الدراسة . ولقد مر البحث على تغييرات قبل أن يصل إلى ماهو عليه حيث كانت دراســتنا في البداية حول آليات اندماج البحث العلمي ، لكن وجدنا أن هذا الموضــوع يشمل عدة متغيرات، منها أن البحث العلمي موضوع شامل وكذا موضوع الآليات يشوبه نوع من الشــك والتمحيص، لذلك غيرنا وجهتنا وموضــوعنا وذلك بعد النصــائح والتوجيهات التي تلقيناها من المشرف ، وبالتالي قد حدد موضوعنا بعنوان محددات اندماج الباحثين في نسق البحث العلمي ، وهنا قمنا بجمع المعلومات حول أنســـاق البحث العلمي المتواجدة بالجزائر فقط وجدنا عدد كبير من الجامعات وكذا مراكز ووحدات للبحث ومخابر البحث وكذا الأبحاث الفردية ، لذلك قمنا بضبط الموضوع أكثر وحددنا النسق المراد دراسته والمتمثل في

محددات اندماج الباحث في نسـق البحث العلمي (دراسـة ميدانية لعينة منتمية لنسـق البحث بمدينة الأغواط) ولقد ركزنا على الأنسـاق الحكومية فقط واسـتبعدنا الأبحاث والانسـاق الفردية والخاصـــة، وحددنا مجال دراســتنا بمدينة الاغواط بحكم التواجد بالمدينة وكذا بحكم التفاعل وقدرة الحصول على المعلومات ، وذلك عن طريق الاحتكاك مباشرة بالباحثين والأساتذة وكذا الطاقم الاداري ، وقد كان هذا بالتحديد في ديسـمبر 2014. وبعد الضـبط الدقيق لموضـوع الدراسة مررنا بمراحل ابرزها ما يلي :

– **المرحلة الأولى** : دامت هذه المرحلة 8 أشهر من جانفي2015 إلى غاية سبتمبر 2015، وقد تم فيها جمع المادة العلمية حول الموضـــوع وكذا تحديد مفاهيم الدراســـة والقيام ببعض المقابلات الاسـتكشـافية لمعرفة حيثيات الموضـوع من خلال ماهو متواجد فعليا في الواقع ، ومن ثم قمنا بإعداد الإطار المنهجي للدراسـة بعد الاطلاع على الدراسـات السـابقة و المادة العلمية النظرية.

– **المرحلة الثانية** : و قد دامت هذه المرحلة 8 أشـــهر من شـــهر اكتوبر 2015 إلى غاية شـهر أفريل 2016 و قد تم فيها إعداد الجانب النظري للدراسـة من خلال المراجع والدراسـات السابقة والكتب والمجلات والاطروحات ومواقع الانترنيت..ألخ

– **المرحلة الثالثة** : و التي دامت 3 أشـــهر من شـــهر ماي2016 إلى شـــهر جويلية2016 والتي تمت فيها إعداد الاستبيان و ضبط حجم العينة و توزيعها على المبحوثين.

– **المرحلة الرابعة** : و التي دامت 7 أشـــهر من شـــهر أوت2016 إلى غاية شـــهر مارس 2017 حيث تمت فيها التطرق إلى الإطار المنهجي للدراسـة الميدانية وكذا التعريف بأنسـاق البحث العلمي المتواجدة بمدينـة الأغواط كل على حدا ، و تمت فيها جمع وتبويب و تفريغ

البيانات ثم تحليل وتفسير نتائج الدراسة. وفي الأخير بعد شهر مارس إلى غاية اكتوبر تم إنهاء الدراسة نهائيا و ذلك بطبعها وتصحيحها من طرف المشرف و وضعها للمناقشة.

2-المنهج و أدوات الدراسة:

من أجل التعرف أكثر على موضوع الدراسة لجأنا إلى :

2-1 المنهج :

في دراستنا هذه المتمحورة حول موضوع البحث العلمي وأهم المحددات المتعلقة بالباحثين الأول وهو المنهج الكيفي والذي استعملناه من أجل " فهم الظاهرة موضوع الدراسة، وعليه ينصب الاهتمام هنا أكثر على حصر معنى الأقوال التي سيتم جمعها أو السلوكات التي تتم ملاحظتها"[1]. أما المنهج الثاني الذي اتبعناه في دراستنا فهو المنهج الكمي ، الذي يسمح لنا بـــ:" قياس الظاهرة موضوع الدراسة" [2]من أجل حصر المعطيات و تكميمها بما يتناسب و متطلبات البحث.

كما اعتمدنا في هذه الدراسة على أساليب الإحصاء الوصفي باستخدام برنامج التحليل الإحصائي **(spss)** لتسهيل عمليات جمع وتفريغ و معالجة و تبويب البيانات الكمية للدراسة و في ربط متغيرات الدراسة ببعضها البعض. لأنه يقوم بجمع كل الأساليب التي يستخدمها الإحصاء الوصفي بطريقة رقمية تسهل للباحث تفريغ أسئلة الاستمارة بطريقة رقمية وسهلة دون الاعتماد على الطرق اليدوية التي تستهلك الوقت ومتعبة.

[1] موريس انجرس : **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية** : ترجمة بوزيد صحراوي و اخرون ،دار القصبة، الجزائر، 2004،ص100

[2] نفس المرجع ، ص100.

2-2 التقنيات المستعملة للدراسة:

أ-المقابلات الاستكشافية : لها وظيفة رئيسية وهي تبيان جوانب من الظاهرة المدروسة ما كان للباحث أن يفكر فيها من تلقاء نفسه ،و الوصول بهذه الطريقة إلى تكملة مجالات العمل التي تكون قراءاته السابقة قد أظهرتها .و لهذا فقد أجرينا مقابلة مع بعض أساتذة التخصص من اجل معرفة تحديد بعض معالم موضوعنا و كذلك في إجراء مقابلة مع المشرف من أجل معرفة ما إذا كان هذا الموضوع مناسب للدراسة وفي تحديد الجانب المنهجي للدراسة وكذا في مقابلات مع الأشخاص المعنيين مباشرة بموضوع بحثنا ومساعدتنا في تبيان بعض النقاط الخاصة بموضوع الدراسة.

ب-الاستبيان : يعرف الاستبيان على أنه وسيلة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع بحثي معين عن طريق إعداد استمارة يتم تعبئتها من قبل عينة ممثلة من الأفراد ، و يتم توزيع الاستبيانات إما عن طريق البريد ، أو عبر الهاتف ، أو بالمقابلة الشخصية ، أو تسلم باليد للمستجيب على أن يتم أخذها بعد تعبئتها .[1]حيث يعتبر الاستبيان أو الاستمارة البحثية التقنية الأكثر شيوعا للتقصي العلمي في ميدان العلوم الإنسانية و الاجتماعية، إذ يرتكز التحقيق بواسطة الاستمارة على طرح سلسلة من أسئلة مفتوحة أو أسئلة مغلقة. و في بحثنا هذا قمنا بوضع استمارة بحث أولية من أجل تحكيمها من طرف الأستاذ المشرف و من طرف بعض أساتذة التخصص من أجل معرفة مدى صحة و سلامة الأسئلة و عدم غموضها و سهولة استيعابها و الإجابة عنها بأجوبة بسيطة وواضحة لكي تساعدنا في تفريغها في الجداول. و بعد معاينتها من طرف الأساتذة في التخصص و تعديلها من طرف

[1] أحمد حسين الرفاعي، **مناهج البحث العلمي**، ط5، دار وائل للنشر، الأردن،2007،ص181.

الأستاذ المشرف ، قمنا بتقسيمها إلى أربع محاور احتوت على أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة لكي نعرف الجانب الوصفي للموضوع.

بما أن مجتمع البحث على قدر كبير من الوعي بأهمية البحث العلمي و توزيعهم على كليات متعددة فقد تمت الاستعانة بهذا الاستبيان لجمع البيانات عن الظاهرة محل الدراسة عن طريق تسليمه باليد للأساتذة للإجابة عليه، غير أنه توجد بعض الصعوبات في عدم معرفة مكان تواجد الأساتذة وخصوصا أن كليات الجامعة متباعدة الذي صعب من مهمة توزيع الاستمارة لذلك قمنا بالاستعانة ببعض رؤساء الأقسام أو الكليات و ببعض رؤساء مخابر البحث العلمي لكي تشمل الاستمارة خصائص العينة محل الدراسة. و محتوى الاستبيان كان يشمل متغيرات وفرضيات الدراسة حيث احتوى على 49 سؤالا . موزعة على أربعة محاور متعلقة بفرضيات البحث و هي كما يلي :

- بيانات شخصية
- بيانات حول الانتماء الفكري ونسق البحث العلمي
- بيانات حول الرصيد العلمي ونسق البحث العلمي
- بيانات حول العلاقات الاجتماعية ونسق البحث العلمي

و الجدول التالي يوضح كيفية تقسيم اسئلة الاستمارة على هذه المحاور الأربعة :

جدول رقم (04) : يوضح كيفية تقسيم الأسئلة على المحاور الأربعة

محاور الاستبيان	الاسئلة التي تقيس كل محور	عدد الأسئلة	الوزن النسبي %
بيانات شخصية	من 1 إلى 08	08	%16.3
الانتماء الفكري للباحث	من 09إلى 22	14	%28.6
الرصيد العلمي للباحث	من 23 إلى 35	13	%26.5
العلاقات الاجتماعية	من 36 إلى 49	14	%28.6
المجموع	49		%100

ج- الوثائق والسجلات : تعد مصدرا أساسيا لجمع البيانات و المعلومات و هي بمثابة سند مكمل للأدوات المستخدمة في البحث بغرض جمع البيانات وهي تقدم للباحث الكثير من المعلومات المهمة حول دراسته خاصة في المراحل الأولى التي يسعى خلالها الباحث إلى تكوين خلفية نظرية عامة عن المشكلة أو موضوع الدراسة.[1]

3- طريقة انتقاء مجتمع البحث

إن اختيار العينة بشكل دقيق و مناسب يعطي نتائج متشابهة إلى حد كبير للنتائج التي يمكن الحصول عليها عند دراسة كامل مجتمع الدراسة . لذلك في اختيارنا لمفردات البحث قمنا باختيار المبحوثين بطريقة حصصية (هي نوع من أنواع العينات التي ترتكز على تقسيم المجتمع الأصلي للبحث إلى شرائح و فئات بحيث يتناسب حجم عدد أفراد العينة المختارة مع الحجم و التعداد الأصلي لكل شريحة داخل المجتمع)[2]. لذلك عند اختيارنا لي مفردات البحث استثنينا من هم أساتذة مؤقتين وباحثين من طلبة الماجستير والدكتوراه من اختيارنا لمفردات البحث وذلك لأنه لا يمكن لنا ان نقيس الاندماج وهذا بسبب عدم استقرار هذه الفئة

[1] ربحي مصطفى غليان و عثمان محمد غنيم، **مناهج و اساليب البحث العلمي**، ط1 ، عمان دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص119.
[2] عامر ابراهيم قنديلجي ، مرجع سابق ، ص142

لأنه وبمجرد انتهاء عقد مبرم من طرف الباحث والمؤسسة البحثية سواء الجامعة او المخبر أو مشروع البحث فهنا يقوم إما بتجديد العقد أو بالانسحاب، ونرى أنه حتى في دخوله لأي نسق من أنساق البحث العلمي ليس مجبرا أن يقوم بتجديد العقد أو حتى الاستمرار ، بعكس الباحث الدائم فإنه متواجد في هذا النسق ، ومن خلال ذلك يمكننا معرفة مدى اندماجه وأهم المحددات التي تساهم في اندماجه.

ولهذا فإن اختيارنا لعينة البحث كان كالآتي :

- مجتمع البحث : 1080 وهي موزعة كالآتي:
- **الجامعة 931 – المدرسة العليا 119**
- **النسبة المختارة : 25%**

$$\frac{25 \times 1050}{100} = 262 \text{ مفردة}$$

- الجامعة : العدد الإجمالي 931

$$\frac{25 \times 931}{100} = 232 \text{ مفردة}$$

- المدرسة العليا 119 مفردة

$$\frac{25 \times 119}{100} = 30 \text{ مفردة}$$

4- خصائص العينة المدروسة :

من أهم الخصائص المرتبطة بعينة البحث التي قمنا بتقسيم الاستمارات عليها والتي تفيدنا في تحليلها وربطها بمتغيرات الدراسة هي الجنس والسن والدرجة العلمية بطبيعة الحال، وكذا التخصص ، والانتماء لنسق البحث العلمي كباحث مثلا او أستاذ فقط أو مشروع بحث...ألخ وكذا الأقدمية في العمل والأصل الاجتماعي للمبحوث، بحيث أن هذه الخصائص تكفي لمعرفة مجتمع البحث وكذا لكي تفيدنا في التحليل والاستنتاجات الخاصة بفرضيات الدراسة.

جدول رقم (05) : يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	215	%82.1
أنثى	47	%17.9
المجموع	**262**	**%100**

من خلال الجدول أعلاه نرى أن نسبة 82.1% هي أكبر نسبة وتمثل عدد الذكور من المبحوثين أما أقل نسبة هي 17.9 % وتمثل عدد المبحوثين من الإناث ، أي أن الباحثين من الذكور يتفوقون في العدد مقارنة بالإناث ، وترجع هذه الفروقات في النسبة المذكورة في أن الجامعة في تكوينها كانت مقتصرة على التخصصات التقنية والتي كانت من اهتمام الذكور ولازلت تلك التخصصات من اهتماماتهم وبالتالي فإن الجامعة كانت تؤطر طلبة.

كذلك ترجع نسبة الذكور المرتفعة في أن مهنة الأساتذة الجامعيين تكاد تكون محل نظر الذكور أكثر من الإناث وذلك من أجل الحصول على مكانة اجتماعية مرموقة واثبات الذات وكذا في تحقيق المتطلبات الاجتماعية الضرورية والاستقرار الاجتماعي ، وبطبيعة الرجل وخصوصا الجزائري في أن الوظيفة كأستاذ توفر حياة تمتاز بالرخاء الاجتماعي، بعكس الإناث لأنها غير مطالبة بالانفاق على الزوج وأن تتحمل مسؤولية الانفاق على الاسرة ككل،

كذلك من بين الأسباب المؤدية إلى ارتفاع نسبة الذكور ترجع في أن الدراسات العليا والبحث العلمي تتطلب مجهودات والوقت الكافي للقيام بالبحوث وكذا التنقل في الملتقيات الوطنية والدولية و كذا في الإشـــراف خارج الجامعة او المناقشـــة والتأطير ، وهذا ما لا يتوفر عند الإناث ، خصـــوصـــا إذا كانت تفكر في الحياة الزوجية والأســـرية وانجاب الأطفال وتربيتهم وبالتالي لا يكون هنالك وقت كافي للتنقل و القيام بالبحوث العلمية.

جدول رقم (06) : توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

السن	التكرار	النسبة
أقل من 30	13	**%5**
من 30إلى 39	129	**%49.2**
من 40 إلى 49	74	%28.2
من 50 فما فوق	46	%17.6
المجموع	**262**	**%100**

نرى أن النســبة العليا في متغير الســن هي 49.2% والتي تمثل ســن المبحوثين ما بين 30إلى 39 سـنة ، أما النسـبة التالية فهي نسـبة 28.2% والتي تمثل سـن المبحوثين ما بين 40 إلى 49 سنة ، اما النسبة التي تليها فهي نسبة 17.6% والتي تمثل سن المبحوثين من 50 سنة فما فوق أما النسبة الأقل في الجدول هي نسبة 5% والتي تمثل سن المبحوثين أقل من 30 سنة. والارتفاع في الفئة العمرية ما بين 30 إلى 39 سنة يرجع إلى الحركة الأخيرة في التوظيف وفتح تخصصات حديثة وخصوصا أن جامعة الأغواط من بين الجامعات التي فتحت عدة تخصـصـات في شـهادة ليسـانس وكذا في الماسـتر وحتى طور الدكتوراه وبالتالي فـإن التوظيف كـان من أهم الوظـائف الإداريـة التي اهتمـت بهـا الجـامعـة أمـا فيمـا يخص المدرسة العليا فإنها حديثة النشأة إذ تأسست سنة 2011.

جدول رقم(07) : يوضح رتبة وظيفة المبحوثين

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
أستاذ مساعد ب	46	%17.6
أستاذ مساعد أ	107	**%40.8**
أستاذ محاضر ب	39	%14.9
أستاذ محاضر أ	55	%21
أستاذ التعليم العالي	15	**%5.7**
المجموع	**262**	**%100**

نلاحظ من الجدول أن اكبر نسبة هي 40.8 % والتي تمثل رتبة مساعد(أ) في الجامعة أما أقل نسبة في الجدول هي نسبة 5.7% والتي تمثل رتبة أستاذ التعليم العالي ، وبطبيعة الحال يرجع سبب ارتفاع نسبة رتبة الأساتذة المساعدين (أ) إلى أن الباحثين يتوظفون بشهادة الماجستير وتسجيل سنة أولى أو ثانية دكتوراه علوم وبالتالي فإن الباحث يرتقي إلى رتبة مساعد (أ) آليا ، وقد يستغرق مدة طويلة في تلك الرتبة بسبب التماطل في إنهاء البحث على مستوى الدكتوراه وهذا يرجع إلى انشغاله بالتدريس مما يعيق جانبه الفكري في الإنتاج العلمي والمشاركة في الملتقيات والندوات العلمية والمناقشات إضافة إلى الارتباطات الاجتماعية أو حتى سياسية، وبالتالي تؤثر هذه المتغيرات في إنهاء دراسته على مستوى الدكتوراه التي تمنحه رتبة محاضر (ب) بمجرد مناقشة أطروحة الدكتوراه. أما فيما يخص النسبة الأقل والمتمثلة في رتبة الأستاذ التعليم العالي فإن نفس الأسباب التي تؤثر في جميع الرتب وفي الأستاذ الجامعي فإنها تؤثر في هذه الرتبة ، والمتمثلة في الانشغال بالتدريس وعدم التفرغ للبحث العلمي والإنتاج العلمي والنشر العلمي والذي تتطلبه هذه الرتبة بقوة وكذلك في المدة الزمنية التي تحتاجها هذه الرتبة من اجل الوصول إليها.

جدول رقم (08) : توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية

السن	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	90	**%34.4**
من 5إلى 10سنوات	87	%33.2
اكثر من 10 سنوات	85	**%32.4**
المجموع	**262**	**%100**

من خلال الجدول نرى أن اكبر نسبة هي 34.4% والتي تمثل الأقدمية في العمل لأقل من 5 سنوات ، أما أقل نسبة فهي 32.4% والتي تمثل الاقدمية في العمل لأكثر من 10 سنوات، ويرجع ذلك في أن جامعة الأغواط وكذا المدرسة العليا من بين الجامعات الحديثة إذ كانت مركز تقني ثم مركز جامعي وفي سنة 2001 أصبحت جامعة حيث أنشأت جامعة عمار ثليجي بموجب المرسوم التنفيذي رقم : 01-270 المؤرخ في 18 سبتمبر 2001. هذا من جهة ومن جهة أخرى يرجع سبب إلى تطور عملية التوظيف في الآونة الاخيرة أي من 2004 إلى وقتنا الحالي وذلك بسبب ارتفاع عدد الطلبة الحاصلين على شهادة البكالوريا وإكمال شهادة الماستر والدكتوراه الطور الثالث ، وبالتالي فإن الجامعة تحتاج إلى تأطير اكاديمي من اجل سد الاحتياجات الضرورية . أما النسبة القليلة و المتمثلة في الأساتذة الذين لديهم خبرة أكثر من 10 سنوات. ترجع هذه القلة في أن الجامعة حديثة النشأة كجامعة و ليس مركز تقني و من حيث التخصصات حيث أنا نجد أن أغلبية الأساتذة الذين لديهم أقدمية تشمل التخصصات المتواجدة منذ تواجد الجامعة والمتمثلة في التخصصات التقنية أي في كلية التكنولوجيا وكلية العلوم أو في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

جدول رقم(09) : يوضح الكلية التي ينتسب إليها المبحوثين

التخصص	التكرار	النسبة
كلية العلوم	42	%16
كلية التكنولوجيا	40	%15.3
كلية الآداب واللغات	27	%10.3
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية	59	**%22.5**
كلية الطب والإعلام الآلي	11	%4.2
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	21	%8
كلية الحقوق والعلوم الادارية	22	%8.4
معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية	10	%3.8
المدرسة العليا للأساتذة	30	%11.5
المجموع	**262**	**%100**

من خلال الجدول أعلاه تتضح لنا أن النسبة الأعلى في الجدول هي 22.5% والتي تمثل نسبة الباحثين المنتمين إلى كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، أما أقل نسبة هي 3.8% و التي تمثل نسبة المبحوثين المنتمين لمعهد الرياضة والنشاطات والبدنية، أما نسبة 15.3% فتمثل نسبة المبحوثين المنتمين إلى كلية التكنولوجيا وتقاربها نسبة المبحوثين المنتمين لكلية العلوم ب 16%، اما فيما يخص الكليات الأخرى فهي نسب متقاربة ما بين 4 % إلى 8 % أما نسبة الأفراد المنتمين للمدرسة العليا للأساتذة فهي 11.5%.

من خلال العرض السابق للنسب ترجع النسبة العليا في كلية العلوم الانسانية والاجتماعية وهذا بسبب أن الكلية في حد ذاتها تحتوي على ثلاث كليات ضمنيا والمتمثلة في كلية العلوم الاجتماعية وكلية العلوم الإنسانية وكذا كلية العلوم الإسلامية ، وتحتوي كل كلية على أقسام

والمتمثلة في قسم علم الاجتماع وقسم علم النفس وقسم الفلسفة، وكذا قسم التاريخ وقسم الاعلام والاتصال وقسم العلوم الإسلامية. هذا من جهة ومن جهة أخرى بحكم الانتماء لهذا النسق فإن سهولة تقسيم الاستمارة والحصول على إجابات واسترجاعها بسهولة أثرت في النسبة المأخودة من هذه الكلية. أما النسبة الأقل كانت من نصيب معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية وذلك بسبب أن المعهد حديث النشأة حيث أعتمد القسم رسميا بموجب القرار الصادر عن وزير التعليم العالي والبحث العلمي رقم 87 المؤرخ في: 06 مايو 2009 وطبقا للمرسوم التنفيذي رقم 10-198 المؤرخ في: 25 أوت 2010 تم اعتماد معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة عمار ثليجي بالأغواط. ويرجع التأخر في إنشاء هذا المعهد في عدم توفر التأطير اللازم وكذا الهيكل البيداغوجي إذ أنه يأخذ مساحة من البناء الخاص بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، وكذلك المرافق الأساسية للنشاطات البدنية كالمسبح والملاعب إذ أن المعهد لا يزال يعمل بموازاة مع مديرية الشباب والرياضة فيما يخص النشاطات البدنية التطبيقية.

جدول رقم(10) : يوضح انتماء المبحوثين لنسق البحث العلمي

منتمي بصفة	التكرار	النسبة
أستاذ فقط	126	**%48.1**
منتمي إلى مخبر بحث	35	%13.4
منتمي إلى مشروع بحث CNEPRU	38	%14.5
منتمي إلى مشروع بحث PNR	3	**%1.1**
منتمي للمخبر ولمشروع بحث CNEPRU	50	%19.1
منتمي لهم جميعا	10	%3.8
المجموع	**262**	**%100**

من خلال النســـب الموجودة في الجدول أعلاه نلاحظ أن اعلى نســـبة هي 48.1% والتي تمثل انتماء المبحوثين لنسق البحث العلمي بصفتهم كأساتذة فقط، اما أقل نسبة هي 1.1% والتي تمثل انتماء المبحوثين لمشـــروع بحث PNR. ويرجع في انتماء الباحثين إلى الجامعة أو المدرسة العليا بصفتهم كأساتذة فقط في أن التدريس يأخذ وقتا في التحضير خصوصا في تغير بطاقات التكوين الخاصة باليسانس والماستر ، أي أن الأستاذ يحضر للمقياس في كل ســـنة تقريبا لكي يواكب التغييرات التي تطرأ على نظام تعليم LMD، هذا من جهة ومن جهة أخرى، لا تحتوي كل الكليات على مخابر بحث و ليس لكل الأساتذة الحق في تبني مشاريع بحث او الانتماء إلى مخبر او إنشاء مخبر وذلك بسبب الشروط المقررة من أجل انتماء الى أحد مشـــاريع البحث أو أحد المخابر البحثية **(أنظر الملحق رقم05)** المتعلق بشـــروط الانضـمام إلى مخبر بحث. اما فيما يخص النسـبة الضـئيلة المتعلقة بالانتماء إلى مشـروع PNR فيرجع ذلك إلى أن طبيعة المشـروع في حد ذاته تتقيد بشـروط ومعايير ووقت وخطة اسـتراتيجية من أجل القيام بهذا المشـروع ، وتقريبا أصـبح هذا النوع من المشـاريع لا يتبنى كثيرا وخصـوصـا في جامعة الأغواط وبقيت فقط المشـاريع المتبناة سـابقا. بحيث يوجد 32 مشروع بحث PNR في المقابل يوجد 69 مشروع CNEPRU و 24 مخبر للبحث .

جدول رقم (11) : توزيع أفراد العينة حسب الأصل الاجتماعي

الأصل الاجتماعي	التكرار	النسبة
داخلي	162	%61.8
خارجي	100	%38.2
المجموع	**262**	**%100**

من خلال الجدول نلاحظ أن اكبر نسبة هي 61.8% والتي تمثل الأصل الاجتماعي الداخلي للمبحوثين ، أما أقل نسبة هي 38.2% والتي تمثل الأصل الاجتماعي الخارجي، ويرجع ذلك بطبيعة الحال في أن الباحثين يرجعون إلى أصلهم ومجتمعهم حتى وإن أتموا الدراسات العليا خارج الولاية فإنهم يرجعون إلى أصلهم الاجتماعي بحكم تواجد عائلاتهم ومعارفهم واصدقائهم ولأن الفرد ابن مجتمعه فإنه يفضل أن يرجع إلى محيطه الاجتماعي الذي عاش فيه .

ثانيا : عرض وتحليل نتائج الفرضية الأولى

جدول رقم (12) : يوضح الشعور بالرضا اتجاه استخدام اللغة في العمل وأكثر لغة استعمالا

الشعور بعدم الرضا فيما يخص اللغة المحددة للعمل واللغة التي تتقنها.		لغة العمل				المجموع
		العربية	الفرنسية	الانجليزية	عربية وفرنسية	
نعم	التكرار	44	24	5	17	90
	النسبة	**%48.9**	**%26.7**	**%5.6**	**%18.9**	**%100**
لا	التكرار	88	23	11	50	172
	النسبة	**%51.2**	**%13.4**	**%6.4**	**%29.1**	**%100**
المجموع	التكرار	132	47	16	67	262
	النسبة	**%50.4**	**%17.9**	**%6.1**	**%25.6**	**%100**

نلاحظ أن اكبر نسبة قد سجلت هي 50.4% والتي تمثل اعتماد المبحوثين على اللغة العربية في عملهم وبحوثهم، حيث سجلت أكبر نسبة للمبحوثين الذين يرون بأنهم غير راضيين عن اللغة التي يتقنونها ولغة العمل بنسبة 51.5% وتليها نسبة 48.9% والتي يرى فيها المبحوثين أنه ليس لديهم مشكلة مع اللغة التي يتقنونها ولغة العمل، أما أقل نسبة قد سجلت هي 6.1% واالتي يتقن فيها المبحوثين اللغة الإنجليزية ، بحيث سجلت نسبة 6.4% والتي يشعر فيها المحبوثين بعدم الرضا اتجاه عملهم واللغة التي يتقنونها وفي المقابل سجلت نسبة 5.6% والتي يشعر فيها المبحوثين بالرضا اتجاه اللغة المتقنة ولغة العمل، في حين نرى أن نسبة 25.6% والتي يتقن فيها المبحوثين اللغة الفرنسية والعربية وقد سجلت أعلى نسبة فيها 29.1% التي يرى فيها المبحوثين الشعور بالرضا اتجاه لغة العمل والغة التي يتقنونها وفي المقابل سجلت نسبة 18.9% والتي يرى فيها المبحوثين عدم شعورهم بالرضا

اتجاه اللغة المتقنة ولغة العمل. لذا ومن خلال المعطيات نجد أن للغة أهمية عند الباحثين وكما يرى ابن خلدون في مقدمته فيقول :"إعلم أن اللغات ملكات شبيهة بالصناعة، إذ هي ملكات في اللسان للعبارة عن المعاني وجودتها وقصورها بحسب تمام الملكة أو نقصانها. وليس ذلك بالنظر إلى المفردات، وإنما هو بالنظر إلى التراكيب، فإذا حصلت الملكة التامة في تركيب الألفاظ المفردة للتعبير بها عن المعاني المقصودة ومراعاة التأليف الذي يطبق الكلام على مقتضى الحال بلغ المتكلم حينئذ الغاية من إفادة مقصودة للسامع، وهذا هو معنى البلاغة.[1] أي أن تعلم اللغة واكتساب عدة لغات يساهم في الفهم والاستيعاب إذ كلما تعددت اللغات لدى الباحثين وخصوصا في مجال البحث العلمي نجد أن معظم الأبحاث والانتاجات العلمية بعدة لغات وابرزها اللغة الإنجليزية بحكم أنها اللغة العالمية .أما فيما يخص المبحوثين الذين لديهم القدرة على التحكم في اللغة الفرنسية والعربية فليس لديهم مشكل فيما يتعلق باللغة التي يتقنونها واللغة التي يعملون بها ، وهذا ما قد صرح به مالك بن نبي في تناول موضوع اللغة في الفكر من ناحية ازدواجية اللغة، وقد اعطى مثالا عن الجزائر حيث يقول :" أن اللغة المنافسة للجزائر هي اللغة الفرنسية، وهي تستوعب ليس فحسب حاجات العمل الفكري، بل الاتجاهات العادية للحياة اليومية" كذلك يرى:" أن النتائج الاجتماعية ليست واحدة ، ففي حالة تصبح ازدواجية اللغة مفجرا يعيد الحركة للعالم الثقافي.." فمع المفاهيم المرسلة من ثقافة أخرى، والمترجمة بقليل أو كثير من الأمانة، فالأفكار المطبوعة التي لم يعد لها أي صدى ولا حوار مع الحياة، ولا تأثير على مجراها، تستعيد كلمتها وتعود لإنتاج أفكار موضوعة يكتنف مقاصدها شيء من الغموض يعود لأصلها المزدوج، لكنها تظل تنتسب لأفكارها الأصلية ولا تفقد اتصالها بها".[2]

[1] عبد الرحمن ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، مرجع قد سبق ذكره ، ص448 .
[2] مالك بن نبي تر: بسام بركة واحمد شعبو ، **مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي** ،مرجع قد سبق ذكره، ص138.

جدول رقم (13) : يوضح علاقة اللغة المحددة للعمل واللغة المتقنة

هل تشعر بعدم الرضا فيما يخص اللغة المحددة للعمل واللغة التي تتقنها؟		التكرار	النسبة	المجموع
نعم	لأن الأستاذ الباحث مضطر لاستعمال أكثر من لغة في البحث	27	%10.3	التكرار 90
	لأنها تؤثر في درجة استيعاب الطلبة	38	%14.5	النسبة **%34.4**
	لان لغة التدريس بالفرنسية وجل المراجع بالإنجليزية	25	%9.6	
لا	لأنها لغة التخصص	48	%18.3	التكرار 172
	لان جل المقاييس باللغة العربية	35	%13.3	النسبة **%65.6**
	لأن لغة العمل والتي اتقنها متوافقتان	89	%34	
المجموع		262	%100	262 %100

من خلال النتائج المتعلقة بالجدول وجدنا ان اكبر نسبة هي 65.6% والتي يرى فيها المبحوثين لأن ليس لديهم مشكلة في اللغة التي يتقنونها وذلك لأن لغة العمل و اللغة التي يتقنونها متوافقتان بنسبة 34% ، تليها نسبة 18.3% والتي يرى فيها المبحوثين أنهم لا يجدون مشكلة في اللغة التي يتقنونها ولغة العمل وذلك لأنها لغة التخصص، أما النسبة التي تليها فهي 13.3% والتي يرى فيها المبحوثين أنهم لا يجدون مشكلة في اللغة التي يتقنونها ولغة العمل وذلك لأن جل المقاييس باللغة العربية، أما أقل نسبة في الجدول هي 34.4% والتي يجد فيها المبحوثين مشكلة في اللغة التي يتقنونها ولغة العمل وذلك لأنها تؤثر في

درجة استيعاب الطلبة بنسبة 14.5%، تليها نسبة 10.3% والتي يرى فيها المبحوثين أنهم يجدون مشكل بين اللغة التي يتقنونها ولغة العمل ويتمثل ذلك في أن الأستاذ الباحث مضطر لاستعمال أكثر من لغة في البحث العلمي، أما النسبة الأخيرة في الجدول هي 9.6% والتي يرى فيها المبحوثين أن لغة التدريس بالفرنسية وجل المراجع بالإنجليزية، ويرجع هذ التباين في الجدول أولا إلى اختلاف التخصصات العلمية الاكاديمية والتي تتبع لغة معينة ، فاللغة الفرنسية تستعمل أكثر في التخصصات الفيزيائية وعلوم المادة والكيمياء وكل ما يتعلق بكلية التكنولوجيا وكذا كلية العلوم، أما اللغة العربية فهي تستعمل اكثر في التخصصات الأدبية وخصوصا في تخصص العلوم الإسلامية و في تخصص الآداب والعلوم الإنسانية وكذا العلوم الاجتماعية لأنها لغة التدريس في الجامعة ، ولذلك لا يجد البعض مشكلة او اغتراب في اللغة التي يتقنها ولغة التدريس ، أما فيما من يجدون مشكلة في اللغة هم الذين يتقنون لغة واحدة وهذا ما يؤثر على عدم إتاحة المعلومات اللازمة للباحث في البحث وكذا في التخصص ، وكذلك في اللغة التي اكتسبها الباحث والتي يدرس بها فقد يجد صعوبة في نقل المعلومات إلى الطلبة وخصوصا اللغة الفرنسية لأن الطالب في مرحلة الثانوية قد كان يدرس المواد العلمية والفيزياء والكيمياء باللغة العربية، وبالتالي يجد صعوبة في استيعاب الدرس، وهذا ما يؤثر سلبا على النتائج التي يتحصل عليها. وكذلك يجد الباحث صعوبة في اللغة وخصوصا الإنجليزية لأن جل المراجع بها وهو يتقن اللغة الفرنسية فقط على حد قول أحد المبحوثين أنها " ليست لغة علم وإنما هي موروث فرنسي استعماري".

جدول رقم (14) : يوضح علاقة الدرجة العلمية بوجهات نظر الباحث للبحث

الدرجة العلمية		وجهات نظر بحث مخالفة لعملك		المجموع
		نعم	لا	
أستاذ مساعد (ب)	التكرار	19	27	46
	النسبة	**%41.3**	**%58.7**	**%100**
أستاذ مساعد (أ)	التكرار	34	73	107
	النسبة	**%31.8**	**%68.2**	**%100**
أستاذ محاضر (ب)	التكرار	29	10	39
	النسبة	**%74.4**	**%25.6**	**%100**
أستاذ محاضر (أ)	التكرار	23	32	55
	النسبة	**%41.8**	**%58.2**	**%100**
أستاذ التعليم العالي	التكرار	04	11	15
	النسبة	**%26.7**	**%73.3**	**%100**
المجموع	التكرار	109	153	262
	النسبة	**%41.6**	**%58.4**	**%100**

من خلال معطيات الجدول أعلاه نجد أن أكبر نسبة هي 58.4% والتي تمثل رأي المبحوثين في أنه ليست لديهم وجهات نظر مخالفة لعملهم ، وأكثر درجة علمية تؤيد هذا الرأي هي درجة أستاذ التعليم العالي بنسبة 73.3% تليها درجة أستاذ مساعد(أ) بنسبة 68.2% وآخر درجة هي درجة أستاذ محاضر (ب) بنسبة 25.6% ، أما النسبة الأقل هي 41.6% والتي تمثل رأي المبحوثين في انه توجد لديهم وجهات نظر مخالفة لعملهم ، بحيث كانت أعلى نسبة هي أستاذ محاضر (ب) بنسبة 74.4% وتليها درجة مساعد (ب) ودرجة

أستاذ محاضر (أ) بنفس النسبة وهي 41.8% وآخر نسبة هي 26.7% تمثلها درجة أستاذ التعليم العالي .

من خلال تحليل المعطيات الإحصـــائية المتعلقة بوجود وجهات نظر في البحث العلمي والتدريس ومجال العمل بصـفة عامة مغايرة لوجهات نظرهم هم الأسـاتذة من درجة مسـاعد (ب) و (أ) ومحاضـر (ب) ويرجع ذلك في أن هذه المرحلة من مسـار الباحث يكون في اوج نشـــاطه العلمي وقدرته على الابداع واعطاء رأيه حول طريقة التدريس وطريقة تبني الأفكار والبحث العلمي وإنتاج علمي ، ولأنهم لم يندمجوا كليا في النســـق العلمي المتواجدين فيه فيحاولوا أن يبرزوا مكانتهم الفكرية وإظهار معارفهم وخبراتهم العلمية وتقديم أبحاث ومشـــاريع وفتح مخابر أو الاشـــراف على عدة مذكرات طلبة وذلك من أجل أولا الخبرة العلمية والعملية من أجل الارتقاء في درجات الأسـتاذية ، من مسـاعد ب إلى محاضـر ب، لكن وبمجرد أن يتعدى الباحث تلك المراحل وتلك السـنوات في التدريس والبحث نجد أنه بدأ يندمج في مجال البحث العلمي وبالتالي لا يصـــبح لديهم وجهات نظر مخالفة لمجال بحثهم العلمي والعملي وهذا ما وجدناه في نتائج الجدول الإحصـائية إذ أن درجة أسـتاذ محاضـر أ ودرجة أسـتاذ التعليم العالي ليســـت لديهم وجهات نظر مخالفة لوجهة البحث والعمل والتدريس وذلك يرجع إلى أنهم قد اندمجوا وتعودوا على ذلك النسـق العلمي وطريقة التدريس والبحث والانتماء إليه بالشـروط المعمول بها سـواءا الإدارية أو القانونية وخصـوصـا أن قطاع التعليم العالي في غالبية مؤســـســـاته البحثية والعلمية هو قطاع حكومي عمومي وبالتالي فإن قوانينه موحدة وشـاملة لجميع الأسـاتذة والباحثين . لذلك نجد أنه حتى وإن كانت لدى الباحث وجهة نظر مخالفة فإنها قد تنصـهر داخل النسـق والجماعة التي ينتمي إليها أو المخبر الذي ينتمي إليه أو مشـروع البحث ، وحتى نجد هذه الفئة من الباحثين يقتصـرون على تدريس الحصـص والمقاييس التي اعتادوا على تدريســها بنفس المنهجية ونفس المحاضـرات التي تعودوا على

إلقائها ، وحتى في مجال الإنتاج العلمي فإنهم يتجهون إلى المواضـــيع التي تعودوا على انتاجها ، وحتى الجماعات العلمية المتواجدة في المخابر او في مشـاريع البحث فإنهم ينتمون إلى نفس الجماعة ويتعاملون مع نفس الباحثين في نفس المجال البحثي والعلمي.

جدول رقم (15) : يوضع العلاقة بين الأقدمية ووجهة نظر المبحوثين

الأقدمية في العمل		**الشـعور بعدم الرضـا في حالة لم تؤخذ وجهة نظرك في موضوع بحث تطرحه**		**المجموع**
		نعم	**لا**	
أقل من 5 سنوات	التكرار	48	42	90
	النسبة	**%53.3**	**%46.7**	**%100**
من5إلى 10سنوات	التكرار	48	39	87
	النسبة	**%55.2**	**%44.8**	**%100**
أكثر من 10 سنوات	التكرار	41	44	85
	النسبة	**%48.2**	**%51.8**	**%100**
المجموع	التكرار	137	125	262
	النسبة	**52.3%**	**47.7%**	**100%**

من خلال نتائج الجدول نجد النسـبة الغالبة هي 52.3% والتي تمثل شـعور المبحوثين بعدم الرضـــا في حالة لم تتبنى وجهة نظرهم في مجالهم العلمي والعملي بحيث كانت أكبر نســبة تمثل الذين لديهم أقل من 5 ســنوات ومن 5 ســنوات إلى 10 ســنوات بنســبة تتراوح ما بين 53% و 55% ، وأقل نسـبة كانت للذين لديهم أقدمية اكثر من 10سـنوات بنسـبة 48.2% اما أقل نسـبة في الجدول هي 47.7% والتي تمثل يرى فيها المبحوثين شـعورهم بالرضـا في حالة لم تتبنى وجهة نظرهم في مجالهم البحثي والعملي، بحيث كانت اكبر نســبة تمثل الذين

لديهم اكثر من 10 سنوات أقدمية مقابل ، أقل نسبة لكل من الذين لديهم أقدمية أقل من 10 سنوات بنسبتي 44% إلى 46%. ومن خلال ما سبق يرجع السبب في :" ان الباحث في مساره البحثي والعلمي أن يكون على معرفة بالميدان بالنسبة للوضع المعرفي الراهن، وعلى الباحث عند تقويم هذه المعرفة ان ينمي في نفسه ملكة نقدية مرهفة، إحساسا بالقيمة، فليس كل ما ينشر متساويا في قيمته، سواءا أكانت فيمته في نهاية المطاف ام كانت قيمته في المهمة الجارية" [1] أي أنه على الباحث خصوصا في مراحله الأولى أي في سنوات قليلة أن تكون لديه وجهات نظر مخالفة وروح النقد وتقويم المعرفة ، وكذا التفريق بين المعارف الصحيحة والخاطئة ، وبالتالي يجب أن يمتلك وجهات نظر عديدة فيما يخص مجال تخصصه، أما فيما يتعلق بالنتائج المحصلة حول أن الباحثين الذين لديهم أقدمية اكثر من 10 سنوات وليست لديهم وجهات نظر مخالفة ويرجع ذلك حسب جون ديكنسون في :" أنه قد أحرز الباحث العلمي تقدما في عمله أصبح بالضرورة واعيا ومعنيا بالأفكار والحقائق والتطورات التي تتعلق بمجالات أخرى لاتتصل بمجال عمله ،وزاد تأثير هذه العوامل على طريقته في التفكير في موضوعات بحوثه، وفي اتجاه هذه الموضوعات".[2] وبالتالي تصبح لديه نظرة شمولية ومعرفة عامة حول المواضيع والأفكار ومن هنا لا تكون لديه وجهات نظر مخالفة لأنه قد تعود على النسق الذي ينتمي إليه ولا يجازف بأفكار مخالفة أو وجهات نظر مخالفة لما قد تعود عليه وما قد اكتسبه خلال تلك السنوات في مجالاته العلمية والمعرفية والبحثية.

[1] جون ديكنسون، **العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث**، مرجع قد سبق ذكره، ص107-108.
[2] نفس المرجع ، ص 108.

جدول رقم (16) : يوضح الشعور بالرض والانتماء حول وجهة النظر المطروحة

هل تشـــعر بعدم الرضـــا والانتماء في حالة لم تؤخذ بالحسبان وجهة نظرك حول موضوع بحث تطرحه؟		التكرار	النسبة	المجموع
نعم	لأن ذلـك يخلق انعـدام في التجـاوب وتبادل وجهات النظر	41	%15.7	التكرار 137
	بصـفتي أسـتاذ وباحث بالإضـافة إلى الخبرة والاقدمية	18	%6.8	
	لأن الاخـذ بـالرأي مهم للشـــعور بالمشاركة	23	%8.8	النسبة **%52.3**
	لأنها نوع من الاحتكار العلمي والفكري وتمييع حرية الفكر	55	%21	
لا	لأن رسـالة التعليم العالي أكبر من أي حساسية	51	%19.5	التكرار 125
	لأن مجال البحث واسع ووجهات النظر متعددة ومتنوعة	35	%13.3	النسبة **%47.7**
	لأن وجهة نظر الآخر قد تكون صائبة ومنها الاستفادة	39	%14.9	
المجموع		262	%100	262 %100

بعد عرضـنا لنتائج الجدول أعلاه وجدنا أن النسـبة الأكبر فيه هي 52.3% بحيث تمثل هذه النسبة شعور المبحوثين بعدم الرضا والانتماء في حالة لم تؤخذ بالحسبان وجهة نظرهم حول موضـــوع بحث يطرحونه ، وذلك بســـبب أنه نوع من الاحتكار العلمي والفكري وتمييع حرية الفكر بنسبة 21%، وكذلك بسبب أنه يخلق انعدام في التجاوب وتبادل وجهات النظر بنسبة 15.7%، وأيضـا لأن الاخذ بالرأي مهم للشـعور بالمشـاركة بنسـبة 8.8%، أما القلة بنسـبة

6.8% التي ترى أن السبب في ذلك هو أن أنهم أساتذة وباحثين بخبرة وأقدمية وبالتالي يجب الأخذ بوجهة رأيهم في المواضـــيع التي يطرحونها في مجال البحث العلمي، أما فيما يتعلق بالنســـبة الأقل في الجدول فإنها تمثل 47.7% والتي يرى فيها المبحوثين أنهم لا يشـــعرون بعدم الرضـا والانتماء في حالة لم تؤخذ بالحسبان وجهة نظرهم حول موضـوع بحث يطرحونه وذلك لأن رسـالة التعليم العالي أكبر من أي حسـاسـية حسـب رأيهم بنسـبة 19.5%، وكذلك في أن وجهة نظر الآخر قد تكون صـائبة ومنها الاسـتفادة من بعضـهم البعض وذلك بنسـبة 14.9%، وأيضـــا لأن مجال البحث واســـع ووجهات النظر متعددة ومتنوعة وكانت متمثلة بنسـبة 13.3% ، وهذه الإجابات التي اشـترك فيها معظم المبحوثين وذلك بسـبب أن البحث العلمي أسـاسـا يقوم على حل المشـكلات المتعلقة بالإنسـان ، وكون احترام الآخر أمر واجب وبالتالي يجب الأخذ برأي الآخر وكذلك يتمسـك الباحث برأيه لأن الفكرة أو إقامة بحث يطلق من كيان الباحث وكيانه هو اخذ الاعتبار في مجال بحثه ، أو كما يرى **جورج لوكاش** في هذا الموضـــوع :"أن لكل طبقة أيديولوجيتها الخاصـــة التي تدافع عن مصـــالحها و تبرر مشـــروعيتها "[1] وهذا أمر طبيعي أن يدافع الانســـان عن فكره واعتقاده ولكن في نفس الوقت يتقبل النقد ووجهات نظر مخالفة لوجهة نظره ، وذلك من أجل أن يكون للباحث نظرة أكثر شمولية وموضوعية اتجاه المواضيع والبحوث العلمية.

[1]مالك عبيد أبو شهيوة" وآخرون"، مرجع سابق، ص41.

جدول رقم (17) : يوضح العلاقة بين المعتقدات ومدى تأثيرها على الباحث

الشعور بعدم الارتياح في حالة ما طلب منك أن تخالف أحد معتقداتك		تؤثر تلك المعتقدات في وظيفتك ومشاريع بحثك		المجموع
		نعم	لا	
نعم	التكرار	83	66	149
	النسبة	**%55.7**	**%44.3**	**%100**
لا	التكرار	39	74	113
	النسبة	**%34.5**	**%65.5**	**%100**
المجموع	التكرار	122	140	262
	النسبة	**%46.6**	**%53.4**	**%100**

يلاحظ من الجدول أن أكبر نسبة هي 53.4% والتي تمثل رأي المبحوثين في عدم تأثير معتقداتهم في وظيفتهم ومشاريعهم البحثية بحيث سجلت أعلى نسبة ب 65.5% والتي يصرح فيها المبحوثين بأنه لا تؤثر معتقداتهم في وظيفتهم ومشاريع بحثهم وأنهم لا يشعرون بعدم الارتياح في حالة ما طلب منهم أن يخالفوا أحد معتقداتهم في بحوثهم والعلمية والمعرفية، في المقابل 44.3% من الذين يشعرون بعدم الارتياح في حالة ما طلب منهم مخالفة أحد معتقداتهم، أما أقل نسبة في الجدول هي 46.6% والتي يرى فيها المبحوثين أنه تؤثر معتقداتهم في وظيفتهم ومشاريع بحثهم بحيث سجلت أعلى نسبة ب 55.7% ممن يرون أنه تؤثر معتقداتهم في مشاريعهم العلمية والبحثية وأنهم يشعرون بعدم الارتياح في حالة ما طلب منهم أن يخالفوا أحد معتقداتهم الفكرية والمعرفية، وفي المقابل 34.5% ممن يرون أنه تؤثر تلك المعتقدات في بحوثهم ومشاريعهم. وعلى العموم فإن الباحثين ومن خلال معطيات الجدول لا تتأثر أبحاثهم العلمية والعملية بمعتقداتهم الفكرية وهذا ما قد وضحه فرانك فوريدي(أستاذ في علم الاجتماع بجامعة كنت وكاتب في مجلة سبايكد) بحيث يرى

" أن غياب التوكيد عن سلطة النخبة إلى وضع تجد النخبة فيه صعوبة في استحضار الايمان برسالتهم. إنها لا تمتلك أي معتقدات قوية، ولذلك فهي منفتحة على التفاوض بشأن ما ينبغي أن يحظى بالتقدير وما ينبغي ان يتم رفضه. لقد سعت إلى التغلب على الورطة التي شكلتها لها ازمة الإيمان التي تعانيها وذلك بإعلانها بأن ما من منظومة من المعتقدات ممكن أن تدعي احتكار الحقيقة. ولهذا السبب فإن النخبة الثقافية عرضة لتأثير النسبية الثقافية. لقد أدت غربتها عن الإحساس بأنها تؤدي رسالة والافتقار إلى الوضوح بشأن الحقيقة إلى تشجيع موقف مرن إزاء القيم والحقيقة. بوضعها علامة استفهام على جميع القيم والمؤسسات التي كانت تحظى بالاحترام في السابق، فإن النخب تتجنب ضرورة الخروج بإجابات حول المعتقدات والممارسات التي ينبغي على المجتمع تقديرها واعتناقها".[1]

[1]فرانك فوريدي تر: نايف الياسين، **أين ذهب كل المثقفين؟** مرجع قد سبق ذكره ، ص194.

جدول رقم (18): يوضح مدى تأثير مخالفة معتقدات الباحث في بحثه

هل تشـــعر بعدم الارتياح إذا طلب منك في بحثك أو وظيفتك أن تخالف المعتقدات التي تؤمن بها؟		التكرار	النسبة	المجموع
نعم	لارتباطها بمبادئ التي أؤمن بها وبالتالي فهي تخالف مبادئي	68	%26	التكرار 122
	لا يجب التنازل عنها لأنها أمور عقائدية و فكرية	21	%8.1	
	حســـب التخصـــص هنالك اخلاقيات وممارسة تتطلب احترام القيم والمعتقدات	18	%6.8	النسبة **%46.6**
	خاصة إذا تعلق الامر بالجانب الديني	15	%5.7	
لا	لأن الباحث لابد أن يدرس الموضـــوع دون تحيز للذاتية	53	%20.2	التكرار 140
	لأن اتجاه العلم عادة ما يكون في الاتجاه الصائب	19	%7.3	النسبة **%53.4**
	لأنه يمس بمصداقية البحث العلمي	27	%10.3	
	مقتضيات وظيفة الباحث تتطلب الانفتاح والتقبل لجميع الأفكار	41	%15.6	
المجموع		262	%100	262 %100

تبين النتائج الإحصـــائية الموجودة في الجدول أن النســـبة الغالبة هي 53.4% و التي لا يشـعر فيها المبحوثين بعدم الارتياح إذا ما طلب منهم ان يخالفوا أحد المعتقدات التي يؤمنون بها في بحوثهم أو في وظيفتهم وذلك لأن الباحث لابد أن يدرس الموضـوع دون تحيز للذاتية وهضا ما صرحوا به وكانت النسبة 20.2%، وكذا قد صرحوا بأن مقتضيات وظيفة الباحث

تتطلب الانفتاح والتقبل لجميع الأفكار بنسبة 15.6%، و وكذلك في أنه يمس بمصداقية البحث العلمي بنسبة 10.3% و أقل نسبة هي 7.3% ترى أن اتجاه العلم عادة ما يكون في الاتجاه الصائب ، أما فيما يتعلق بأقل نسبة في الجدول فهي 46.6% وتمثل هذه النسبة رأي المبحوثين حول شعورهم بعدم الارتياح إذا ما طلب منهم ان يخالفوا أحد المعتقدات التي يؤمنون بها في بحوثهم أو في وظيفتهم وذلك لارتباطها بمبادئ التي يؤمنون بها وبالتالي فهي تخالف مبادئهم بحيث كانت النسبة المسجلة حول هذا الرأي بـــ 26% ، وذلك عدم شعورهم بعدم الرضا بسبب أنه لا يجب التنازل عن المعتقدات التي يؤمنون بها لأنها أمور عقائدية و فكرية وهذه الجابة كانت نسبتها 8.1% ، ويرى المبحوثين أن هنالك اخلاقيات حسب التخصص وبالتالي تتطلب احترام القيم والمعتقدات وذلك بنسبة 6.8% ، وأيضا يرى المبحوثين أنه لا يجب التنازل عن المعتقدات بنسبة 5.7% خاصة إذا كان المعتقد هو معتقد ديني. لذلك نجد أن وجهات النظر حول المعتقدات في نظر الباحثين متقاربة نوعا ما وأن البحث العلمي لا يتأثر كثيرا بمسألة الايمان و التمسك بالمعتقد بدرجة كبيرة ، وذلك لأنه حسب رأي أحد المبحوثين :" أن الباحث لابد أن يدرس المواضيع دون تحيز لذاتيته التي تحمل معتقدات معينة قد تؤثر في المجال البحثي أما فيما يخص الوظيفة فيجب أن يتمسك بمعتقده ولكن يجب التجرد من الذاتية واللجوء إلى الموضوعية" . وهذا من أجل أي يستطيع أي باحث أن يفهم المواضيع وأن تكون في قالب واحد أساسه المعرفة العلمية الصافية وليس المعتقدات الفكرية و حتى الخرافية، وهذا ما يراه **أرنست جلنر** فيعتبر الانتلجنسيا أو بما يعرف بالنخبة التي ينتمي إليها الباحثين والأساتذة فيعتبر أنها:" طبقة منفصلة عن معتقدات وقيم مجتمعها بفضل تعليمها الممتاز. ويضيف **جلنر** إلى الجانب الفكري الذي ورد في التعريف السابق صفة الوقوف بعيدا عن معتقدات المجتمع وقيمه فهي انتلجنسيا محايدة لا منتمية". [1]

[1] موقع الانترنيت: **www.alawan.org** ، مجلة الكترونية الأوان ، مرجع سابق.

جدول رقم (19) : يوضح مدى تأثير القيم والمبادئ والمعتقدات في البحث

شعورك اتجاه المعتقدات والمبادئ والقيم التي تراها مناسبة ولا تؤخذ بعين الاعتبار في عملك وفي بحثك	التكرار	النسبة
يكون عدم رضـــا أو عدم اكتراث تبعا لأهمية تلك المعتقدات والقيم والمبادئ التي أؤمن بها	56	%21.4
عدم الاهتمام بالقيم والمبادئ خاصـــة في ما يتعلق بالأمور الإدارية والجامعية	40	%15.3
الدفاع عن المعتقدات والقيم والأفكار بالحجة والاقناع	63	%24
اختلاف وجهات نظر ورؤى وهذا في صلب الموضوعية العلمية	90	%34.3
أخرى	13	%5
المجموع	**262**	**%100**

من خلال معطيات الجدول أعلاه المتعلق بشعور المبحوثين اتجاه المعتقدات والمبادئ والقيم التي يراها مناسبة ولا تؤخذ بعين الاعتبار في العمل أو في البحوث ، وجدنا أعلى نسبة هي 34.3% ، والتي يرى فيها المبحوثين أن اختلاف وجهات النظر والرؤى هي في صـــلب الموضـــوعية العلمية، ثم تليها نســبة 24% والتي يرى المبحوثين أنه من الواجب الدفاع عن المعتقدات والقيم والأفكار التي يؤمنون بها وذلك بالحجة والاقناع ، أما النسبة الثالثة المسجلة في الجدول هي 21.4% ، ويرى فيها المبحوثين أنه يكون عدم رضـــا أو عدم اكتراث اتجاه عدم اتخاذ ما يريدونه في مجال البحث العلمي وذلك تبعا لأهمية المعتقدات والقيم والمبادئ التي يؤمنون بها، أما النســـبة الموالية فهي 15.3% ويرى فيها المبحوثين أنه لا داعي للاهتمام بالقيم والمبادئ خاصة في ما يتعلق بالأمور الإدارية والجامعية، أما عن آخر نسبة مســـجلة في الجدول فهي 5% ولتي تمثل آراء المبحوثين المختلفة في هذا الموضـــوع بحيث

يرى أحدهم أن أســـاس العمل والبحث العلمي هو الالتزام بالأمانة العلمية والمصـــداقية والانضباط في الوقت والابتعاد عن هذه الأمور غير الأساسية، كما صرح أحد المبحوثين أنه يشعر بنوع من الإحباط وأحيانا الندم كونه قد شارك على ترسيخ أو الدفاع عن تلك المعتقدات والأفكار ، كما يرى أحدهم أن مهمة البحث العلمي هي طرح القضـايا وحل المشـكلات التي تعترض الانســان وليســت مهمة البحث العلمي فرض وترســيخ المعتقدات ، ولعل هذه أهم الإجابات المتعلقة بهذا السؤال كما توجد بعض الاستمارات فارغة فيما يتعلق بهذا الجواب.

نرى من خلال النتائج المسجلة والنسب المتفاوتة أن موضوع المعتقدات والقيم والمبادئ لا يؤثر كثيرا في مجال البحث العلمي و أن الباحثين لا يتمســـكون بدرجة كبيرة بمعتقداتهم وقيمهم إذا ما كانت متعلقة بالجانب العلمي والبحثي ، فهي حســـبهم تعتبر ذاتية وأن البحث العلمي يجب أن يتحلى بالموضوعية ولمصداقية و عدم التفكير بمنطق فرداني ، و" لقد أدى غياب التوكيد عن سلطة النخبة إلى وضع تجد النخبة فيه صعوبة في استحضار الايمان برسالتهم. إنها لا تمتلك أي معتقدات قوية، ولذلك فهي منفتحة على التفاوض بشأن ما ينبغي أن يحظى بالتقدير وما ينبغي ان يتم رفضه. لقد سعت إلى التغلب على الورطة التي شكلتها لها ازمة الإيمان التي تعانيها وذلك بإعلانها بأن ما من منظومة من المعتقدات ممكن أن تدعي احتكار الحقيقة. ولهذا السبب فإن النخبة الثقافية عرضة لتأثير النسبية الثقافية. لقد أدت غربتها عن الإحساس بأنها تؤدي رسالة والافتقار إلى الوضوح بشأن الحقيقة إلى تشجيع موقف مرن إزاء القيم والحقيقة. بوضعها علامة استفهام على جميع القيم والمؤسسات التي كانت تحظى بالاحترام في الســـابق، فإن النخب تتجنب ضـــرورة الخروج بإجابات حول المعتقدات والممارسات التي ينبغي على المجتمع تقديرها واعتناقها ".[1]

[1]فرانك فوريدي تر: نايف الياسين، مرجع سابق، ص194.

جدول رقم (20) : يوضح مدى تأثير القيم والمبادئ والمعتقدات المخالفة ومدى إتباعها

موقفك اتجاه معتقدات وقيم ومبادئ لا تتوافق مع مبادئ اتجاه موضوع بحث ما وتطلب منك أن تتبعها	التكرار	النسبة
الموضـــوعية مهمة الباحث حيث ينقل أقوال مخالفة ونقدها بموضوعية	83	%31.7
التكيف مع موضـوع البحث والبحث عن النقاط التي تنسـجم مع قيم ومعتقدات الباحث	42	%16
عدم القبول والتمسك بالمبادئ والقيم والأفكار	45	%17.2
التجاوب معها بجدية لغاية الوصـول إلى حل وسـط لتتوافق مع المعتقدات الخاصة و ما هو مطلوب إنجازه	77	%29.4
أخرى	15	%5.7
المجموع	**262**	**%100**

مما هو ملاحظ من النتائج الإحصـــائية للجدول المتعلق بموقف المبحوثين اتجاه المعتقدات والقيم والمبادئ الخاصـــة بهم و التي لا تتوافق مع مبادئ ومعتقدات في البحث وتطلب منهم اتباعها وف هذا السؤال اختلف النتائج المسجلة ، بحيث كانت نسبة 31.7% هي الغالبة في الجدول والتي يرى فيها أغلبية المبحوثين أنه يجب أن تكون هنالك موضـــوعية لأنها مهمة الباحث بحيث ينقل أقوال مخالفة ونقدها بموضـوعية، أما النسـبة الثانية فهي 29.4% ويرى فيها المبحوثين أنه يجب التجاوب مع القيم والمعتقدات المفروضـــة في البحث بجدية لغاية الوصـول إلى حل وسـط للتوافق مع المعتقدات الخاصـة بالباحث و ماهو مطلوب إنجازه، أما النسبة الثالثة فهي 17.2% وتمثل عدم القبول بتلك المعتقدات والقيم والتمسك بالمبادئ والقيم والأفكار الخاصـة بالباحث، أما النسـبة التي تليها فهي 16% ويرى فيها المبحوثين أنه يجب

التكيف مع موضـــوع البحث والبحث عن النقاط التي تنســـجم مع قيم ومعتقدات الباحث، أما النسـبة الأخيرة فهي إجابات مختلفة ومتنوعة وذلك حسـب الباحث وحسـب التخصـص الذي ينتمي إليه وحسـب درجة الايمان بتلك المعتقدات بحيث يرى أحد المبحوثين أنه يحترم كل ما يتعلق بالبحث العلمي ولكن ليس بالضـرورة أن يكون ملتزما باتباعها ، كما يرى آخر أنه يتبع تلك المعتقدات والقيم ولكن بنظرة أوســـع من تلك المفروضـــة في البحث العلمي ، كما يعتقد أحد المبحوثين أنه لا يجب أن تتداخل المعتقدات السـياسـية بأسـاسـيات البحث العلمي أي الابتعاد عن مأســـســـة البحث العلمي في قوالب غير البحث والمعرفة . وبتحليل هذه القيم والأعراف والتقاليد يتضـــح لنا بما لا يدع مجالا للشـــك "أنها مفاهيم ومعتقدات وإجراءات مسـتمدة من طبيعة الجامعة باعتبارها مؤسـسـة تعليم عالي تقدم علما ومعرفة رفيعين وتمارس بحوثا علمية متطورة وتلجأ إلى خدمة المجتمع والاقتصـــاد والدولة خدمة مباشـــرة فهي مفاهيم متعلقة بقدســـية العلم والعقل ومعتقدات تدور حول الدور المركزي للجامعة في الحياة العامة كما أنها إجراءات تثبت سـمو مركز الأسـتاذ الجامعي ودوره في إدارة الجامعة وبعض التقاليد عالمية النطاق كمسـؤولية إدارة الجامعة عن الامن الجامعي وبعضـــها متطور كنشـــر الثقافة الحرة وديموقراطية التعليم والتوســـع في رعاية الطلبة وإقامة جســـور من العلاقات الاجتماعية والعلمية بين الجامعة وخريجيها".[1]

[1] عبد القادر الشيخلي، **البحث العلمي بين الحرية والمؤسسية**،ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص39.

جدول رقم (21): يوضح الانتماء الفكري للباحث ومدى تأثيره في نسق البحث العلمي

كيف يمكن للانتماء الفكري والايديولوجي للباحث ان يؤثر في اندماجه من عدمه في نسق البحث العلمي ؟	التكرار	النسبة
لكل باحث له ايديولوجيته وأفكار فإذا توافقت وسط العمل كان الاندماج.	31	%11.8
لا علاقة للانتماء الفكري والايديولوجي بالبحث العلمي	96	**%36.5**
يتطلب البحث العلمي توافق فكري وايديولوجي	25	%9.6
أي أدلوجة تؤدي إلى اللاموضوعية في البحث العلمي	50	%19.1
الانتماء الفكري ينظم الفكر والتصور ولا يغير من الموقف اتجاه موضوع البحث	29	%11.2
يؤثر بشكل كبير لأن الموضوعية والتجرد من الذاتية أمر صعب	13	%5
الانتماء الفكري ليس حاجزا أمام الباحث للاندماج في نسق البحث العلمي	18	%6.8
المجموع	**262**	**%100**

أعلى نسبة مسجلة في الجدول هي 36.5% وتمثل ما يراه المبحوثين لكي يكون هنالك اندماج في نسق البحث العلمي وذلك حسب الانتماء الفكري والايديولوجي وهل يؤثر ذلك على مفهوم الاندماج ، وقد كانت الإجابة في أنه لا علاقة للانتماء الفكري والايديولوجي للباحث بكل ماهو متعلق بمفهوم البحث العلمي ، أما النسبة الثانية المسجلة في الجدول هي 19.1% ويرى فيها المبحوثين أن أي أيدولوجية تؤدي إلى اللاموضوعية في البحث العلمي كما يرى البعض أن لكل باحث له ايديولوجيته وأفكار فإذا توافقت وسط العمل كان الاندماج وأن الانتماء الفكري ينظم الفكر والتصور ولا يغير من الموقف اتجاه موضوع البحث وذلك بنسبة 11% ، أما نسبة 9.6% فيرى فيها المبحوثين أنه يتطلب من البحث العلمي أن يكون هنالك توافق فكري وايديولوجي، أما النسبة التي تليها فهي 6.8% والتي يرى فيها المبحوثين أن الانتماء الفكري ليس حاجزا أمام الباحث للاندماج في نسق البحث العلمي، أما أقل نسبة

مســـــجلة في الجدول هي 5% بحيث يرى فيها المبحوثين أن الانتماء الفكري والايديولوجي يؤثر بشكل كبير لأن الموضوعية والتجرد من الذاتية أمر صعب.

من خلال ما ســـبق نجد أن الباحث في مجال البحث العلمي لا يؤمن بفكرة التمســـك والتعصـــب بفكره والانتماء والمعتقدات والقيم والمبادئ ، فهو يركز أكثر على الجانب المتعلق بالبحث العلمي والابتعاد عن الهرطقات التي فرضـــها ولا يزال يفرضـــها المجتمع الجزائري وخصوصا المجتمع الأغواطي لأنه مازال مجتمع محافظ ويعتمد على مفهوم المعتقدات والقيم والمبادئ، إذ " يتعرض اليوم الأكاديميون، والمدرســون ، والمنتجون الثقافيون لضــغوط كبيرة للانصــياع للعقيدة الشــعبوية التي صــاغها النخبويون المعاديون للنخبوية، وكما يجادل أحد دعاة النزعة الشــعبوية، فإن" أي صــيغة للنشــاط الفكري اليوم لا تســتند إلى تقانة المعلومات وخطابات وصور الثقافة الشعبية التجارية لن تكون فعالة".[1]

[1] فرانك فوريدي تر: نايف الياسين، مرجع سابق، ص192-193.

- **نتائج الفرضية الأولى :**

من خلال عرض وتحليل نتائج الفرضية الأولى توصلنا إلى النتائج التالية :

- أن الباحثين الذين لديهم مشـــكل في اللغة التي يتقنونها ولغة العمل يرون بأن تعلم اللغة واكتســاب عدة لغات يســاهم في الفهم والاســتيعاب إذ كلما تعددت اللغات لدى الباحثين وخصـــوصـــا في مجال البحث العلمي نجد أن معظم الأبحاث والانتاجات العلمية بعدة لغات وابرزها اللغة الإنجليزية بحكم أنها اللغة العالمية .أما فيما يخص الباحثين الذين لديهم القدرة على التحكم في اللغة الفرنسية والعربية فليس لديهم مشكل فيما يتعلق باللغة التي يتقنونها واللغة التي يعملون بها.
- كما يرى الباحثين الذين لديهم مشـــكل في اللغة التي يتقنونها ولغة العمل أنهما غير متوافقتان وذلك لأن لغة التدريس بالفرنسية وجل المراجع بالإنجليزية، ويرجع هذ التباين إلى اختلاف التخصـصـات العلمية الاكاديمية والتي تتبع لغة معينة ، فاللغة الفرنسية تستعمل أكثر في التخصـصـات الفيزيائية وعلوم المادة والكيمياء وكل ما يتعلق بكلية التكنولوجيا وكذا كلية العلوم، أما اللغة العربية فهي تستعمل اكثر في التخصصات الأدبية وخصوصا في تخصص العلوم الإسلامية و في تخصص الآداب والعلوم الإنسانية وكذا العلوم الاجتماعية لأنها لغة التدريس في الجامعة ، وهذا ما أشار اليه بيار بورديو بحيث ربط إنتاج المعرفة العلمية بمكونات وخصـــائص الحقل العلمي، مســـتخدما مفهومي "الهابيتوس habitus " و "الحقل Field" كأدوات للتحليل الســوســيولوجي، حيث اعتبر الحقل العلمي مجالا اجتماعيا كغيره من الحقول الأخرى له خصــائصــه المميزة، فهو في تفاعل وارتباط بالحقول الاجتماعية الأخرى، مع احتفاظه بخصـــائص نوعية تميزه عن غيره من الحقول الأخرى، وتحدد آليات التفاعل الاجتماعي والأكاديمي بين أعضـــاء الجماعة العلمية، وكذا آليات الممارسة العلمية وإنتاج العلم والمعرفة [1].

[1] بيار بورديو، تر: أنور مغيث، **إعادة النظر للفلسفة**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام، القاهرة، 2000، ص112

- ان الباحث ومن خلال مســـاره في البحث العلمي تكون لديه وجهة نظر في بداية الامر ويحاول من خلال ذلك النسـق أن ينشـر أفكاره وأن يندمج ضـمن مجال وموضـوع يمس أفكاره وتوجهاته، وكلما كانت هنالك أقدمية في العمل فإن الباحث يكتســـب عدة معارف وأفكار ، وبالتالي يصـــبح لديه بما اســـماه بيار بوريو بنظام الاســـتعدادات والتصـــورات أو بما يعرف بالهابيتوس ، بحيث يرى بورديو أن الرغبة والاسـتعداد العلمي لدى الباحثين والعلماء داخل الحقل العلمي تمثل حالة الولع، وهى القوى المحركة لجميع أنواع الأفعال والســلوكيات. وقد اعتبر الحقل العلمي أحد أهم حقول رأس المال الرمزي، ويســتطيع أي حقل علمي الوصـــول إلى درجة عالية من الاســتقلالية والقدرة على تشــكيل قوانين تنظم الأنشـطة والأعمال العلمية، وفرض قواعد قادرة على إلزام الباحثين وخضـوعهم لشـروط المؤســـســـــة تمكنهم من تحقيق أهدافهم داخل الحقل العلمي عن طريق الالتزام بطرائقه العلمية كما يحددها هو في لحظة معينة، مع اســـتخدام الحوار العلمي القائم على عرض الأدلة لإثبات صحة أو خطأ نظرية ما.[1]
- أن البحث العلمي أســاســا يقوم على حل المشـكلات المتعلقة بالإنســان ، وكون احترام الآخر أمر واجب وبالتالي يجب الأخذ برأي الآخر وكذلك يتمسك الباحث برأيه لأن الفكرة أو إقامة بحث يطلق من كيان الباحث وكيانه هو اخذ الاعتبار في مجال بحثه ،و هذا ما أشـار "بورديو" إلى أن العالم عليه أن يسـعى دائما إلى تحقيق الممارسـة الانعكاسـية ليكون بذلك الفاعل الذي يسعى دائما نحو الاستقلالية و الحرية و تحقيق مصلحة المجال العلمي الذي ينتمي إليه فالانعكاســـية عنده تســـتهدف بنية البحث و بالتالي تكون غير ممكنة إلا بمشـروع جماعي و ليس بالتميز الأكاديمي الفردي، فهي تزيد و تنقص حسـب الجهد المبذول من طرف الفاعلين و درجة وعيهم بما يقومون به من نشاط علمي.[2]

[1] بيار بورديو، تر: أنور مغيث، مرجع سابق، ص114.
[2] أحمد زايد، مرجع سابق ،ص153-154.

- أن الباحثين لا تتأثر أبحاثهم العلمية والعملية بمعتقداتهم الفكرية كون أن الموضـــوعية العلمية لا تؤمن بالمعتقد ، ويجب التجرد من الذاتية على حد قول الباحثين ، وكذا يرجع في أن البحث العلمي يتعلق بالجانب العلمي البحت ولا يعتمد بذلك على الجانب العقائدي إلا فيما يخص مسألة الدين وهذا حسب رأي الباحثين ، وبما أن المجتمع الجزائري يسير في نســق قيمي واحد وبالتالي البحث أمر والمعتقد أمر آخر، كما يرى فرانك فوريدي "أن النخبة لا تمتلك أي معتقدات قوية، ولذلك فهي منفتحة على التفاوض بشأن ما ينبغي أن يحظى بالتقدير وما ينبغي ان يتم رفضه".

نرى من خلال النتائج السابقة أن موضوع المعتقدات والقيم والمبادئ لا يؤثر كثيرا في مجال البحث العلمي و أن الباحثين لا يتمسكون بدرجة كبيرة بمعتقداتهم وقيمهم إذا ما كانت متعلقة بالجانب العلمي والبحثي ، فهي حسبهم تعتبر ذاتية وأن البحث العلمي يجب أن يتحلى بالموضوعية ولمصداقية و عدم التفكير بمنطق فرداني.

كما نرى من خلال ما سبق أن الباحث في مجال البحث العلمي لا يؤمن بفكرة التمسك والتعصب بفكره والانتماء والمعتقدات والقيم والمبادئ ، فهو يركز أكثر على الجانب المتعلق بالبحث العلمي والابتعاد عن الهرطقات التي فرضــها ولا يزال يفرضــها المجتمع الجزائري ، وأن" أي صيغة للنشاط الفكري اليوم لا تستند إلى تقانة المعلومات وخطابات وصور الثقافة الشــعبية التجارية لأنها لن تكون فعالة". وبالتالي فإن الفرضــية الأولى التي افترضــناها في بحثنا وهي: **يؤثر الانتماء الفكري للباحث في اندماجه ضمن نسق البحث العلمي.** لم تتحقق لأنه لا يوجد تأثير في انتماءات الباحث الفكرية سواء في موضوع القيم والمعتقدات و الفكر ووجهات الرأي ومدى تأثيرها في مجال البحث العلمي ، إلا أن المؤشـــر المتعلق باللغة فقد وجدنا أنها تؤثر في اندماج الباحثين في نسق البحث العلمي ، أي أنه كلما تمكن الباحث من اللغة يساهم ذلك في اندماجه ضمن نسق البحث العلمي.

ثالثا : عرض وتحليل نتائج الفرضية الثانية

جدول رقم (22) : يوضح مدى اتقان المبحوثين للوسائل التكنولوجية

اتقان وسائل التكنولوجية المتواجدة في عملك		تأثر عدم معرفتك لاستعمال الوسائل التكنولوجية في بحثك		المجموع
		نعم	لا	
نعم	التكرار	196	61	257
	النسبة	**%76.3**	**%23.7**	**%100**
لا	التكرار	03	02	05
	النسبة	**%60**	**%40**	**%100**
المجموع	التكرار	199	63	262
	النسبة	**%76**	**%24**	**%100**

من خلال عرض نتائج الجدول وجدنا أن أكبر نسبة هي 76% والتي عدد المبحوثين الذين يتأثرون في حالة عدم معرفتهم استعمال الوسائل التكنولوجية في البحث العلمي بحيث أعلى نسبة هي 76.3% والتي تمثل رأي المبحوثين بأنهم يتأثرون بعدم معرفتهم لاستعمال وسائل تكنولوجية وأنهم يتقنونها ، وأقل نسبة فالجدول هي 24% والتي لا يتأثر مبحوثيها بعدم معرفتهم لاستعمال وسائل تكنولوجية في بحوثهم وتمثلت نسبة العليا فيها بـ40% والتي لا يتأثر مبحوثيها بعدم معرفتهم لاستعمال وسائل تكنولوجية وأنهم لا يتقنون تلك الوسائل التكنولوجية .

نجد أن معظم الاساتذة يتقنون استعمال الوسائل التكنولوجية ويتأثرون بعدم معرفتهم لاستعمالها ، و ذلك راجع إلى التقدم التكنولوجي الذي يحدث على المستوى الاجتماعي و الانفتاح الدولي و العولمة كلها مظاهر جعلت من الاستاذ الباحث أن يواكب هذه التطورات و التغيرات الحاصلة لكي لا تكون هنالك فهوة بين ما هو كائن و ما يجب عليه أن يكون .

ولكي لا يحدث له تخلف ثقافي على حد تعبير "وليم أو جبران" : أنه غالبا ما يترتب على التقدم التكنولوجي تلك العملية الثقافية التي يطلق عليها الهوة أو التخلف الثقافي ، والتي تحدث عندما لا تتزامن تماما التغيرات التكنولوجية مع التغيرات الاجتماعية التي تحدث على العادات و التقاليد و أساليب التفكير في المجتمع. و في غالبية الحالات نجد أن الثقافة غير المادية تتخلف بالنسبة للثقافة المادية، مما يؤدي إلى حدوث مشكلات اجتماعية متعددة داخل المجتمع".[1]

وخصوصا و نحن في وقت يسمى بعصر المعلومات ، من خلال التطورات الحاصلة في الجانب التقني وخصوصا في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وجبت وفرضت على الأستاذ الباحث أن يواكب التكنولوجيا ويتعلمها ، بحيث أي باحث لديه إيميل الكتروني وموقع خاص به ، وحتى الإعلانات الخاصة بالجامعة فقد أصبحت رقمية ، سواءا استمارات خاصة بالتسجيل أو التكوين في الخارج أو الانتماء لمخبر أو مشروع بحث ، كل ذلك أدى بالاستخدام الرقمي واستعمال المعلومات الرقمية، وحتى في المشاركة في ملتقيات علمية وأيام دراسية وكذا المشاركة في مجلات علمية وطنية ودولية فإن الباحث يرسل المداخلة عبر البريد الالكتروني وينتظر الرد كذلك عبر البريد الالكتروني ، ويحضر للملتقى عن طريق دعوة الكترونية ترسل له في البريد فيكون احد المتدخلين في ذلك الملتقى أو اليوم الدراسي.

[1]طلعت ابراهيم لطفي ، **علم اجتماع التنظيم** ، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2007،ص224.

جدول رقم(23): يوضح مدى تأثير الوسائل التكنولوجية في البحث العلمي

هل يؤثر عدم معرفتك لاستعمال الوسائل التكنولوجية في بحثك؟		التكرار	النسبة	المجموع
نعم	الصياغة للمفاهيم العلمية تكون بأحدث الوسائل التكنولوجية	24	%9.2	التكرار 199
	البحث العلمي مرهون بإتقان الوسائل التكنولوجية	39	%14.9	
	التحكم في الجانب التكنولوجي يوفر الجهد والوقت وتسهل العمل كثيرا	113	%43.2	النسبة **%76**
	لأن البحث الدقيق والمتكامل يتطلب الإحاطة بالتكنولوجيا الحديثة	23	%8.7	
لا	تقلل من المهارات والقدرات	20	%7.6	التكرار 63
	لأنها تقتصر على الجانب التقني للبحث فقط	43	%16.4	النسبة **%24**
المجموع		262	%100	262 %100

من خلال معطيات الجدول أعلاه نجد أن النسبة الغالبة هي 76% والتي يتأثر فيها المحبوثين بعدم معرفتهم لاستعمال التكنولوجيا وذلك راجع حسب رأيهم إلى أن التحكم في الجانب التكنولوجي يوفر الجهد والوقت وتسهل العمل كثيرا وكانت هذه إجابة الأغلبية بنسبة 43.2% تليها نسبة 14.9% والتي يرى فيها المبحوثين أن عدم معرفة استعمال التكنولوجيا أصبح يؤثر على البحث العلمي لأنه مرهون بإتقان الوسائل التكنولوجية، أما النسب الأخرى فهي متقاربة ما بين 9% و 7% والتي يرى فيها المبحوثين أن عدم معرفة استعمال الوسائل التكنولوجية يؤثر الصياغة للمفاهيم العلمية تكون بأحدث الوسائل التكنولوجية. لأن البحث

الدقيق والمتكامل يتطلب الإحاطة بالتكنولوجيا الحديثة، أما النسبة الأقل في الجدول هي 24% والتي يرى فيها المبحوثين أنه لا يؤثر عدم معرفة استعمال وسائل تكنولوجية في البحث العلمي وذلك لأنها تقتصر على الجانب التقني للبحث فقط، وكذا في أنها تقلل من المهارات والقدرات الخاصة بالباحث أي أنها تجعل من الباحث يكون مكتلا ، وخصوصا أننا نتعامل مع عالم رقمي ، يعني احتمالات الأخطاء واردة ، مثلا في حالة وقوع مشكل في الحاسوب او في شبكة الانترنيت قد يؤدي إلى فقدان معلومات مهمة وحتى مصيرية بالنسبة للباحث، وبالتالي فإن الطرق التقليدية لازلت لها مكانة لدى الباحثين وخصوصا القدماء منهم لأنهم تعودوا عليها، فالكتاب اليدوي أحسن من ناحية القراءة وقلب صفحاته ، لذلك نرى أن التطور التكنولوجي الحاصل فرض على المجتمع العلمي أو الباحثين بطريقة مباشرة في تغيير مكتسباتهم الفكرية والعملية والعلمية وتطويرها وفق معايير رقمية حتمية، إذ تعتبر الوسائل التكنولوجية نوع من المعرفة على حد قول أحد الباحثين من العينة، بل أصبحت الوسائل التكنولوجية ضرورية جدا وعدم التمكن منها يشكل عائق للباحث ، لأن المعرفة تتكامل باختلاف المعارف ومن بين هذه المعارف هو اتقان الوسائل التكنولوجية .

وفي هذا الإطار أيضا فإن تكنولوجيا المعلومات هي مجموعة المجالات المعرفية، من علمية و تقنية و هندسية و انسانية و اجتماعية، و الاجراءات الإدارية و التقنيات المختلفة المستخدمة، و تخزينها و معالجتها ، و نقلها و بثها و استرجاعها مما ينشأ من تفاعلات بين هذه التقنيات و المعارف و الانسان المتعامل معها بكافة حواسه و ادراكاته.

لذلك دأبت غوغل خلال السنوات الأربع الأخيرة على رقمنة ملايين الكتب، بما فيها إصدارات تحميها حقوق النشر، وذلك من مجموعات مكتبات أبحاث رئيسية، لتوفر نصوصها للبحث على شبكة الويب.[1]

[1] روبرت دارنتون تر: غسان شبارو، **الكتاب بين الأمس واليوم والغد**، مرجع سبق ذكره ، ص23

جدول رقم (24) : يوضح كيفية تأثير المشاريع البحثية في الباحث

تؤثر المشاريع البحثية السابقة في	التكرار	النسبة
الالتحاق بالوظيفة	60	%22.9
الاندماج في الوظيفة	45	%17.2
الاستيعاب الجيد للمهام البحثية	112	%42.7
لم تؤثر	36	%13.7
أخرى	09	%3.4
المجموع	**262**	**%100**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أكبر نسبة هي 42.7% والتي تمثل تأثير المشاريع البحثية السابقة للباحث في استيعابه الجيد لمهامه البحثية، تليها نسبة 22.9% والتي يرى فيها المبحوثين أن المشاريع البحثية السابقة تؤثر في الالتحاق بالوظيفة ، وثالث نسبة هي 17.2% والتي يرى فيها المبحوثين أن المشاريع البحثية السابقة تؤثر في الاندماج في الوظيفة ، وبخر نسبة في الجدول هي 3.4% والتي كانت آراء المبحوثين مختلفة فمنهم من يرى أن المشاريع البحثية السابقة تساهم في توسيع آفاق الباحث الفكرية والمعلوماتية، وكذا في أنها تساهم في بناء معارف بطريقة جيدة ، وكذا في أنها تساهم في الارتقاء في السلم الوظيفي.

يعد الإنتاج العلمي مؤشرا مهما لقياس واقع البحث والتطوير والذي اعتمدته اليونسكو كأحد المؤشرات لتقييم البحث والتطوير ونقصد بالإنتاج، خلق المنفعة من حيث لم يكن لها

وجود من قبل وإضافة منفعة إلى شيء يحتوي قدرا كبيرا منها، ويعرف أيضا بأنه خلق وابداع وإكثار من الشيء والنوع، ودرجته وصنوفه ويكون له صفات كمية ونوعية.[1]

كما تتجلى قيمة المعارف السـابقة في قدرتها على تجاوز تراكم المعلومات والحقائق إلى إنتاج المعرفة المتجددة، أي لا تتوقف عند حد اكتسـاب المعلومات، وإنما يتعدى ذلك إلى توظيف تلك المعلومات والمعارف في الحياة العلمية واسـتثمارها في إنتاج معارف جديدة. ويمكن هنا أن نذهب إلى ما ذهب إليه (Perkins) في هذا السياق: اكتساب المعرفة، وفهم المعرفة، وتوظيف المعرفة. وتمر "دورة المعرفة" بثلاثة مراحل رئيسـة هي: " توليد المعرفة " بالبحث والإبداع والابتكار، و " نشـرها " بالتعليم والتدريب؛ و " توظيفها " في تقديم منتجات وخدمات جديدة أو مطورة، تسـهم في مجالات التنمية، والاسـتفادة من ذلك في توليد الثروة وإيجاد الوظائف، والمساهمة في تطوير حياة الإنسان ".[2]

و عندما يتحقق للمجتمع القدرة على إنتاج وتوليد المعرفة الجديدة، ونشـرها في أوعية النشـر العالمية، والحصـول على قدر وافر من براءات الاختراع، ينتقل هذا المجتمع أو ذاك إلى ما يسـمى مجتمع المعرفة، وحينما يتعدى ذلك إلى تحقيق المرحلتين الثالثة والرابعة التوظيف، والتطبيق في الحصـول على منتوجات جديدة قابلة للتداول والإسـهام في التنمية والتقدم، ينتقل المجتمع إلى ما يسـمى " مجتمع اقتصـاد المعرفة ". ويتوقف وضـع المجتمع ومكانته بين دول العلم على موقعه من دورة العلوم والتكنولوجيا، ومدي تفعيل مراحلها. وتعتبر المعرفة في جميع مراحل اكتسـابها وإنتاجها تتسـم " بالإنسـانية "، أي أن اكتسـابها وإنتاجها يعتمد على الإنسـان.[3] وبالتالي فإن اكتسـاب المعارف وتحديثها أمر طبيعي

[1] عبد الله ساقور ،**فعالية النظام الجامعي في إنتاج المعرفة واستعمالها** ،مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 19 ،جامعة منتوري قسنطينة،الجزائر 2002،ص101.

[2] سعد الحاج البكري ، **نحو بناء مجتمع المعرفة**: مسألة الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، مجلة أحوال المعرفة، العدد الثاني والأربعون، فبراير 2006، الرياض، ص 168.

[3] نفس المرجع، ص 168-169.

وخصوصا في الوقت الحالي الذي أصبح يفرض تعلم كل ماهو جديد ، وبما أن مهنة الباحث هي البحث واستكشاف المعارف فإنه وجب عليه أن يتكسب معارف سواءا في التدريس أو في البحث العلمي أو التأليف والنشر لأن ذلك أصبح أمر ضروري وإلا فإن الباحث سيشعر بنوع من الاقصاء العلمي والمعرفي وحتى الاجتماعي لأن مهنته تقتضي ذلك الأمر.

جدول رقم (25) : يوضح نوع القراءات التي يهتم بها الباحث

نوع القراءات التي تهتم بها	التكرار	النسبة
قراءات في التخصص	151	%57.6
قراءات خارج التخصص	26	%9.9
ثقافة عامة	46	%17.6
قراءات في التخصص بإضافة قراءات خارج التخصص	39	%14.9
أخرى	09	%3.4
المجموع	**262**	**%100**

من خلال معطيات الجدول أعلاه نرى أن نسبة هي 57.6% والتي تمثل نوع القراءات التي يهتم بها المبحوثين إن أنهم يهتمون بالقراءات الخاصة بالتخصص ، أما النسبة الثانية فهي 17.6% والتي تمثل اهتمام المبحوثين بقراءات خارج التخصص أما فيما يتعلق بآخر نسبة فهي 3.4% وهي أجوبة أخرى إذ أن أهم القراءات أخرى تتمثل في الاهتمام الى حد ما بكل ما يخص المعلوماتية، وكذا تتمثل في التعلم من أجل التحكم في منهجية البحث العلمي وخصوصا في العلوم الشرعية بالنسبة للباحثين في تخصص علوم إسلامية ، وكذا الاهتمام في كل ما يتعلق بالقراءات القانونية و كذا القراءات المعرفية ، وخصوصا أن على الباحث أن يعرف أهم القوانين المتعلقة به واهم الامتيازات التي يتمتع بها وأهم القوانين المتعلقة بانشاء مخابر أو فرق بحث او مشاريع بحث..... لذلك يجد الباحث نفسه يهتم بالمجال

القانوني لكي يكون ملما بكل شـــؤون البحث والتكوين والتدريس وكذا العطل العلمية والارتقاء في الدرجات العلمية ... الخ.

لذلك وجب على الباحث أن يكون ملما بجميع المعارف والعلوم، حتى وإننا قد وجدنا أن معظم الباحثين يهتمون فقط بمجال تخصـــصـــهم ، وذلك يؤثر في التمكن من المادة العلمية وكذا في توصـــيل المعارف ونقلها للطلبة ، وكذا في ربط التخصـــص بكل المجالات التي تتعلق به لأنه لا يوجد علم وتخصـص مسـتقل بذاته ، كما يرى جون ديكنسـون :" أن بدرس الباحث عددا من العلوم المحددة لكي يتمكن من العمل على النحو المناســب كباحث علمي، وينبغي أن تشمل هذه العلوم الرياضيات والمنطق والاحصـاء، وقد يضـيف الكثيرون إلى هذه القائمة تاريخ وفلسـفة العلوم. ولا يمكن ان يعتبر تدريب الباحث العلمي مكتملا حتى يكتسـب قدرا من المهارة في عدد من التقنيات.[1] لذلك نجد أن الباحث وخصـــوصـــا في الجزائر يهتم فقط بمجال تخصـــصـــه ويتعمق فيه، وبالتالي ليس هنالك بما يســمى بعلم العلم أي أن يكون هنالك معرفة علمية لأجل العلم ليس لأنها تنتمي إلى تخصـــص ما أو إلى حقل ومجال ما، وإنما تكون المعرفة العلمية خالصـة بذاتها لا تعتمد على تخصـص معين لكي يتم البحث فيها والتعمق فيها، فمثلا لا نجد باحث يتعمق في بحث ما وهو بعيد عن تخصـصـه الذي درسـه في الجامعـة وذلك لأن الاعتمـادات المجتمعيـة والبنـائيـة والهيكليـة تعتمد على التخصـــص وتعتبره امر ضروري سواءا في توظيف أو في تأليف أو نشر معرفة ما .

[1] جون ب ديكنسون، تر: شعبة الترجمة باليونسكو، مرجع سابق ، ص98.

جدول رقم (26): يوضح مدى تأثير المعارف السابقة في البحث العلمي

هل ساعدتك تلك القراءات والمعارف السابقة في بحوثك و في وظيفتك الحالية؟		التكرار	النسبة	المجموع
نعم	تسهيل طرح المواضيع والمناقشات العلمية وإثارة مواضيع بحثية جديدة	39	%14.9	التكرار 249
	تعطي للباحث نظرة أوسع حول موضوع البحث وقراءة أدق للنتائج	21	%08	
	تقليص الجهد وتسهيل طريقة التحكم أكثر في المادة العلمية والتخصص	25	%9.5	النسبة **%95**
	تساهم في تكوين أرضية معرفية	29	%11	
	تأطير الطلبة وإيصال المادة العلمية من دروس ومحاضرات	105	%40.1	
	تنمية المعارف واكتساب الملكة لتحصيل المعلومات	30	%11.5	
لا	لأن هنالك رجعية فكرية	10	%3.8	التكرار 13
	المعارف السابقة تخلق نوع من الركود الفكري ولا تحبذ على التجديد	03	%1.2	النسبة **%05**
المجموع		262	%100	262 %100

من خلال معطيات الجدول يلاحظ أن أكبر نسبة هي 95% وهي نسبة كلية والتي يرى فيها المبحوثين أن المعارف السابقة والقراءات السابقة قد ساعدت الباحث في بحوثه ووظيفته وذلك من خلال تأطير الطلبة وإيصال المادة العلمية من دروس ومحاضرات بنسبة 40.1% وكذلك ساعدت في تسهيل طرح المواضيع والمناقشات العلمية وإثارة مواضيع بحثية جديدة

بنسبة 14.9% ، وكذا في تكوين أرضية معرفية تنمية المعارف واكتساب الملكة لتحصيل المعلومات بنسبة مشتركة وهي 11% ، وكذا تساهم المعارف السابقة للباحث في تقليص الجهد وتسهيل طريقة التحكم أكثر في المادة العلمية بنسبة 9.5% وكذا في أن التخصص يعطي للباحث نظرة أوسع حول موضوع البحث وقراءة أدق للنتائج بنسبة 8%ـــ أما بالنسبة لأقل نسبة في الجدول فهي 5% والتي تمثل عدم تأثير المعارف السابقة التي يكتسبها الباحث في بحوثه ووظيفته وذلك راجع إلى أن ذلك يخلق رجعية فكرية بنسبة 3.8% وكذا في أن المعارف السابقة تخلق نوع من الركود الفكري ولا تحبذ على التجديد بنسبة 1.2%.

من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج الجدول نجد أن المعارف السابقة تساهم في استيعاب الطلبة والتمكن من المادة العلمية وهذا رأي الأغلبية وهذا امر طبيعي لأن الأستاذ في الجامعات الجزائرية أصبح يركز على التدريس أكثر من أي عمل آخر ، وذلك راجع بطبيعة الحال إلى أولا العدد الكبير في الطلبة الذي فرض على الأستاذ أن يهتم أكثر بمجال التدريس وكيفية إيصال المادة العلمية والتمكن من المقياس ، وخصوصا أنه يوجد تغيير في المنظومة من النظام المتمثل في نظام ل م دي الذي فرض على الأستاذ الباحث نوع من الاكتظاظ ان صح القول في المادة العلمية وكيفية نقلها إلى الطلبة خلال موسم دراسي أي نصف السنة الدراسية بعكس النظام الكلاسيكي الذي كان في يد الأستاذ كل الحرية في نقل المحاضرات إلى الطلبة ولا يهم إن أنهى فعليا جميع الدروس الخاصة بالموسم لأنه يمكن أن يتم ذلك في الموسم الثاني ، ونفس الشيء بالنسبة للأعمال الموجهة ، فهنا لا يكون على الأستاذ عاتق انهاء البحوث أو المقياس خلال موسم دراسي ، ولكن طبيعة النظام فرضت قيود على الأستاذ الجامعي لذلك فإنه يحاول أن يكمل المنهاج خلال مدة معينة لذلك فإن جل معارفه السابقة ودراساته تصب في الالمام بالمادة العلمية ، وكذا من بين الأسباب أيضا

هو التغييرات الحاصـــلة في محتوى المقاييس لأنـه وفي كل مرة تتغير مقاييس ومواد وفق ماهو معمول به ومتعارف به دوليا لأن الجامعة هي نسق مفتوح بالدرجة الأولى.

جدول رقم(27): يوضح مساهمة الدرجة العلمية

ساهمت الدرجة العلمية التي تمتلكها في	التكرار	النسبة
الالتحاق بوظيفة الأستاذ	122	%46.6
عضوية في مخبر البحث	41	%15.6
ترأس مخبر أو مشروع البحث	35	%13.4
الانتماء إلى مشروع بحث	43	%16.4
لم تساهم	16	%6.1
أخرى	05	%1.9
المجموع	**262**	**%100**

نلاحظ أن النســـبة الغالبة في الجدول هي 46.6% والتي يرى فيها المبحوثين أن الدرجة العلمية قد ســـاهمت في الالتحاق بالوظيفة ، والنســـبة الموالية هي 16.4% بحيث يرى فيها المبحوثين أن الدرجة العلمية تســـاهم في الانتماء إلى مشـــروع بحث ، والنســـبة الأخيرة والتي تمثل 1.9% وهي وجهات رأي المبحوثين المختلفة أهمها أن الدرجة العلمية هي ســـــبب رئيســـي لتحقيق هذه الأهداف والمقصـــود هنا الالتحاق بالوظيفة وكذا تراس مشـــروع بحث وترأس مخبر البحث وكذا في فتح مشـــاريع دكتوراه وكذلك الدرجة العلمية تســـاهم في تحديد المهام البحثية كأســـتاذ وكباحث ، وكذا تســـاهم الدرجة العلمية في تســـهيل المشـــاركة في الملتقيات وترأس لجان علمية وتنظيمية، وهذا ما هو حاصـــل في الجامعات الجزائرية إذ أن للدرجة العلمية أهمية ومكانة وذلك راجع للقوانين واللوائح التنظيمية الخاصـة بالأستاذ الباحث في الجريدة الرســـمية التي غالبا ما تكون الشـــروط فيها الدرجة العلمية لأي نشـــاط علمي

وبالتالي لا يكفي أن يكتفي الأســـتاذ الباحث بأقدميته او بخبرته المهنية أو ببحوثه المتعددة لكي يتم الاعتراف به داخل النسق العلمي ، لأنه وعند اكتساب درجة علمية تسهل له اختيار النســـق والمجال البحثي الذي يريد أن ينتمي إليه ، بل وأن يندمج فيه .وكما يرى جون ب ديكنسون :" أن الحصول على درجة علمية جامعية أساس جوهري لأي مهنة علمية، والواقع أنه يشترط بصفة عامة الحصول على درجة علمية جيدة كأساس للقبول في الخدمة كباحث تحت التدريب، وليس كمساعد فني " [1]أي أن الباحث كلما اكتسب درجة علمية ساعدته أكثر في اختيار النســق الذي يريده وفي ترأســه أيضــا ، لأن الدرجة العلمية أســاس في اختيار المجال البحثي الذي يريده الباحث ، كترأس جلســة علمية أو ترأس مشــروع بحث وكذا ترأس مخبر بحث ، ولا يمكن انكار ذلك إلا في وجود بعض الاســـتثناءات وهي إذا ما كان ذلك التخصـــص الذي ينتمي إليه ذلك الباحث او الأســـتاذ بعدد كبير فإنه توجد اعتبارات أخرى وهي الاقدمية في مجال البحث العلمي و كذا الخبرة المهنية والتخصص وكذا الخبرة المعرفية في ذلك البحث أو ذلك التخصص بالإضافة إلى الدرجة العلمية ، إذ أنها لا تكفي لذلك ، لذا وجب على الأســـتاذ الباحث أن يكون محيطا بحقله العلمي لكي يمكن له أن يصـــنع مكانة علمية واســم علمي معروف على مســتوى الوطن وعلى المســتوى العالمي ، وهذا لا يتم إلا بالتراكم العلمي والمعرفي والنوعية الجيدة في تناول المواضـــيع والبحوث وكذا في الالمام بجميع الظاهرة المدروسة سواءا ظاهرة طبيعية او اجتماعية او اقتصادية ، كل حسب مجاله وحقله وتخصصه، وكذا يجب أن تكون لديه درجة علمية في ذلك التخصص وذلك المجال لكي يتم الاعتراف به في هذا النسق العلمي .

[1] جون ب ديكنسون، تر: شعبة الترجمة باليونسكو، مرجع سابق ، ص98.

جدول رقم (28): يوضح مساهمة التخصص العلمي

ساهم التخصص العلمي في	التكرار	النسبة
الالتحاق بوظيفة الاستاذ	135	%51.5
عضوية في مخبر البحث	58	%22.1
ترأس مخبر أو مشروع البحث	20	%7.6
الانتماء إلى مشروع بحث	37	%14.1
لم تساهم	07	%2.7
أخرى	05	%1.9
المجموع	**262**	**%100**

من خلال معطيات الجدول يلاحظ أن النسبة الغالبة فيه هي 51.5% وتمثل هذه النسبة في أن التخصص العلمي يساهم في الالتحاق بوظيفة الأستاذ ، اما فيما يخص النسبة الموالية فهي 22.1% والتي يرى فيها المبحوثين أن التخصص العلمي يساهم في عضوية في مخبر البحث العلمي ، اما النسبة الأخيرة في الجدول هي 1.9% وهي آراء مختلفة حول هذا الطرح أهمها أن المؤهل العلمي مطابق للتخصص المطلوب في المسابقة أي عند توفير منصب متعلق بالتخصص فحظوظ الحصول عليه وافرة، وكذا في احتياج القسم لأساتذة من هذا التخصص، وكذلك التخصص هو عنوان مخبر البحث وبحكم المواضيع البحث المطروحة وتوجهات مخبر ووسائل البحث المتاحة.

لا يمكن انكار أن للتخصص مكانة مؤثرة في نسق البحث العلمي كون أنه يمثل احد المعايير الأساسية في التوظيف إذ نجد في بعض التخصصات نقص فادح في مسابقة التوظيف لدرجة أنه لا يوجد احتياط أو لا يوجد حتى من يتقدم للقيام بالمسابقة وذلك راجع في كون التخصص لا يشمل كل الجامعات المتواجدة في الجزائر وبالتالي فإن الطلبة

المتخرجين من ذلك التخصص يكون عددهم ضئيل وجلهم يكتفون بمستوى ليسانس لأن سوق العمل يحتاج لمثل هذه التخصصات ومثال ذلك تخصص ترجمة وخصوصا في الوقت الحالي وبتعدد الشركات الأجنبية ومتعددة الجنسيات فإن هذا التخصص مطلوب وبكثرة. أما فيما يخص التخصصات الوفيرة والمتواجدة بدرجات علمية فهو تخصص علم الاجتماع واذا كانت هنالك وفرة فإن الالتحاق بالوظيفة لا يكون بالأمر السهل وفي الانتماء الى مخبر أو مشروع بحث نفس الشيء ، حتى أن المجتمع لا يولي أهمية لهذا التخصص كما يرى بول ف.لازرسفيلد أن تخصص علم الاجتماع كتخصص لديه معوقات بسبب تخصصه " ومن المعوقات الرئيسية التي تقابل نمو البحث السوسيولوجي حتى في البلدان التي تتوفر فيها الظروف المادية، فشل المجتمع في الاعتراف بأهمية تطبيق نتائج البحوث على المشكلات المنطقة بوضع السياسة، وما من شك أن ذلك من شأنه يحرم علم الاجتماع من الدعم المالي ومن ثم تشجيع المصادر الحكومية والخاصة "[1] .وذلك راجع في أن البحوث السوسيولوجية بنتائجها الجادة، تساهم في تنمية أو في إعطاء سياسيات عامة تنموية للبلاد لا يؤخذ بها بمحمل الجد، فتبقى تلك الأبحاث المنتجة من طرف مراكز بحث أو من طرف باحثين أساتذة وطلبة في أوراق تلك المذكرة أو الأطروحة أو بين أوراق وارشيف ذلك المركز أو المخبر ، ويعتبر فقط كرصيد علمي وإنتاج كمي يساهم في إعطاء ذلك المخبر او ذلك المركز مكانة علمية واجتماعية، وبالتالي فإن هذا الامر يضعف من اجتهاد الباحث ومن عطائه العلمي والبحثي والمعرفي، ومن التوصل إلى نتائج التي من المفروض أن تكون محل جدية من طرف الهيئات المعنية بهذا الأمر.

[1] بول ف.لازرسفيلد، تر: أحمد النكلاوي وعواطف فيصل بياري، **مرجع سابق**، ص144.

جدول رقم (29) : يوضح مدى تأثير الرصيد العلمي في عملية الاندماج

رأيك حول الرصـــيد العلمي وكيف يؤثر في عمليـة الانـدماج من عدمه في نسق البحث العلمي	التكرار	النسبة
اثراء الطلاب في مجـال التدريس واثراء البحوث والمشـــاريع التي يبحث فيها برصيد علمي جديد	99	%37.8
الرصيد العلمي من شانه أي يرفع من مردودية ونتائج العمل	35	%13.3
يساهم الرصيد العلمي للباحث في تطوير البحث العلمي	28	%10.7
تســهيل الانخراط في النشــاطات الفكرية والعلمية وتوســيع نطاق البحث العلمي	51	%19.5
الرصـيد العلمي هو وسـيلة الأسـتاذ في الاندماج في مجموعة عمل (قسم ، مجلة، مخبر، مشروع).	30	%11.4
المسـاهمة في طرح المسـائل وحلها من خلال الديناميكية في العمل البحثي وتبادل الأفكار ضمن فريق البحث وفرق البحث الأخرى.	19	%7.3
المجموع	**262**	**%100**

أخذنا رأي المبحوثين حول الرصـيد العلمي وكيف يؤثر في عملية الاندماج من عدمه في نسـق البحث العلمي فوجدنا أن اغلبية الإجابات هي في أن الرصـيد العلمي الرصـيد العلمي يسـاهم في اثراء الطلاب في مجال التدريس واثراء البحوث والمشـاريع التي يبحث فيها بنسـبة 37.8% وتليها إجابة مسـاهمة الرصـيد العلمي في تسـهيل الانخراط في النشـاطات الفكرية والعلمية وتوسـيع نطاق البحث العلمي بنسـبة 19.5% ، أما النسـبة الموالية هي 13.3% والتي يرى فيها المبحوثين أن الرصــيد العلمي من شــانه أي يرفع من مردودية ونتائج العمل ونسبتين متقاربتين ما بين 10% و 11% بحيث تمثلت الاجابتين في أن الرصيد العلمي هو

وسيلة الأستاذ في الاندماج في مجموعة عمل (قسم ، مجلة، مخبر، مشروع) وفي أن الرصيد العلمي للباحث الذي يتملكه يساهم في تطوير البحث العلمي، وفيما يخص اقل نسبة في الجدول هي 7.3% بحيث تمثلت في أن الرصيد العلمي يساهم في طرح المسائل وحلها من خلال الديناميكية في العمل البحثي وتبادل الأفكار ضمن فريق البحث وفرق البحث الأخرى.

هذه النتائج المتحصل عليها من الجدول الخاص بعلاقة الرصيد العلمي بكيفية الاندماج نجد أن ما وجدناه في الجداول السابقة يوضح عدة نقاط أهمها ، أن الرصيد العلمي يساهم في اثراء الطلاب في مجال التدريس واثراء البحوث والمشاريع التي يبحث فيها برصيد علمي جديد ، أي أن الرصيد العلمي والمتمثل في المعارف السابقة وكذا في التخصص والدرجة العلمية كلها مؤشرات لقياس الرصيد العلمي ومدى تأثيره في الاندماج والانتماء الى أي نسق من الانساق البحثية والعلمية التي ذكرناها سابقا ، وبالتالي فإن الرصيد العلمي أو بما يعرف الرأسمال الفكري هو مجموعة من الموارد المعلوماتية المتكونة على هيئة نوعين من المعارف، معارف ظاهرة يسهل التعبير عنها أو كتابتها، ومن ثم نقلها إلى الآخرين بشكل وثائق و معارف ضمنية، مبنية على الخبرات الشخصية والقواعد التي تستخدم في تطوير المنظمة أو المؤسسة.[1] أي أن المعارف الظاهرة المتمثلة في كتابات او محاضرات أو أبحاث يمكن نقلها إلى الآخرين بشكل وثائق ، أما المعارف الضمنية فهي مبنية على الخبرات الشخصية والاقدمية والقواعد التي يجب اتباعها في نسق البحث العلمي ، وكلتا المعارف والأرصدة العلمية تساهم في الانتماء إلى أي نسق علمي وبالتالي الاندماج لأن ذلك يتم باختيار الباحث نفسه.

[1] Daft, R. L., **Organization:Theory & Design**, 7 ed, South Western, Ohio, 2001,P89 .

- **نتائج الفرضية الثانية:** بعد عرض نتائج الدراسة توصلنا إلى ما يلي :

- نجد أن معظم الاساتذة يتقنون استعمال الوسائل التكنولوجية ويتأثرون بعدم معرفتهم لاستعمالها ، و ذلك راجع إلى الضرورة الملحة في تعلم هذه الوسائل التكنولوجية بحيث فرضت من الباحث أن يواكب تلك التغييرات التي طرأت على المستوى التكنولوجي وكذلك من خلال التطورات الحاصلة في الجانب التقني وخصوصا في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وجبت وفرضت على الأستاذ الباحث أن يواكب التكنولوجيا ويتعلمها وبما أننا في وقت وعصر يسمى بعصر المعلومات فإنه وجب على الباحث أن يكون ملما بما يحدث من تغييرات على المستوى العلمي والمعرفي ، وكذا في مجال بحثه.
- إن الطرق التقليدية لازلت لها مكانة لدى الباحثين وخصوصا القدماء منهم لأنهم تعودوا عليها، فالكتاب اليدوي أحسن من ناحية القراءة وقلب صفحاته ، لذلك نرى أن التطور التكنولوجي الحاصل فرض على المجتمع العلمي أو الباحثين بطريقة مباشرة في تغيير مكتسباتهم الفكرية والعملية والعلمية وتطويرها وفق معايير رقمية حتمية، إذ تعتبر الوسائل التكنولوجية نوع من المعرفة على حد قول أحد الباحثين من العينة، بل أصبحت الوسائل التكنولوجية ضرورية جدا وعدم التمكن منها يشكل عائق للباحث ، لأن المعرفة تتكامل باختلاف المعارف ومن بين هذه المعارف هو اتقان الوسائل التكنولوجية ، وكذا في أن المادة العلمية من كتب رقمية ومقالات ومجلات كلها متواجدة في الفضاء الالكتروني.
- تعد المعارف السابقة والمشاريع البحثية ضرورية في انتاج المعارف المتجددة أي توظيفها في مجال التدريس أو البحث العلمي أو الإنتاج العلمي ، أي أن اكتسابها وإنتاجها يعتمد على الباحث في حد ذاته. وبالتالي فإن اكتساب المعارف وتحديثها أمر طبيعي وخصوصا في الوقت الحالي الذي أصبح يفرض تعلم كل ماهو جديد ، وبما أن مهنة

الباحث هي البحث واستكشاف المعارف فإنه وجب عليه أن يتكسب معارف سواءا في التدريس أو في البحث العلمي أو التأليف والنشر لأن ذلك أصبح أمر ضروري .

وجدنا أن معظم الباحثين يهتمون فقط بمجال تخصصهم ، وذلك يؤثر في التمكن من المادة العلمية وكذا في توصيل المعارف ونقلها للطلبة ، وكذا في ربط التخصص بكل المجالات التي تتعلق به لأنه لا يوجد علم وتخصص مستقل بذاته لأن كما يرى بورديو :" أن الحقل العلمي يحدد بتحديد تحديات واهتمامات معينة لا يمكن أن تعزى إلى تحديات ومصالح تخص حقول أخرى(لن نتمكن من تشغيل فيلسوف بتحديات متخصص بالجغرافيا) ولا يدركها شخص لم يعد للدخول في هذا الحقل (فكل فئة من الاهتمامات تفترش عدم الاكتراث باهتمامات واستثمارات أخرى حكم عليها أنها عبثية وغير معقولة او سامية ونزيه) ومن أجل أن تسير الأمور في حقل ما ، يجب أن تكون هناك تحديات وأشخاص مستعدون لممارسة اللعبة ويملكون المتصل الوراثي الذي يستوجب المعرفة بالقوانين الخاصة باللعبة وبالتحديات والإقرار بها وما إلى ذلك".[1]

- إن المعارف السابقة تساهم في استيعاب الطلبة والتمكن من المادة العلمية وهذا رأي الأغلبية وهذا امر طبيعي لأن الأستاذ في الجامعات الجزائرية أصبح يركز على التدريس أكثر من أي عمل آخر ، وذلك راجع بطبيعة الحال إلى العدد الكبير في الطلبة الذي فرض على الأستاذ أن يهتم أكثر بمجال التدريس وكيفية إيصال المادة العلمية والتمكن من المقياس ، لذلك فإن الأستاذ الباحث يحاول أن يكمل المنهاج خلال مدة معينة لذا فإن جل معارفه السابقة ودراساته تصب في الالمام بالمادة العلمية .
- وجدنا أن للدرجة العلمية أهمية ومكانة وذلك راجع للقوانين واللوائح التنظيمية الخاصة بالأستاذ الباحث في الجريدة الرسمية التي غالبا ما تكون الشروط فيها الدرجة العلمية لأي

[1] بيير بورديو ، ترجمة : هناء صبحي ، مرجع سابق،ص182.

نشـــاط علمي ، وبالتالي لا يكفي أن يكتفي الأســـتاذ الباحث بأقدميته أو بخبرته المهنية أو ببحوثه المتعددة لكي يتم الاعتراف به داخل النسـق العلمي ، لأنه وعند اكتسـاب درجة علمية تسهل له اختيار النسق والمجال البحثي الذي يريد أن ينتمي إليه ، و يندمج فيه.

- الرصـيد العلمي يسـهل للباحث الاندماج في أي نسـق من انسـاق البحث العلمي لان ما يتملكه يسهل له الانتماء والاندماج ، كما يرى بورديو في أن " بنية الحقل في حالة صراع القوى بين الفاعلين أو بين المؤسـسـات الداخلة في الصـراع أو توزيع رأس المال الخاص الذي تراكم أثناء الصـراعات السـابقة والذي يوجه الاسـتراتيجيات اللاحقة. هذه البنية التي هي أسـاس الاسـتراتيجيات التي تعمل على تغييرها ، هي نفسـها دائما موضـع صـراع فاحتكار العنف الشرعي(سلطة معينة) وهي سمة الحقل المعني أي ، باختصـار الحفاظ ببنية توزيع رأس المال الخاص أو هدمها، هو التحدي الذي يســـمى الصـــراعات التي تحدث في الحقل. في حالة صـــراع قوى معينة، يميل أولئك الذين يحتكرون (كليا تقريبا) رأس المال الخاص أسـاس القوة أو السـلطة الخاصـة المميزة لحقل ما، إلى اسـتراتيجيات محافظـة أي تلك التي تنزع ، في حقول إنتـاج الثقافـات، في حين يميل أولئك الـذين لا يملكون رأس المـال(وهم في الغـالـب القـادمون الجـدد، وإذن في أغلـب الأحيـان الأكثر شـباب) إلى اسـتراتيجيات هدم أي اسـتراتيجيات الهرطقة، إنها الهرطقة والبدع باعتبارها قطيعة نقدية مع الآراء السـائدة، مرتبطة غالبا بالأزمة التي تخرج المهينين من صـمتهم وتفرض عليهم انتاج خطاب الدفاع، وفكر مســـتقيم يهدف إلى إعادة ما يوازي الانتماء الصامت للآراء السائدة.[1]

- إن الـدرجـة العلميـة كفيلـة في أن تجعل من البـاحـث أن يتم اختيـاره كمـدير مخبر او مسؤول مشروع او أي مشروع وبالتالي فإن الباحث هنا يختار النسق الذي يناسبه حسب

[1]بيير بورديو تر : هناء صبحي، مرجع سابق، ص 184.

رغبته وبالتالي فإنه يحقق الاندماج بعكس ما اذا كان الباحث يمتلك رصـــيدا علميا لا يســـاعده في اختيار الانســـاق التي يريدها . وذلك في أن القوانين المتعلقة بالانتماء إلى مخبر ما او انشـــاء المخبر او ترأس مخبر ومشـــروع بحث فهي تنص على الدرجات العلمية ، وكذا في موضوع التخصص العلمي ، إذ أن له دور في انتماء الباحث بسهولة في أي نســـق علمي يريده إذا ما كان ذلك التخصـــص ســـوق الطلب أكثر من العرض وبالتالي تسهل له عملية الانتماء ومن الاندماج، وكذا تساهم المعارف العلمية السابقة في تسهيل الباحث الاتصال بالطلبة وبأعضاء البحث وبالجماعة التي ينتمي إليه . وبالتالي فإن الفرضية الثانية التي محتواها يتضمن أن **الرصيد العلمي للباحث ركيزة يستند إليها الباحث في الاندماج ضمن نسق البحث العلمي** قد تحققت ، وأن هذا الرصيد العلمي الذي يكتسبه الباحث يساهم في فتح آفاق في الإنتاج والابداع والنشر ، وكذا في اختيار المجال البحثي والعلمي الذي يريده.

رابعا : عرض وتحليل نتائج الفرضية الثالثة

جدول رقم (30): يوضح نوع علاقة الباحث بزملائه

العلاقة التي تجمعك بزملائك في العمل	التكرار	النسبة
علاقة زمالة	121	%46.2
علاقة صداقة	38	%14.5
أبناء نفس المنطقة	9	%3.4
زمالة وصداقة	76	%29
زمالة وصداقة وأبناء من نفس المنطقة	18	%6.9
المجموع	**262**	**%100**

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن أكبر نسبة هي في الحقيقة نسبة 50.4 % وهي مجموع نسب تكررت فيها نفس الإجابات والمتمثلة في أن العلاقة التي تجمع بين الباحث وزملائه في العمل هي علاقة زمالة وصداقة ثم تليها نسبة 46.2% والتي تمثل العلاقة التي تجمع الباحث بزملائه في العمل أنها علاقة زمالة فقطن وفي الأخير نسبة 3.4% والمتمثلة في أن نوع العلاقة التي تجمع بين الباحث وزملائه هي أنهم أبناء من نفس المنطقة، والتحليل السوسيولوجي لهذه النتائج يتمثل في أن العلاقة الأولية للباحثين هي علاقة زمالة وهي مفروضة نوعا ما ، إذ يجد الباحث نفسه داخل نسق وجماعة وبالتالي فإن العلاقة التي تجمعه مع تلك الجماعة هي علاقة زمالة ، ومن ثم تتطور هذه العلاقة إلى صداقة وبالتالي فإن الباحث يشكل صداقات داخل النسق وهذا امر طبيعي من اجل التكيف كما يرى أصحاب النظرية الوظيفية أنه يجب أن يكون في أي نسق تكامل وتكيف بين أعضاء ذلك النسق وتلك الجماعة . وبالتالي يمكن النظر إلى العلاقات بالمؤسسة بأنها: "مرحلة من مراحل البناء التنظيمي و تعد من المراحل المهمة، فهي علاقات تنشأ بين

العاملين و بين الأقسام والوحدات الإدارية، ويعتمد التنظيم على هذه العلاقات ارتباطا وثيقا بوظائف الإدارة".[1]

وبناء على التوصيف السابق ، يصف موريس كينزبيرك أشكال العلاقات الاجتماعية إلى أربعة أنواع هي : العلاقات الاجتماعية العمودية، الأفقية، الرسمية ، وغير الرسمية. تشمل جميع نواحي الحياة الاجتماعية. مثلما هو الحال في المجتمع الصناعي ، حيث يشيع في المؤسسات عموما أنماط من العلاقات الاجتماعية بين المراكز الوظيفية للعاملين.[2] وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال العلاقات التي يكونها الباحث داخل نسق البحث العلمي فهو يعتمد بالدرجة الأولى على الجانب الوظيفي في العلاقات فنجد أن علاقته بزملائه تكون في بدأ الامر معتمدة على هيكل تنظيمي أو بما يسمى بالعلاقات الرسمية وتكون إما افقية أو عمودية وذلك حسب مكانة الباحث إما في الجانب العلمي أو الإداري ، ومن ثم يدخل الباحث ضمن جماعات فيكون صداقات ويصبح بما يسمى بالجانب غير الرسمي للتنظيم أو للنسق ويشمل ذلك علاقات صداقة مع زملائه فيشكل صداقات وجماعات ، يكون لها نفس الوجهة ونفس الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه.

ولذلك فإن علماء الاجتماع، يطمحون بتحويل العلاقة الاجتماعية الرسمية إلى علاقة اجتماعية غير رسمية متحررة من القيود والأوامر والضغوط والمضايقات .بيد أن العلاقة الاجتماعية غير الرسمية تقلل كميتها وتقضي إلى التمرد والعصيان وظهور الصراعات الكامنة أو الظاهرة بين مراكز العمل الوظيفي في المؤسسات على اختلاف مستوياتها العلمية وتنظيماتها البيروقراطية.[3]أي أن العلاقات غير الرسمية قد ينجر عنها أمور سلبية

[1] موسى اللوزي، **التنظيم وإجراءات العمل**، ط1 ، دار وائل للنشر والطباعة، عمان ، 2002 ، ص38 .
[2] أنور مقراني ، مرجع سابق ،ص35.
[3] احسان محمد الحسن، **مرجع سابق**، ص82-83.

لكن على العموم ، أن علاقات الصداقة التي يكونها الباحث بين زملائه هي علاقات تساهم في خلق جو من الإخاء والمحبة وبالتالي يؤثر ذلك بالإيجاب على نسق البحث العلمي.

جدول رقم (31): يوضح كيفية اختيار الباحث لمشروع البحث

تختار مشروع بحث على أساس	التكرار	النسبة
موضوع البحث	187	%71.4
جماعة وفرقة البحث	75	%28.6
المجموع	**262**	**%100**

من خلال معطيات الجدول نجد أن أعلى نسبة هي 71.4% والتي يرى فيها المبحوثين أنهم يختارون مشاريع البحث على أساس موضوع البحث ، أما أفل نسبة هي 28.6% والتي يرى فيها المبحوثين أنهم يختارون مشاريع البحث على أساس جماعة وفرقة البحث ، وتكمن الفروقات في النسبة ، أن الباحث لا يستطيع ان يشارك في موضوع بحث او مشروع بحث أو ينخرط في مخبر إذا لم تكن هنالك رغبة شخصية في دراسة ذلك الموضوع وذلك المشروع أي أن:" عملية اختيار موضوع البحث العلمي تتحكم فيه عدة عوامل ومعايير ومقاييس ذاتية متصلة وخاصة بنفسية الباحث، ومدى استعداداته ومقدراته العلمية، ونوعية تخصصه العلمي وطبيعة موقفه ومركزه الوظيفي والمهني، وكذا ظروفه الاجتماعية والاقتصادية " .[1]هذا فيما يخص أهم المعايير الموضوعية التي يعتمد عليها الباحث في اختيار موضوع او مشروع بحث ما، أما فيما يخص المعايير الذاتية فإن:" معيار الرغبة النفسية الذاتية لدى الباحث في الميل والتفضيل في اختيار موضوع دون غيره من الموضوعات ليكون محل ومحور البحث العلمي الذي سيقوده، ويعد عامل أساسي وجوهري من عوامل ومقاييس اختيار موضوع

[1] عمار عوابدي، **مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص37.

البحث العلمي من طرف الباحث ذاته ومن طرف مؤسسات التكوين العالي والبحث العلمي العامة والخاصة".[1]

جدول رقم (32) : يوضح تأثير الانتماء إلى العرش في مكانة الباحث

الانتماء إلى العرش يؤثر في مكانة الباحث التي يحتلها في العمل		التكرار	النسبة	المجموع
لا	المجتمع الجزائري في تحول وتغير اجتماعي وبالتالي لا تؤثر مسألة العروشية في الجامعة	71	%27.1	التكرار 164
	لأن المسائل العشائرية تؤثر سلبا على العمل	65	%24.8	
	لا يؤثر لأن الباحث من مناطق وولايات مختلفة ولا يوجد تحيز لجهة أو عرش معين	28	%10.7	النسبة **%62.6**
نعم	يؤثر بقدر المستوى الحضاري والثقافي والعلمي لأعضاء العمل	63	%24	التكرار 98
	لأن التعيين يكون على أساس اثني وجهوي وخصوصا في الوظائف الإدارية	35	%13.4	النسبة **%37.4**
المجموع		262	%100	262 %100

من خلال معطيات الجدول أعلاه نجد أن أعلى نسبة في الجدول هي 62.6% والتي يرى فيها المبحوثين أن الانتماء إلى العرش لا يؤثر في مكانة الباحث التي يحتلها في العمل وذلك لأن المجتمع الجزائري في تحول وتغير اجتماعي وبالتالي لا تؤثر مسألة العروشية في الجامعة وهذه الإجابة كانت نسبتها 27.1% ، تليها نسبة 24.8% والتي يرى فيها

[1] عمار عوابدي، مرجع سابق، ص37.

المبحوثين أن الانتماء إلى العرش لا يؤثر في مكانة الباحث التي يحتلها في العمل وذلك لأن المسائل العشائرية تؤثر سلبا على العمل، أما النسبة الأخيرة فهي 10.7% والتي يرى فيها المبحوثين أن الانتماء إلى العرش لا يؤثر لأن الباحث من مناطق وولايات مختلفة ولا يوجد تحيز لجهة أو عرش معين. اما فيما يخص أقل نسبة في الجدول فهي 37.4% والتي يرى فيها المبحوثين أن مسألة الانتماء إلى العرش تؤثر في مكانة الباحث التي يحتلها في العمل وذلك لأن الانتماء إلى العرش يؤثر بقدر المستوى الحضاري والثقافي والعلمي لأعضاء العمل، وكانت نسبتها 24%، أما النسبة الأخيرة في الجدول وهي 13.4% والتي يرى فيها المبحوثين أن الانتماء إلى العرش يؤثر لأن التعيين يكون على أساس اثني وجهوي وخصوصا في الوظائف الإدارية. من خلال ما تم عرضه من نتائج نجد أن موضوع الانتماء إلى العرش لا يؤثر كثيرا في تحديد مكانة الباحث داخل نسق البحث العلمي، لكن لا يمكن انكار وجود نسبة من الباحثين الذين يرون بأن للعرش له تأثير في الانتماء وكذا في شغل المناصب الوظيفية، أي أن مسألة العروشية تقتصر في التأثير على موضوع الوظائف الإدارية ، وكما يرى **ميردوك** في كتاب البناء الاجتماعي أن العشيرة جماعة تتميز بقيامها على أساس تسلسل قرابي إما من جانب الأم أو من جانب الأب، وتتميز أيضا بتوفر وحدة مكانية لأفراد العشيرة، أي أفراد العشيرة يسكنون في مكان واحد لذا لابد أن تكون القاعدة السكنية التي تتبعها العشيرة متوافقة قاعدة مع التسلسل القرابي. [1] ، لذا فإن الانتماء إلى العرش يؤثر في العلاقات الاجتماعية وخصوصا في المجتمع الأغواطي بحكم أنه لازال مجتمع محدد تحكمه بعض العادات والتقاليد والانتماءات العروشية ، وحتى وإن كانت غير واضحة في نسق البحث العلمي إلا أنها تعتبر من الوظائف الكامنة وليست من الوظائف الظاهرة داخل نسق البحث العلمي وبالتالي قد تحدث خلل وظيفي كما يرى أصحاب النظرية

[1] الطنوبي محمد عمر، مرجع سابق، ص 25.

الوظيفية. ويرى " ليون غوتييه" أن العروشـــية هي التكاتف الذي يظهر بين الأشـــخاص المنتسبين إلى المهنة الواحدة أي الذين يمثلون كتلة.[1]

جدول رقم (33): يوضح مدى تأثير المنطقة التي ينتمي إليها الباحث في بحثه

كيف يمكن أن يؤثر انحدار الباحث لمنطقة ما في اندماجه في نســـق البحث العلمي	التكرار	النسبة
على حسب نسبة المعتقدات التي يتميز بها أفراد جماعة عمله	38	%14.5
في حالة وجود مناخ تسوده العشائرية والجهوية يؤثر ذلك في الاندماج	41	%15.7
عند الالتزام ببعض القيم والمعتقدات قد يؤثر على أفكاره وتخليه عن بعض واجباته في نسق البحث العلمي	59	%22.5
يؤثر وذلك بالإقصاء والتهميش	48	%18.3
لا توجد هذه الظاهرة في وسط العمل لأننا نتعامل مع طبقة مثقفة	76	%29
المجموع	**262**	**%100**

سنحاول من خلال هذا الجدول أن نوضح المعطيات العامة له ونحلل النسب المتواجدة فيه كما نعتمد على أقوال المبحوثين حول موضـــوع انتماءه الباحث وانحداره إلى منطقة ما وكيف يؤثر ذلك في اندماجه ضمن نسق البحث العلمي، بحيث وجدنا أن النسب متقاربة ألى حد ما ، وأول نســـبة هي 29% والتي يرى فيها المبحوثين أن انتماء الباحث إلى منطقة ما والانحدار منها هي ظاهرة لا توجد في وســـط العمل لأننا نتعامل مع طبقة مثقفة، كما يرى المبحوثين أنه عند الالتزام ببعض القيم والمعتقدات قد يؤثر على أفكاره وتخليه عن بعض واجباته في نســـق البحث العلمي ، ويرى المبحوثين أن الانتماء إلى منطقة معينة يؤثر وذلك بالإقصاء والتهميش ، كما يرى المبحوثين أنه في حالة وجود مناخ تسوده العشائرية والجهوية

[1] ابن عمار الصغير، مرجع سابق، ص41.

يؤثر ذلك في الاندماج ، كما يرى المبحوثين أن ذلك الانتماء يؤثر على حسب نسبة المعتقدات التي يتميز بها أفراد جماعة عمله.

من خلال المعطيات الواردة في الجدول والمتعلقة بمدى تأثير انتماء الباحث إلى منطقة معينة وتأثيرها في اندماج الباحث في نسق البحث العلمي ، فإن ذلك الانتماء على رأي الأغلبية لا يؤثر كثيرا وذلك لأنه يؤدي إلى عدم المصداقية والميل إلى عدم الموضوعية أي أن اعتماد الباحث على انتمائه للمنطقة التي وجد فيها من أجل أن يكون ضمن نسق البحث العلمي فإنه لا يؤثر على حسب رأي المبحوثين، لكن هنالك حالة أخرى ادلى بها المبحوثين وهي عندما يتطرق الباحث في موضوع بحثه لتلك المنطقة فإن ذلك يسهل عليه تحصيل المعلومات اللازمة لذلك ويساهم في التعرف على المنطقة والتعرف على ثقافتها وخصوصية المجتمع ،وكذا في أنه يكون على دراية بمجتمع البحث الذي يسكنه وخصوصا في البحوث الميدانية والتاريخية التي تتطلب من الباحث أن يكون ملما بخصوصية المنطقة وكذا من حيث أنه يستطيع أن يندمج مع مجتمعه بسهولة إذ تكون لديه علاقات داخل ذلك المجتمع والمتمثلة في الأهل والأصدقاء والأقارب وبالتالي تسهل له عملية القيام بالبحوث الميدانية التي ترتبط مباشرة بتلك المنطقة وبخصوصيتها .

لذلك فإن كل انتماء يخلق نوع الولاء المطابق له، فالانتماء إلى الوطن يخلق الولاء للوطن، والانتماء للمذهب فقط يخلق الولاء للمذهب وقس على ذلك الانتماء إلى دولة أخرى يخلق الولاء لها وهكذا[1]. لذلك فإن الانتماءات إلى أي تنظيم اجتماعي سواءا وظيفي أو بحثي أو مجالي أو مكاني فإن المنتمي إلى ذلك يخلق له نوع من الولاء لتلك المنطقة وذلك النسق وإذا كان الباحث ينتمي إلى تلك المنطقة فإن ذلك يحقق له الرضا وبالتالي الولاء ومنه الاندماج في ذلك النسق العلمي الذي ينتمي إليه.

[1] أحمد برقاوي ، **الانتماء الزائف** ، مقال في صحيفة البيان ، الصادرة في 27 فبراير 2016، تحميل المقال من الموقع الالكتروني : http://www.albayan.ae.

جدول رقم(34) : يوضح كيفية تشكيل فريق العمل

يتشـــكل فريق العمل في المخبر أو في مشـــروع بحث على أساس		**التكرار**	**النسبة**	**المجموع**
الجهوية والعروشية والقرابة	الجهوية	07	%2.7	التكرار 14
	العروشية والقرابة	02	%0.8	
	الجهوية والعروشية	05	%1.9	النسبة %5.4
جماعة الأصدقاء		65	%24.8	%24.8
حسب مشروع البحث		183	%69.8	%69.8
المجموع		262	%100	262 %100

مما هو ملاحظ من الجدول أعلاه أن أكبر نسـبة هي 69.8% والتي يرى فيها المبحوثين أن فريق العمل الذي يتشـكل في المخبر أو في مشـروع بحث يكون على أسـاس مشـروع البحث ، تليها نسـبة 24.8% والتي يرى فيها المبحوثين أن فريق العمل يتشـكل على حسـب جماعة الأصـدقاء، وآخر نسبة هي 5.4% والتي يرى فيها المبحوثين أن فريق العمل يتشكل على حسب الجهوية والعروشية والقرابة ، نرى أن مشروع البحث هو الذي يجذب الباحث لأن يشـكل فريق عمل أو بما يسـمى بالجماعة العلمية أي كما يرى بنجامين نيلسـون حول أهمية "الجماعـة العلميـة" وفـاعليتهـا في تحفيز عمليـة إنتـاج المعرفـة العلميـة، كمـا أكد على أهميـة تفعيل المشـاركات بين أعضـاء الجماعة العلمية، وإيجاد صـيغ قانونية تضـمن البيئة الجيدة المهيأة لإنتاج المعرفة العلمية، كما المح إلى أن قصور التقدم العلمي في مختلف الحضارات يعود إلى قصور في المجال الثقافي وليس قصور في التقنية العلمية.[1]

[1] أحمد برقاوي ، مرجع سابق، ص53.

كما تؤثر مكانة الباحث في نسق البحث العلمي والتي قد حددتها شروط سابقة والمتمثلة في المؤهل العلمي والتخصص العلمي وكذا في النفوذ الذي يتمتع به وفي الشعبية العلمية التي يتمتع بها داخل نسق البحث العلمي التي تسهل له أن يكون أي فريق عمل أو أي جماعة علمية ، وأشار كل من "جوزيف بن دافيد وساليفان" إلى أهمية دور الباحث ومكانته ضمن الجماعة العلمية في إنتاج المعرفة العلمية، موضحا أن غياب الدور المعترف به من أفراد الجماعة العلمية يؤدي إلى ضآلة فرصة إنتاج وانتقال ونشر المعرفة العلمية . ويؤكد على أن كل دور اجتماعي إنما ينطوي على مركب من أدوار مترابطة في علاقتها بالمكانة الفردية، فالباحث كمشارك في دور المجموعة يتفاعل باستمرار مع الآخرين، ولكل منهم دوره الخاص بالنسبة للآخرين، فالعلماء والباحثين ليسوا ممارسين منعزلين في مختبراتهم، وإنما هم ممثلون ثقافيون يستند صميم وجودهم إلي أفراد عديدين، وهم يعاونون المؤسسات في التدريس، أو في فرص البحث من أجل إنتاج المعرفة العلمية ونشرها .[1] ولقد ركز كولينز بصفة خاصة على ميكانيزمات نقل وتحويل المعلومات الجديدة التي توصلت إليها هذه الجماعة إلى الجماعات العلمية الأخرى في نفس مجال أشعة الليزر. ولقد جنحت هذه الجماعة إلى التكتم والسرية حتى لا يزاحمها آخرون في هذ السبق العلمي، واقتصرت المسألة على بعض الاتصالات الشخصية والمباشرة بين الباحثين بهدف تطوير" أجهزة " تتلاءم وتتطابق مع هذا النوع الجديد من الأشعة. هنا كان الاتصال الشخصي– كما يقول كولينز– مسألة أساسية وجوهرية، حيث تمكن العلماء عن طريق التفاعل المباشر وحده من " توصيل" المعرفة الضمنية وغير الرسمية التي تعتمد عليها تجاربهم على الأقل في المراحل الأولية لهذا الاكتشاف. وبالتالي لم يكن من الممكن في نظر كولينز أن نصف جماعة البحث بأنهم "حاملوا" معرفة مستقلة وغير شخصية و موضوعية، لأنه في هذه المرحلة الأولية لم يكن من

[1] عبد الوهاب جودة و عبدالوهاب الحايس، مرجع سابق، ص490.

الممكن تجريد " وحدة المعرفة" عن حاملها، فالعالم والباحث وثقافته ومهاراته كلها جزء لا يتجزأ مما يعرفه.[1]

جدول رقم(35): يوضح العلاقة بين الأصل الاجتماعي والاعتماد على الجهوية

يعتمد نسق البحث العلمي الذي تنتمي إليه على الجهوية في التعاملات		**الأصل الاجتماعي**		**المجموع**
		من الولاية	**من خارج الولاية**	
نعم	التكرار	39	30	69
	النسبة	**%56.5**	**%43.5**	**%100**
لا	التكرار	123	70	193
	النسبة	**%63.7**	**%36.3**	**%100**
المجموع	التكرار	162	100	262
	النسبة	**%61.8**	**%38.2**	**%100**

موضوع الجهوية أو الجهة وهي بمعنى جزء من الكل كما تعني أيضا الضاحية أو المجال المحيط بمركز معين وعملية التقسيم الترابي إلى عدة جهات هي التي تعطينا ما يمكن تسميته بالجهوية، أما المعيار في عملية التقسيم الجهوي والهدف من الجهوية فسيدفعان بنا إلى التساؤل عن أصل فكرة الجهوية وهنا أيضا لابد من التمييز بين الجهوية في مفهومها القديم ذات المدلول الدفاعي الإنتمائي والجهوية في مفهومها الحديث التي ترتكز على المجال، ويحيل مفهوم الجهة أيضا للجهوية السياسية التي تأخذ بعين الاعتبار الوعي بالمصالح المشتركة أو بتعبير أخر في الحسبان الأخذ بعين الاعتبار الأشخاص الذين يعيشون في الجهة والتطلع للمشاركة في تسير هذه المصالح[2]. وهنا نقصد بالجهوية التي تؤثر في نسق البحث العلمي وفي تعاملات الباحثين بحيث ربطنا مؤشر الجهوية بالأصل الاجتماعي

[1] السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص 335-336.
[2] موقع الانترنيت: **http://diae.net/2781** شبكة ضياء للمؤتمرات والملتقيات تم الاطلاع في جوان 2016.

للباحث فوجدنا أكبر نسبة هي 61.8% بحيث أكبر نسبة فيها هي 63.7% والتي يرى فيها المبحوثين الذين أصلهم من الولاية أن نسق البحث العلمي الذي ينتمون إليه لا يعتمد على الجهوية في التعاملات ، تليها نسبة 56.5% التي يرى فيها المبحوثين من أصل الولاية أن نسق البحث العلمي الذي ينتمي إليه كباحث يعتمد على الجهوية في التعاملات ، أما النسبة الأخرى فهي 38.2% وأعلى نسبة تضمها هي 43.5% والتي يرى فيها المبحوثين الذين أصلهم من خارج الولاية أن نسق البحث العلمي الذي ينتمي إليه يعتمد على الجهوية في التعاملات ، أما النسبة الأقل فهي 36.3% والتي يرى فيها المبحوثين الذين أصلهم من خارج الولاية أن نسق البحث العلمي الذي ينتمي إليه لا يعتمد على الجهوية في التعاملات.

من خلال التقسيم الموجود في البناء الاجتماعي للتنظيم وفق التقسيم الجغرافي والإداري للإقليم وبناء على هذا التقسيم تتشكل جماعات العمل وموازين القوة والتحالفات بين الأفراد والجماعات وتوجه المصالح وتوزع السلطة وتصدر القرارات، وأن ارتفاع حجم جماعة جهوية في التنظيم واستيلائها على مصادر القرار يعني فرض قوتها وإرادتها على باقي الجماعات الجهوية داخل المنظمة.[1] ويتجدر الإشارة هنا من خلال هذا التحليل أن الجهوية المقصودة في التعاملات هي الناحية الإدارية أو في تقسيم الوظائف الإدارية ، وكذا في مسابقة التوظيف فإن قانون التوظيف يحث على :" أنه و قصد ضمان استقرار للموظفين من جهة ، وبغية الاستغلال الأمثل للمناصب المالية ، كرس المرسوم التنفيذي رقم 12-194 في 25 أفريل2012 المشار إليه معيار المكان الجغرافي للمنصب المطلوب شغله كعنصر فاصل في المشاركة للمترشحين في المسابقات والامتحانات المهنية للتوظيف الخارجي.

غير أنه إذا تعلق الأمر بمسابقة ذات طابع وطني فإن التسجيل للمشاركة يفتح لكل المترشحين المستوفين الشروط القانونية للالتحاق بالمنصب هذا من جهة ومن جهة أخرى وفي حالة تواجد المنصب المعني للتوظيف في تراب الولاية ويتم تنظيم المسابقة من طرف

[1] قاسيمي ناصر، مرجع سابق، ص 64.

أو لفائدة إدارة عمومية تقع في هذه الولاية فإن الأولوية للترشـــح تمنح للمترشـــحين المقيمين بهذه الولاية.[1] وهذا أن موضـوع الجهوية متواجد في أي بناء اجتماعي وبما أن الجامعة كبناء اجتماعي بالدرجة الأولى فإن الجهوية متواجدة وإن كانت غير ظاهرة لكن لا يمكن انكار وجودها وخصوصا من طرف الباحثين الخارجيين فإنهم يستشعرون نوعا من الجهوية.

جدول رقم(36): يوضح العلاقة بين القرابة والعروشية والعلاقات الاجتماعية الخاصة بالباحث

يعتمد نسـق البحث العلمي الذي تنتمي إليه على العروشية والقرابة في التعامل		**للعلاقات الاجتماعية التي يمتلكها الباحث دور في اندماجه في نسق البحث العلمي**		**المجموع**
		نعم	**لا**	
نعم	التكرار	56	06	62
	النسبة	**%90.3**	**%9.7**	**%100**
لا	التكرار	136	64	193
	النسبة	**%68**	**%32**	**%100**
المجموع	التكرار	192	70	262
	النسبة	**%73.3**	**%26.7**	**%100**

من خلال معطيات الجدول أعلاه نجد أن النسبة الغالبة في الجدول هي 73.3% وتمثل هذه النسبة العلاقة بين اعتماد نسق البحث العلمي على العروشية والقرابة وكذا في دور العلاقات الاجتماعية التي يمتلكها الباحث في اندماجه في نسق البحث العلمي بحيث كانت أعلى نسبة هذه العلاقة هي 90.3% والتي يرى فيها المبحوثين أن النســـق البحث العلمي الذي ينتمي إليه يعتمد على العروشـــية والقرابة وأن للعلاقات الاجتماعية التي يمتلكها الباحث دور في اندماجه في نسـق البحث العلمي ن وفي المقابل كانت أقل نسـبة هي 68% والتي يرى فيها المبحوثين أن الانتماء الى العروشية لا يؤثر في اندماج الباحث في نسق البحث العلمي وأن

[1] المرسوم التنفيذي رقم 12-194 المؤرخ في 25 أفريل 2012،ص08.

للعلاقات الاجتماعية دور في انتماء الباحث واندماجه في نسـق البحث العلمي ، أما النسـبة التي تليها هي 26.7% وأكبر نسـبة فيها هي 32% والتي يرى فيها المبحوثين أن النسـق الذي ينتمي إليه لا يتأثر بموضـوع العروشـية وأن للعلاقات الاجتماعية التي يكونها الباحث ليست لها دور في اندماجه ضمن نسق البحث العلمي .

من خلال المعطيات نجد أن أكبر نسبة التي يرى فيها المبحوثين أن للعلاقات الاجتماعية التي يكونها الباحث ويمتلكها دور في اندماجه في نسـق البحث العلمي ، وذلك لأن العلاقات الاجتماعية تسهل عدة أمور إذ" يجب ان يكون هناك جماعة تشعر بالوحدة رغم الانقسام إلى طبقات، وبالاستمرار بها رغم الاختلاف، فهي منظومة القيم التي توجه الإنتاج والاستهلاك ، لذلك أيضـا ليس هناك ثقافة، ولا يمكن أن تنمو الثقافة وتزدهر إلا داخل إطار قومي، أي ضـمن دولة قومية وجامعة موحدة".[1] وكما يراها ماكس فيبر أنها" علاقة اجتماعية حيثما يتم ضـبط الفعل الاجتماعي في الحالة المفردة أو في المتوسـط أو في المتوسـط أو في النمط البحت بناء على إحسـاس شـخصـي (انفعالي أو تقليدي) لدى المشـاركين بانتمائهم إلى بعض.[2] فنجد هنا ان الجامعة والمخبر والمركز أو مشـاريع البحث العلمي هي أنسـاق اجتماعية الدرجة الأولى ثم علمية لأن المنتسـبين إليها يحملون أفكارهم وتوجهاتهم القبلية وهذا ما يراه **هوركهايمر** أن المؤسسة الأكاديمية بنشاطاتها جزء من الإطار الاجتماعي العام وتتغير بتغيره. كما أكد **هابرماس** علي أنه لا يمكن فهم بنية المؤسـسـات العلمية وتنظيماتها وما يدور فيها من ممارسـات للعلماء والعلاقات الدائرة بينهم وما يقومون به من إسـهامات والوصول إلى نتاجات علمية إلا من خلال فهم العمليات المتضمنة في الحياة اليومية السابقة علي إنتاج العلم والمعرفة.[3] كما يرى ميرتون أن العلم هو بناء اجتماعي في حد ذاته بحيث: يتضـمن كلا من البيئة الكبرى والبيئة الصـغرى لعملية إنتاج العلم والمعرفة، وتتمثل البيئة

[1] برهان غليون ، **مجتمع النخبة**، ط1، معهد الانماء العربي، بيروت، 1987، ص270.
[2] ماكس فيبر، تر: صلاح هلال ، **مفاهيم أساسية في علم الاجتماع**، ط1،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2011، ص76
[3] عبد الوهاب جودة و عبدالوهاب الحايس، مرجع سابق ،ص 491.

الكبرى للعلم في النظم الكبرى للمجتمع، كالسياسة، والاقتصاد، ونظام الطبقة، والوعي الاجتماعي، بينما تمثل البيئة الضيقة للعلم في الوسط الثقافي الذي يضم المناخ الفكري، والمدارس المختلفة للتفكير، والجامعات والأكاديميات، والتقاليد والمعايير التي تحكم هذه السياقات المحلية. وأكد ميرتون على التفاعل والاعتمادية لكل من البيئة الكبرى والصغرى للعلم، وأن الفصل بينهما يؤدى إلى الفهم الضيق للعلم، أي انعزال العلم عن المحيط الاجتماعي كما وضع ميرتون أسس علم اجتماع المجتمعات العلمية من حيث الإنتاج والانتقاء والتوزيع والمعرفة العلمية.[1]

جدول رقم (37): يوضح العلاقات الاجتماعية التي يكونها الباحث وتأثيرها في اندماجه

كيف يمكن للعلاقات التي يكونها الباحث أن تؤثر في اندماجه من عدمه في نسق البحث العلمي؟	التكرار	النسبة
تساهم العلاقات الاجتماعية في كسر الحواجز بين الأصدقاء وبالتالي تسهيل التعارف والاندماج حول بحث ما	33	%12.7
تساعد العلاقات الاجتماعية على الاتصال بأساتذة وباحثين ومؤسسات مختلفة ومسؤولين لخدمة البحث العلمي	75	%28.6
تساهم العلاقات الاجتماعية في تسيير الإجراءات الإدارية	48	%18.3
تساعد العلاقات الاجتماعية في تسهيل الحصول على المعلومات السرية والعلنية التي تخدم مصالح الباحث الشخصية والجماعية	51	%19.5
تسهيل الاندماج و المشاركة في الملتقيات والمخابر	40	%15.2
تؤثر العلاقات الاجتماعية سلبا وتقحم الباحث في صراعات ومشاكل	15	%5.7
المجموع	**262**	**%100**

[1] عبد الوهاب جودة و عبدالوهاب الحايس، مرجع سابق ، ص490.

اعتمدنا في تحليل الجدول أعلاه على أكثر الإجابات تكرارا وقمنا بوضـــعها كإجابات مشـــتركة بين المبحوثين بحيث كان الســـؤال المطروح هو كيف يمكن للعلاقات الاجتماعية التي يكونها الباحث أن تؤثر في اندماجه من عدمه ضـــمن نســـق البحث العلمي ، فوجدنا أعلى الإجابات بنســـب متقاربة وكلها كانت تصـــب في أن للعلاقات الاجتماعية دور في اندماج الباحث ، وأول نسبة هي 28.6% والتي يرى فيها المبحوثين أن العلاقات الاجتماعية تساعد على الاتصال بأساتذة وباحثين ومؤسسات مختلفة ومسؤولين لخدمة البحث العلمي. وثاني نســـبة هي 19.5% والتي يرى فيها المبحوثين أن العلاقات الاجتماعية تســـاعد في تسـهيل الحصـول على المعلومات السـرية والعلنية التي تخدم مصـالح الباحث الشـخصـية والجماعية، وثالث نســـبة في الجدول هي 15.2%والتي يرى فيها المبحوثين أن العلاقات الاجتماعية تساهم في تسيير الإجراءات الإدارية، أما النسبة التي تليها هي 12.7% والتي يرى فيها المبحوثين أن العلاقات الاجتماعية تساهم في كسر الحواجز بين الأصدقاء وبالتالي تســـهيل التعارف والاندماج حول بحث ما، أما النســـبة الأخيرة في الجدول هي 5.7% التي يرى فيها المبحوثين أن العلاقات الاجتماعية تؤثر سلبا وتقحم الباحث في صراعات ومشاكل. مما هو ملاحظ من خلال معطيات الجدول أن للعلاقات الاجتماعية دور ومؤثرة في الجانب الإداري وذلك في تسهيل الأمور الإدارية وفي معرفة أهم المستجدات في نسق البحث العلمي كالتكوين ، أو مشـاريع البحث أو قرارات إدارية مسـتجدة واسـتعجالية، كما تسـاهم العلاقات الاجتماعية التي يكونها ويكتســـبها الباحث في العمل مع زملائه في تســـهيل عملية البحث العلمي ، إذ أن العلم هو نشـــاط اجتماعي ، من حيث تشـــابك العوامل الاجتماعية والمعرفية ولكن لماذا هي متشابكة؟ لأن العلم نشاط اجتماعي. وهذا التمييز يسهم أيضا في تفريغ وفق عبارة لاتور ، التفسـير السـوسـيولوجي من أنواع تعقيد اللغة ، فإذا كان الفاعل العلمي يخلق يوميا شروط وعي وإدراك تجربته الخاصة فما قيمة اللجوء إذا إلى المفاهيم التي ينحتها علماء الاجتماع ، مثل (المعايير) و (المصـــلحة) أو الفائدة، و (المؤســـســـة) أو (الجماعة)؟ إن المجازفة هنا تكمن فعليا في أن يقدم الوصـف نفسـه باعتباره تفسـيرا، أو أيضـا في أن يقودنا

نقد التفسيرات السوسيولوجية التقليدية للعلوم إلى الهروب إلى الأمام نحو نشاط مفرط الوصفية حصرا".[1] أي أن النشاط العلمي مهما كان نوعه هو اجتماعي إذ أن الباحث لا يمكن أن يقوم ببحثه بمعزل عن زملائه وداخل جماعة ، وأي جماعة علمية تتكون داخلها علاقات اجتماعية لأن الباحث لا يفرض عليه الانتماء لأي نسق إذا لم يرد ذلك، لأن النشاط العلمي يتطلب جهد فكري وإنتاج معرفي وبالتالي يلجأ الباحث لنشر تلك المعرفة وذلك الإنتاج إلى قنوات اتصال اجتماعية المتمثلة مثلا في الانتماء إلى مخابر بحث أو إلى مجلة علمية أو مركز بحث أو مشروع بحث ، وذلك حسب الأهداف التي يريد أن يحققها الباحث .

[1]ميشال دوبوا ، مرجع سابق، ص89.

- **نتائج الفرضية الثالثة :** من خلال عرض نتائج الفرضية الثالثة توصلنا إلى ما يلي:

- أن العلاقة الأولية للباحثين هي علاقة زمالة وهي مفروضة نوعا ما ، إذ يجد الباحث نفسه داخل نسق وجماعة وبالتالي فإن العلاقة التي تجمعه مع تلك الجماعة هي علاقة زمالة ، ومن ثم تتطور هذه العلاقة إلى صداقة وبالتالي فإن الباحث يشكل صداقات داخل النسق لأن الباحث يحق له أن يختار اصدقاءه في مشروع البحث أو في مخبر البحث أو في التكوينات الخارجية لذا فإن الباحث يجد نفسه داخل نسق علمي ونسق اجتماعي في نفس الوقت.

أن اختيار البحوث من طرف الباحثين يكون على أساس مشروع البحث بالدرجة الأولى ثم يكون على أساس اختيار جماعة وفرقة البحث ، فالباحث لا يستطيع ان يشارك في موضوع بحث او مشروع بحث أو ينخرط في مخبر إذا لم تكن هنالك رغبة شخصية في دراسة ذلك الموضوع وذلك المشروع . كماأوضح يقول ميرتون :" إن وتيرة المنازعات حول الأسبقية لا تنتج من السمات الفردية المميزة للعلماء وإنما من المؤسسة العلمية التي يتعين الأصالة على أنها قيمة عليا وتجعل من الاعتراف بهذه الأصالة مسألة كبرى".[1] أي أن الباحث ينتمي إلى كلا من البيئة الكبرى والبيئة الصغرى لعملية إنتاج العلم والمعرفة وتتمثل البيئة الكبرى للعلم في النظم الكبرى للمجتمع، كالسياسة، والاقتصاد، ونظام الطبقة، والوعي الاجتماعي، بينما تمثل البيئة الضيقة للعلم في الوسط الثقافي الذي يضم المناخ الفكري، والمدارس المختلفة للتفكير، والجامعات والأكاديميات، والتقاليد والمعايير التي تحكم هذه السياقات المحلية. وأكد ميرتون على التفاعل والاعتمادية لكل من البيئة الكبرى والصغرى للعلم، وأن الفصل بينهما يؤدى إلى الفهم الضيق للعلم، أي انعزال العلم عن المحيط الاجتماعي.[2]

[1] ميشال دوبوا ، مرجع سابق ، ص57.
[2] عبد الوهاب جودة و عبدالوهاب الحايس، مرجع سابق، ص489.

- أن اعتماد الباحث على انتمائه للمنطقة التي وجد فيها من أجل أن يكون ضمن نسق البحث العلمي فإنه لا يؤثر على حسب رأي الباحثين، لكن هنالك حالة أخرى وهي عندما يتطرق الباحث في موضوع بحثه لتلك المنطقة فإن ذلك يسهل عليه تحصيل المعلومات اللازمة وذلك يساهم في التعرف على المنطقة والتعرف على ثقافتها وخصوصية المجتمع، وكذا في أنه يكون على دراية بمجتمع البحث الذي يسكنه وخصوصا في البحوث الميدانية والتاريخية التي تتطلب من الباحث أن يكون ملما بخصوصية المنطقة.
- من خلال التقسيم الموجود في البناء الاجتماعي للتنظيم وفق التقسيم الجغرافي والإداري للإقليم وبناء على هذا التقسيم تتشكل جماعات جهوية. و أن موضوع الجهوية متواجد في أي بناء اجتماعي وبما أن الجامعة كبناء اجتماعي بالدرجة الأولى فإن الجهوية متواجدة وإن كانت غير ظاهرة لكن لا يمكن انكار وجودها وخصوصا من طرف الباحثين الخارجيين فإنهم يستشعرون نوعا من الجهوية.
- أن للعلاقات الاجتماعية دور في الجانب الإداري وذلك في تسهيل الأمور الإدارية وفي معرفة أهم المستجدات في نسق البحث العلمي كالتكوين ، أو مشاريع البحث أو قرارات إدارية مستجدة واستعجالية، كما تساهم العلاقات الاجتماعية التي يكونها ويكتسبها الباحث في العمل مع زملائه في تسهيل عملية البحث العلمي ، إذ أن العلم هو نشاط اجتماعي. كما أكد هابرماس علي أنه لا يمكن فهم بنية المؤسسات العلمية وتنظيماتها، وما يدور فيها من ممارسات للعلماء والعلاقات الدائرة بينهم وما يقومون به من إسهامات والوصول إلى نتاجات علمية إلا من خلال فهم العمليات المتضمنة في الحياة اليومية السابقة على إنتاج العلم والمعرفة.[1]
- كما أشار "رايت ميلز" في كتابه الخيال السوسيولوجي المسئوليات والالتزامات التي تقع على عاتق الباحث العلمي، مؤكدا على أن دور الباحث العلمي يختلف باختلاف السياق

[1] عبد الوهاب جودة و عبدالوهاب الحايس، مرجع سابق ، ص 491.

الاجتماعي والتاريخي، وما يفرزانه من ضغوط وتحديات على النسق الأكاديمي، ومن ثم الباحثين والعلماء. ويؤكد ميلز على مبدأ الالتزام الاجتماعي لدى الباحث العلمي كمحترف في إنتاج المعرفة، وعدم توجيه بحوثه نحو أهداف خاصة، وأن يتجنب الانحراف في العلم قدر استطاعته ، وذلك عن طريق الالتزام بمجموعة من الآليات هي: أن يبتعد عن الجدل السوسيولوجى العقيم، وأن يحدد مفاهيمه بوضوح، وأن يستخدم الأسلوب المقارن في شرح البناء الاجتماعي، وأن يدرس الأبنية الاجتماعية العامة التي تنظم الأوساط الصغيرة وألا يدرس كل وسط على حدة، وأن يضع صورة الإنسان تاريخيا نصب عينيه، وألا ينعزل عن التراث العلمي، وألا يفهم المشكلات العامة بالطريقة التي يدركها الفرد وألا يؤثر ذلك على اختياره وتحديده للمشكلات.[1]

من خلال النتائج المتوصل إليها نجد أن للمصادر التي يمتلكها كل باحث أن تفيد في تحقيق الغايات الفردية تماما كما الجماعية، وبإمكان رأس المال الاجتماعي أن يسمح بنتاج منفعة فردية. كذلك يمكن لرأس المال هذا أن يسمح بإنتاج منفعة جماعية تعود بالفائدة على كافة أعضاء الزمرة ذات المصالح المشتركة، سواء أشاركوا أو لم يشاركوا في إنتاج هذه المنفعة، وبالتالي نجد أن الفرضية الثالثة التي محتواها يتضمن في أن **العلاقات الاجتماعية للباحث لها دور في الاندماج ضمن نسق البحث العلمي** قد تحققت.

[1] عبد الوهاب جودة و عبدالوهاب الحايس، مرجع سابق ، ص491.

خامسا: الاستنتاج العام

من خلال عرض نتائج الدراسة وعرض نتائج كل فرضية لموضوعنا المعنون بمحددات اندماج الباحثين في نسق البحث العلمي بالجزائر ، ودراستنا الميدانية كانت لعينة منتمية لنسق البحث العلمي بالأغواط وبعد الطرح وعرض النتائج وتحليلها توصلنا إلى الاستنتاجات التالية :

أن تعلم اللغة واكتساب عدة لغات يساهم في الفهم والاستيعاب إذ كلما تعددت اللغات لدى الباحثين ساهم ذلك في تسهيل مهمة البحث العلمي وخصوصا إذا كان المجال أو الحقل الذي يعمل به يفرض تنوع من اللغات لأن اللغة تعتبر كمعرفة وجب على الباحث اكتسابها وكما يرى يورغن هابرماس في كتابه العلم والتقنية كإيديولوجية أن هنالك أيديولوجيات جديدة غير التي تداولها كل من ماركس ولينين ويقصد هنا اللغة إذ تعتبر كإيديولوجية بحيث يرى" أن الأيديولوجيا الجديدة هي المصلحة التي ترتبط بواحد من الشرطين الأساسيين الاثنين لوجودنا الثقافي: باللغة ، وأكثر دقة بالشكل المتعين المرتبط باللغة المتداولة للتشكيل الاجتماعي و للفردنة .

استنتجنا من خلال النتائج السابقة أن موضوع المعتقدات في نظر الباحثين لا يؤثر في مجال البحث العلمي أو في مسألة الانتماء إلى أحد انساق البحث العلمي ذلك لأن البحث لا يعتمد في دراسته على أن تكون معتقدات الباحث مطابقة لما يطرح من مواضيع ومشاريع بحثية ، وذلك بسبب أن الباحثين يعتبرون كأحد نخب المجتمع ، ولهذا فأن هذه النخبة قد أعلنت أنه ما من منظومة من المعتقدات ممكن أن تدعي احتكار الحقيقة ، ولهذا السبب فإن النخبة الثقافية عرضة لتأثير النسبية الثقافية. و لقد أدت غربتها عن الإحساس بأنها تؤدي رسالة والافتقار إلى الوضوح بشأن الحقيقة إلى تشجيع موقف مرن إزاء القيم والحقيقة. بوضعها علامة استفهام على جميع القيم والمؤسسات التي كانت تحظى بالاحترام في السابق، فإن النخب تتجنب ضرورة الخروج بإجابات حول المعتقدات والممارسات التي ينبغي

على المجتمع تقديرها واعتناقها. وفي هذا الصـــدد يرى أرنســـت جلنر أن الانتلجنســـيا أو بما يعرف بالنخبة التي ينتمي إليها الباحثين والأســـاتذة بأنها:" طبقة منفصـــلة عن معتقدات وقيم مجتمعها بفضـــل تعليمها الممتاز. ويضـــيف جلنر إلى الجانب الفكري الذي ورد في التعريف الســـابق صـــفة الوقوف بعيدا عن معتقدات المجتمع وقيمه فهي انتلجنســـيا محايدة لا منتمية". لكن بالرغم من ذلك لا يمكن انكار الموقف النخبوي المعادي للنخبة وذلك لأن النســـق الذي ينتمي إليـه البـاحـث ليس بمعزل عن المجتمع وبـالتـالي فـأنـه ينقـل لـه الجـانـب الثقـافي والاجتماعي ، وحتى العلم في حد ذاته هو اجتماعي ، وبالتالي فإن مســألة فصــل المعتقدات والقيم عن الجانب العلمي والبحثي غير وارد لأن الباحث قبل أن يدخل في نســـق أو يختار موضـــوع بحث ما ، تكون لديه معارف شـــعبوية إن صـــح القول حول تلك الظاهرة أو ذلك الموضوع ، أي لا يمكن أن تكون هنالك قطيعة ابستمولوجية بين العلم والمجتمع.

كما يقوم الباحث بالدفاع عن وجهة نظره وفي نفس الوقت يتقبل وجهات نظر مخالفة لوجهته ، وذلك كون أن البحث العلمي أســاســا يقوم على حل المشــكلات المتعلقة بالإنســان وكون احترام الآخر أمر واجب وبالتالي يجب الأخذ برأي الآخر وكذلك يتمســك الباحث برأيه لأن الفكرة أو إقامة بحث يطلق من كيان الباحث وكيانه هو اخذ الاعتبار في مجال بحثه أو كما يرى جورج لوكاش في هذا الموضـــوع :"أن لكل طبقة أيديولوجيتها الخاصـــة التي تدافع عن مصـــالحها و تبرر مشـــروعيتها "وهذا أمر طبيعي أن يدافع الانســـان عن فكره واعتقاده ولكن في نفس الوقت يتقبل النقد ووجهات نظر مخالفة لوجهة نظره ، وذلك من أجل أن يكون للباحث نظرة أكثر شمولية وموضوعية اتجاه المواضيع والبحوث العلمية.

كما يعتبر التطور التكنولوجي الحاصـــل في العالم نوع من المعرفة العلمية ، وقد فرض هذا التطور على المجتمع العلمي و الباحثين بطريقة الامر الذي جعل منهم أن يغيروا من مكتســـباتهم الفكرية والعملية والعلمية وتطويرها وفق معايير رقمية حتمية، إذ تعتبر الوســـائل التكنولوجية نوع من المعرفة ، بل و أصبحت الوسائل التكنولوجية ضرورية جدا وعدم التمكن

منها يشـــكل عائق للباحث ، لأن المعرفة تتكامل باختلاف المعارف ومن بين هذه المعارف هو اتقان الوسائل التكنولوجية ، وكذا في أن المادة العلمية من كتب رقمية ومقالات ومجلات هي فضـاء علمي فرض على الباحث لكي يواكب التغييرات الحاصـلة على المسـتوى العلمي والمعرفي.

بالإضـــافة إلى اكتســـاب المعرفة حول التقنيات والتكنولوجيا لابد للباحث أن يكتســـب معارف تتمثل في الانتاج العلمي والنشـــر والتأليف والتكمن من المادة العلمية لكي يكون رصـيدا معرفيا يسـهل له الاندماج في أحد أنسـاق البحث العلمي ، كما اسـتنتجنا أن للدرجة العلمية وللتخصص مكانة سوسيومهنية في نسق البحث العلمي ، وكل هذه المعارف السابقة تعد ضـــرورية في انتاج المعارف المتجددة أي توظيفها في مجال التدريس أو البحث العلمي أو الإنتاج العلمي ، أي أن اكتسـابها وإنتاجها يعتمد على الباحث في حد ذاته. وبالتالي فإن اكتساب المعارف وتحديثها أمر طبيعي وخصوصا في الوقت الحالي الذي أصبح يفرض تعلم كل ماهو جديد ، وبما أن مهنة الباحث هي البحث واسـتكشـاف المعارف فإنه وجب عليه أن يتكســـبها. لذا يعد الإنتاج العلمي مؤشـــرا مهما لقياس واقع البحث والتطوير والذي اعتمدته اليونسكو كأحد المؤشرات لتقييم البحث والتطوير ونقصد بالإنتاج، خلق المنفعة من حيث لم يكن لها وجود من قبل وإضافة منفعة إلى شيء يحتوي قدرا كبيرا منها.

كما تتجلى قيمة المعارف الســـابقة في قدرتها على تجاوز تراكم المعلومات والحقائق إلى إنتاج المعرفة المتجددة، أي لا تتوقف عند حد اكتســـاب المعلومات، وإنما يتعدى ذلك إلى توظيف تلك المعلومات والمعارف في الحياة العلمية واســـتثمارها في إنتاج معارف جديدة. لذلك وجب على الباحث أن يكون ملما بجميع المعارف والعلوم، حتى وإننا قد وجدنا أن معظم الباحثين يهتمون فقط بمجال تخصـــصـــهم ، وذلك يؤثر في التمكن من المادة العلمية وكذا في توصـــيل المعارف ونقلها للطلبة ، وكذا في ربط التخصـــص بكل المجالات التي تتعلق به لأنه لا يوجد علم وتخصـص مسـتقل بذاته ، كما يرى جون ديكنسـون :" أنه بدرس

الباحث عددا من العلوم المحددة لكي يتمكن من العمل على النحو المناسب كباحث علمي، وينبغي أن تشمل هذه العلوم الرياضيات والمنطق والاحصاء، وقد يضيف الكثيرون إلى هذه القائمة تاريخ وفلسفة العلوم. ولا يمكن ان يعتبر تدريب الباحث العلمي مكتملا حتى يكتسب قدرا من المهارة في عدد من التقنيات.[1] لذلك نجد أن الباحث وخصوصا في الجزائر يهتم فقط بمجال تخصصه ويتعمق فيه، وبالتالي ليس هنالك بما يسمى بعلم العلم أي أن يكون هنالك معرفة علمية لأجل العلم ليس لأنها تنتمي إلى تخصص ما أو إلى حقل ومجال ما، وإنما تكون المعرفة العلمية خالصة بذاتها لا تعتمد على تخصص معين لكي يتم البحث فيها والتعمق فيها، فمثلا لا نجد باحث يتعمق في بحث ما وهو بعيد عن تخصصه الذي درسه في الجامعة وذلك لأن الاعتمادات المجتمعية والبنائية والهيكلية تعتمد على التخصص وتعتبره امر ضروري سواءا في توظيف أو في تأليف أو نشر معرفة ما .

تساهم الدرجة العلمية في تسهيل المشاركة في الملتقيات وترأس لجان علمية وتنظيمية وهذا ما هو حاصل في الجامعات الجزائرية إذ أن للدرجة العلمية أهمية ومكانة وذلك راجع للقوانين واللوائح التنظيمية الخاصة بالأستاذ الباحث في الجريدة الرسمية التي غالبا ما تكون الشروط فيها الدرجة العلمية لأي نشاط علمي ، وبالتالي لا يكفي أن يكتفي الأستاذ الباحث بأقدميته او بخبرته المهنية أو ببحوثه المتعددة لكي يتم الاعتراف به داخل النسق العلمي لأنه وعند اكتساب درجة علمية تسهل له اختيار النسق والمجال البحثي الذي يريد أن ينتمي إليه ، بل وأن يندمج فيه .وكما يرى جون ب ديكنسون :" أن الحصول على درجة علمية جامعية أساس جوهري لأي مهنة علمية، والواقع أنه يشترط بصفة عامة الحصول على درجة علمية جيدة كأساس للقبول في الخدمة كباحث تحت التدريب، وليس كمساعد فني "[2] أي أن الباحث كلما اكتسب درجة علمية ساعدته أكثر في اختيار النسق الذي يريده وفي ترأسه أيضا ، لأن الدرجة العلمية أساس في اختيار المجال البحثي الذي يريده الباحث ، كترأس

[1] جون ب ديكنسون، تر: شعبة الترجمة باليونسكو، مرجع سابق ، ص98.
[2] نفس المرجع، ص98.

جلســـة علمية أو ترأس مشـــروع بحث وكذا ترأس مخبر بحث ، ولا يمكن انكار ذلك إلا في وجود بعض الاســـتثناءات وهي إذا ما كان ذلك التخصـــص الذي ينتمي إليه ذلك الباحث أو الأســـتاذ بعدد كبير ممن لديهم درجات علمية ، فإنه توجد اعتبارات أخرى وهي الاقدمية في مجال البحث العلمي و كذا الخبرة المهنية والتخصص وكذا في العلاقات الاجتماعية التي يمتلكها الباحث. وكذا الخبرة المعرفية في ذلك البحث أو ذلك التخصـــص بالإضـــافة إلى الدرجة العلمية ، إذ أنها لا تكفي لذلك ، لذا وجب على الأســـتاذ الباحث أن يكون محيطا بحقله العلمي لكي يمكن له أن يصنع مكانة علمية واسم علمي معروف على مستوى الوطن وعلى المســـتوى العالمي ، وهذا لا يتم إلا بالتراكم العلمي والمعرفي والنوعية الجيدة في تناول المواضـــيع والبحوث وكذا في الالمام بجميع الظاهرة المدروســـة ســـواءا ظاهرة طبيعية او اجتماعية او اقتصادية ، كل حسب مجاله وحقله وتخصصه. و ما يقوله علي الحرب في كتابه(المصالح والمصائر) فيما يخص هذا المؤشر المتعلق بالتخصصات ومجالات البحث أنه يجب إعادة النظر في التصنيفات القائمة لتركيب تصنيف جديد، إما بحسب الاتجاهات و المدارس ، أو بحسب الحقول والاختصاصات، بحيث لا نتحدث عن فكر غربي أو عربي بل عن الفلســـفة وعلوم الاجتماع، أو نتكلم على ما هو حداثي أو تقليدي ، عقلاني أو تسليمي.... وفي ضـــوء ذلك ثمة وجه نغفل عنه، هو الإنتاج والابداع، بمعنى أن الفرق الأساسي بين مفكر وآخر، هو قدرته على الابتكار والتجديد في الحقول والمناهج أو في العدة والمفاهيم. هذا هو المعيار الأصلي، وليس بين مثقف عضوي وآخر غير عضوي.[1]

يتأثر الباحث بالجماعة العلمية التي ينتمي إليها بحيث يكون الباحث مجموعة من العلاقات أساسها علمي، ومن ثم تتطور هذه العلاقة إلى صداقة وبالتالي فإن الباحث يشكل صداقات داخل النسق وهذا امر طبيعي من اجل التكيف كما يرى أصحاب النظرية الوظيفية أنه يجب أن يكون في أي نسق تكامل وتكيف بين أعضاء ذلك النسق وتلك الجماعة. لذلك

[1] علي الحرب، **المصالح والمصائر** ، ص52.

فإن ذلك التكيف والاندماج يخلق نوع من الولاء ، وبالتالي فإن الانتماءات إلى أي تنظيم اجتماعي سواءا وظيفي أو بحثي أو مجالي أو مكاني فإن المنتمي إلى ذلك يخلق له نوع من الولاء لتلك المنطقة وذلك النسق وإذا كان الباحث ينتمي إلى تلك المنطقة فإن ذلك يحقق له الرضا وبالتالي الولاء ومنه الاندماج في ذلك النسق العلمي الذي ينتمي إليه. وأشار كل من "جوزيف بن دافيد وساليفان" إلى أهمية دور الباحث ومكانته ضمن الجماعة العلمية في إنتاج المعرفة العلمية، موضحا أن غياب الدور المعترف به من أفراد الجماعة العلمية يؤدي إلى ضآلة فرصة إنتاج وانتقال ونشر المعرفة العلمية . ويؤكد على أن كل دور اجتماعي إنما ينطوي على مركب من أدوار مترابطة في علاقتها بالمكانة الفردية، فالباحث كمشارك في دور المجموعة يتفاعل باستمرار مع الآخرين، ولكل منهم دوره الخاص بالنسبة للآخرين، فالعلماء والباحثين ليسوا ممارسين منعزلين في مختبراتهم، وإنما هم ممثلون ثقافيون يستند صميم وجودهم إلي أفراد عديدين، وهم يعاونون المؤسسات في التدريس، أو في فرص البحث من أجل إنتاج المعرفة العلمية ونشرها .

عند طرحنا لموضوع الجهوية وجدنا نوع من الاستنفار لدى الباحثين وذلك في أن هذا الموضوع لا يؤثر كثيرا في علاقات الباحث بزملائه وأصدقائه، وأن موضوع الجهوية يساعد في البحث العلمي وذلك عن طريق الوعي بالمصالح المشتركة. وهنالك جانب يؤثر في شعور الباحث بالجهوية وذلك بسبب التعاملات الإدارية أو في تقسيم الوظائف الإدارية، ولكن لا يمكن انكار موضوع الجهوية خصوصا في المجتمع الجزائري والمجتمع الأغواطي لأن موضوع الجهوية متواجد في أي بناء اجتماعي وبما أن الجامعة كبناء اجتماعي بالدرجة الأولى فإن الجهوية متواجدة وإن كانت غير ظاهرة لكن لا يمكن انكار وجودها وخصوصا من طرف الباحثين الخارجيين فإنهم يستشعرون نوعا من الجهوية وخصوصا فيما يتعلق بالجانب الإداري و الوظيفي أي في شغل المناصب الإدارية الخاصة بالقسم والكلية والجامعة.

كما توصـــلنا إلى أنه لابد أن يكون للباحث رصـــيد علمي ومعرفي والمتمثل في اللغة والتكنولوجيا والدرجة العلمية وكذا في تنوع المعارف المكتسبة وتجديدها وفق ما يستحدث في الجامعة وفي أنساق البحث العلمي ، كما أنه يوجد جانب آخر متصل بالباحث والمتمثل في علاقاته الاجتماعية مع زملائه ومع المحيط الخارجي ، وذلك لأن هذه العلاقات تســـاهم في تســـهيل عملية البحث العلمي ، إذ أن العلم هو نشـــاط اجتماعي ، من حيث تشـــابك العوامل الاجتماعية والمعرفية،. وهذا التمييز يســـهم أيضـــا في تفريغ ، وفق عبارة لاتور ،التفســـير السوسيولوجي من أنواع تعقيد اللغة ، فإذا كان الفاعل العلمي يخلق يوميا شروط وعي وإدراك تجربته الخاصـــــة فما قيمة اللجوء إذا إلى المفاهيم التي ينحتها علماء الاجتماع ، مثل (المعايير) و (المصلحة) أو الفائدة، و (المؤسسة) أو (الجماعة)؟ إن المجازفة هنا تكمن فعليا في أن يقدم الوصـــف نفســـه باعتباره تفســـيرا، أو أيضـــا في أن يقودنا نقد التفســـيرات السوسيولوجية التقليدية للعلوم إلى الهروب إلى الأمام نحو نشاط مفرط الوصفية حصرا".[1] أي أن النشـــــاط العلمي مهما كان نوعه هو اجتماعي إذ أن الباحث لا يمكن أن يقوم ببحثه بمعزل عن زملائه وداخل جماعة ، وأي جماعة علمية تتكون داخلها علاقات اجتماعية لأن الباحث لا يفرض عليه الانتماء لأي نســق إذا لم يرد ذلك، لأن النشــاط العلمي يتطلب جهد فكري وإنتاج معرفي . لذا نجد أن المصـــادر العلمية والمعرفية والاجتماعية التي يمتلكها كل باحث تفيد في تحقيق الغايات الفردية تماما كما الجماعية، وبإمكان رأس المال الاجتماعي أن يســـمح بنتاج منفعة فردية. كذلك يمكن لرأس المال هذا أن يســـمح بإنتاج منفعة جماعية تعود بالفائدة على كافة أعضاء البحث، سواء أشاركوا أو لم يشاركوا في إنتاج هذه المنفعة.

[1] ميشال دوبوا ، مرجع سابق، ص89.

خاتمة

وفي ختام الدراسة وجدنا أن الموضوع الذي تطرقنا إليه تناول كل ما يتعلق بالباحث في مجال البحث والنسق العلمي الذي ينتمي إليه، بحيث بدأنا بالجانب الفكري للباحث فتمثل في اللغة والفكر والمعتقد والقيم والمبادئ ثم تكلمنا عن الجانب العلمي الذي يكتسبه الباحث بدأ بالمعارف السابقة والساذجة ثم المعارف العلمية والمتمثلة في التمكن من المادة العلمية والتخصص في حقل من حقول البحث العلمي وكذا في الدرجة العلمية ، وكذا في تعلم التكنولوجيا واعتبارها كمعرفة علمية وجب تجديدها في كل مرة ، لأن الجانب التقني في تغيير سريع مقارنة بالمجالات الأخرى ، كما تطرقنا إلى البحث العلمي وكيف تطور أهم المؤشرات لقياسه.

كما أنه يوجد جانب آخر متصل بالباحث والمتمثل في علاقاته الاجتماعية مع زملائه وكيفية تشكيل تلك العلاقات ، وكذا تطرقنا في أطروحتنا هذه إلى أنساق البحث العلمي المتواجدة في الجزائر من حيث الجانب التاريخي والمعرفي لها ومن حيث الانفاق عليها .

وفي الأخير توصلنا من خلال بحثنا أن مهنة الباحث العلمي تعد من اكثر المهن صعوبة لأنها تتم على مستوى فكري علمي وتتأثر بفكر سابق ممزوج بتراكم معرفي واخر شعبوي ، وكذا قيمي و اعتقادي وديني ، هذه المعطيات كلها تقف في وجه الباحث عند قيامه ببحوثه أو في إلقائه لأحدى المحاضرات، ولا يمكن فصل او وضع قطيعة حول المعارف السابقة والاستعدادات الفطرية التي اكتسبها وبين تبنيه لموضوعات البحث العلمي، لأن اختياره يتم أساسا على ما اكتسبه من معارف وما تعود عليه في البحث العلمي ، لذلك فإن الحل حول هذه الفكرة أن يتم قبول انتاج الباحث واعتبار ابحاثه وانتاجاته البحثية هي نتيجة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيش فيها ونتيجة تواجده في ذلك المكان وذلك الزمان ، وحتى في العلوم الطبيعية والدقيقة يمكن لنا أن ننسب تلك الحقيقة حول ذلك ، لأن الجماعة العلمية والباحثين يشكلون نوع من النسق القيمي والفكري

و والاعتقادي والاجتماعي المهيأ مســـبقا على حســـاب تلك الجماعة ، وأن تبني فكرة ما أو بحث ما يرجع إلى الجماعة العلمية في حد ذاتها ومدى قوتها وبراديغميتها في ذلك النسـق العلمي سواءا أكان مسشروع بحث أو انتاج أو ابداع أو نشر فكرة وتأكيدها أو إلغاء فكرة ما ومحوها ، حتى وبالرغم من أن النخبة العلمية او بما يعرف بالمثقفين وخصوصا فئة الباحثين نجد أن هنالك جماعات تؤثر فيها، بل وتستمد شرعيتها منها.

وفي الأخير أعطينا أهم المقترحات وأهم الجوانب المســـتقبلية للدراســـات القادمة لتكمل موضوع بحثنا وهذه المقترحات توصلنا إليها بعد القيام ببحثنا هذا وهي كالتالي :

- الاهتمام بالجانب المادي للباحث من حيث كيفية نشر مؤلفاته ونشاطاته العلمية
- الاهتمام بالمحيط الخارجي للباحث ونسق البحث العلمي
- مسألة الكفاءة العلمية ومدى تأثيرها في الباحث وفي مجاله البحثي.
- الاهتمام أكثر بمتابعة التطور العلمي والتكنولوجي ومدى تأثيره على الباحث.
- علاقة الباحث بالجانب الإداري وماهي المعوقات الإدارية التي يتعرض لها .
- الاهتمام أكثر بموضــوع الملتقيات العلمية الوطنية منها والدولية وما واقعها في البحث العلمي وفي أنســاق البحث العلمي وهل تقوم بتشــخيص الواقع وهل الحلول المقترحة فيها تؤخذ بعين الاعتبار.
- الانفاق على مخابر البحث العلمي وكيفية تسييرها وخصـوصـا وأنه في الآونة الأخيرة قد تم تجميد عمل بعض المخابر في الجزائر ، لذا تكون الدراسة في الأسباب المؤدية إلى ذلك . وهذا ما كشـــفه عبد الحفيظ أوراغ، المدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، أنه تم توقيف التمويل عن 300 مخبر للبحث مشـيرا الى ان الكثير منها أصـبح مهدد بالغلق. وقال المدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي أن سـبب

وقف التمويل عن هذه المخابر راجع الى الحصـــيلة الســـلبية لهذه المخابر خلال السنوات الأخيرة مؤكدا ان العديد من هذه المخابر مهددة بالغلق.

- و من جهة أخرى، أعلن أوراغ عن قيام مصـــالح وزارة التعليم العالي خلال الفترة الممتدة بين 2014 و2016 بعملية تقييم دقيقة لـ 1207 مخبر بحث ، مشيرا إلى أن نسبة 70 بالمائة من هذه المخابر قدمت حصيلة إيجابية عن نشاط عملها مؤكدا أن الجزائر احتلت المرتبة الثانية عالميا من حيث تطوّر عدد المنشـورات العلمية.حسـب جريدة الجزائر اليوم .
- المشـــاريع العلمية والبحثية وكذا اطروحات الدكتوراه والماجســـتير هل هي مجرد حبر على ورق أم هنالك من يهتم بالبحوث الجادة فيها.
- تأثير توفر الوسائل التكنولوجية للبحث العلمي وهل هنالك اعتبارات في توفرها بمخابر وعدم توفرها في مخابر أخرى.
- العراقيل البيروقراطية التي تؤثر في سيرورة البحث العلمي وتمنع وجود افاق بحثية.
- الأثر السياسي والاقتصادي على المؤسسات البحثية والعلمية.
- تغير نظام التعليم في الجامعة ومدى تأثيره على الأستاذ الباحث وعلى الطلبة.

وكحوصلة لما سبق ومن خلال عرضنا لبحثنا المتواضع وجدنا أن المعرفة العلمية هي أهم موضـوع يمكن أن يكون محل الدراسـة وكذا تخصـص علم الاجتماع المعرفة هو من أهم التخصـصـات العلمية لكن ما هو ملاحظ هو تهميش هذا التخصـص في الجامعة وفي نشاطات البحث العلمي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

I. المصادر :

1. ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد الثاني، دار صادر– دار بيروت، بيروت، 1955.
2. أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، لبنان ، 1982
3. دينكن ميتشل، **معجم علم الإجتماع**، تر :ومراجعة إحسان محمد الحسن، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط2 ، 1986.
4. عبد الهادي الجوهري، **قاموس علم الاجتماع**، المكتب الجامعي الجديد، الإسكندرية، 1998.
5. عدنان أبو مصلح، **معجم علم الاجتماعّ**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان ، 2006.
6. معن خليل العمر، **معجم علم الاجتماع المعاصر**، ط1، دار الشروق، عمان ، 2000.
7. محمد دياب مفتاح ، **معجم مصطلحات نظم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات**، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، مصر، 1995.

II. الكتب :

أ– الكتب باللغة العربية:

8. ابراهيم سعدي، **المجتمع العربي نظرات في الفكر والثقافة**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009.
9. ابن عمار الصغير، **التفكير العلمي عند ابن خلدون**، صدر الكتاب عن وزارة الثقافة، الجزائر ،2007.
10. إحسان محمد الحسن، **العائلة والقرابة والزواج** ، دار الطليعة، بيروت، 1971.
11. احسان محمد الحسن، **علم الاجتماع الطبي – دراسة تحليلية في طب المجتمع–**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2008.
12. أحمد حسين الرفاعي ،**مناهج البحث العمي**، دار وائل للنشر، ط5، الأردن، 2007
13. أحمد حسين اللقاني ،**دراسات في التعليم الجامعي**، عالم الكتب،القاهرة،1993.
14. أحمد خليفة" وآخرون"، **إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي**، دار التنوير.

15. إدريس خضـــير، **التفكير الخلدوني وعلاقته ببعض النظريات الاجتماعية**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة.
16. أنتوني جيدنز، تر: أحمد زايد وأخرون **مقدمة نقدية في علم الاجتماع**، ط2، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، 2006.
17. برهان غليون ، **مجتمع النخبة**، ط1، معهد الانماء العربي، بيروت، 1987.
18. بكري خليل، **الإيدولوجيا والمعرفة**، دار الشروق، الأردن،ط1، 2002 .
19. بول ريكور تر: فلاح رحيم، **محاضرات في الأيديولوجيا واليوتوبيا**، ط1،دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا، 2002.
20. بول ف.لازرسفيلد، تر: أحمد النكلاوي وعواطف فيصل بياري، **الاتجاهات الأساسية في علم الاجتماع** ، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1980.
21. بيار بورديو، تر: أنور مغيث، **إعادة النظر للفلسفة**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام، القاهرة، 2000.
22. بيير بورديو ، **مسائل في علم الاجتماع**، ترجمة : هناء صبحي،ط1،هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، أبوظبي ، 2012.
23. جان بيار فرانيير،تر: هيثم اللمع، **كيف تنجح في كتابة بحثك**، ط2،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،1994
24. جودت أحمد سعادة، عادل فائز السرطاوي، **استخدام الحاسوب و الأنترنيت في ميادين التربية و التعليم**، دار الشروق للنشر و التوزيع، الأردن، 2003.
25. جورج الطرابيشي ، **الماركسية والاديولوجيا** ، دار الطليعة، بيروت، 1971.
26. جون ديكنسون، تر: شعبة الترجمة باليونسكو، **العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث**، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، 1987.
27. جون سكوت، **علم الاجتماع المفاهيم الأساسية**،ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2009.
28. جيمس تريفل تر: شوقي جلال، **لماذا العلم؟** المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2010.

29. جيوفاني بوسينو، تر: محمد عرب صاصيلا، **نقد المعرفة في علم الاجتماع**، ط2، مؤسسة مجد للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،2008.

30. حاج عيسى عيسى بن الحاج علي، **هذه الأغواط** ، ط1، مطبعة بن سالم، 2013.

31. حسن شحاتة، **البحوث العلمية و التربوية بين النظرية والتطبيق**، ط1،مكتبة الدار العربية للكتاب،القاهرة،2001.

32. حسن منسي، **ديناميات الجماعة والتفاعل الصفي**، ط1،دار طارق للطباعة و النشر، عمان، 1998.

33. حسين عبد الحميد احمد رشوان، **العلم و البحث العلمي**، المكتب الجامعي الحديث،ط7،الاسكندرية،2004.

34. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **العلم و التعليم والعلم من منظور علم الاجتماع**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ،2006.

35. حميد الحمداني، **النقد الروائي والأيديولوجيا**، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1990.

36. خالد وليد محمود، **دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2013.

37. دلال القاضي و محمود البياتي ، **منهجية و أساليب البحث العلمي**....،ط1 ، دار حامد لنشر و التوزيع،عمان، 2008.

38. دومنيك فينك، تر: ماجدة أباظة، **علم اجتماع العلوم**، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2000.

39. ديفيد هوكس تر : إبراهيم فتحي، **الإيديولوجية**، المجلس الأعلى للثقافة، 2000.

40. ربحي مصطفى عليان و عثمان محمد غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

41. ربحي مصطفى عليان ومحمد عبد الدبس، **وسائل الاتصال وتكنولوجيا التعليم**، دار الصفاء، الأردن، 1999.

42. رجاء وحيد الدويديري، **البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية**،ط1، دار الفكر، دمشق،2000.

43. رمزي أحمد عبد الحي ،**التعليم العالي و التنمية** ، دار الوفاء ، الاسكندرية، 2006،

44. روبرت بوتنام، ترجمة إيناس عفت، **كيف تنجح الديمقراطية، تقاليد المجتمع المدني في إيطاليا الحديثة**، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 2006.

45. روبرت دارنتون تر: غسان شبارو، **الكتاب بين الأمس واليوم والغد**، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010.

46. رونالد دي ريجيو، تر: فارس حلمي، **المدخل إلى علم النفس الصناعي والتنظيمي**،دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان ، 1999.

47. ريمون بودون ورينو فيول تر: مروان بطش، **الطرائق في علم الاجتماع** ، ط1،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، بيروت، 2010.

48. زكي العليو، **المثقف (مداخل التعريف والأدوار)**، ط1، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2009.

49. سامي سلطي عريفج، **الجامعة والبحث العلمي**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2001.

50. سعدون حمود جثير الربيعاوي، **رأس المال الفكري**، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان،2015.

51. سعيد الغانمي، **العصبية والحكمة** ، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2006.

52. السيد عبد العاطي السيد، **علم الاجتماع الصناعي**، ،دار المعرفة الجامعية، مصر، 1985.

53. السيد عبد العاطي السيد، **علم الاجتماع المعرفة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001.

54. الطنوبي محمد عمر، **التغير الاجتماعي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1995.

55. طه حسين، تر: محمد عبد الله عنان، **فلسفة ابن خلدون الاجتماعية**، دار النشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2006.

56. عامر ابراهيم قنديلجي ، ابمان فاضل السمرائي ، **تكنولوجيا المعلومات و تطبيقاتها** ، الوراق ، عمان الاردن ،2002،ط1.

57. عباس محمود العقاد: **التفكير فريضة إسلامية**، منشورات المكتبة العصرية، بيروت.

58. عبد الباسط محمد حسن،**أصول البحث العلمي**،ط1،مكتبة وهبة،القاهرة،1990.

59. عبد الرحمن ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، ط2،دار صادر، بيروت، 2009.

60. عبد السلام حيمر، **في سوسيولوجيا الثقافة والمثقفين**،ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2009.

61. عبد الفتاح خضر، **أزمة البحث العلمي في العالم العربي**، ط 3، مكتبة صلاح الحجيلان، الرياض، 1992.

62. عبد القادر الشيخلي ،**قواعد البحث القانوني**، منشورات مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، 1999.

63. عبد القادر الشيخلي، **البحث العلمي بين الحرية والمؤسسية** ،ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

64. عبد القادر لقجع، **علم الاجتماع و المجتمع في الجزائر**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

65. عبد الله العروي ، **مفهوم الإيديولوجيا** ، ط5، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1993.

66. عبد الله محمد الشريف، **مناهج البحث العلمي**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر و التوزيع، الاسكندرية، ط 1996،1

67. عبد الهادي الفضلي، **أصول البحث**، دار المؤرخ العربي، ط1، بيروت، 1992.

68. عبد اليسار العلى، **تطبيقات إدارة الجودة الشاملة**، دار الميسرة للنشر والتوزيع و الطباعة، ط1، عمان،2008.

69. عبدالله بن عبد الغني الطجم و طلق بن عوض الله السواط، **السلوك التنظيمي**،ط4، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، 2010.

70. عثمان إبراهيم، **مقدمة في علم الاجتماع**، دار الشـــروق للنشـــر والتوزيع، عمان، 2004.

71. عصمت عبد المجيد بكر و صبري حمد خاطر، **الحماية القانونية للملكية الفكرية**، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2001.

72. عصـــمت عبد المجيد بكر، **المدخل الى البحث العلمي**، الموســوعة الصــغيرة، دار الشؤون الثقافية، وزارة الثقافة، بغداد، 2001.

73. علي الحرب، **المصـالح والمصـائر**، صـناعة الحياة المشـتركة، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010.

74. علي حملاوي ، **نماذج من قصـــور منطقة الأغواط**، المؤســـســـة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 2006.

75. علي راشد، **الجامعة والتدريس الجامعي**، دار و مكتبة الهلال، ط1، لبنان، 2010.

76. علي شـــتا، **المنهج العلمي والعلوم الاجتماعية**، مكتبة ومطبعة الإشـــعاع الفنية، مصر، 1997.

77. علي شريعتي تر: إبراهيم الدسوقي شتا، **مسؤولية المثقف**، ط2، دار الأمير للثقافة والعلوم، بيروت، 2007.

78. علي عبد المعطي محمد، **السياسة بين النظرية والتطبيق**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1994.

79. عمـار عوابـدي، **منـاهج البحـث العلمي وتطبيقـاتهـا في ميـدان العلوم القـانونيـة والإدارية**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

80. غازي عناية، **إعداد البحث العلمي**، دار الشهاب، ط1 ، باتنة،1985 .

81. غازي عناية، **إعداد البحث العلمي (ليســانس، ماجســتير، دكتوراه)** ، دار الجيل، بيروت، 1992.

82. فاطمة عوض صـابر و ميرفت علي خواجة، **أسـس و مبادئ البحث العلمي**،ط1، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية ،2002.

83. فرانك فوريدي تر: نايف الياسـين، **أين ذهب كل المثقفين؟**، ط2، العبيكان للنشـر، الرياض، 2006.

84. فؤاد زكريا، **التفكير العلمي**، عالم المعرفة، العدد 03، الكويت، جانفي 1978.

85. فيليب جونز تر : محمد ياسـر الخواجة، **النظرية الاجتماعية والممارسـة البحثية**، ط1، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010.

86. فيليب كابان ، جان فرانسـوا دورتييه، تر: إياس حسـن، **علم الاجتماع** ، دار الفرقد، سوريا، 2010.

87. قاسيمي ناصـر، **دليل مصـطلحات علم الاجتماع التنظيم والعمل**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011

88. قبـاري إسـمـاعيـل، **علم الاجتمـاع والايـديولوجيـات**، المكتـب العربي الحـديـث، الإسكندرية، 1979.

89. كارل مانهايم تر: محمد رجا الديريني، **الأيديولوجيا واليوتوبيا** مقدمة في سوسيولوجيا المعرفة،ط1، شركة المكتبات الكويتية،الكويت، 1980.

90. لويس جان كالفي تر: محمد يحياتن ،**علم الاجتماع اللغوي** ، دار القصـبة للنشـر، الجزائر،

91. ماثيو جيدير، تر: ملكة أبيض، **منـهجية البحث** ، بدون دار النشر ،بدون سنة النشر

92. ماكس فيبر، تر: صـلاح هلال ، **مفاهيم أسـاسـية في علم الاجتماع**، ط1،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2011.

93. مالك بن نبي تر: بسـام بركة واحمد شـعبو ، **مشـكلة الأفكار في العالم الإسـلامي** ،دار الفكر، دمشق، 2002.

94. مالك عبيد أبو شـهيوة" وآخرون"، **الإيديولوجية و السـياسـة**، الدار الجماهيرية، ليبيا،1993 .

95. مأمون طربيه، **علم الاجتماع في الحياة اليومية**، ط1، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،2011.

96. مبروكة عمر محيريق، **دراسات في المعلومات و البحث العلمي** ،عصمى للنشر و التوزيع،القاهرة،1996.

97. مجدي صـــلاح طـه المهدي، **البحث العلمي التربوي**، دار الجامعة الجديدة للنشر ،الاسكندرية،2007.

98. مجموعة من المؤلفين، **البحث العلمي في الوطن العربي ومشكلات النشر**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ، 2006.

99. محمد الجوهري، **المدخل إلى علم الاجتماع** ، ط2، الدار الدولية للاســـتثمارات، القاهرة، 2007.

100. محمد الصـاوي محمد مبارك ،**البحث العلمي اســسـه و طريقة كتابته**،ط1،المكتبة الأكاديمية،القاهرة،1992.

101. محمد العربي ولد خليفة، **المهام الحضـارية للمدرســة و الجامعة الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1989.

102. محمد الهادي، **تكنولوجيا المعلومات و تطبيقاتها**،_دار الشروق، القاهرة، 1989.

103. محمد بابا عمي، **مقاربة في فهم البحث العلمي**، ط1، دار وحي القلم، دمشـــق، 2002.

104. محمد خان، **منهجية البحث العلمي**، ط1، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011

105. محمد عابد الجابري، **المثقفون في الحضـارة العربية**، ط2، مركز دراســات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

106. محمد عبد الكريم الحوراني، **النظرية المعاصـرة في الاجتماع**، دار مجدلاوي للنشـر والتوزيع، عمان ، 2008.

107. محمـد عبيـدات و آخـرون، **منـهـجيـة البـحـث الـعلـمـي**، دار وائـل للنشر ،ط2،عمان،1999.

108. محمد فلحي، **النشر الالكتروني والوسائط المتعددة**، دار المناهج، الأردن، 2005.

109. محمد منير مرسي، **الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه**، ط1 ، الناشر عالم الكتب، القاهرة،2000 .

110. محمود أسامة السيد، **المكتبات والمعلومات بين الدول المتقدمة والنامية**، العربي للنشر ، القاهرة ، 1987.

111. محمود علم الدين، **تكنولوجيا المعلومات و صناعة و الإتصال الجماهيرى**، دار العربي للنشر و التوزيع بدون مكان النشر، 1990.

112. منصور نعمان وغسان ذيب النمري، **البحث العلمي حرفة وفن**، ط1، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.

113. موريس انجرس : **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية** : ترجمة بوزيد صحراوي و اخرون ،دار القصبة، الجزائر، 2004.

114. موسى اللوزي، **التنظيم وإجراءات العمل**، ط1 ، دار وائل للنشر والطباعة، عمان ، 2002

115. ميشال دوبوا، تر:سعود المولى، **مدخل إلى علم الاجتماع العلوم**، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008.

116. ناصر الدين الأسد، **الجامعة البحث العلمي و التنمية: سياسات البحث العلمي**، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، المغرب،1989.

117. نور الدين حقيقي، تر: إلياس خليل، **الخلدونية (العلوم الاجتماعية وأسس السلطة)**، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1983.

118. يورغن هابرماس، تر: حسن صقر، **العلم والتقنية ك"أيديولوجيا"** ،ط1، منشوارات الجمل، ألمانيا، 2003.

119. ويل ديورانت: **قصة الفلسفة**، ترجمة فتح الله محمد المشعشع، ط4 ، مكتبة المعارف، بيروت، 1982

ب- الكتب باللغة الاجنبية

120. / Alain Touraine , **Université et société aux États-Unis**, Edition du Seuil , Paris ,1972.

121. Bernard Grelon, **Les Entreprise de services**, These, Paris, 1976.

122. Daft, R. L., **Organization:Theory & Design**, 7 ed, South Western, Ohio, 2001.

123. **Dominique Vinck. Sociologie des sciences.** Paris : Armand Colin, 1995.

124. Henri Lefèvre, **Le Matérialisme historique**, PUF (nouvelle encyclopédie philosophique) 1971, 34, cité par Madeleine Grawitz, **Méthodes des sciences sociales**, 5° editions, Paris, Dalloz,1984,

125. Madeleine Gravitez , **Lexique des Sciences Sociales** , 7éme Edition, Dalloz, Paris, 1999.

126. Mahfoud Benou, **Education, culture, et développement en Algérie** ,ENAG, Alger, 1980 .

127. Mourice Angers, **Initiation pratique a la méthodologie des sciences humaines** ,ED Casbah ,Alger, 1997.

128. Patrick Quantin ,**Les Origines De l'Idéologie**, Economica, Paris, 1987.

129. Tanguy Corrine, **Apprentissage, innovation et modification des routines organisationnelles,** Edition Erés, 2002.

III. مقالات

135. أبو بكر بوخريســـة، **الجامعة والبحث العلمي في الجزائر أو رحلة البحث عن النموذج المثالي**، مجلة التواصل، عدد 6 عنابة، 2000.

136. إحسان علي هلول، **"واقع النشر العلمي في جامعة بابل: دراسة تقويمية"**، مجلة مركز بابل، العدد الثاني، 2011.

137. أحمد سالم الأحمر " المثقف العربي ... واقعه ودوره " مجلة الوحدة الرباط: عدد 66 مارس، 1990 .

138. أحمد عمراني، **واقع و آفاق مســـاهمة البحث العلمي في التنمية بالجزائر في ظل السياسة الوطنية الجديدة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي**، المؤتمر الثاني للتخطيط و تطوير التعليم و البحث العلمي في الدول العربية، جامعة الملك فهد للبترول و المعادن، الظهران، المملكة العربية السعودية 24-27 فيفري 2008.

139. أكرم محمد أحمد الحاج، **"تحديات النشـــر العلمي الإلكتروني"**، مجلة الدراســـات والبحوث الاجتماعية، الصادرة في جامعة الوادي، العدد الثاني، نوفمبر 2013.

140. إنجي محمد عبد الحميد، **دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الإجتماعي – دراسة حالة للجمعيات الأهلية في مصر**– سلسلة أبحاث ودراسات، العدد الأول، القاهرة، المركز المصري للحقوق الإقتصادي والإجتماعي2010.

141. جوليا كرستيفا، **الممارسة اللغوية**، مجلة بيت الحكمة، العدد5 ، السنة2 ، ابريل، 1987.

142. حسين بهاز، **البحث العلمي في الوطن العربي – الواقع ، المعوقات و التحديات**، أعمال الملتقى المغاربي حول: دور التعليم في بناء المغرب العربي الكبير :توحيد المناهج والأهداف المعرفية ، تونس، نوفمبر 2016.

143. حســـين مطاوع الترتوري، **البحث العلمي خطته واصـــالته ونتائجه**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 20، فلسطين، جوان2010.

144. ســعد الحاج البكري ، **نحو بناء مجتمع المعرفة**: مســألة الشــراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، مجلة أحوال المعرفة، العدد الثاني والأربعون، فبراير 2006، الرياض.

145. ســعد العنزي، **رأس المال الفكري : الثروة الحقيقية لمنظمات أعمال القرن الحادي والعشرين**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 25 .

146. شاهر فلاح العرود وطلال حمدون شكر، **جودة تكنولوجيا المعلومات وأثرها في كفاءة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية** ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد5 ، العدد 4 2009 .

147. عبد الله ساقور ،**فعالية النظام الجامعي في إنتاج المعرفة واستعمالها** ،مجلة العلوم الإنسانية، العدد 19 ،جامعة منتوري قسنطينة،الجزائر 2002.

148. عبد الكريم بن أعراب، **أهمية استقرار المنظومة الجزائرية للبحث العلمي في تحقيق التنمية الانسانية**، جامعة قسنطينة .

149. عبد الوهاب جودة وعبد الوهاب الحايس ، **محددات انتاج المعرفة واكتسابها لدى طالبات الدراسات العليا بجامعة السلطان قابوس**، ورقة مقدمة ضمن ندوة علمية بعنوان ندوة التعليم العالي للفتاة – الأبعاد والتطلعات، جامعة طيبة، السعودية، 2011.

150. غنية شليغم، **السياسة البحثية في الجزائر الآليات والعوائق**، جامعة ورقلة .

151. العياشي زرزار، **إدارة وقياس رأس المال الفكري**، ملفات الأبحاث والاقتصاد والتسيير ، العدد رابع الجزء الأول، جامعة سكيكدة، سبتمبر 2015.

152. محمد أبوطة، **إحصائيات مختصرة حول واقع البحث العلمي** ، نشرة البحث العلمي، العدد 2 ، جامعة القدس المفتوحة، 2008، فلسطين.

153. محمد بشير مناعي، **محاضرات حول نظام (ل، م، د)**، أصداء جامعية نشرية إعلامية، مصلحة الإعلام والتوجيه، المركز الجامعي ، تبسة، العدد11 ، 2007.

154. منى فاروق علي،أشرف البلقيني، **تقرير حول النشر في العالم العربي لعام 2011**، مصر: اتحاد الناشرين العرب،الإصدار الأول 2013.

IV. الأطروحات والرسائل الجامعية

155. إبراهيم السيد احمد السيد، **البناء القيمي وعلاقته بالتنشئة والدافعية للإنجاز**، أطروحة دكتوراه ، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة الزقازيق،مصر، 2005.

156. ابراهيمي سمية، **إصلاح التعليم العالي و البحث العلمي بالجزائر**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع التنمية، جامعة بسكرة،2006/2005.

157. أحمد زايد، **الأبعاد الاجتماعية لإنتاج و اكتساب المعرفة "حالة علم الاجتماع في الجامعات المصرية"** ،رسالة دكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2009.

158. أنور مقراني، **العمل وعلاقات العمل في المؤسسة الصناعية الخاصة**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2011/2010.

159. بطوش كمال، **المكتبة الجامعية والبحث العلمي في الجزائر**، رسالة ماجستر علم المكتبات، جامعة منتوري، قسنطينة، 1994.

160. بلحسين حواء، **العلاقات الاجتماعية الجامعية من خلال تقييامات وتصورات المدرسين والطلبة**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2009/2008.

161. رتيمي الفضيل، **القرابة والعمل في المؤسسة الصناعية الجزائرية**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1993/1992.

162. سامية كواشي ، **العلاقة بين التكوين بالجامعة و المؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع تنظيم و عمل، جامعة باتنة ،2005/2004.

163. سمير حليس، **التغير التكنولوجي و الاستقرار المهني في المؤسسة الصناعية**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع التنمية و تسيير الموارد البشرية، جامعة قسنطينة،2009/2008.

164. سهام عميمور، **المكتبات الجامعية ودورها في تطوير البحث العلمي في ظل البيئة الالكترونية**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2012.

165. شادلي شوقي، **تكنولوجيا و نظم المعلومات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2007-2008.

166. شهرزاد قليل، **تكنولوجيا المعلومات و إدارة الموارد البشرية**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع التنمية و تسيير الموارد البشرية، جامعة سكيكدة، 2009/2008.

167. عبد الله عبد الوهاب محمد الانصاري ، **الأديولوجيا واليوتوبيا في الأنساق المعرفية المعاصرة**، رسالة ماجستير ،قسم الفلسفة، جامعة الإسكندرية، 2000.

168. عجال مسعودة، **القيم التنظيمية و علاقتها بجودة التعليم العالي**، رسالة ماجستير في علم النفس العمل و السلوك التنظيمي ،جامعة قسنطينة،2010/2009.

169. علي سموك، **العلاقات الاجتماعية في المؤسسة الصناعية الجزائرية وإشكالية تأسيس هوية عمالية**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة عنابة، 1998/1997.

170. فني غنية، **التغييرات التنظيمية و أثرها على التحصيل الدراسي في الجامعة**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع تنظيم و عمل ،جامعة باتنة، 2005/2004.

171. كربوش هشام، **فعالية التكوين الجامعي في التشغيل**، رسالة ماجستير في علم النفس السلوك التنظيمي و تنمية الموارد البشرية، جامعة قسنطينة، 2007/2006.

172. مامري جميلة ، **مكانة ودور الباحث في نسق البحث العلمي في الجزائر**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2000-2001.

173. ماهر صالح بنات، **الفعالية التنظيمية للجامعات الفلسطينية**، رسالة ماجستير في أصول التربية، جامعة غزة،2002.

174. مراد رايس، **أثر تكنولوجية المعلومات على الموارد البشرية في المؤسسة**، رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر 2005- 2006.

175. مشحوق سهام، **العلاقة بين إنشاء مخابر البحث العلمي وتطوير الإنتاج العلمي في الجزائر**، رسالة ماجستير في علم النفس، قسنطية، 2012/2011.

176. مفلاح محمد، **عوامل الرضا عن العمل لدى أساتذة التعليم العالي**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2009/2008.

177. نصير صبار لفته لجبوري، **عقد البحث العلمي** ،أطروحة دكتوراه فلسفة في القانون الخاص، جامعة بغداد،2005.

178. نورة شاشوة، **نظام الاتصال والعلاقات الاجتماعية المهنية** ، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة البويرة، 2012/2011.

179. ياسع ياسمينة ،**دراسة اقتصادية قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات على الأداء الاقتصادي للمنظمة**، ماجستير في العلوم الاقتصادية تسيير المنظمات، جامعة بومرداس،2011/2010.

180. يعيش خزار، **تدريس علم الاجتماع بين العلوم والإيديولوجيا**، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع ، جامعة قسنطينة، 2001.

V. المراسيم القانونية

181. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27 ، 10فيفري 2008 .

182. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 30، ب15 شعبان عام 1436 الموافق لـ3 يونيو سنة 2015.

183. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 08-05 مؤرخ في 23فيفري 2008،يتضمن **القانون التوجيهي و البرنامج الخماسي حول البحث العلمي و التطوير التكنولوجي1998-2002**،المادة12-15.

184. الجريدة الرسمية، العدد 10، الأربعاء 2 صفر عام 1429 الموافق ل27 فبراير سنة 2008.

185. قرار وزاري مشترك رقم 082.302 مؤرخ في 22 جويلية2012، بعنوان **الصندوق الوطني للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي**، المادة3-9.

186. مرسوم تنفيذي رقم 03-279، المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام1424، الموافق ل 23أوت2003، **الجريدة الرسمية**، العدد51.

187. المرسوم التنفيذي رقم 12-194 المؤرخ في 25 أفريل 2012.

VI. مواقع الانترنت

188. أحمد برقاوي ، **الانتماء الزائف** ، مقال في صحيفة البيان ، الصادرة في 27 فبراير 2016، تحميل المقال من الموقع الالكتروني : http://www.albayan.ae.

189. أبو القاسم سعد الله، **في رحاب الأغواط** ، 2010، من موقع الانترنيت: http://www.echoroukonline.com

190. بلقرع العربي و روابح زاهير، **سبل تفعيل البحث العلمي الجامعي بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، جامعة المسيلة ،من موقع الاترنيت.

191. صاطوري الجودي، **البحث العلمي في الجزائر: الواقع والتحديات** ، مقال الكتروني .

192. عمر العبيدلي، **ماهو دور مراكز الأبحاث؟**، مؤسسة دراسات البحثية، البحرين من موقع الانترنيت: http://www.derasat.org.bh الاطلاع عليه في سبتمبر 2016.

193. للاطلاع أكثرا انظر موقع الانترنيت الخاص بمجموعة البنك الدولي، آخر احصائيات سنة 2015.الموقع : http://www.albankaldawli.org/

194. المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ، من الموقع الرسمي للمديرية: www.dgrsdt.dz

195. المصدر من مقالات حول مستقبل تمويل البحوث في الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل بدعم من المركز الدولي لبحوث التنمية.(IDRC) ، نوفمبر 2016 من موقع الانترنيت الخاص بشبكة العلم والتنمية الرقمية : http://www.scidev.net.

196. موقع الانترنيت : ar.wikipedia.org لوحظ بتاريخ 2016/06/10.

197. موقع الانترنيت : http://www.ency-education.com/ تم الاطلاع عليه في : 2016/05/13.

198. موقع الانترنيت : موقع جامعة عمار ثليجي http://www.lagh-univ.dz

199. موقع الانترنيت : ويكيبيديا https://ar.wikipedia.org.

200. موقع الانترنيت : http://www.djazairess.com مقال نشر يوم : 16-02-2015.

201. موقع الانترنيت: ar.wikipedia.org .تم الاطلاع عليه يوم 05-06-2016.

202. موقع الانترنيت: http://diae.net/2781 شبكة ضياء للمؤتمرات والملتقيات تم الاطلاع في جوان 2016.

203. موقع الانترنيت: http://nama-center.com تم الاطلاع عليه في جوان 2016.

204. موقع الانترنيت: http://www.abahe.co.uk/ تم الاطلاع عليه في : 2016/05/13.

205. موقع الانترنيت: http://www.alarabiya.net مقال خالد عباس طاشكندي، مستقبل الانفاق على البحث العلمي، نوفمبر 2013.

206. موقع الانترنيت: http://www.kanhistorique.org/ كاتب المقال :عبد العزيز غوردو، **مدخل لقراءة ابن خلدون**، مجلة كان التاريخية، العدد الثاني، مجلة الكترونية، ديسمبر 2008.

207. موقع الانترنيت: www.alawan.org ، مجلة الكترونية الأوان، بقلم رمضان بن رمضان المثقف ، الثورة والمجتمع 20 افريل 2013.

208. موقع الانترنيت: www.rand.org مؤسسة راند للأبحاث والتطوير تم الاطلاع عليه : في جوان 2016.

209. موقع الانترنيت: مقال تم اصدراه نوفمبر 2015 من مجلة البلاد العراقية، http://www.elbalad.news.

210. موقع مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة : http://www.crsic.dz

211. www.moe.gov.sa

212. John Stuart mill, **système de logique déductive et inductive**, Exposé des principes de la preuve et des méthodes de recherche scientifique, LIVRE I: DES NOMS ET DES PROPOSITIONS, 1865 (Traduit de la sixième édition anglaise, 1865) par Louis Peisse, Un document produit en version numérique par Jean-Marie Tremblay, professeur de sociologie au Cégep de Chicoutimi, Courriel: jmt_sociologue@videotron.ca , Site web: http://pages.infinit.net/sociojmt

VII. مراجع أخرى:

213. بوزيدة عبد الرحمان، **محاضرات المنهجية المعمقة**، سنة (2004.2005).

214. تسليم وثائق من طرف الأمين العام لمركز البحث للعلوم الإسلامية والحضارة .

215. مصلحة النشاطات الثقافية والعلمية والرياضية بالمدرسة العليا للأساتذة.

216. مقابلة مع البروفيسور دلاسي أمحمد ، أستاذ بقسم علم الاجتماع يوم 25 ماي 2017.

217. مقابلة مع البروفيسور صحراوي ، مدير الجامعة سابقا سنة 1992، يوم 02 جويلية 2017.

218. مقابلة مع البروفيسور مسعود عامر ، عميد كلية الآداب واللغات ، مقابلة يوم 24 ماي 2017.

219. مؤلف صادر عن وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات الإدارة العامة للتخطيط ، **واقع الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في المملكة العربية السعودية**، وزارة التعليم العالي ، السعودية، 2014.

220. وثيقة صادرة عن لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية، **التقرير التمهيدي عن مشروع القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي**، الجزائر، سبتمبر 2015.

الملاحق

الملحق رقم 01

Université d'Abu al-Qasim Saad Allah Alger(02)
Questionnaire de recherche pour une thèse doctorat sur
Les déterminants de chercheurs d'intégration dans le système de la recherche scientifique

جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر (02)
استبيان بحث أطروحة دكتوراه حول
محددات اندماج الباحثين في نسق البحث العلمي

(nous vous prions de bien vouloir répondre à ce questionnaire dont les réponses se tiendront dans l'anonymat absolu et qui nous aideront dans notre thèse. Merci à vous !)
Prof : Ameri Khadidja

نرجو منكم ان تملؤوا هذا الاستبيان في راحة تامة وأي كلمة ستدلون بها ستكون في السرية التامة وستفدينا في أطروحتنا ونشكركم مسبقا عن الإجابة على أسئلتنا
الأستاذة : عامري خديجة

Le premier axe : Des informations générales

المحور الأول : بيانات عامة

1- sexe :

Masculin ☐ ذكر
Féminin ☐ أنثى

1- الجنس :

2- Age:

Moins de 30ans ☐ أقل من 30 سنة
De 30 a 39 ans ☐ من30إلى 39سنة
De 40 a 49 ans ☐ من40إلى 49سنة
50 ans et plus ☐ من50 فما فوق

2- السن :

3- Grade scientifique

Maitre-assistant(B) ☐ Maitre-assistant(A) ☐
Maitre de conférence(B) ☐ Maitre de conférence(A) ☐
Professeur ☐

أستاذ مساعد(ب) ☐ أستاذ مساعد(أ) ☐ أستاذ محاضر (ب) ☐
أستاذ محاضر(أ) ☐ أستاذ التعليم العالي ☐

3- الدرجة العلمية :

4- Spécialité :

.....

4- التخصص :

.....

5- Appartenance à système de recherche en tant que :

Enseignent universitaire ☐ أستاذ بالجامعة
appartenant à labo de recherche ☐ منتمي إلى مخبر بحث
membre dans un CNEPRU ☐ منتمي إلى مشروع بحثCNEPRU
membre dans un PNR ☐ منتمي إلى مشروع بحث PNR

5- منتمي إلى نسق البحث بصفتك :

6- Poste occupé (A l'université, dans le labo,……)

.....

6- نوع الوظيفة (في الجامعة، في المخبر،في مشاريع البحث)

.....
.....

7- ancienneté :

7- الأقدمية في العمل :

Moins de 05 ans ☐ أقل من 05 سنوات
De 05 a 10 ans ☐ من 05 إلى 10 سنوات
Plus de 10 ans ☐ أكثر من 10 سنوات

8- Origine sociale :

Ville ☐ من الولاية
Hors de la ville ☐ من خارج الولاية

8- الأصل الاجتماعي

Le deuxième axe :appartenance idéologie et système de R S

المحور الثاني : الانتماء الفكري ونسق البحث العلمي

9- Quelle langue uns utilisez et maitrisé dans votre travail ?

Arabe ☐ العربية
Français ☐ الفرنسية

Autre ……...

09-ماهي اللغة التي تعمل بها في وظيفتك وتتقنها؟

أخرى.....

10- Vous sentez-vous l'insatisfaction à l'égard de la langue exigée au travail et celle que maitrisez ?

Oui ☐ نعم
non ☐ لا

10- هل تشعر بعدم الرضا فيما يخص اللغة المحددة للعمل واللغة التي تتقنها؟

11- comment ?.....
……

11-كيف ذلك ؟.....
.....

12- Avez-vous des opinions contraires à l'avis de votre travail ?

Oui ☐ نعم
non ☐ لا

12- هل لديك وجهات رأي مخالفة لعملك ؟

13- Vous sentez-vous l'insatisfaction et la non appartenance dans le cas ou votre point de vue sur un sujet de recherche n'est pas été pris en considération ?

oui ☐ نعم
non ☐ لا

13- هل تشعر بعدم الرضا والانتماء في حالة لم تؤخذ بالحسبان وجهة نظرك حول موضوع بحث ما؟

14- pourquoi ? ……..
……

14- لماذا؟.....
.....

15- vous sentez vous la non integration dans le cas ou votre point de vue n'est pas pris en compte ?

Oui ☐ نعم
non ☐ لا

15- هل تشعر بعدم الاندماج في حالة لم يؤخذ في الحسبان رأيك حول موضوع بحث ما؟

16- Vous avez des croyances:

Intellectuelle ☐ فكرية
religieuse ☐ دينية
politique ☐ سياسية
sociale ☐ اجتماعية

- Autre……..
……

16- لديك معتقدات :

أخرى .....
.....

17- est ce que ces croyances affectent votre travail dans vos projets ?

oui ☐ نعم
non ☐ لا

17-هل تؤثر تلك المعتقدات في وظيفتك وفي مشاريع بحثك؟

18- Vous sentez-vous mal à l'aise si vous êtes invité dans votre travail ou recherche d'être contraire a vos croyances ?
-Pourquoi ?.....
……..

18-هل تشعر بعدم الارتياح إذا طلب منك في بحثك أو وظيفتك أن تخالف أحد المعتقدات التي تؤمن بها ؟
-لماذا ؟ .....
.....

19- faites vous un travail ou une recherche qui est contraire à vos valeurs ?

Oui ☐ نعم
non ☐ لا

- pourquoi ?.....
……

19-هل تقوم بعمل بحث أو موضوع يخالف القيم التي تعتمد عليها؟

لماذا؟ .....
.....
.....

20- Que pensez-vous à l'égard des croyances, valeurs et des principes que vous jugez justes et qui sont pas pris en compte dans votre travail et dans votre recherche?.....
……..
……
……

20- ماهو شعورك اتجاه المعتقدات والقيم والمبادئ التي تراها مناسبة ولا تؤخذ بعين الاعتبار في عملك وفي بحثك؟.....
.....
.....
.....
.....

21- Quelle est votre attitude envers les croyances, valeurs et les principes qui ne sont pas compatibles avec les principes de la direction du sujet de recherche et qui vous ai demandé de suivre?.....
……
……
……

21- ماهو موقفك اتجاه معتقدات وقيم ومبادئ لا تتوافق مع مبادئ اتجاه موضوع بحث ما وتطلب منك أن تتبعها؟.....
.....
.....
.....
.....

22- À votre avis, comment est ce que l'appartenance intellectuelle et idéologique du chercheur peut affecter l'integration ou l'absence de celui-ci au sein du systeme de la recherche scientifique (université, laboratoire de recherche, le projet de recherche)?.....
……..
……..
……..

22-في رأيك، كيف يمكن للانتماء الفكري والاديولوجي للباحث أن يؤثر في اندماجه أو في عدمه ضمن نسق البحث العلمي(الجامعة، مخبر البحث ،مشروع البحث) ؟
.....
.....
.....
.....
.....

Le troisième axe : Bilan scientifique et système de R S

المحور الثالث : الرصيد العلمي ونسق البحث العلمي

23- maitrisez-vous les outils informatique fournis dans votre travail ?

Oui ☐ نعم
non ☐ لا

23- هل تتقن الوسائل التكنولوجية المتواجدة في عملك ؟

24- est ce que la non maitrise des outils informatique affecte votre travail de recherche ?

oui ☐ نعم
non ☐ لا

-comment ?.....
……

24-هل يؤثر عدم معرفتك لاستعمال الوسائل التكنولوجية في بحثك ؟

كيف ذلك ؟.....
.....

25- avez-vous eu des projets de recherche (forums, projets de recherche, publications..) avant ?

Oui ☐ نعم
non ☐ لا

26- veuillez mentionner brièvement…….
……
……

25- هل لديك مشاريع بحث (ملتقيات، أبحاث، مقالات.....) من قبل؟

26- اذكرها باختصار.....
.....
.....

27- vos anciens projets de recherche vous aide dans : **27-** تؤثر المشاريع البحثية السابقة في :

L'obtention d'un emploi ☐ الالتحاق بالوظيفة
L'integration dans un travail ☐ الاندماج في الوظيفة
L'assimilation des taches de recherche ☐ الاستيعاب الجيد للمهام البحثية
Elle n'aide pas ☐ لا تؤثر أبدا

-Autre…… أخرى .....
…… .....

28- avez-vous eu des lectures et Bilan scientifique Pour le travail ? **28-** هل تمتلك قراءات ورصيدا علميا يخص الوظيفة؟

Oui ☐ نعم
Non ☐ لا

29- De Quelle type ? **29-** ما نوعها؟

Lectures dans la spécialité ☐ قراءات في التخصص
Lectures hors la spécialité ☐ قراءات خارج التخصص
Culture générale ☐ ثقافة عامة

-Autre…… أخرى .....
…… .....

30- est ce que ces lectures et connaissance cognitive que vous avez-vous aident dans votre travail actuel ? **30-**هل ساعدتك تلك القراءات والمعارف السابقة في بحوثك وفي وظيفتك الحالية ؟

Oui ☐ نعم
Non ☐ لا

31- comment ?..... **31-** كيف ذلك ؟ .....
…….. .....
…….. .....

32- est ce que le diplôme que vous possédez a contribué dans : **32-** ساهمت الدرجة العلمية التي تمتلكها في :

L'obtention de votre poste d'enseignant ☐ الالتحاق بوظيفة الأستاذ
L'adhésion dans un labo de recherche ☐ عضوية في مخبر البحث
L'obtention d'un poste de directeur de labo ☐ ترأس مخبر البحث
L'obtention d'un poste de chef de projet ☐ ترأس مشروع بحث
Etre membre dans un projet de recherche ☐ الانتماء إلى مشروع بحث
Il n'a contribué à rien ☐ لم تساهم

- Autre…… أخرى .....

33- votre spécialité à contribué dans : **33-** هل ساهم تخصصك العلمي في :

L'obtention de votre poste d'enseignant ☐ الالتحاق بوظيفة الأستاذ
L'adhésion dans un labo de recherche ☐ عضوية في مخبر البحث
L'obtention d'un poste de directeur de labo ☐ ترأس مخبر البحث
L'obtention d'un poste de chef de projet ☐ ترأس مشروع بحث
Etre membre dans un projet de recherche ☐ الانتماء إلى مشروع بحث
Il n'a contribué à rien ☐ لم يساهم

34-Comment…… **34-** كيف ذلك ؟ .....
…… .....
.....

35- à votre avis, comment est ce que l'atout scientifique que possède un chercheur peut affecter son intégration ou désintégration dans le système de recherche scientifique (université, laboratoire de recherche, projet de recherche) ?

35-في رأيك، كيف يمكن للرصيد العلمي للباحث الذي يمتلكه أن يؤثر في اندماجه أو في عدمه ضمن نسق البحث العلمي(الجامعة، مخبر البحث ،مشروع البحث) ؟

…… .....
…… .....
…… .....
.....

4eme axe : relations sociales et système de R S

المحور الرابع : العلاقات الاجتماعية ونسق البحث العلمي

36- quelle est la nature de votre relation avec vos collègues de travail : **36-** العلاقة التي تجمعك بين زملائك في العمل هي :

Relation de camaraderie ☐ علاقة زمالة
Amicale ☐ علاقة صداقة
Parenté ☐ علاقة قرابة
Vous êtes issu de la même région (ville, région, tribu, race) ☐ أبناء نفس المنطقة

-Autre…….. -أخرى .....

37- sur quelle base avez-vous choisi l'adhésion dans un projet de recherche ? **37-** اخترت مشروع البحث وانخرطت فيه على أساس :

Le sujet de recherche ☐ موضوع البحث
Le groupe et l'équipe de recherche ☐ جماعة وفرقة البحث

38- Considérez-vous que être issu d'une tribu peut affecter la position occupée par le chercheur dans un travail? **38-** هل تعتبر ان الانتماء إلى العرش يؤثر في مكانة الباحث التي يحتلها في العمل؟

Oui ☐ نعم
Non ☐ لا

39- comment est ce que ceci peut affecter l'intégration au travail ?.....
……
……

39- كيف يمكن أن يؤثر ذلك الانتماء إلى عرش ما على اندماجه مع زملائه في العمل؟.....
.....
.....

40- comment est ce que les origines peuvent affecter l'intégration dans un système de recherche ?.....
……
……

40-كيف يمكن أن يؤثر انحدار الباحث لمنطقة ما في اندماجه في نسق البحث العلمي؟ .....
.....
.....

41- est ce que le liens de parenté affecte l'intégration du chercheur au sein du travail ? Oui ☐ Non ☐

41- تساهم القرابة في انتماء واندماج الباحث ؟ نعم ☐ لا ☐

-Autre ……

أخرى .....

42- former un groupe de travail dans un laboratoire ou dans un projet de recherche est basé sur :

- Le régionalisme ☐
- Le lien de parenté et lien tribal ☐
- Le lien amical ☐
- Selon le projet de recherche ☐

42-يتشكل فريق العمل في المخبر او في مشروع بحث على أساس

- الجهوية ☐
- العروشية و القرابة ☐
- جماعة الأصدقاء ☐
- حسب مشروع البحث ☐

43- sur quelle base choisissez vous vos collègues dans un projet de recherche et au travail ?.....
……
……

43- على أي أساس تختار زملائك في مشروع البحث وفي العمل؟.....
.....
.....

44- vous trouvez votre aise dans le travail avec :

- Vos amis ☐
- Vos collègues ☐
- Des chercheurs expérimentés ☐
- Des chercheurs avec qui vous avez des liens de parenté ☐
- Des amis de la même région que vous ☐

44-ترتاح وتفضل العمل أكثر مع:

- الأصدقاء ☐
- زملاء العمل ☐
- باحثين ذو خبرة عالية ☐
- الأقرباء ☐
- أصحاب من نفس المنطقة ☐

45- considérez-vous que les relations sociales du chercheur jouent un rôle dans son intégration au sein du système de la recherche scientifique ? Oui ☐ Non ☐

45- هل تعتبر أن للعلاقات الاجتماعية التي يمتلكها الباحث دور في اندماجه في نسق البحث العلمي؟ نعم ☐ لا ☐

46- est ce que le système de recherche scientifique dont vous faites partie (université, laboratoire, projet de recherche) dépend du régionalisme ? Oui ☐ Non ☐

46-هل يعتمد نسق البحث العلمي (جامعة، مخبر، مشروع بحث)الذي تنتمي إليه على الجهوية في التعاملات مع مشاريع البحث ومواضيعها؟ نعم ☐ لا ☐

47- est ce que le système de recherche scientifique dont vous faites partie (université, laboratoire, projet de recherche) dépend du tribalisme et liens de parenté ? Oui ☐ non ☐

47- هل يعتمد نسق البحث العلمي (جامعة، مخبر، مشروع بحث)الذي تنتمي إليه على العروشية والقرابة في التعامل ؟ نعم ☐ لا ☐

48- votre avis, comment les relations sociales formées par le chercheur affecte la fusion et l'intégration dans le système de la recherche scientifique (université, laboratoire de recherche, le projet de recherche)?.....
……
……
……

48-في رأيك، كيف يمكن للعلاقات الاجتماعية التي يكونها الباحث أن تؤثر في اندماجه من عدمه ضمن نسق البحث العلمي(الجامعة، مخبر البحث ،مشروع البحث) ؟
.....
.....
.....
.....
.....

49- pensez vous qu'il ya des déterminants que nous avons pas mentionné dans ce questionnaire et qui peuvent jouer un rôle dans l'intégration des chercheur dans le système de recherche scientifique ?.....
……
……
……

49-في رأيك هل توجد محددات لم نذكرها في استبياننا يمكن لها أن تؤثر في اندماج الباحثين في نسق البحث العلمي ؟
.....
.....
.....
.....

الملحق رقم 02

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الفترة التشريعية السابعة

دورة الخريف 2015

لجنة التربية والتعليم العالي

والبحث العلمي والشؤون الدينية

التقرير التمهيدي عن مشروع القانون التوجيهي

حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

ت.أ /33/ 2015/02 سبتمبر 2015

مـقـدمـة

يشهد العالم اليوم تطورا تكنولوجيا سريعا وكبيرا في الوقت نفسه، نتيجة الحركية الكبيرة التي تشهدها نظم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي عبر مختلف الدول. ولذلك بات من الضروري أن تتماشى منظومة البحث العلمي الجزائرية وفق الاستراتيجيات العالمية الرائدة في هذا المجال، كما بات من الجلي مسايرة ركب الأمم المتقدمة تكنولوجيا للحد من الفجوة التكنولوجية الفاصلة بين الدول المتقدمة وتلك التي هي في طور النمو.

واستجابة لهذا الرهان، جاء مشروع القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، لاستكمال المخطط الخماسي (2008-2012) الذي استوجب حينها إعادة سن القانون الأساسي للمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي. كما جاء ذات المشروع التوجيهي ليحل محل القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي المعدل والمتمم بالقانون رقم 08-05 المؤرخ في 23 فيفري 2008.

هذين القانونين اللذين تضمنا برنامجين خماسيين للبحث، في حين أن مشروع هذا القانون يرتكز على مبدأ التوجيه والمتابعة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، إذ أن البحث مستلهم من مختلف المقترحات التنفيذية للبحث (اللجنة القطاعية وما بين القطاعات، والوكالات الموضوعاتية للبحث والمجلس الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي). وهو ما يعني عدم التنصيص على المخططات الخماسية للبحث، في نص القانون وهو ما يعكس النظرة المتبصرة لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة للمجال التكنولوجي والبحث العلمي، والداعية إلى إدماج نظام البحث العلمي في منظومة التنمية الشاملة، أمام تحديات التقليص من التبعية الغذائية للخارج، وتعزيز تنافسية الإنتاج الوطني وتطوير الطاقات المتجددة، باعتبارها أمثلة عن المجالات التي يمكن فيها الباحثون الجزائريون المساهمة في بعث حركية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

إن ارتفاع أعداد الباحثين والأساتذة الباحثين، وفتح عديد مراكز البحث وإنشاء الوكالات والمؤسسات العمومية للبحث العلمي، إلى جانب إقرار العديد من البرامج الوطنية للبحث في شتى القطاعات، سيعطي دفعا للحركية التكنولوجية والتطوير العلمي ببلادنا، وهو ما ذهب إليه معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور الطاهر حجار، في اجتماعه مع اللجنة بتاريخ 14 جوان 2015 الذي عدد فيه مناقب التطور الهائل الذي أوجدته المنظومة السابقة للبحث، والنتائج المحققة بفعل اعتماد مخابر البحث الجديدة وتعدادها 1361 مخبرا (بما في ذلك مخابر البحث المشتركة ومخابر بحث مشاركة) والتي جندت 27.584 أستاذ باحث وطالب دكتوراه، وهي أرقام جد مرضية مقارنة بما كانت عليه في السابق.

إن الأداء المتميز والانسجام الملحوظ للنظام الوطني للبحث، أضفى على الحركية التكنولوجية والتطور العلمي دينامية خاصة، بمواءمة الأهداف العلمية مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية، وتجنيد الاسرة العلمية وهيكلتها في إطار كيانات البحث التي أقرها القانون، إضافة إلى تحسين جهاز التمويل حسب الأهداف.

إن مشروع القانون التوجيهي المقترح، سيعزز من سلطة الباحثين على المستوى البحثي والتقييمي على حد سواء، فالاهتمام بتطوير البحث العلمي أملته مستجدات الساعة، كون العالم يتحول ويتحرك بسرعة فائقة، وأصبحت مسايرة عصر ما بعد الحداثة ضرورة ملحة لمواكبة التطور التكنولوجي الذي تعيشه المعمورة.

والجزائر ليست بمنأى عن هذا التطور التكنولوجي، لذلك جاء اقتراح تعديل النظام الوطني للبحث وضبطه استجابة للانشغال بتطوير الوظائف المجاورة للنظام من حيث النجاعة والملاءمة، وضمان تفتح أكثر على المؤسسة الاقتصادية بوصفها الرافع الرئيسي للاقتصاد المبني على المعرفة.

لقد أضحى من الأهمية بمكان، الاهتمام بتطوير البحث العلمي والتكنولوجي، بما لهما من ارتباط وثيق بالتعليم العالي وبالمحيط الاجتماعي والاقتصادي، فهذه الأهمية والاهتمام هما وليدا التحولات السريعة التي يشهدها عالم اليوم، والتي لا مناص من مسايرتها والاستفادة منها.

وبخصوص مشروع القانون فهو يتضمن 60 مادة موزعة على ثمانية (08) أبواب هي على التوالي:

– الباب الأول: مخصص للأحكام العامة، ويتضمن فصلين يتناولان تعريف المفاهيم الواردة في مشروع النص، وكذا أهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي،

– الباب الثاني: يتطرق للبرمجة الوطنية لأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي،

– الباب الثالث: يتناول تقييم أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي،

– الباب الرابع: مخصص للتثمين والمصالح العلمية والتقنية،

– الباب الخامس: يتناول الإطار التنظيمي، ويتضمن خمسة(05) فصول مخصصة لهيئات التوجيه والإدارة، ومؤسسات الوساطة، وكيانات تنفيذ أنشطة البحث، ومؤسسات التثمين والابتكار والتحويل التكنولوجي، والشبكات ومصالح البحث المشتركة،

– الباب السادس: مخصص لتطوير الموارد البشرية،

– الباب السابع: يتناول الأحكام المالية،

– الباب الثامن: يتضمن الأحكام النهائية،

ويتضمن مشروع القانون جملة من التدابير التحفيزية المتمثلة في:

– تكريس آليات ترتيب البرامج الوطنية للبحث (PNR) حسب الأولويات، لتحقيق مواءمة أفضل للبرمجة مع الانشغالات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وكذا توضيح سيرورة برمجة نشاطات البحث،

– تكريس القواعد الرئيسية المشتركة لتقييم نشاطات البحث في مجمل التخصصات تكون بمثابة قواعد ملزمة لكل الأطراف، بما يسمح بإرساء الأساس التشريعي لنظام التقييم،

– تكريس مبدأ التمويل الأولي للمؤسسات الابتكارية، ودعم المتعاملين الاقتصاديين الذين يقومون بنشاطات بحث – وتطوير (recherche – développement)،

– إمكانية إحداث مراكز للإبتكار والتحويل التكنولوجي، تكون بمثابة فضاءات لتشجيع التقارب مع المؤسسات الاقتصادية،

– فسح المجال أمام إمكانية إعداد أطروحات الدكتوراه في المؤسسة،

– ترقية تثمين نتائج البحث وإعادة الاعتبار للبحث في المؤسسة وتوطيد الروابط مع القطاع المهني،

– تكريس مبدأ إعادة تشكيل المجلس الوطني للتقييم، من خلال إشراك الشخصيات العلمية المستقلة، بغرض مطابقة تركيبة المجلس مع طبيعة هذه الهيئة التي تعتبر آداة خارجية لتقييم السياسة الوطنية للبحث،

– إمكانية إنشاء شبكات للبحث بهدف جلب الكفاءات واستيعابها وتجميع الموارد وتشجيع العمل الجماعي،

– تكريس استقلالية التسيير لهياكل البحث التابعة للمؤسسة الجامعية والمتمثلة في وحدة البحث، ومخبر البحث، وفريق البحث، وكذا هياكل البحث المختلطة والمشاركة،

– تشجيع التعاون والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وبين مؤسسات القطاع الاجتماعي والاقتصادي،

– إشراك الإطارات التقنية لمختلف قطاعات النشاط في إنجاز أنشطة البحث، بصفة باحثين غير متفرغين،

– تطوير الوظائف المجاورة للنظام الوطني للبحث، من حيث الملاءمة والنجاعة، وضمان تفتح أكثر على المؤسسة الاقتصادية بوصفها المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني.

وطبقا للمواد 19، 25، 38، 39، من النظام الداخلي للمجلس وبناء على الإحالة المؤرخة في 04 مارس 2015 من قبل السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني لمشروع القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، على لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية، عقدت اللجنة

بتاريخ 20 أفريل 2015، اجتماعا، برئاسة الدكتور محجوب بدة، رئيس اللجنة، خصص لتقديم مشروع القانون من طرف ممثل الحكومة آنذاك وزير التعليم العالي والبحث العلمي السيد محمد مباركي، بحضور الوزير السابق المكلف بالعلاقات مع البرلمان، السيد ماحي خليل. وللإشارة فإنه على إثر التعديل الوزاري الذي أجراه السيد رئيس الجمهورية على الحكومة، استمعت اللجنة مرة أخرى إلى معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي السيد الطاهر حجار، الذي قدم عرضا مفصلا عن مشروع القانون، ضمنه الأهداف الكبرى والمتمثلة في:

– تشجيع المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة للمشاركة بشكل أكبر في البحث العلمي والابتكار والتطوير التكنولوجي، وتقريب البحث العلمي من المؤسسة من خلال وضع هدف دائم يتمثل في التثمين الاقتصادي للبحث العلمي، بالإضافة إلى دعم الدولة للمؤسسة العمومية والخاصة، والإنتداب المؤقت للباحثين الجامعيين لدى المؤسسات المبتكرة، وإنشاء مراكز ابتكار وتحويل تكنولوجي من أجل مرافقة هاته المؤسسات.

وفي إطار مسعى اللجنة لتوسيع الاستشارة إلى أهل الخبرة والاختصاص، إرتأت الاستماع إلى باحثين ومختصين من أساتذة باحثين، وباحثين دائمين، وهم على التوالي:

– السيدة زهرة دردوري، وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام السابقة،

– السيد صنهاجي كمال، باحث دائم،

– السيد بويوسف خير الدين، أستاذ باحث،

– السيد سماتي زغبي، أمين عام نقابة الباحثين،

– السيد قرار يونس، باحث.

– السيد خالدي علاوة، أستاذ باحث،

– السيدة معتوق فتيحة، أستاذة باحثة،

– السيد قريق حسن أحمد، باحث في علم الجيولوجيا،

– السيدة شرفة فريدة، باحثة دائمة،

وقد أجمع المدعوون على أهمية تطوير البحث العلمي والتكنولوجي، لما له من ارتباط وثيق بالتعليم والتكوين العاليين من جهة، وبالمحيط الاجتماعي والاقتصادي من جهة أخرى، مؤكدين على أن الإهتمام بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي حتمية تفرضها التحولات السريعة التي يعرفها العالم اليوم، ووجوب توفير الدعم المالي والمادي للبحث العلمي والباحثين على مستوى مراكز ووحدات ومخابر البحث، وكذا فرق البحث.

وقد جرى التأكيد أيضا على أن الباحثين الجزائريين المقيمين في الجزائر أو أولئك الذين هم في الخارج هم قادرون على المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تنشيط البحث العلمي والتطوير والتكنولوجي، وتنظيمهما، بهدف تحقيق التنمية الشاملة المستدامة، والتركيز بصفة أولوية على أهداف

التقليص من التبعية الغذائية للخارج، وكذا تعزيز تنافسية الانتاج الوطني مقارنة مع منتوجات البلدان المتقدمة، وتطوير الطاقات المتجددة، وتشجيع المؤسسات العمومية والخاصة، وإشراك القطاع الخاص في هذا الجهد.

هذا، وإثر المناقشات وتبادل الآراء درست اللجنة مختلف الأحكام الواردة في مشروع هذا القانون وأدخلت جملة من التعديلات في الشكل والمضمون.

فمن حيث الشكل أعادت اللجنة الصياغة اللغوية لكثير من المواد سواء من حيث التركيب أو اعتماد المصطلحات والمفاهيم المكرسة في النصوص القانونية، أما من حيث المضمون فقد أدرجت اللجنة تعديلات تتعلق بما يلي :

– إضافة هدف إصلاح المنظومة الادارية للدولة وعصرنتها ضمن أهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لبلادنا، لما لها من أهمية بالغة في استمرارية هياكل الدولة وفعاليتها وانسجامها مع الحركية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع.

– تعديل المادة الثانية بما يضمن شمولها أحكام مشروع القانون.

– إعادة صياغة تعاريف المفاهيم الواردة في المادة 6 من حيث الشكل والمضمون بما يتناسب مع مقاييس الدقة والوضوح.

– تعديل المادة 13 بما ينص على احتواء البرامج الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي على الموارد البشرية والمادية والمالية وهذا لإلزام القائمين على ذلك بإعداد مخططات التسيير والتمويل لهاته البرامج.

– إضافة مادة جديدة تلزم الدولة بتوفير الوسائل المادية والمالية الضرورية لتنفيذ أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

– تعديل المادة 53 بما يكرس التنصيص على تمويل برامج البحث العلمي من ميزانية الدولة بشكل رئيسي مع استفادتها من تمويلات أخرى.

– تعديل المادة 55 بالتنصيص على إبرام اتفاقيات تمويل أنشطة البحث من طرف الوزارة المكلفة بالبحث العلمي من جهة وكيانات البحث من جهة أخرى، وليس من طرف الوزير المكلف بالتعليم العالي، وهذا لتجنب التعقيدات الاجرائية والادارية وتسهيل نشاط البحث.

في الأخير ترى اللجنة أن مشروع القانون قد أحاط بمجمل المسائل والاشكاليات ذات الصلة بعالم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في بلادنا، وتتمنى أن يكون في مستوى تطلعات وآفاق منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لبلادنا.

تلكم هي، أيتها السيدات أيها السادة، أعضاء مجلسنا الموقر، مقدمة التقرير التمهيدي عن مشروع القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، المعروض عليكم للمناقشة والإثراء.

التقرير التمهيدي حول

مشروع القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

إنّ رئيس الجمهورية ،

– بناءً على الدستور، لاسيما المواد 119، 122 (الفقرة 16)، 125 (الفقرة 2) و126 منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 75–58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 75–59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدّل و المتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 84–17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 85–05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمتعلق بحماية الصحة وترقيتها، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 88–01 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 88–02 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتعلق بالتخطيط، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 90–11 المؤرخ في 26 رمضان عام 1410 الموافق 21 أبريل سنة 1990 والمتعلق بعلاقات العمل، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 95–20 المؤرخ في 16 صفر عام 1416 الموافق 17 يوليو سنة 1995 والمتعلق بمجلس المحاسبة، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 96–16 المؤرخ في 16 صفر عام 1417 الموافق 2 يوليو سنة 1996 والمتعلق بالإيداع القانوني،

– وبمقتضى القانون رقم 98–11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998–2002، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 01–03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 01–20 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة،

– وبمقتضى الأمر رقم 03–05 المؤرّخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بحقوق المؤلّف والحقوق المجاورة،

– وبمقتضى الأمر رقم 03–07 المؤرّخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق ببراءات الاختراع،

– وبمقتضى القانون رقم 03–10 المؤرخ في 19 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،

– وبمقتضى الأمر رقم 06–03 المؤرّخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية،

– وبمقتضى القانون رقم 07–11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي،

– وبمقتضى القانون رقم 12–06 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 والمتعلق بالجمعيات،

– وبعد رأي مجلس الدولة،

– وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه:

المادة الأولى معدلة

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة

عرض الأسباب

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة بإضافة عبارة "القواعد العامة" ضمن نص المادة، لأن هذا النص لا يتضمن فقط المبادئ الأساسية التي تحكم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بل يتضمن أحكاما أخرى تحدد القواعد والآليات التي تنظم هذا النشاط وتحكم سيره، كما استبدلت اللجنة الفعل "تسري" بالفعل "تحكم" لأنه أكثر ملاءمة.

وعليه، تصاغ المادة الأولى معدلة على النحو الآتي:

الباب الأول : أحكام عامة

المادة الأولى معدلة: يحدد هذا القانون التوجيهي المبادئ الأساسية والقواعد العامة التي تحكم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

المادة 2 معدلة

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة

عرض الأسباب

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة باعتماد صياغة أكثر دقة ووضوحا من خلال استبدال الفعل "يعتبر" الوارد في بداية المادة بالفعل "يعد" لأن البحث العلمي هو فعلا من الأولويات الوطنية لارتباطه المباشر برهانات التنمية الشاملة والمستدامة.

وعليه، تصاغ المادة 2 معدلة على النحو الآتي:

المادة 2 معدلة: يعد البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من الأولويات الوطنية.

المادة 3 معدلة

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة

عرض الأسباب

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة كما يلي :

– حذف عبارة "بغية تجنب الأزمات الخطيرة أو التخفيف من العواقب التي تتسبب فيها" من نص البند الثالث لأن نشاط البحث العلمي هو نشاط يشمل جميع المتغيرات والمقاربات لاستشراف الآفاق واحتمالات التوجهات، سلبية كانت أو إيجابية، وليس فقط تجنب الأزمات الخطيرة كما هو وارد في نص المادة.

– تكريس استعمال مصطلحات "البحث العلمي" و"مؤسسات التعليم والتكوين العاليين" و"الأنشطة" ضمن نص المادة على غرار المواد الأخرى، مع إعادة تركيب الصياغة اللغوية لبعض العبارات.

وعليه، تصاغ المادة 3 معدلة على النحو الآتي:

المادة 3 معدلة: يرمي هذا القانون التوجيهي إلى ما يأتي:

– ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بما في ذلك البحث العلمي الجامعي،

– تدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد،

– فهم التحولات التي يعرفها المجتمع بغرض تحديد وتحليل الأنظمة والمعايير والقيم والظواهر التي تتحكم فيه،

– دراسة التاريخ والتراث الثقافي الوطني وتثمينهما،

– تحديد الوسائل الضرورية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتوفيرها،

– ترقية وظيفة البحث العلمي داخل مؤسسات التعليم والتكوين العاليين ومؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الأخرى، وتحفيز تثمين نتائج البحث،

– دعم تمويل الدولة للأنشطة المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي،

– تثمين الأطر المؤسساتية والتنظيمية من أجل التكفل الفعّال بأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

المادة 4 معدلة

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة

عرض الأسباب

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة بتكريس صيغة إلزام المتعاملين الاقتصاديين بالاستثمار في المجهود الوطني للبحث العلمي، وحذف كلمة "سنويا" من نص المادة لأن تحديد ووضع الآليات التحفيزية ذات الصلة بموضوع قانون المالية هو اختصاص معقود للتشريع المالي الذي قد يكون بموجب قوانين المالية السنوية أو قوانين المالية التكميلية التي تصدر خلال السنة.

وعليه، تصاغ المادة 4 معدلة على النحو الآتي:

المادة 4 معدلة : يلزم المتعاملون الاقتصاديون بالاستثمار في المجهود الوطني لترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ويستفيدون مقابل ذلك من إجراءات تحفيزية وتشجيعية تحدد بموجب قوانين المالية.

المادة 5 : يمكن المتعاملون الاقتصاديون الذين يتولون نشاط البحث والتطوير الاستفادة من إعتمادات مالية تصدر عن الميزانية الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وفق شروط وكيفيات تحدّد عن طريق التنظيم.

المادة 6 معدلة

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة

عرض الأسباب

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة بإعادة صياغة تعاريف المفاهيم الواردة في نص المادة بما ينسجم مع قواعد الصياغة اللغوية السلمية وكذا دقة المفهوم الاصطلاحي، وحذف بعض العبارات من نصوص بعض التعريفات لأنها تتطرف إلى تفاصيل وجزئيات لا تنسجم مع دقة الصياغة والمفهوم.

وعليه، تصاغ المادة 6 معدلة على النحو الآتي:

الفصل الأول : مفاهيم

المادة 6 معدلة: يقصد في مفهوم هذا القانون، بما يأتي:

البحث العلمي والتطوير التكنولوجي : هما جزءان من نفس عملية إنتاج المعرفة والعلوم تغطي كل مجالات المعرفة واستعمالها واستغلالها من اجل تطبيقات جديدة وذلك للاستجابة للتطلعات الاجتماعية والثقافية والاحتياجات الاقتصادية وضرورات التنمية المستدامة.

برمجة أنشطة البحث: تعني عملية التعرف وتحديد محاور البحث المكونة من مواضيع بحث عامة تبرز بشكل واضح الأهداف العلمية والتكنولوجية المسطّرة.

تقييم أنشطة البحث: هو نشاط يضمن ملاءمة وفعالية النظام الوطني للبحث ويباشر في جميع مراحل إعداد وتنفيذ وإنجاز أهداف البحث.

يشمل التقييم الاستراتيجي سياسات البحث، بينما يشمل التقييم العلمي أنشطة البحث.

مخطط تطوير: هو أداة تحديد البرامج الوطنية للبحث محملة بالأهداف العلمية والاجتماعية والاقتصادية وكذا الوسائل اللازمة لإنجازها لفترة متعددة السنوات.

الوكالة الموضوعاتية للبحث : هي مؤسسة رائدة موجودة بين الإدارة المركزية وكيانات تنفيذ أنشطة البحث، تكلف بتنسيق تنفيذ برامج البحث التابعة لميدان اختصاصها وتثمينها.

المراقبة المالية البعدية : تعني الرقابة التي تمارس على الآمر بالصرف بعد الالتزام والامر بالدفع لنفقة عمومية من أجل التحقق من صحة عملية الميزانية من طرف عون ينتمي لوزارة المالية.

المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي : هي النمط القانوني للمؤسسات العمومية المطبق على مؤسسات البحث العلمي التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية بما يتوافق مع خصوصية مهامها.

كيانات تنفيذ أنشطة البحث التي تتمتّع باستقلالية التسيير : تعني فرقة البحث ومخبر البحث ووحدة البحث تنشأ داخل المؤسسات وتوفر للباحثين إطارًا للعمل .

المصلحة المشتركة للبحث: تعني مجموع الوسائل الخاصة والتجهيزات التقنية والعلمية التي توضع تحت تصرف مؤسسات وكيانات البحث بصفة مشتركة، من أجل تنفيذ أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

التثمين: يعني كل نشاط يسمح بإمكانية استخدام أو تسويق نتائج ومعارف ومهارات البحث.

الرصد التكنولوجي : هو عملية تحيين مستمرة تهدف إلى تنظيم منهجي لجمع المعلومات الخاصة بالمكتسبات العلمية والتقنية ذات العلاقة بالمنتجات والإجراءات والطرق والأنظمة الخاصة بالمعلومات، بغية استخلاص فرص التنمية.

التحويل التكنولوجي : هو عملية التحويل الفعلي للاكتشافات الناتجة عن البحث إلى المجال الصناعي بهدف تسويقها على شكل منتوجات و/أو خدمات جديدة.

الابتكار : يعني وضع منتوج (سلعة أو خدمة) أو عملية جديدة أو محسّنة بشكل كبير أو أسلوب جديد للتسويق أو التنظيم في ممارسات المؤسسة وتنظيم محيط العمل أو العلاقات الخارجية. يختلف الابتكار عن الاختراع، لأنّه يندرج في منظور تطبيقي.

تمويل أولي : يعني المساهمة المالية الأولية في رأسمال مؤسسة، تستعمل هذه المساهمة عموما لتمويل تسويق المنتوج الأول للمؤسسة.

المؤسسة المبتكرة: تعني المؤسسة التي تتكفل بتجسيد مشاريع البحث الأساسي أو التطبيقي، أو تلك التي تقوم بأنشطة البحث والتطوير.

مركز الابتكار والتحويل التكنولوجي : هو مؤسسة علمية تجمع الفاعلين في عالمي المهن والبحث في ميدان معين. يقدّم المركز الخبرة العلمية والتكنولوجية للمؤسسات التي لا تملك الإمكانيات اللازمة لإنشاء مركز للبحث والتنمية، كما يساهم في عملية التحويل التكنولوجي بين هياكل البحث وعالم المهن (إنشاء مؤسسات مبتكرة واستغلال براءات الاختراع...).

القطب التكنولوجي: يعني الموقع الذي يظم المؤسسات المبتكرة وهيئات التعليم والبحث في مجالات تكنولوجية مختلفة.

المادة 7 معدلة

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة

عرض الأسباب

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة بإضافة بند جديد ينص على شمول أهداف البحث العلمي تطوير الثروة الحيوانية وصحتها وإنتاجها، وكذلك تعديل البند 35 بإضافة كلمة "إداري" حتى يشمل مضمون الحكم تطوير وتحديث النظام القضائي والإداري، كما أعادت اللجنة ترتيب البنود حسب معايير الأولوية واحتياجات التنمية الوطنية الشاملة.

كما أدرجت اللجنة تعديلات في الشكل بهدف تدقيق الصياغة وتكريس استعمال المصطلحات المناسبة.

وعليه، تصاغ المادة 7 معدلة على النحو الآتي:

الفصل الثاني: أهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

المادة 7 معدلة: يهدف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلاد.

تتمثل الأهداف الأساسية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي على الخصوص فيما يأتي:

- تطوير منظومة التربية والتعليم والتكوين لاسيما بتحسين نوعية التكوين،
- ترقية الحكم الراشد،
- الترقية الشاملة للمعارف،
- ترقية وتطوير الصحة في شتى جوانبها،
- تعزيز قدرات الدفاع والأمن الوطنيين،
- تطوير الأنظمة الوطنية للإعلام والاتصالات،
- تطوير مجتمع المعلومات،
- تطوير وتحديث النظام الإداري القضائي،
- تقليص الفوارق الاجتماعية والتنمية المحلية ورفاهية السكان،
- تطوير وسائل النقل والاتصال،
- تنمية وترقية تهيئة الإقليم،
- التنمية الفلاحية والغابية وتنمية المساحات الطبيعية والمساحات الريفية،
- تطوير صناعة الأغذية الزراعية وترقيتها،
- تطوير الثروة الحيوانية وصحتها وإنتاجها،
- الأمن والاكتفاء الذاتي الغذائيين،

– تنمية الموارد المائية وحمايتها لاسيما من أجل الري وصرف المياه والتطهير والتموين بالمياه،
– تنمية الصيد البحري وتربية المائيات،
– حماية البيئة وترقية الاقتصاد الأخضر والتكيف مع التغيرات المناخية،
– مكافحة التصحر والمحافظة على الطبيعة والتنوع والتوازن البيولوجيين وترقية التنمية المستدامة،
– الوقاية من الأخطار الطبيعية والتكنولوجية الكبرى،
– تطوير التشغيل وترقيته،
– تطوير وترقية السكن والعمران والهندسة المعمارية،
– ترقية التطوير الصناعي والمنجمي،
– ترقية نوعية الإنتاج الوطني،
– إنتاج الطاقة وتخزينها وتوزيعها وترشيد استعمالها وتنويع مصادرها،
– تنمية المدينة وترقيتها،
– ترقية الشباب،
– تطوير الأنشطة البدنية والرياضية،
– ترقية العلوم الاجتماعية والإنسانية وتطويرها،
– تنمية وترقية السياحة والصناعة التقليدية،
– تطوير وترقية الطاقات المتجددة،
– تطوير العلوم والتكنولوجيات النووية وتطبيقها،
– تطوير التكنولوجيات الفضائية وتطبيقها،
– استكشاف في الأرض وباطن الأرض والبحار والغلاف الجوي وتقدير مواردها،
– تشكيل أقطاب الامتياز، لاسيما في الابتكار الرقمي.
– تعميق الدراسات في العلوم والحضارة الإسلامية،
– البحث المعمّق في ذاكرة وتاريخ المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة التحرير الوطني،
– حماية التراث الثقافي والحضاري الوطني وتثمينه،

المادة 8: تهدف أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية المذكورة في المادة 7 من هذا القانون.

الباب الثاني : البرمجة الوطنية لأنشطة

البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

المادة 9: تندرج البرمجة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في إطار تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الشاملة.

المادة 10 معدلة

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة

عرض الأسباب

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة باعتماد مصطلح "أنشطة" بدل "نشاطات" وكلمة "موضوعات" بدل "مواضيع".

وعليه، تصاغ المادة 10 معدلة على النحو الآتي:

المادة 10 معدلة: لتجسيد الأهداف المحددة في المادة 7 من هذا القانون، تنظم أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في شكل برامج وطنية للبحث.

ينقسم كل برنامج إلى ميادين، وكل ميدان إلى محاور، وكل محور إلى موضوعات، وكل موضوع إلى مشاريع بحث.

المادة 11 معدلة

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة

عرض الأسباب

ارتأت اللجنة تعديل هذه المادة باستبدال كلمة "موضوعات" بدل "مواضيع"، لأنها الأنسب لغويا.

وعليه، تصاغ المادة 11 معدلة على النحو الآتي:

المادة 11 معدلة: تعزز محاور البحث المحملة بموضوعات البحث التي تعبر عن الاهداف العلمية والاجتماعية والاقتصادية المزمع تحقيقها والمعدة من اللجان القطاعية الدائمة واللجان المشتركة بين القطاعات، كل فيما يخصها، من الوكالات الموضوعاتية للبحث وتدمج في برامج بحث وطنية متعددة التخصصات ومشتركة بين القطاعات لعرضها على المجلس الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

المادة 12 معدلة

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة

عرض الأسباب

تقترح اللجنة استبدال كلمة "الطاقة" الواردة في الفقرة الثانية من المادة بكلمة "الكفاءات" لأنها الأنسب لغويا واصطلاحيا، واعتماد صياغة تكرس أولوية العنصر البشري في ترقية البحث العلمي.

وعليه، تصاغ المادة 12 معدلة على النحو الآتي:

المادة 12 معدلة: تحدّد الأولويات بين البرامج الوطنية للبحث على أساس أولويات الحكومة في مجال إستراتيجية التنمية المستدامة.

ويتم، زيادة على ذلك، الاعتماد لا سيما على الكفاءات العلمية البشرية والهياكل والتجهيزات العلمية.

المادة 13 معدلة

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة

عرض الأسباب

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة بإضافة عبارة تنص على تضمين مخططات التطوير التقديرات المتعلقة بالموارد البشرية والمادية والمالية الضرورية لتنفيذ البرامج الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

وعليه، تصاغ المادة 13 معدلة على النحو الآتي:

المادة 13 معدلة: تنفذ البرامج الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، المعدة من طرف الهيئات والهياكل المنشأة لهذا الغرض، بواسطة مخططات تطوير تتضمن الموارد البشرية والمادية والمالية اللازمة لتنفيذها وتحدد عن طريق التنظيم.

وتتم مراجعتها بالأشكال نفسها، عند الحاجة.

المادة 14 معدلة

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة

عرض الأسباب

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة باستبدال كلمة "الجهة" بكلمة "الهيئة" لأنها أكثر ملاءمة وانسجاما مع مواد مشروع القانون.

وعليه، تصاغ المادة 14 معدلة على النحو الآتي:

المادة 14 معدلة: يتم انتقاء مشاريع البحث وفقا لمقاييس موضوعية.

وفي إطار احترام مبدأ الفحص الحضوري يمكن صاحب مشروع البحث أن يدافع عن مشروعه أمام الهيئة المؤهلة لانتقاء مشاريع البحث.

تحدّد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم .

المادة 15 معدلة

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة

عرض الأسباب

تقترح اللجنة استبدال كلمة "نشاطات" بكلمة "أنشطة" في نص المادة لأنها أكثر استعمالا وتكريسا في الأدبيات والنصوص ذات الصلة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

وعليه، تصاغ المادة 15 معدلة على النحو الآتي:

الباب الثالث : تقييم أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

المادة 15 معدلة: تخضع أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لتقييم دوري وفقا لمقاييس موضوعية.

المادة 16 معدلة

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة

عرض الأسباب

ارتأت اللجنة تعديل هذه المادة باستبدال كلمة "مؤسسات" بكلمة "كيانات" لأنها الأنسب والأصح، كما كرست اللجنة صياغة لغوية أكثر دقة ووضوحا وملاءمة انسجاما مع بقية الأحكام الواردة في مشروع القانون.

وعليه، تصاغ المادة 16 معدلة على النحو الآتي:

المادة 16 معدلة: يخص التقييم في نفس الوقت نشاطات الباحثين وكيانات البحث وكذا برامج البحث.

تقيّم أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من قبل نظراء، في إطار جماعي وحضوري وفقا لميثاق أخلاقيات المهنة، ويتمّ إعلان النتائج للأطراف المعنية مع مراعاة حجب هوية الخبراء المقيّمين.

يتم إعلام الأطراف المعنية بقواعد التقييم وكيفياته.

تحدّد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم .

المادة 17: تعد اللجان القطاعية الدائمة واللجان المشتركة بين القطاعات والوكالات الموضوعاتية للبحث، كل فيما يخصها، حصائل تنفيذ أنشطة البحث التي يتم على أساسها إعداد تقرير عن الحصيلة والآفاق، يقدّمه الوزير المكلف بالبحث العلمي سنويًا للمجلس الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ويمكن نشره بعد استيفاء مراحل التقييم على جميع الدعائم الملائمة.

المادة 18 : يدلي المجلس الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي برأيه سنويًا في التقرير المقدم إليه والمتعلق بحصيلة وآفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المنصوص عليه في المادة 17 أعلاه، ويناقش هذا الرأي في مجلس الوزراء.

الباب الرابع : التثمين – المصالح العلمية والتقنية

الفصل الأول : التثمين

المادة 19 : تتّخذ الدولة بواسطة الهيئات المؤهّلة الترتيبات الملائمة من أجل تثمين نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لاسيما من أجل:

– تثمين التكنولوجيات ذات القيمة المضافة والقدرات في الهندسة والتجهيزات التكنولوجية المتوفرة،

– رفع قدرات تكييف التكنولوجيات،

– تعزيز التقييس ،

– تسهيل نقل نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي نحو القطاعين الاقتصادي والاجتماعي،

– تثمين المعارف و المهارات،

– تزويد السلطات العمومية بالخبرة الضرورية في اتخاذ القرار.

المادة 20 : يمكن إنشاء هياكل تثمين ودراسات تقنية واقتصادية واجتماعية ضمن مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي حسب شروط وكيفيات تحدّد عن طريق التنظيم.

المادة 21 : يمكن أن تستفيد المؤسسات المبتكرة من تمويل أولي حسب شروط وكيفيات تحدد عن طريق التنظيم.

المادة 22 : يمكن منح تحفيزات على الإنتاج العلمي، لاسيما في مجال براءات الاختراع القابلة للتطبيق الصناعي حسب شروط وكيفيات تحدّد عن طريق التنظيم.

المادة 23 : من أجل التكفل بالاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية، يمكن إنجاز أطروحات الدكتوراه في الوسط المهني حسب شروط وكيفيات تحدّد عن طريق التنظيم.

المادة 24 معدلة

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة

عرض الأسباب

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة باستبدال عبارة "إنتاج الدوريات" بعبارة "إصدار الدوريات" لأنه التعبير الأنسب.

وعليه، تصاغ المادة 24 معدلة على النحو الآتي:

المادة 24 معدلة: من أجل تنشيط أشغال نتائج البحث ونقلها واستغلالها وتعميمها، تضع الدولة الوسائل اللازمة لتسهيل نشر وحماية نتائج البحث وتشجيعها وإصدار الدوريات والمؤلفات العلمية والتقنية وتوزيعها.

الفصل الثاني : المصالح العلمية والتقنية – التعاون

المادة 25 : تعمل الدولة، بالمشاركة مع الدوائر الوزارية المعنية، على تشجيع إقامة شبكة وطنية للرصد التكنولوجي ونقل المعلومات العلمية والتقنية.

المادة 26 : تتّخذ الدولة الترتيبات اللازمة للسماح للباحثين بالوصول إلى مصادر المعلومات العلمية والتقنية الدولية، والحصول عليها، وتشجيع التعاون ما بين القطاعات والتعاون الدولي في ميدان البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

الباب الخامس : الإطار التنظيمي

الفصل الأول : هيئات التوجيه والإدارة

المادة 27 : تتكفل اللجان القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي على مستوى كل دائرة وزارية بترقية أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الخاصة بالقطاع، وتنسيقها وتقييمها.

تحدّد مهام هذه اللجان وتنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم.

المادة 28 : تكلف اللجان المشتركة بين القطاعات، ببرمجة أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتنسيقها وترقيتها وتقييمها.

تحدّد مهام هذه اللجان وتنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم.

المادة 29 : يكلف المجلس الوطني للتقييم، الموضوع لدى الوزير المكلف بالبحث العلمي، بتقييم السياسة الوطنية للبحث وخياراتها ونتائجها وكذا بإعداد آليات التقييم ومتابعة تنفيذها.

يشكل المجلس أساسًا من الشخصيات العلمية المستقلة.

تحدّد مهام المجلس وتشكيلته وكيفيات سيره عن طريق التنظيم.

المادة 30 معدلة

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة

عرض الأسباب

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة بتكريس مصطلح توجهات السياسة الوطنية في مجال البحث العلمي وهو ما يعني آفاقها وأهدافها، أما اصطلاح "توجيهات" كما هو وارد في نص مشروع القانون يفهم منه القرارات والتعليمات ذات الصلة بالتسيير والإدارة.

وعليه، تصاغ المادة 30 معدلة على النحو الآتي:

المادة 30 معدلة: يكلف المجلس الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بتحديد توجهات السياسة الوطنية في هذا المجال، وتحديد الأولويات بين البرامج الوطنية للبحث وتقييم تنفيذها.

تحدّد مهام المجلس وتشكيلته وكيفيات سيره عن طريق التنظيم.

المادة 31 معدلة

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة

عرض الأسباب

تقترح اللجنة إعادة تركيب الصياغة اللغوية للمادة بما يضمن وضوحها وانسجامها، بحيث تنص الفقرة الأولى على تكفل الجهاز الوطني المدير الدائم بتنفيذ السياسة الوطنية للبحث العلمي.

أما الفقرة الثانية فتنص على وضع هذا الجهاز تحت سلطة الوزير المكلف بالبحث العلمي وتمتعه بالاستقلالية في التسيير.

وعليه، تصاغ المادة 31 معدلة على النحو الآتي:

المادة 31 معدلة: يكلف الجهاز الوطني المدير الدائم، بتنفيذ السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في جميع الدوائر الوزارية في إطار جماعي ومشترك بين القطاعات.

يوضع هذا الجهاز الوطني المدير الدائم تحت سلطة الوزير المكلف بالبحث العلمي، ويتمتع بالاستقلالية في التسيير.

تحدّد مهام هذا الجهاز وتنظيمه عن طريق التنظيم.

المادة 32 : تعدّ الندوة الوطنية للمؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي إطارًا للتشاور والتنسيق حول أنشطة شبكة مؤسسات البحث وتطبيق السياسة الوطنية المعتمدة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

تحدّد مهام الندوة الوطنية وتنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم.

المادة 33 معدلة

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة

عرض الأسباب

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة بإعادة صياغتها من حيث الشكل تحقيقا للدقة والوضوح.

وعليه، تصاغ المادة 33 معدلة على النحو الآتي:

الفصل الثاني : مؤسسات الوساطة

المادة 33 معدلة: تكلف الوكالة الموضوعاتية للبحث بتنسيق أنشطة البحث العلمي التابعة لمجموعة من التخصصات العلمية، ومتابعة تنفيذها وتثمينها.

ترتكز الوكالة، من أجل تأدية مهامها، على اللجان المشتركة بين القطاعات التابعة لميدان اختصاصها.

تحدّد مهام الوكالة الموضوعاتية للبحث وتنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم .

الفصل الثالث : كيانات تنفيذ أنشطة البحث

المادة 34: لإنجاز برامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، تنشأ مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي.

تخضع هذه المؤسسة لقواعد تناسب خصوصيات مهامها، لاسيما تخصيص ميزانيتها من الدولة، ومسك محاسبة مطابقة للنظام المحاسبي المالي، والمراقبة المالية البعدية .

يمكن المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، إنشاء مؤسسات فرعية، واخذ الحصص.

تحدّد مهام المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم.

المادة 35 محذوفة

تقترح اللجنة حذف هذه المادة

عرض الأسباب

تقترح اللجنة حذف هذه المادة من هذا الترتيب وإدراج مضمونها في مادة جديدة هي 40 مكرر جديدة وذلك لضمان تسلسل الأحكام القانونية الواردة في هذا النص.

المادة 35 محذوفة.

المادة 36 : يمكن المؤسسة العمومية المنشأة في المادة 34 من هذا القانون المساهمة في التعليم والتكوين العاليين حسب شروط وكيفيات تحدد عن طريق التنظيم.

المادة 37 معدلة

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة

عرض الأسباب

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة بما يضمن وضوحها ودقتها في إمكانية إنشاء وحدات بحث ضمن مؤسسات التعليم العالي العمومية والمؤسسات الأخرى في إطار خاص بها أو تكون مشتركة أو مختلطة، مع تمتعها بالاستقلالية في التسيير.

وعليه، تصاغ المادة 37 معدلة على النحو الآتي:

المادة 37 معدلة: يمكن إنشاء وحدات بحث علمي وتطوير تكنولوجي ضمن مؤسسات التعليم والتكوين العاليين والمؤسسات العمومية الأخرى، وتكون خاصة بالمؤسسة أو مشتركة أو مختلطة، وتتمتّع بالاستقلالية في التسيير وتخضع للمراقبة المالية البعدية.

تحدّد كيفيات إنشاء هذه الوحدات وتنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم.

المادة 38 معدلة

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة

عرض الأسباب

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة لنفس الأسباب المذكورة في عرض أسباب المادة 37 معدلة.

وعليه، تصاغ المادة 38 معدلة على النحو الآتي:

المادة 38 معدلة: يمكن إنشاء مخابر بحث علمي وتطوير تكنولوجي ضمن مؤسسات التعليم والتكوين العاليين والمؤسسات العمومية الأخرى وتكون خاصة بالمؤسسة أو مشتركة أو مختلطة وتتمتع بالاستقلالية في التسيير وتخضع للمراقبة المالية البعدية.

تحدد كيفيات إنشاء هذه المخابر وتنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم.

المادة 39 معدلة

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة

عرض الأسباب

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة لنفس الأسباب المذكورة في عرض الأسباب المادة 37 معدلة.

وعليه، تصاغ المادة 39 معدلة على النحو الآتي:

المادة 39 معدلة: يمكن إنشاء فرق بحث علمي وتطوير تكنولوجي ضمن مؤسسات التعليم والتكوين العاليين والمؤسسات العمومية الأخرى وتكون خاصة بالمؤسسة أو مشتركة أو مختلطة تتمتع بالاستقلالية في التسيير وتخضع للمراقبة المالية البعدية.

تحدد كيفيات إنشاء فرق البحث وتنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم.

المادة 40 : يمكن إنشاء وحدات بحث ومخابر بحث وفرق البحث داخل المؤسسات الاقتصادية وكذا داخل الجمعيات والمؤسسات ذات الطابع العلمي حسب شروط وكيفيات تحدّد عن طريق التنظيم.

المادة 40 مكرر جديدة

تقترح اللجنة إدراج مادة جديدة

عرض الأسباب

تقترح اللجنة إدراج مادة جديدة وهي 40 مكرر جديدة تحتوي مضمون المادة 35 نفسه والتي حذفتها اللجنة، وهذا لضمان تسلسل الأحكام القانونية الواردة في هذا النص.

وعليه، تصاغ المادة 40 مكرر جديدة على النحو الآتي:

المادة 40 مكرر جديدة : تخضع المؤسسة العسكرية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي لنص خاص.

المادة 41 معدلة

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة

عرض الأسباب

لقد نصت المادة 33 من مشروع القانون والتي عدلتها اللجنة على مهام الوكالة الموضوعاتية للبحث وهي تنسيق أنشطة البحث ومتابعة تنفيذها وتثمينها. وحيث أن دور هذه الوكالة مهم في ترقية البحث العلمي وتأطيره وترقيته ارتأت اللجنة إشراكها في مهمة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية والتطوير التكنولوجي بالتعاون والتنسيق مع الأجهزة والهياكل المعنية.

كما ارتأت اللجنة حذف العبارة التي تنص على تثمين نتائج البحث، لأنها مذكورة في المادة 33 وأيضا مذكورة في نص هذه المادة أيضا، ومن جهة أخرى حذفت اللجنة الفقرة الثانية لأنها تتعلق بجزء من الأنشطة التي تمارسها هذه الوكالة، أما الفقرة الأخيرة فقد حذفتها اللجنة لأنها موجودة في المادة 33 ولا داعي لتكرارها.

وعليه، تصاغ المادة 41 معدلة على النحو الآتي:

الفصل الرابع: مؤسسات التثمين والابتكار

والتحويل التكنولوجي

المادة 41 معدلة: تتكفل الوكالة الموضوعاتية للبحث، بالتنسيق مع الهياكل والأجهزة المعنية، بتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتطوير التكنولوجي لاسيما عن طريق تحويل نتائج البحث وتثمينها.

المادة 42 : يوفر مركز الابتكار والتحويل التكنولوجي للمؤسسات الخبرة التي تحتاجها وكذا نقل التكنولوجيا من كيانات تنفيذ أنشطة البحث إلى القطاع الاقتصادي والاجتماعي.

تحدّد مهام هذا المركز وتنظيمه وسيره عن طريق التنظيم.

الفصل الخامس : الشبكات ومصالح البحث المشتركة

المادة 43 : قصد توحيد الكفاءات والاستعمال المشترك للوسائل وتشجيع البحث التعاوني وذلك من أجل التكفل الأمثل بمشاريع بحث ذات المصلحة المشتركة، يمكن إنشاء شبكات موضوعاتية للبحث حسب شروط وكيفيات تحدّد عن طريق التنظيم،.

المادة 44 : يمكن إنشاء مصالح مشتركة للبحث داخل مؤسسات التعليم والتكوين العاليين والمؤسسات الاستشفائية الجامعية ومؤسسات البحث العلمي والوكالات الموضوعاتية قصد تجميع الكفاءات والتجهيزات العلمية.

تحدّد مهام المصالح المشتركة للبحث وتنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم.

الباب السادس : تطوير الموارد البشرية

المادة 45: يجب أن يتزايد تعداد العاملين في البحث، لتحقيق أهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بمعدل سنوي يتطابق مع احتياجات مخططات التطوير المنصوص عليها في المادة 13 من هذا القانون.

المادة 46 معدلة

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة

عرض الأسباب

ترى اللجنة أنه من المفيد إيجاد إطار قانوني لتمكين بلادنا من الاستفادة من الكفاءات العلمية وخبرة البحث والتطوير التكنولوجي الأجنبية وهذا بهدف تسهيل وتحقيق نقل التكنولوجيا، واحتكاك باحثينا بالباحثين الأجانب ولذلك ارتأت اللجنة التعديل البند السادس بما يكرس تحقيق هذا الهدف.

كما أضافت اللجنة بندا جديدا يدرج حكما قانونيا جديدا يهدف إلى استقطاب حامل شهادة الدكتوراه وغير الحاصلين على عمل من أجل إدماجهم في عالم الشعل وعدم هجرتهم إلى الخارج من خلال ممارستهم للبحث واستفادتهم من عقود عمل.

وعليه، تصاغ المادة 46 معدلة على النحو الآتي:

المادة 46 معدلة: ترمي سياسة تطوير الموارد البشرية، إلى حشد الكفاءات العلمية الوطنية، ولاسيما بواسطة:

– رفع عدد الباحثين الدائمين في هياكل البحث،

– إشراك مكثف للأساتذة الباحثين في مؤسسات التعليم والتكوين العاليين،

– إشراك الباحثين الناشطين بوقت جزئي،

– استعمال الموارد البشرية المؤهلة والقدرات البشرية الوطنية في مجال الخبرة من المؤسسات والهيئات في الأنشطة المباشرة استجابة للمقتضيات المترتبة عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية،

– التكوين بواسطة البحث من أجل البحث والتعليم العالي،

– الاستعمال الأمثل للباحثين المقيمين في الجزائر، والعمل على إشراك الكفاءات العلمية الجزائرية العاملة في الخارج في ميادين التكوين والتعليم والبحث، وكذا الباحثين الأجانب في وضعية الباحث الزائر،

– تكوين شبكات من فرق البحث لتحقيق تطوير البحث التعاوني،

– وضع ترتيبات ملائمة تسمح بتنقل الباحثين بين مؤسسات التعليم والتكوين العاليين وكيانات البحث والهيئات والمؤسسات طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

– وضع ترتيبات ملائمة تسمح بممارسة حاملي شهادة الدكتوراه غير الأجراء أنشطة البحث في كياناته بموجب عقود عمل.

تحدّد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 47 : يقوم بأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي باحثون دائمون.

يمكن الأساتذة الباحثين و/أو الباحثين الدائمين والإطارات التابعين لمختلف القطاعات ممارسة هذه الأنشطة بوقت جزئي.

تحدّد شروط ممارسة ومكافئة أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بوقت جزئي عن طريق التنظيم.

المادة 48 معدلة

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة

عرض الأسباب

تعتبر اللجنة أن المسائل المرتبطة بملاءمة الإطار المهني للعاملين في مجال البحث العلمي هي شروط أساسية لتحفيز الباحثين وتشجيعهم على تنشيط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وعليه رأت اللجنة أنه من المفيد التنصيص على التدابير التحفيزية في إعداد القانون الأساسي الخاص بالعاملين في البحث العلمي.

وعليه، تصاغ المادة 48 معدلة على النحو الآتي:

المادة 48 معدلة: تحدد حقوق وواجبات الباحثين الدائمين ومستخدمي دعم البحث وكذا التدابير التحفيزية بموجب قانون أساسي خاص.

المادة 49 محذوفة

تقترح اللجنة حذف هذه المادة

عرض الأسباب

تقترح اللجنة حذف هذه المادة من هذا الترتيب وإدراج مضمونها ضمن نص مادة جديدة هي المادة 50 مكرر جديدة، وهذا لضمان تسلسل الأحكام القانونية الواردة في هذا النص.

المادة 49 محذوفة.

المادة 50 : يضمن القانون الأساسي الخاص المنصوص عليه في المادة 48 من هذا القانون وكذا النصوص التي تحكم الباحثين الذين يعملون بوقت جزئي، استقلالية المسعى العلمي وحرية التحليل والحصول على المعلومات والتنقل والإسهام في نشر المعرفة والتكوين المستمر لاسيما من خلال المشاركة في الملتقيات العلمية.

يضمن القانون الأساسي الخاص متابعة المسار المهني والظروف الأكثر ملائمة واستقرارًا فيما يخص التشغيل والمرتبات والحوافز مع تكريس إلزامية النتائج.

يخضع الباحثون الدائمون والباحثون الذين يعملون بوقت جزئي ومستخدمو دعم البحث لواجب السرية وأخلاقيات المهنة وآدابها في إطار ممارسة مهامهم طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادة 50 مكرر جديدة

تقترح اللجنة إدراج مادة جديدة

عرض الأسباب

تقترح اللجنة إدراج مادة جديدة (50 مكرر جديدة) تتضمن الحكم الوارد في المادة 49 التي حذفتها اللجنة، وهذا لضمان تسلسل الأحكام القانونية الواردة في هذا النص.

وعليه، تصاغ المادة 50 مكرر جديدة على النحو الآتي:

المادة 50 مكرر جديدة : يمكن وضع الباحثين الدائمين والأساتذة الباحثين ومستخدمي دعم البحث في وضعية انتداب لدى المؤسسات الفرعية التي تحدثها مؤسساتهم لمدة أقصاها خمس (05) سنوات طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادة 51 معدلة

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة

عرض الأسباب

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة باستبدال الفعل "تجمع" بالفعل "تتكون" لأنه أكثر ملاءمة ودقة.

وعليه، تصاغ المادة 51 معدلة على النحو الآتي:

الباب السابع : أحكام مالية

المادة 51 معدلة: تتكون ميزانية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي التي تقرها قوانين المالية سنويا، كل إعتمادات التسيير والتجهيز المخصّصة لتمويل أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث التابعة لمختلف الدوائر الوزارية المعنية، إلى جانب مؤسسات البحث الأخرى، كما تتضمن الإعتمادات المخصّصة لتمويل البرامج الوطنية للبحث.

المادة 51 مكرر جديدة

تقترح اللجنة إدراج مادة جديدة

عرض الأسباب

انسجاما مع الحكم الوارد في المادة الثانية والذي يكرس البحث العلمي والتطوير التكنولوجي كأولوية وطنية، إرتأت اللجنة إضافة مادة جديدة تكرس إلتزام الدولة بدعم البحث العلمي من خلال توفير الوسائل المالية والمادية الضرورية لتنفيذ أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

وعليه، تصاغ المادة 51 مكرر جديدة على النحو الآتي:

المادة 51 مكرر جديدة: توفر الدولة الوسائل المادية والمالية الضرورية لتنفيذ أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

المادة 52 : تتناسب الإعتمادات التي تخصّصها الدولة لبلوغ أهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي مع الإعتمادات المحدّدة في مخططات التطوير المذكورة في المادة 13 من هذا القانون .

تعرف نفقات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ارتفاعًا متوازنًا.

المادة 53 معدلة

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة

عرض الأسباب

إرتأت اللجنة تعديل هذه المادة بتكريس صياغة تنص على ضمان تمويل البحث العلمي من ميزانية الدولة بشكل رئيسي مع استفادته من التمويلات الإضافية الأخرى.

وعليه، تصاغ المادة 53 معدلة على النحو الآتي:

المادة 53 معدلة: تأتي الموارد المخصّصة لتمويل برامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من ميزانية الدولة ومن:

- موارد ذاتية عمومية،
- مداخيل ناتجة عن المؤسسات الفرعية وأخذ الحصص،
- عقود بحث وتقديم خدمات،
- موارد خاصة،
- التعاون الدولي،
- الهبات والوصايا.

المادة 54 معدلة

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة عرض الأسباب

عدلت اللجنة هذه المادة بالتنصيص على الحفاظ على محيط البحث وتعزيزه، لأن المحيط بكل مكوناته وعناصره هو موضوع جهد لترقيته والحفاظ عليه سواء من قبل السلطات الوصية أو الباحثين وكذا مختلف المتعاملين.

وعليه، تصاغ المادة 54 معدلة على النحو الآتي:

المادة 54 معدلة: تخصّص إعتمادات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي أساسًا، لما يأتي:

- البرامج الوطنية للبحث،
- هيئات ومؤسسات البحث والتطوير التكنولوجي، قصد الحفاظ على محيط البحث وتعزيزه،
- مؤسسات التعليم والتكوين العاليين من أجل تطوير البحث التكويني،
- ترقية البحث في المؤسسات الوطنية، عمومية كانت أم خاصة، التي تساهم في أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والإبداع والتثمين.

المادة 55 معدلة

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة

عرض الأسباب

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة بالتنصيص على إبرام الاتفاقية الخاصة بالتمويل بين الوزارة المكلفة بالبحث العلمي والمؤسسات والكيانات المستفيدة، وعدم حصر إبرام هذه الاتفاقية في شخص الوزير وهو ما قد

يتسبب في إجراءات إدارية لا تتناسب مع طبيعة البحث العلمي الذي يستلزم المرونة والسرعة في إتمام إجراءاته.

وعليه، تصاغ المادة 55 معدلة على النحو الآتي:

المادة 55 معدلة: يتم الحصول على التخصيصات المالية الموجهة إلى تمويل أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي عن طريق اتفاقية تبرم بين الوزارة المكلفة بالبحث العلمي، والمؤسسات والكيانات المستفيدة.

المادة 56 : يخضع استعمال الإعتمادات المالية المخصصة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لقواعد تلائم خصوصية هذا النشاط، لاسيما تطبيق المراقبة المالية البعدية، والاستعمال المباشر للمداخيل المحصّل عليها في إطار العقود والاتفاقات.

تحدّد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 57 : يقدّم الوزير المكلف بالبحث العلمي الميزانية الوطنية المخصّصة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والمعدة طبقًا لأحكام المادة 51 من هذا القانون أمام البرلمان في إطار قانون المالية.

المادة 58 معدلة

تقترح اللجنة تعديل هذه المادة عرض الأسباب

بهدف توحيد التشريع والتنظيم المتعلق بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتنسيقه بين مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات والأجهزة والكيانات المعنية، واندراجه ضمن الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي، وبهدف تجنب التعسف في استعمال مفهوم الاستقلالية لهيئات البحث، ارتأت اللجنة إدراج صياغة تلزم جميع المتعاملين بالخضوع إلى أحكام هذا القانون لا سيما فيما يخص تشريع العمل، وكذلك التزامها بتنفيذ مخططات تطوير البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بما يخدم الاستراتيجية العامة للدولة في هذا المجال وضمان انسجام مكوناتها وأنشطتها ومتعامليها.

وعليه، تصاغ المادة 58 معدلة على النحو الآتي:

الباب الثامن : أحكام نهائية

المادة 58 معدلة: تلزم جميع القطاعات الوزارية والمؤسسات والهيئات والأجهزة والكيانات بتنفيذ مخططات تطوير البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وتطبيق أحكام هذا القانون، لاسيما فيما يتعلق بالقوانين الأساسية للكيانات ومستخدمي البحث.

المادة 95: تلغى أحكام القانون رقم 98-11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998، المعدّل والمتمّم، والمذكور أعلاه.

غير أنّ النصوص المتّخذة لتطبيقه تبقى سارية المفعول إلى غاية صدور النصوص التطبيقية المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة 60 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

الملحق رقم 03

Faculté	Domaine	Intitulé des laboratoires	Nombre de chercheurs du laboratoire suivant le grade					
			Pr	MC A	MC B	MA A	MA B	Doc
Technologie	S.T	Laboratoire de matériaux et réhabilitation de structures	3	3	1	7	2	5
	S.T	Laboratoire de recherche de Génie Civil	3	3	4	10	0	11
	S.T	Laboratoire de Recherche en Ressources en Eau, Sols et Environnement	1	2	3	9	1	17
	S.T	Laboratoire d'Analyse et de Commande des Systèmes d'Energie et Réseaux Electriques	1	4	1	9	0	25
	S.T	Laboratoire de Télécommunications, Signaux & Systèmes	3	1	2	6	0	22
	S.T	Laboratoire des semi-conducteurs et matériaux fonctionnels	2	5	1	10	0	11
	S.T	Laboratoire d'études et développement des matériaux semi-conducteurs et diélectriques	3	4	4	12	3	25
	S.T	Laboratoire de Génie des Procédés	2	2	7	15	0	16
	S.T	laboratoire de mécanique	6	5	5	11	5	40
Sciences	S.T	Laboratoire des sciences fondamentales	2	2	4	13	3	6
	S.T	Laboratoire d'Informatique et de Mathématiques	3	1	4	17	6	4
	S.T	Laboratoire de Physique des Matériaux	2	1	2	12	2	6
	S.T	Laboratoire de Mathématiques Pures et Appliquées	1	4	3	14	0	7
	S.T	Laboratoire Physico-Chimie des Matériaux	1	3	2	13	6	14
SSSH	S.H	Counseling Psychologique et Développement des Outils de Mesure dans le Milieu Scolaire	2	3	2	8	1	14
	S.H	Laboratoire des Etudes Islamiques et linguistiques	2	2	4	6	8	0
	S.H	Laboratoire de Santé Psychique	1	4	3	10	1	12
SESG	S.E.G	laboratoire sciences économiques et gestion	2	6	2	16	2	16
	S.E.G	laboratoire études développements économique	2	7	4	12	0	8
LLA	L.L	laboratoire de la langue et littérature arabe	4	3	0	0	9	3
	L.L	Laboratoire de linguistique pragmatique et analyse de discours	3	1	0	8	0	0
	L.L	Laboratoire de Linguistique contrastive et caractères des langues	2	2	1	8	0	22
	L.L	Laboratoire de Science du Langage	2	6	0	10	0	0
DSP	D.S.P	Laboratoire de Droit et Sciences Politique	0	4	7	17	15	10
		TOTAL	53	78	66	253	64	294
		TOTAL	808					
		TOTAL	514					

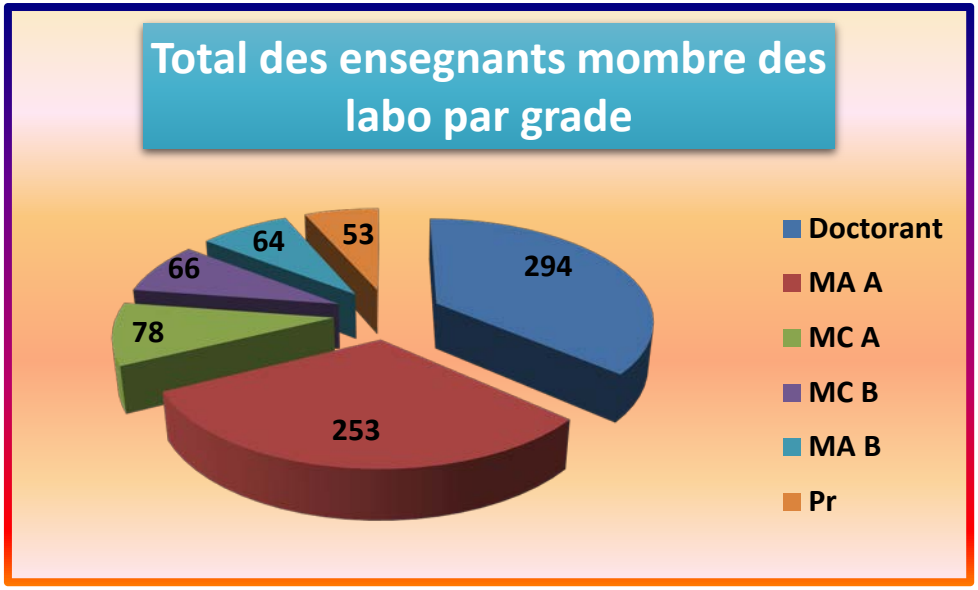
Total des ensegnants mombre des labo par grade
294
253
78
66
64
53
Doctorant
MA A
MC A
MC B
MA B
Pr

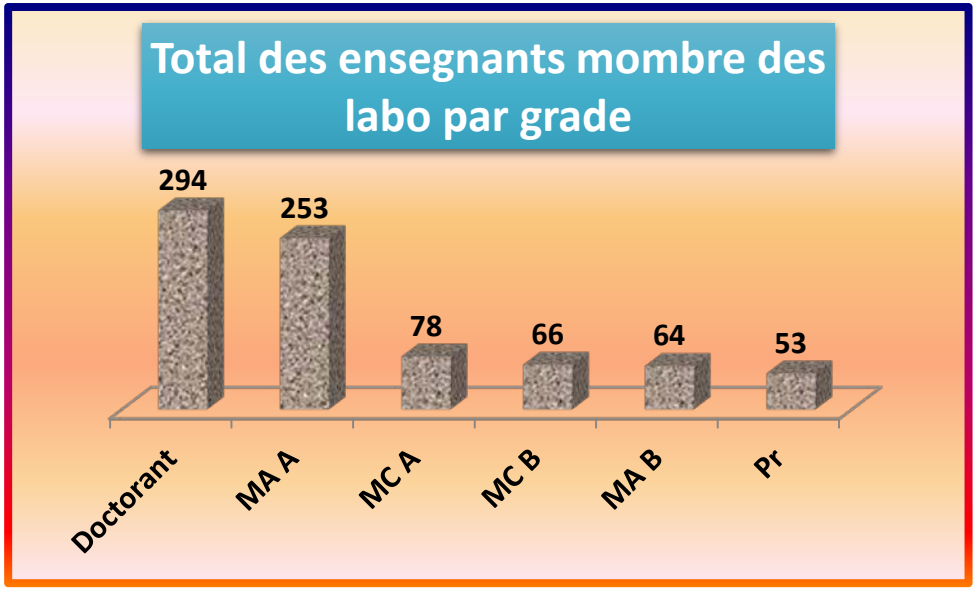
Total des ensegnants mombre des labo par grade
294
253
78
66
64
53
Doctorant
MA A
MC A
MC B
MA B
Pr

	Total des projets CNEPRU de l'UATL 2014/2016
Technologie	31
Sciences	14
SSSH	12
SESG	7
DSP	8
LLA	9
TOTAL	81

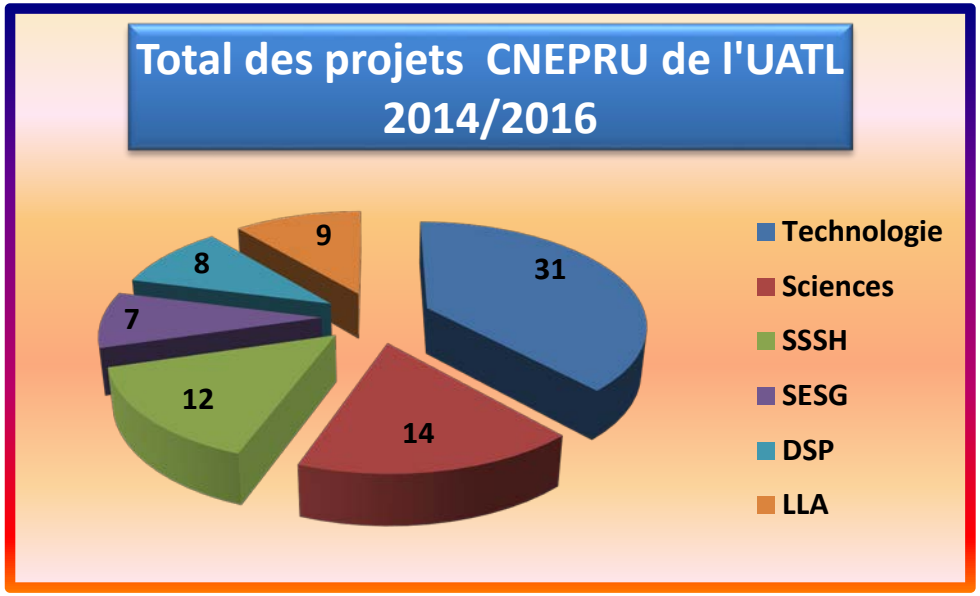

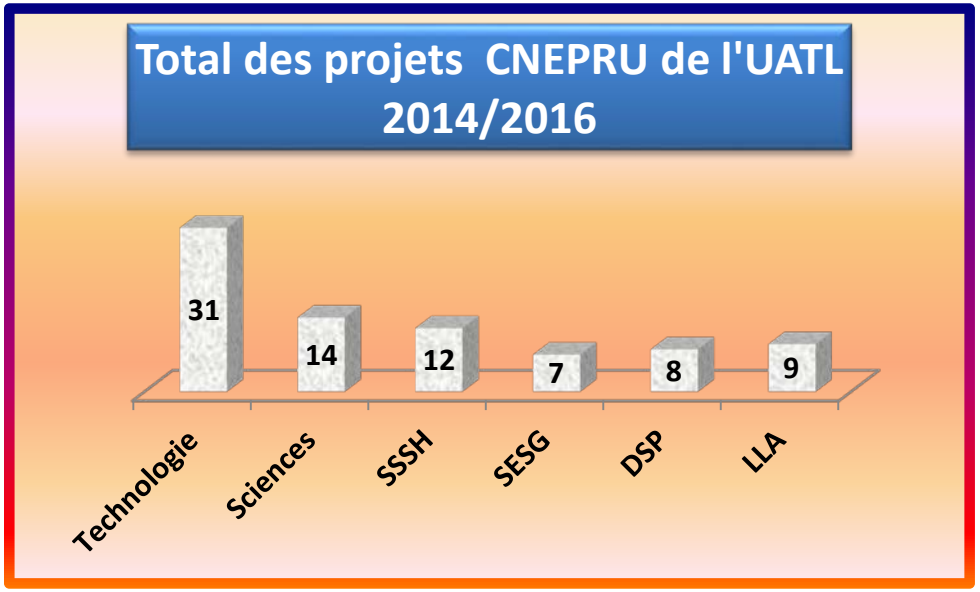

	Total des enseignants impliqué dans les projets CNEPRU de l'UATL 2014/2016
Technologie	118
SSSH	46
Sciences	73
SESG	28
LLA	39
DSP	45
TOTAL	349

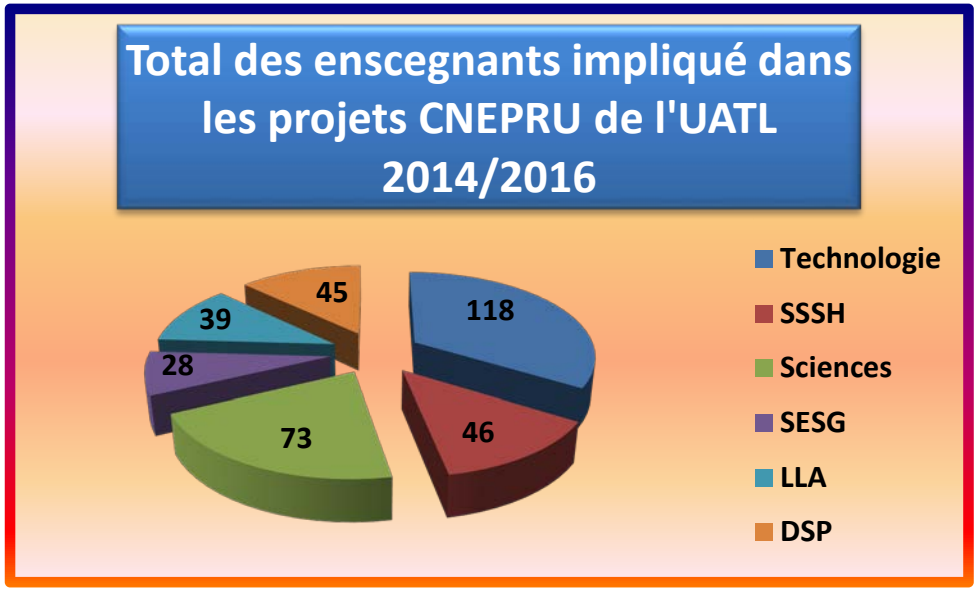

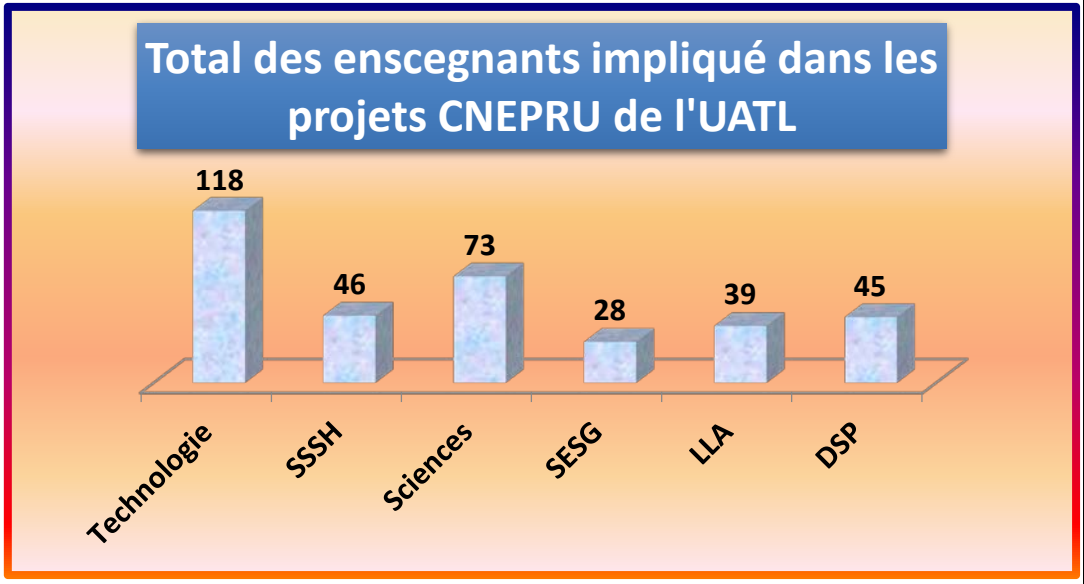

الملحق رقم 04

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

عرض للأسباب

يهدف مشروع هذا ا القرار الوزاري المشترك إلى تحديد التنظيم الداخلي لمركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، وهذا طبقا لأحكام المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 11-396 المؤرخ في 24 نوفمبر 2011، الذي يحدد القانون الأساسي النموذجي للمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي.

يأتي هذا المقترح تكريسا للأحكام الواردة في المرسوم التنفيذي المذكور أعلاه، لاسيّما المادة 11 منه التي أحدثت منصب أمين عام، يكلف بتنسيق أنشطة المصالح الإدارية ومنصب مدير مساعد الذي يساعد المدير في مجال النشاطات العلمية والتطوير التكنولوجي وينسق نشاطات الأقسام التقنية المنظمة في شكل مصالح، وهذا استجابة للحاجات الهيكلية والوظيفية التي يفرضها سير المؤسسة بهدف الارتقاء بنشاطات البحث العلمي.

زيادة على ذلك، فقط تضمن التنظيم الداخلي لهذا المركز، قصد تنفيذ المهام المسندة إليه أقسام تقنية ومصالح إدارية وكذا أقسام للبحث منظمة في شكل فرق بحث.

إن اعتماد مشروع هذا القرار الوزاري المشترك سيسمح لمركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة من التكفل الأحسن بالجوانب التقنية والإدارية والعلمية لتنفيذ المهام المسندة إليه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 15-136، المؤرخ في 23 مايو سنة 2015، المتضمن إنشاؤه.

ذلكم هو محتوى مشروع هذا القرار الوزاري المشترك

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في الموافق
يتضمن التنظيم الداخلي لمركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة

إن الوزير الأول،
ووزير المالية،
ووزير التعليم العالي والبحث العلمي،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 15-125 المؤرخ في 25 رجب عام 1436 الموافق 14 مايو سنة 2015، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95-54 المؤرخ في 15 رمضان عام 1415 الموافق 15 فبراير سنة 1995، الذي يحدد صلاحيات وزير المالية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-158 المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1416 الموافق 4 مايو سنة 1996، الذي يحدد شروط تطبيق أحكام الأمن الداخلي في المؤسسة، المنصوص عليها في الأمر رقم 95-24 المؤرخ في 30 ربيع الثاني عام 1416 الموافق 25 سبتمبر سنة 1995، المتعلق بحماية الأملاك العمومية وأمن الأشخاص فيها،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-396 المؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1432 الموافق 24 نوفمبر سنة 2011، الذي يحدد القانون الأساسي النموذجي للمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-77 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1434 الموافق 30 يناير سنة 2013، الذي يحدد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 15-136 المؤرخ في 4 شعبان عام 1436 الموافق 23 مايو سنة 2015، المتضمن إنشاء مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة،

يقررون ما يأتي:

المادة الأولى: تطبيقا لأحكام المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 11-396 المؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1432 الموافق 24 نوفمبر سنة 2011، المذكور أعلاه، يهدف هذا القرار إلى تحديد التنظيم الداخلي لمركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، ويدعى في صلب النص "المركز".

المادة 2: تحت سلطة المدير، الذي يساعده مدير مساعد وأمين عام، ينظم المركز في أقسام تقنية، مصالح إدارية وأقسام للبحث.

المادة 3: تتكون الأقسام التقنية، والتي عددها اثنان (02)، من:

- قسم العلاقات الخارجية وتثمين نتائج البحث،
- قسم متابعة نشاطات البحث في العلوم الإسلامية والحضارة.

المادة 4: يكلف قسم العلاقات الخارجية وتثمين نتائج البحث بما يأتي:

- المبادرة بعمليات التعاون العلمي الوطني والدولي في ميدان نشاطات بحث المركز،
- دراسة ووضع إجراءات تحفز على تثمين نتائج البحث العلمي في مجال تخصص المركز،
- المساهمة في ترقية ونشر الأعمال العلمية والتقنية ونتائج البحث،
- تنظيم التظاهرات العلمية الوطنية والدولية في ميادين بحث المركز،
- ضمان نشر المعلومة على مستوى الموقع الالكتروني للمركز،
- ضمان التكفل بمحلات ودفاتر المركز ومتابعة نشرها.

وينظم في مصلحتين (02) :

- مصلحة العلاقات الخارجية والاتصال،
- مصلحة تثمين نتائج البحث والتظاهرات العلمية.

المادة 5: يكلف قسم متابعة نشاطات البحث في العلوم الإسلامية والحضارة بما يأتي:

- متابعة مشاريع البحث المنجزة من قبل أقسام المركز ومرافقتها،
- ضمان إصدار المنشورات المطبوعة ونشرها،
- اقتراح كل إجراء لإدراج المنشورات العلمية للمركز في المكتبة الافتراضية،

- العمل على إرساء قواعد المعطيات العلمية في العلوم الإسلامية والحضارة،
- إعداد تقارير تحقيقات علمية واستغلالها،
- رقن الكتب في مجال نشاطات بحث المركز ورقمنتها،
- ضمان سير وتطوير نشاطات التكوين بواسطة البحث بالتنسيق مع الوصاية والجامعات والمؤسسات الشريكة.

وينظم في مصلحتين (02):

- مصلحة متابعة مشاريع البحث،
- مصلحة الإعلام والوثائق العلمية والتقنية.

المادة 6: يلحق بالأمين العام مكتب الأمن الداخلي.

المادة 7: تكلف المصالح الإدارية بما يلي:

- إعداد ووضع حيز التنفيذ المخطط السنوي لتسيير الموارد البشرية،
- ضمان متابعة المسار المهني لمستخدمي المركز،
- إعداد ووضع حيز التنفيذ المخططات السنوية والمتعددة السنوات للتكوين وتحسين المستوى وتجديد المعلومات لمستخدمي المركز،
- إعداد مشروع ميزانية التسيير والتجهيز للمركز وكذا ضمان تنفيذه بعد المصادقة عليه،
- مسك المحاسبة العامة للمركز،
- ضمان التزويد بالوسائل لتسيير هياكل المركز،
- ضمان تسيير قضايا المنازعات القانونية للمركز،
- ضمان تسيير الأملاك المنقولة والعقارية للمركز والمحافظة عليها وصيانتها،
- مسك دفاتر الجرد للمركز،
- ضمان حفظ وصيانة أرشيف المركز.

تنظم المصالح الإدارية، والتي عددها ثلاثة (03)، في:

- مصلحة المستخدمين والتكوين،
- مصلحة الميزانية والمحاسبة،
- مصلحة الوسائل العامة.

المادة 8: تتكون أقسام البحث، والتي عددها أربعة (04)، من:

- قسم الدراسات القرآنية والفقهية،
- قسم الفكر والعقيدة والحوار مع الغير،
- قسم التاريخ الثقافي للجزائر،
- قسم الحضارة الإسلامية.

1- **قسم الدراسات القرآنية والفقهية ويكلف بالقيام بدراسات وأعمال بحث حول:**

- الإعجاز العلمي والبياني للقرآن الكريم،
- كتابات المستشرقين وطعونهم في القرآن وإعجازه،
- البحث في ميدان النوازل الفقهية وفق سلم الأولويات المعاصرة،
- إبراز المنتوج الجزائري في الفقه المالكي ونشره،
- إثراء البحوث الخاصّة بعلوم القرآن وتنشيطها،
- استغلال مدونات المجامع الفقهية لترقية البحث في ميدان الفقه الإسلامي،
- إرساء مرجعيّة فقهية من أجل ضمان وحدة الأمة الجزائرية وأمنها.

2- **قسم الفكر والعقيدة والحوار مع الغير ويكلف بالقيام بدراسات وأعمال بحث حول:**

- الفكر الإسلامي المعاصر وإبراز وسطية الإسلام،
- أصول الدين وآليات التحصين العقائدي،
- أسس الحوار مع الغير من وجهة عالمية الإسلام وسماحته،
- إبراز أثر التصوف الإسلامي على توازن المجتمع وتماسكه،
- دراسة التأثير التربوي للزوايا والجمعيات ذات الطابع الديني في الحفاظ على الهوي
الوطنية،
- دراسة أسباب التطرف الديني والآليات الممكنة لمعالجته،
- مواجهة ظاهرة الإسلاموفوبيا من أجل إرساء جسور التواصل مع الغرب.

3- **قسم التاريخ الثقافي للجزائر ويكلف بالقيام بدراسات وأعمال بحث حول:**

- تاريخ التراث الثقافي الجزائري المادي وغير المادي،
- إبراز الأعلام والشخصيات العلمية في مسار الإشعاع العلمي للجزائر،
- دراسة المخطوطات النادرة التي تثري التاريخ الثقافي للجزائر واستغلالها في بحو
المركز،

- دور المدن الجزائرية المشهورة كأقطاب معرفة في بناء الحضارة الإسلامية،
- أثر العرف ونظام القضاء الشرعي في تماسك الأسرة الجزائرية وتوازنها،
- تاريخ الوقف الإسلامي في الجزائر.

- قسم الحضارة الإسلامية ويكلف بالقيام بدراسات وأعمال بحث حول:
- معالم الحضارة، وأطر التكامل المعرفي بين التراث القديم ومنتجات العصر الحديث،
- دراسة المعمار الإسلامي ودوره في الرقي الحضاري،
- البحث في الاقتصاد الإسلامي بين النظرية والتطبيق ودوره في دفع التنمية الوطنية،
- استغلال الترجمة في إبراز الحضارة الإسلامية وتفاعلها مع الغير،
- مساهمة العلوم الإسلامية في بناء الحضارة العالمية،
- تاريخ العلوم وأثره في ترقية الحضارة من خلال رؤية معاصرة،
- استثمار البحوث في ميدان الحضارة الإسلامية.

المادة 9: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في

الموافق

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

وزير المالية

عن الوزير الأول وبتفويض منه

المدير العام للوظيفة العمومية

والإصلاح الإداري

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي
مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة
الأغواط - الجزائر

irection de la Recherche Scientifique
t du Développement Technologique
re de Recherche en sciences islamiques
Et civilisation Laghouat — Algérie

خريطة مكاتب الباحثين بالمركز

I) قسم الدراسات القرآنية و الفقهية:

عنوان الفرقة	أعضاء الفرقة	رقم المكتب	رقم الهاتف
القراءات الحداثية للقرآن و دراسات في التصوف و التطرف	1- عباس بوطبل 2- حسيني مختار 3- بن الطيب الجيلالي	06	123
النوازل الفقهية و قضايا العصر	1- بوسحابة العيد 2- شنينة حسين 3- مريقي عامر	07	130
الإعجاز في القرآن و السنة (تأكيد و تجديد)	1- جعيد عبد القادر 2- بوشربة عصام 3- هازل العيد	05	125

II) قسم الفكر و العقيدة و الحوار مع الغير:

عنوان الفرقة	أعضاء الفرقة	رقم المكتب	رقم الهاتف
تجديد الخطاب الديني و آليات تطويره	1- بن موسى هارون الرشيد 2- عمراني بلخير 3- أحمد شطة	01	122
التيارات الفكرية في الجزائر	1- برغوتي توفيق 2- عاجب محمد فاروق 3- بن علية مسعود	02	124
حوار الحضارات و تحديات العولمة	1- بلغيث عبد القادر 2- بلحبيب بشير 3- علي غربيي	04	127

II) قسم التاريخ الثقافي للجزائر:

عنوان الفرقة	أعضاء الفرقة	رقم المكتب	رقم الهاتف
التراث التاريخي في الجزائر (استبصار و استثمار)	1- شوادر مبارك 2- قديم الطيب 3- ابن تعيجة نور الدين	13	116
المخطوطات و الأعلام	1- أحمد بن الصغير 2- دني علي 3- بن عزوزي محمد	09	135

IV) قسم الحضارة الإسلامية:

عنوان الفرقة	أعضاء الفرقة	رقم المكتب	رقم الهاتف
الاقتصاد و المجتمع	1- سبع فاطمة الزهراء 2- سعال سمية 3- مراح سميرة 4- بوفاتح فريحة	12	121
العمران و المجتمع	1- شلباك سليمان 2- خبيزي محمد 3- جقيدل السعيد	15	140
قضايا اجتهادية عصرية (في الدين و الحضارة و المجتمع)	1- بن عيسى رشيدة 2- شنانحة أم الخير 3- قميتي عفاف 4- يعقوبي خديجة	14	118

الملحق رقم 05

من أجل بحث مفيد

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليـــم العالـــي و البحـــث العلمـــي

المديريـة العامـة للبحـث العلمـي والتطويـر التكنولوجـي

مديرية برمجة البحث والتقييم و الاستشراف

نـــمـــوذج 2014

اقتراح إنـــــشاء مـخبر بـــــحث

ملئ كل الخانات اجباري ويسلم النموذج مع الوثائق المطلوبة على نسختين (02) ورقيتين و قرصين (02)

1. تقديم المخبر

إسم المخبر	Intitulé du Laboratoire.....		
الاسم المختصر للمخبر :			
الكلية أو المعهد:			
المؤسسة الجامعية:			
البريد الإلكتروني للمخبر:			
الموقع الإلكتروني أو الصفحة الرئيسية للمخبر:			
الهاتف:.....	الفاكس:.....		
تحديد مقر المخبر :	.....		
المساحة الاجمالية للمخبر :	..... م ^{2}	المكاتب:.....م^2	الو رشات :.....م^2

2. منسق مشروع إنشاء المخبر

الاسم و اللقب :			الرتبة:
المسؤولية الإدارية :			
البريد الإلكتروني:			
الموقع الإلكتروني للمنسق:			
عدد الفرق :		عدد الباحثين :	عدد موظفي الدعم :

3. تعريف المخبر :

وصف مختصر للمخبر :
أهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي :

المواضيع المراد دراستها في المخبر:
الكلمات المفتاحية :

4. تعريف فرقة البحث [1] رقم الفرقة : .....

تسمية الفرقة	
الإسم المختصر للفرقة	
العنوان الإلكتروني للفرقة URL	
عنوان فرقة البحث:	
اسم رئيس فرقة البحث [2] :	**الرتبة** :

القائمة الإسمية لأعضاء فرقة البحث مرتبة ترتيبا تنازليا بحسب الرتبة العلمية

الاسم و اللقب	الجنس	السن	أعلى شهادة علمية محصل عليها	الرتبة	التخصص	الهيئة المستخدمة

وصف أهداف؛ مهام وأنشطة فرقة البحث

(يجب أن تتماشى مع مواضيع المخبر)

أ. الأهداف العامة (كتابة أهداف البحث للفرقة في حدود عشرة (10) أسطر)

ب. الأسس العلمية (ذكر الخطوط العريضة للعمل المقترح من طرف فرقة البحث)

ج . *الكلمات المفتاحية*

[1] يملئ هذا الجزء من طرف كل فرق المخبر

1.4 . خبرة و كفاءة فرق المخبر المقترح

أ. المنشورات الدولية (منشور واحد في كل سطر مع ذكر الرابط الموصل للمجلة URL على الأنترنت)	
	1
	2
	3
	4
	5
	6
	..

ب. المنشورات الوطنية (منشور واحد في كل سطر مع ذكر الرابط الموصل للمجلة URL على الأنترنت)	
	1
	2
	..

ج. مداخلات دولية (مداخلة واحدة في كل سطر مع ذكر الرابط الموصل للملتقى URL على الأنترنت)	
	1
	2
	5
	6
	..

د. مداخلات وطنية (مداخلة واحدة في كل سطر مع ذكر الرابط الموصل للملتقى URL على الأنترنت)	
	1
	2
	..

هـ .المؤلفات [1] أو المشاركة في إعداد مؤلف	

و. براءات الاختراع [2]	

ز. خبرة في مشروع أو برنامج بحث		
تسمية البرنامج (.... CNEPRU-AUF-CRDI-UE)	السنة	المؤسسة

ح. تظاهرات لفائدة الجمهور (كبار و صغار)	نعم	لا
أ. ملتقى		
ب .زيارات علمية		
ج. تظاهرة ثقافية		
د . قوافل علمية		

[1] المؤلف ، عنوان الكتاب، الناشر، *ISSN*، عدد الصفحات، سنة النشر، ذكر رقم الفصل وعدد الصفحات إذا تعلق الأمر بفصل من فصول الكتاب.
[2] صاحب براءة الاختراع، عنوان براءة الاختراع، مؤسسة التسجيل، السنة، الكلمة المفتاحية، الرابط على الإنترنت **URL**

4.2 تكوين مرتبط بموضوع بحث المخبر أو الفرقة

أ. مذكرات الماجستير و الماستر التي تمت مناقشتها		
رقم 1:	اسم ولقب الطالب	
	تاريخ و مكان المناقشة	
	المقرر	
	اسم الشهادة	
	URL résumé ou version PDF	
رقم 2 :	اسم ولقب الطالب	
	تاريخ و مكان المناقشة	
	المقرر	
	اسم الشهادة	
	URL résumé ou version PDF	
رقم 3:	اسم ولقب الطالب	
	تاريخ و مكان المناقشة	
	المقرر	
	اسم الشهادة	
	URL résumé ou version PDF	

ب. أطروحة دكتوراه		
رقم 1 :	اسم ولقب طالب الدكتوراه	
	تاريخ و مكان المناقشة	
	المقر	
	اسم شهادة الدكتوراه	
	URL résumé ou version PDF	
رقم2:	اسم ولقب طالب الدكتوراه	
	تاريخ و مكان المناقشة	
	المقرر	
	اسم شهادة الدكتوراه	
	URL résumé ou version PDF	

ت. ج. أطروحة دكتوراه دولة		
رقم 1	اسم ولقب طالب دكتوراه الدولة	
	تاريخ و مكان المناقشة	
	المقرر	
	اسم شهادة دكتوراه الدولة	
	URL résumé ou version PDF	
رقم 2	اسم ولقب طالب دكتوراه الدولة	
	تاريخ و مكان المناقشة	
	المقرر	
	اسم شهادة دكتوراه الدولة	

	URL résumé ou version PDF	

د. التأهيل		
رقم 1 :	اسم ولقب المتر شح	
	تاريخ و مكان المناقشة	
	المقرر	
	شهادة التأهيل	
	URL résumé ou version PDF	

3.4 تثمينات أخرى لأنشطة البحث

تقديم خدمة	
أ. طبيعة النشاط	
ب. المستفيد	
ج. المبلغ 10 ^{3} دج	
أنشطة أخرى	
د.	
هـ .	
تظاهرات علمية	
و. ملتقيات	
ز . ندوات	
ح. محاضرات و طنية	
ط. محاضرات دولية	
برمجيات	
ي . علمية	
ك . للتسيير	
ل . أخرى	

5. المعدات العلمية المتوافرة

1.5 وصف المعدات العلمية المتوفرة

2.5 وصف المعدات العلمية المطلوبة في حالة إعتماد المخبر

3.5 وصف الوثائق المكتبية المتوفرة (برمجيات ، مؤلفات ، مراجع ...)

الجامعة / المركز الجامعي :.....
الكلية/ المعهد: .....
المخبر: .....

محـــــضر اجتمـــــاع رؤســـاء فرق المخبر المقترح

الموضوع: اقتراح إنشاء مخـــــبر

حرر في . ..... بـ :.....

الاسم، اللقب، رئيس الفرقة 1	التوقيـــــع
الاسم، اللقب، رئيس الفرقة 2	التوقيـــــع
الاسم، اللقب، رئيس الفرقة 3	التوقيـــــع
الاسم، اللقب، رئيس الفرقة 4	التوقيـــــع
الاسم، اللقب، رئيس الفرقة --	التوقيـــــع

نسخة من محضر إجتماع المجلس العلمي للمؤسسة المتعلق بدراسة اقتراح إنشاء مخبر المسمى:

.....

الرأي و التأشيرة

رأي المجلس العلمي لمؤسسة الإلحاق : تأشيرة المجلس العلمي لمؤسسة الإلحاق التاريخ: ..... التوقيع:
رأي مؤسسة الإلحاق: تأشيرة رئيس مؤسسة الإلحاق : التاريخ: ..... التوقيع: